الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتْ مجلِسُ نوابُ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة السابعة والخمسون | 57 | الثلاثاء 1 جويلية 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4510
2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة الذكرى 69 لانبعاث الجيش الوطني..... 4510
3- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4510
4- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية..... 4510
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 4533
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 4548
7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4553
8- رفع الجلسة..... 4563

II. الأسئلة الكتابية الموجه من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنه..... 4563

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 1 جويلية 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

يسعدني وباسمكم جميعا، أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي وزملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت، النصاب متوفر.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة الذكرى 69 لانبعاث الجيش الوطني

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

أحيت بلادنا بكل فخر واعتزاز الثلاثاء الفارط الموافق ليوم 24 جوان 2025 الذكرى 69 لانبعاث الجيش الوطني، هذه المناسبة الخالدة التي نستلهم منها أسمى معاني التضحية من أجل رفعة الوطن وعزته وسيادته وشموخه.

فنحن وإذ نحتفي بهذا الحدث البارز في تاريخ جيشنا الوطني الأبي، فإننا نتوجه بأصدق عبارات التهنئة وبالغ التقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلى أعضاء المجلس الأعلى للجيوش وكافة القيادات العسكرية والإطارات المدنية بوزارة الدفاع الوطني.

ففي هذا المقام، فإن مجلس نواب الشعب يستحضر مجددا بكل نخوة، ملاحم ونضالات قواتنا المسلحة بمختلف تشكيلاتها في دفاعها عن حوزة الوطن وحرمته وجهودها المثابرة من أجل دحر كل مظاهر التطرف والإرهاب ومكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية وحماية الحدود، فضلا عن مساهمتها الفاعلة في شتى المجالات ومجهوداتها الكبيرة في مجابهة الكوارث والطوارئ وخاصة في دفع التنمية بالعديد من المناطق بالبلاد.

كما أننا نجدد افتخارنا دوما بجيشنا الوطني الجمهوري، الذي ما فتئ يبرهن على قدراته وحرفيته التامة ومهنيته العالية وطنيا وكذلك بمناسبة مشاركته في البعثات الأممية لحفظ السلام، وهو ما فتئ يؤكد في جميع الأوقات الولاء الراسخ للوطن وعزمه الثابت على رفع مختلف التحديات الماثلة، والاطلاع على أحسن وجه بالواجب الوطني المقدس، بخوض الصعاب دفاعا عن حمى تونسنا العزيزة وبالتصدي لكل من تسول له نفسه وبأي شكل من الأشكال الغدر بها أو الإساءة إليها.

رحم الله شهداء المؤسسة العسكرية ممن سقت دماءهم الزكية أرض هذا الوطن الغالي والشفاء بإذن الله تعالى للجرحى والمصابين.

العزة والمجد للشهداء، كل عام وجيشنا الوطني بخير ورمزا للفداء والإخلاص والتضحية.

عاشت تونس حرة مستقلة منيعة أبد الدهر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأفاضل،

تبعا لما تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 19 جوان 2025، يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة نقطة وحيدة تتعلق بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية عدد 5 لسنة 2025، وذلك وفقا لمقتضيات الفصول 67 (فقرة ثالثة) و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يكتسب أهميته من خلال الأهداف التي يرمي إليها والتي تتنزل في إطار النهوض بالديوان الوطني للحماية المدنية ومزيد تعصيره وتطويره، بما من شأنه أن يعزز من قدراته على القيام بمختلف المهام والتدخلات الهامة والجسيمة التي يتولاها والتي تقتضيها متطلبات مجابهة الحوادث والفواجع والكوارث، مهما كان مصدرها أو مكانها، وذلك طبعا في إطار الدور الريادي والوطني الذي يطلع به هذا الديوان، والذي يرتكز في المقام الأول على ضمان مقومات الحماية المدنية الناجعة والناجزة طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل.

ولا يفوتني في هذا السياق، أن أعبر لجميع منتسبي هذا الديوان على اختلاف رتبهم واختصاصاتهم عن معاني العرفان وبالغ التقدير لما يبذلونه من مجهودات جبارة ومتواصلة من أجل التصدي لكل ما من شأنه أن يضر المواطنين أو الممتلكات أو أن يهدد البيئة والمحيط في مختلف ربوع البلاد.

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

يجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع القانون المعروض، يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز.

المصدح للجنة.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية

السيد محمد بن حسين، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

صباح النور والسرور،

نجدد الترحيب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالسيد الرئيس المدير العام للدوان الوطني للحماية الوطنية وكل الوفد المرافق،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول
مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024
بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بتاريخ 24 سبتمبر 2024 للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية وذلك وفقا لأحكام الفصل 75 من الدستور.

I ـ الاطار العام للمشروع :

يندرج تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية في إطار جهود الدولة الرامية إلى الاستعداد والتوقي لمجابهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيّرات المناخية خاصة بعد الفياضات وموجات الحر والحرائق التي بدأت تجتاح البلاد في السنوات الأخيرة سواء على مستوى إعداد الاستراتيجيات الوطنية أو من خلال توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة للتدخل الميداني.

II ـ أهداف المشروع وعناصره :

يهدف المشروع الى دعم قدرات تدخل الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال انجاز العناصر التالية:

- **بناء المقر الاجتماعي للديوان الوطني للحماية المدنية:**

أقرت دراسة جدوى المشروع بضرورة بناء مقر اجتماعي جديد للديوان باعتبار أن ضيق المقر الحالي المستغل على وجه التسويغ لا يسمح بتجميع كل الإدارات في مكان واحد وهذا ما أثر في نجاعة تدخل الديوان وتسبب في ارتفاع كلفة التسيير.

وسيمكن بناء مقر جامع لكل الإدارات من تخصيص طابق لقاعة العمليات ومركزين لمعالجة نداءات الاستغاثة وقاعة لتنسيق عمليات التدخل وقاعة أخرى خاصة بالأزمات ذات الطابع الوطني كما سيتم تهيئة فضاء اخر سيستغل كمطعم خاص بالأعوان والاطارات.

- **تطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة:**

تتوفر المنظومة الحالية للتصرف في طلبات النجدة على مركز عمليات في المقر الحالي للديوان، و24 مركز نداء في الإدارات الجهوية ورقم طوارئ وطني واحد (198).

ويعمل النظام الحالي في معظمة بطرق يدوية لا تؤدي بالضرورة الى تطبيق نفس الإجراءات من طرف كل العاملين بالمنظومة ولا يمكن من تطوير لأي منظومة تترك اثرا "traçabilité" لمختلف التدخلات وتسمح بتوفير إحصائيات في الغرض. وبالتالي تأكدت أهمية إرساء منظومة تصرف رقمية وذلك من خلال اقتناء تجهيزات وبرمجيات تضمن نجاعة وسرعة في التدخل وتمكن في التدخل وتمكن من توفير كل المعطيات والمعلومات اللازمة.

- **بناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة للحماية المدنية:**

تعتبر هذه الوحدة فريق النخبة بالنسبة للديوان ويتمثل مجال تدخلها أساسا في عمليات الإنقاذ المعقدة والتدخل عند الكوارث الكبرى الطبيعة أو الصناعية وتقديم الدعم في بعض العمليات الخاصة لباقي أعوان الحماية المدنية.

ويفضل حصولها على شهادة اعتماد من " INDARAG-THE "International Search and Rescue Advisory Group" تمكنت هذه الوحدة المختصة من المشاركة في عمليات انقاذ بالخارج (تركيا وسوريا وليبيا لعام 2023 وحده)

ولتمكينها من التدرب وتنفيذ المهام الموكولة إليها بأقصى قدر من الكفاءة والنجاعة، ستستفيد هذه الوحدة من انشاء قاعدة رئيسية ووحدة مختصة فرعية. كما سيمكن هذا المشروع من توفير وسائل تدخل وتجهيزات ذات القيمة الإضافية العالية التي ستساهم في تطوير قدرات تدخل الوحدة في العمليات الميدانية.

- **بناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة:**

أقرت دراسة الجدوى هذا العنصر في المشروع لتلافي النقائص الموجودة لحد الأن فيما يتعلق بالمناهج المعتمدة بهذه المدرسة حيث طغى على التكوين الجانب النظري بسبب قلة الإمكانيات. وبالتالي سيمكن المشروع مدرسة التكوين القاعدي من طرق تكوين تعتمد على محاكاة الأوضاع الميدانية القريبة من الواقع.

III ـ الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع :

تعهد مهمة تنفيذ المشروع الى الديوان الوطني للحماية المدنية الذي يتولى احداث وحدة التصرف تعنى بمتابعة جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز كافة مكونات المشروع.

- **مبلغ التمويل:**

سيتم تمويل المشروع بواسطة قرض مباشر لفائدة الدولة بقيمة 50 مليون أورو ممنوح من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، يتم وضعه في شكل هبة على ذمة الديوان الوطني للحماية المدنية وذلك بمقتضى اتفاق يبرم في الغرض.

كما تجدر الإشارة الى انه تم تخصيص هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 1،5 مليون أورو لمرافقة هذا المشروع وتوفير الدعم الفني لمختلف عناصره وذلك بالتعاون مع Expertise France.

- **شروط التمويل:**

تتمثل الشروط المالية للقرض في ما يلي:

ـ نسبة الفائدة:

يتم تحديد او تثبيت نسبة الفائدة عند كل عملية سحب بناء على العملية التالية:

-نسبة الفائدة المرجعية الثابتة (تم تحديدها ب2.87%بالنسبة لهذا القرض) + -فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10

سنوات (TEC10) بين تاريخ امضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة.

ـ فترة السداد: 20 سنة بما فيها فترة امهال بـ 7 سنوات،

ـ عمولة تعهد: 0,25 % تحسب على المبالغ غير المسحوبة، بعد انتهاء أجل 6 أشهر من تاريخ التوقيع.

ـ عمولة دراسة ملف: 0,25 %،

ـ آخر أجل لسحب القسط الأول: 24 /2025/09.

ـ اخر اجل لسحب مبلغ القرض: 2030/12/31.

II. أعمال اللجنة:

استمعت لجنة المالية والميزانية في جلستها المنعقدة يوم الخميس 29 ماي 2025 إلى ممثلين عن الديوان الوطني للحماية المدنية وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط. حول مشروع هذا القانون على ضوء ما ورد من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وفي مستهل الجلسة، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مشروع القانون يندرج في إطار دعم جهود الدولة لمجابهة الكوارث الطبيعية، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتأثيراتها كالفيضانات والحرائق. وأكدوا أن الاتفاقية تدعم الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال وتوفر الإمكانيات اللازمة للتدخل الميداني وتطوير جاهزية الديوان لحماية الأشخاص والممتلكات والثروات الطبيعية.

ويهدف إلى دعم قدرات تدخل الديوان على عدة مستويات تنظيمية ووظيفية وتكوينية، ويرتكز على أربعة عناصر أساسية تتعلق ببناء المقر الاجتماعي للديوان وتطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة وبناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة للحماية المدنية وبناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة.

وأضافوا أنّ هذا التمويل هو الأول من نوعه مع الوكالة الفرنسية للتنمية، واستغرقت دراسة مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية سنوات، حيث تم إنجاز دراسة جدوى سنة 2023 لتحديد الاحتياجات وتدقيق الجوانب الفنية والمالية، وأفضت إلى أن الانجاز سيحقق قيمة مضافة في قدرات تدخل الديوان ويمكّنه من نقلة نوعية في الجاهزية واسداء الخدمات.

والديوان الوطني للحماية المدنية هو الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع، وتم إحداث وحدة تصرف لمتابعة إجراءات إنجازه.

وفيما يتعلق بالتمويل، ذكّروا أن القرض يبلغ 50 مليون "أورو" وهو قرض مباشر للدولة يوضع تحت تصرف الديوان بمقتضى اتفاقية بين وزارة المالية والديوان، مع هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 1،5 مليون أورو لمرافقة هذا المشروع وتوفير الدعم الفني لمختلف عناصره بالتعاون مع "إكسبيرتيز فرانس". وأكدوا على أهمية العلاقة مع الوكالة الفرنسية للتنمية كشريك لتونس منذ سنة 1992 في مجال التنمية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم القطاعين العام والخاص والتعاون الفني.

وأكدوا أن نسبة الفائدة تفاضلية، والنسبة المرجعية للقرض تبلغ 2.87%، مع تحديد نسبة الفائدة النهائية عند كل عملية سحب بناءً على الفارق بين "التيك ديس (TEC10) " بين تاريخ امضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة، وحدّدت فترة السداد بـ20 سنة، منها سبع سنوات امهال، مع عمولة تعهد بـ0.25% وعمولة دراسة ملف بـ0.25%، مع الإشارة إلى أنّ آخر أجل لسحب القسط الأول هو 24 سبتمبر 2025، مما يستدعي إتمام الموافقة والإجراءات قبل هذا التاريخ، وآخر سحب لكامل القرض في 2030، مما يؤكد أن فترة إنجاز المشروع تتراوح بين خمس وسبع سنوات.

وفي تدخلهم، وضّح ممثلو الديوان الوطني للحماية المدنية أنّه رغم الزيادة التدريجية في ميزانية الديوان منذ سنة 2011، فهي غير كافية ولم تمكّن من تجاوز الصعوبات والنواقص في الاستراتيجيات والتكوين ونظام المعلومات والإدارة، مما حدّ من سرعة وفاعلية تدخله خاصة في الفيضانات المدمرة والحرائق الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة. وتعتبر بلدان البحر الأبيض المتوسط من المناطق التي تتأثر بالتغيرات المناخية والكوارث، وهناك توقعات لارتفاع الحرارة بخمس درجات وفيضانات كبرى بحلول 2050 مثلما أثبتته الدراسات، وهذا يستوجب الاستعداد لضمان التدخل السريع وحماية المواطنين. وأكدوا أنّ تدخل ديوان الحماية المدنية يتوزع إلى مراحل قبل وأثناء وبعد الكارثة لتأمين العودة إلى الحالة الطبيعية.

ومن جهة أخرى، أفادوا أنّ الديوان الوطني للحماية المدنية يؤمن عمليات الإنقاذ العادية والتدخل في حالات الكوارث في تونس وكذلك يتدخل في مساعدة الدول الصديقة بفرق خاصة.

وفيما يتعلق بتعصير ديوان الحماية المدنية، وضّحوا أنّه لا يقتصر على اقتناء تجهيزات أو بناء مرافق، بل يتعلق مباشرة بحماية الأرواح والممتلكات، باعتبار أنّ الديوان يمثّل الواجهة الإنسانية والأمنية للدولة وخط الدفاع الأول في مواجهة الكوارث والحوادث والحرائق.

وتتمثل أهداف المشروع في بناء مقر جديد للديوان، باعتبار أنّ المقر الحالي على وجه التسويغ بكلفة 700 ألف دينار سنويا، حيث أن الحماية المدنية كانت تتبع الحرس الوطني حتى سنة 1993 وبعض إداراتها متواجدة في ثكنات الحرس. والهدف هو استكمال بناء الديوان وتجميع اداراته. وأكدوا أن مقر الديوان ليس بناية إدارية، بل هو بناية عملياتية ومركز قيادة.

كما يهدف إلى تشييد المدرسة الوطنية للحماية المدنية بالزريبة، حيث أن مدرسة جبل الجلود التي تم انشاؤها سنة 2012 أصبحت غير قادرة على استيعاب المتدربين، مما أثر على التكوين.

وهذا الهدف سيمكن من تعزيز التكوين والجاهزية، ويوفر تخصصات تتطلب تدريباً خاصا وتستقطب متدربين من الخارج بمقابل.

السيد عصام شوشان، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد المقرر،

أرحب مجددا بكافة الضيوف تحت قبة البرلمان.

كما سيتم تركيز منظومة التصرف في النجدة (الرقم 198)، وهي منظومة شاملة لتحليل وتوجيه المعدات والأفراد والدعم اللوجستي، وتشييد قاعة مركزية متطورة للتسجيل والمتابعة ومساعدة المواطن بشكل أفضل والتقليص من التأخير وتوفير الإمكانيات، خاصة في التدخلات الكبرى.

ومن أهدافه كذلك بناء الوحدة المختصة لتعزيز قدرات التدخل وطنياً ودولياً، وأضافوا أن الوحدة المختصة في الزلازل والتدخلات الكبرى موجودة حالياً في ثكنة الحرس الوطني، وسيمكّن التمويل من نقلها إلى ولاية بن عروس. وفي هذا السياق، ذكّروا بحصول الوحدة على اعتراف دولي من خلال تدخلاتها في تركيا وسوريا وليبيا، وسيتم إنشاء وحدة مختصة أخرى في الجم بولاية المهدية لتحقيق اللامركزية وضمان تدخل أسرع.

هذا وقدّموا لمحة عن توزيع القرض حيث يُرصد 0.5 مليون دينار للمساندة، و20 مليون دينار لمدرسة الزريبة، و4 مليون دينار للوحدة المختصة بالجم، و20 مليون دينار لتحديث المنظومة العملياتية، و44 مليون دينار للمقر الاجتماعي، و67 مليون دينار للتجهيزات، و10 مليون دينار للوحدة المختصة بين عروس.

وخلال النقاش، اعتبر النواب أنّ العرض لم يتضمن استراتيجية الديوان في الحماية المدنية على المدى البعيد وينقصه بعض التدقيق والتفصيل. واعتبروا أن هذا يتطلب مزيداً من التوضيح، وبناء على ذلك طلبوا الاستماع إلى المدير العام للديوان الوطني للحماية المدنية للتحاور حول استراتيجية الديوان في تطوير خدمات الحماية المدنية وذلك في إطار الموافقة على القروض التي لها النجاعة المدروسة.

كما تساءلوا عن برنامج الديوان في إطار المخطط التنموي 2026-2030، خاصة فيما يتعلق باستخدام الطائرات والروبوتات في اكتشاف وإطفاء الحرائق لتقليل الخسائر البشرية والمادية، واستوضحوا عن الاتفاقيات الدائمة مع الدول المجاورة مثل الجزائر للتعاون الحيني في إطفاء الحرائق الحدودية.

وانتقد بعض النواب بطء التدخل في عديد الحالات التي حالت دون إنقاذ الأرواح والممتلكات، إضافة إلى عدم تأهيل وصيانة عديد المقرات الجهوية والمعدات والتجهيزات. وأكدوا على النقص في تكوين السباحين المنقذين وضعف المنحة التي يتقاضونها.

واعتبروا أنّ المقر الاجتماعي يمثّل القلب النابض للإدارة، يضمن تدفق المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، ويتطلب تجهيزا بأحدث التقنيات، واقترح بعض النواب استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد الموقع الأمثل بناءً على مناطق الكوارث. ودعوا إلى التفكير في استخدام "الدرون" لمسح الحرائق وتوفير معلومات آنية.

وتساءل بعض النواب عن المقاييس في اختيار الجم مقراً للفرقة المختصة الثانية، ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة تعزيز مقرات الديوان في عديد الجهات المعرّضة أكثر من غيرها للكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق، اعتبر بعض النواب أن استراتيجية الديوان في إحداث المقرات ليست مبنية على أسس علمية وواقعية. واستشهدوا على ذلك بمدينة الصخيرة، التي ليس فيها مقرا للحماية المدنية بالرغم أنّها تبعد عن صفاقس فقط 90 كم و50 كم عن قابس، وبها مؤسسات صناعية بترولية وفوسفاطية.

وفيما يتعلق بالجوانب الفنية للقرض، اعتبر النواب أنّ شروط القرض مقبولة، ورأى البعض الآخر أن توجه الدولة للاقتراض لبناء مقر للحماية المدنية لا يتلاءم مع سياسة التعويل على الذات والتقشف. وتساءل بعض النواب عن أسباب تسويغ مقر للحماية المدنية في حين أن هناك إمكانية استغلال أملاك الدولة المسترجعة. واعتبروا أن بناء وحدات في المناطق الداخلية التي تفتقر لسيارات الإسعاف أولى من بناء مقر بـ 44 مليون دينار.

واعتبر أحد النواب أنّ "الوكالة الفرنسية للتنمية" تخدم المقاولات الفرنسية وتفرض تصورات فرنسية على المشاريع، وتغيب المجتمع المدني. واستشهد بمشروع محطة باردو الذي تموّله الوكالة، والذي تجاهل المجتمع المدني ودمر تاريخ المنطقة. وانتقد غياب الشفافية وعدم احترام المواطنين.

وفي ذات السياق، اعتبر أن مؤسسة "إكسبيرتيز فرانس" (التي ستتلقى 1.5 مليون يورو لمرافقة المشروع)، أنها ذراع وزارة الخارجية الفرنسية، ومشيراً إلى الانتقادات الموجهة لها عالمياً بخصوص قلة الشفافية في إدارة المشاريع واختيار الشركاء المحليين، وفرض المقاربات والنماذج الفرنسية على السياقات المحلية دون مراعاة الاحتياجات التونسية. واستشهد بمثال بناء محطات المترو في باردو التي تشبه "ملاجئ نووية" بدلاً من أن تعكس الطابع التونسي الأصيل، وبمشروع إعادة تأهيل متحف قرطاج الوطني (30 مليون يورو) الذي تشرف عليه "إكسبيرتيز فرانس" والذي يواجه مشاكل ويثير مخاوف حول السيادة الوطنية.

وفي ردّهم عن استفسارات وملاحظات النواب، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أسباب اللجوء للاقتراض في ظل الوضع الحالي للمالية العمومية، حيث أن كل قرض تفرضه حاجة مؤكدة ويخضع الى مراقبة ومتابعة في استعماله من قبل الجهاز التنفيذي ونواب الشعب لضمان تحقيق أهدافه ويخضع لرقبات متعددة (الرقابة العامة المالية ومحكمة المحاسبات والممول نفسه)، مع تقييم مردودية المشاريع.

وفيما يتعلق بنسبة الفائدة، أوضحوا أن الصيغة المعتمدة من الوكالة ثابتة، وهي نسبة تفاضلية. والقرض لا يتعلق فقط ببناء المقر، بل يهدف لتحقيق نقلة نوعية للديوان، وتقديرات الكلفة لكل عنصر مبنية على دراسة جدوى. وستسدد الدولة هذا القرض من ميزانيتها، حيث أن الديوان لا يملك حالياً الموارد الكافية لسداد القروض، وأشاروا إلى إمكانية مراجعة تعريفات خدمات الديوان لتمكينه من تحقيق إيرادات ذاتية في المستقبل.

وبخصوص التعامل مع الوكالة الفرنسية للتنمية، فهي شريك تونس منذ أكثر من 30 عاماً. وتسعى الحكومة إلى تنويع الشركاء (الصين، ألمانيا وغيرها)، وكل شريك له خصوصياته.

وفيما يتعلق ب "إكسبيرتيز فرانس"، فهي وكالة تعاون فني حكومية فرنسية، مثل "GIZ" الألمانية. وتعتمد وزارة الاقتصاد والتخطيط إجراءات تنافسية في اختيار الوكالات، والجانب التونسي (لجان القيادة والتوجيه) له دور في قبول أو رفض ما تقدمه هذه الوكالات.

وعن مشروع "RFR" في باردو، فقد تم اقراره في مجلس وزاري، وينفذ الممول قرارات الجانب التونسي، وعبرت الوكالة الفرنسية للتنمية عن استعدادها لمواصلة تمويل المشروع لإكماله وتحقيق أهدافه.

ومن جهتهم، وضّح ممثلو الديوان الوطني للحماية المدنية بخصوص المقر الاجتماعي أنه مقر قيادة عملياتية حيوي، وتكلفة إنجازه المقدّرة بـ 44 مليون دينار قد لا تكون كافية لمبنى متخصص مساحته 3800 م2 يعمل على مدار الساعة في كل الظروف.

وفيما يتعلق بمدة الإنجاز، ذكّروا أنّ مدة الإنجاز تنتهي في ديسمبر 2031، وأن طلبات العروض لبعض المعدات جاهزة، وكذلك الشأن بالنسبة للدراسات الأولية للمقر ومدرسة الزريبة.

ويتم اختيار مواقع المشاريع وتوزيع التجهيزات على أساس "سيناريو وطني لتغطية المخاطر". وشددوا على أهمية التكوين (العاملين والمواطنين والمتطوعين).

كما قدّموا تفصيلا عن أنواع المعدات التي سيتم اقتناؤها على غرار سيارات إسعاف رباعية الدفع (للصحراء والمناطق الوعرة والثلوج)، ورافعات صغيرة ومتوسطة (20 و30 طناً) لتوزيعها بشكل أوسع على الجهات، و"درون" (اثنتان لكل ولاية مع بطاريات احتياطية)، وشاحنات حاملة للحاويات المتخصصة (للمياه والخيام والأكسجين ومعدات الإنقاذ)، وتجهيزات للمواد الخطرة (الكيميائية والنووية).

وفيما يخص التعاون مع الجزائر، أفادوا أنّ هناك عمليات بيضاء مشتركة لإخماد الحرائق الحدودية. ويعتمد الديوان حالياً على طائرات الجيش ويتجه نحو استخدام "الدرون" للاستطلاع وتحديد الموقع الجغرافي الدقيق للمتصلين لسرعة الاستجابة.

وبتاريخ 19 جوان 2025، استمعت اللجنة إلى المدير العام للديوان الوطني للحماية المدنية الذي كان مصحوبا بممثل عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقدّم المدير العام للديوان عرضا حول استراتيجية الحماية المدنية في تطوير نشاطها العملياتي وتطوير جودة خدمات الطوارئ، وبيّن دور الحماية المدنية في مجابهة الجفاف وحرائق الغابات والفيضانات والتلوث البحري والمخاطر التكنولوجية والتلوث والجوائح والأزمات الإنسانية والزلازل والانهيارات.

وقدّم معطيات حول التوزيع الجغرافي الحالي لوحدات الحماية المدنية بكامل الجهات ويبلغ عددها 125 وحدة (24 إدارة جهوية و76 فرقة و11 مركز حماية مدنية و13 مركز متقدم ووحدة مختصة).

كما استعرض النشاط العملياتي للحماية واستعدادات الديوان في مجال مجابهة الحرائق لصائفة 2025 وفي مجال مجابهة النجدة بالطرقات لصائفة 2025 واحصائيات حول تدخلاته خلال سنة 2024.

ووضّح التحديات التي تعترض تدخلات الديوان على غرار التطور السنوي الهام في عدد طلبات الطوارئ مع محدودية الاعتمادات المرصودة وتنامي عدد الكوارث الطبيعية والاخطار الجسيمة وفقا للتغيرات المناخية واستفحال ظاهرة الاحتباس الحراري.

واستعرض استراتيجية الحماية المدنية لتطوير جودة خدمات الطوارئ قصد ضمان سرعة وصول المعلومة وتعميمها واستغلالها وضمان تأمين تدخل نجدة وإنقاذ ناجع وحوكمة للموارد وذلك عبر تقليص آجال التدخل وتوفير وسائل ومعدات التدخل اللازمة وتوفير العنصر البشري المختص وضبط مخططات خصوصية للمخاطر والكوارث الاستثنائية.

كما قدّم المخطط الوطني لتحليل الأخطار والحد منها والذي يرمي أساسا إلى تغطية 70% من متساكني كل ولاية بخدمات إسعاف في أجل لا يتجاوز 10 دقائق وفقًا للتوصيات الدولية العلمية الطبية، علما وأن مجلة الوقاية من مخاطر الحريق والفزع تنص على أنه يتعين على كل مؤسسة هامة توفير معدات وتجهيزات التدخل الأولي التي تسمح بمنع انتشار الحريق وتوسعه لمدة لا تقل عن 20 دقيقة.

وأضاف أنه تم إحداث وحدات جديدة للحماية قصد تقليص آجال التدخل مع العلم وأن إحداث الوحدات الجديدة يتم وفقا لمعايير محددة، حيث يتم إحداثها في المعتمديات التي يزيد عدد سكانها عن 20.000نسمة مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد المخاطر الخصوصية (فيضانات/مخاطر تكنولوجية /جزيرة / غابات/مناطق حدودية...).

وتعرّض للمعايير المعتمدة في ترتيب أولوية إحداث الوحدات الجديدة وقدّم معطيات حول مراحل إنجاز مشروع بناء وحدة جديدة، حيث تستغرق حوالي 12 شهرا وكذلك مخططا لبرنامج وظيفي نموذجي لإحداث فرقة حماية تبلغ تكلفتها الجملية 3,894 مليون دينار.

واعتبر أن المخطط الوطني ساهم بشكل واضح في تحديد حاجيات الديوان الوطني للحماية المدنية من موارد بشرية وتفعيلها ضمن برنامج سنوي للانتدابات. وقدّم معطيات حول الأسطول الحالي من شاحنات إطفاء وشاحنات نجدة بالطرقات وسيارات نجدة بالطرقات وسيارات إسعاف.

واستعرض كذلك مشروع نظم تدفق المعطيات المعلوماتية.

هذا وأكدّ المدير العام للديوان أنّه يجب الترفيع في ميزانية الديوان لدعمه ماديا وبشريا وتخصيص برنامج انتداب استثنائي لتفادي النقص الحاصل مما يسمح بتنفيذ استراتيجية الديوان الوطني للحماية المدنية وتطوير جودة خدمات الطوارئ.

ودعا إلى فتح باب الترشح لصنف الاشبال بالتقليص من سن 18 سنة إلى 13 سنة بهدف تربية الناشئة على حب التطوع في خدمة الحماية المدنية وتشجيع المتطوعين للمشاركة في التدخلات الهامة والبقاء على ذمة الحماية المدنية وتمكينهم من منحة تشجيعية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مجهود الحماية المدنية ودورها الهام في الحالات العادية وفي حالات الكوارث الطبيعية والبشرية واعتبروا أن العرض المقدم شافيا تضمن كل التوضيحات لفهم استراتيجية الحماية المدنية والنشاط العملياتي وتطوير جودة خدمات الطوارئ.

واعتبروا أن الشروط المالية للقرض ليست مجحفة وأن حاجيات الحماية لتمويل تدخلاتها تتجاوز بكثير مبلغ هذا القرض.

ودعوا إلى مزيد العمل على تدعيم الجانب التطوعي قصد مساندة مجهودات الحماية واعطاء الأولوية في الانتدابات وتعزيز التكوين القاعدي. كما دعوا إلى تخصيص جزء من هذا القرض لبعث فروع للحماية المدنية في بعض الجهات الداخلية على غرار قصور الساف ومدنين والكاف والقلعة الكبرى والصخيرة وإحداث نقاط تدخل على مستوى بعض الطرقات السيارة وتدعيم الوسائل والمعدات الخاصة بالإنقاذ ومجابهة الكوارث خاصة منها الحرائق في المناطق الفلاحية والغابات.

كما أكدّوا على التنسيق مع الجهات المعنية قصد تهيئة المسالك الفلاحية لمزيد تسهيل تدخل الحماية في الضيعات والمناطق الفلاحية والغابات وفي المناطق الوعرة وتعزيز أسطول الحماية من خلال برمجة اقتناء طائرة لتسهيل التنقل والتدخل السريع.

وفي ردّه، بيّن المدير العام للديوان أن تدخل الحماية مجسّم على جميع المستويات المركزية والجهوية والمحلية مشددا على نُبل المهام الموكولة للسلك للاستجابة لطلبات المواطنين.

واعتبر أنه رغم النقص في الإمكانيات المادية والبشرية تتمتع الحماية المدنية بسمعة طيبة على المستوى الإقليمي ويعتبر مركزا دوليا للتكوين وتم تصنيفه سنة 2022 كوحدة دولية للبحث والإنقاذ.

وأفاد أن المبنى المزمع تمويله بمقتضى القرض يتكون من مركز للتصرف في طلبات النجدة وتعصير الرقمنة ووضع مركز وطني للتصرف أثناء الكوارث.

وتعرّض لكيفية توزيع الأعوان المنتمين للحماية المدنية على المستوى الجغرافي ليكون مرجع نظرهم قريبا من مناطقهم السكنية لتيسير عملية التدخل.

وشدّد على أهمية دور المتطوعين في معاضدة مجهودات الحماية المدنية بحكم ضعف الانتدابات المبرمجة التي تبلغ حوالي 200 عونا سنويا.

وبالنسبة لتيسير تدخل الحماية المدنية في المسالك الفلاحية، أكد على أنّ هناك تنسيق في هذا الجانب مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية في إطار العمل الوقائي وتوفير المعدات اللازمة.

وأضاف أنّ هناك مراكز للمتطوعين تتولى التكوين مع الإشارة إلى أنّه يتم تكوين حوالي 20 عون في الغوص من ضمن الأعوان الذين يتم انتدابهم سنويا ويتم توزيعهم على المناطق الساحلية وحتى المناطق الداخلية باعتبار وأنّ هناك حوادث تتعلق بالآبار والأودية.

كما قدّم معطيات حول المقرات الموجودة جهويا والتي تبلغ 125 وحدة، واعتبر أنّ بعث وحدات الحماية المدنية يتم على أساس معطيات ومقاييس معينة. هذا ويتم توزيع الوسائل والتجهيزات في المناطق وكيفية تعزيزها من قبل لجنة جهوية.

وبخصوص مراحل إنجاز بعض المشاريع المتعلقة ببناء وحدات جديدة، أفاد أنّ وحدة الصخيرة في طور المصادقة على ملف طلبات العروض وستنطلق الأشغال في نهاية سنة 2025، هذا بالإضافة أنّه سيتم انشاء وحدة نموذجية خاصة بالمتطوعين في تطاوين. وبالنسبة لوحدة قصور الساف، أفاد أنها في طور انتظار قرار التخصيص.

وبيّن ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أن مبلغ القرض تم تحديده بناء على دراسة جدوى ضبطت الاحتياجات التي يمكن تنفيذها فورا، مؤكدا أن هذا القرض مباشر ويتمتع بضمان الدولة معتبرا أن تنويع موارد الديوان سيمكنه من تمويل احتياجاته.

III. قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل القيم.

وننتقل إلى النقاش العام، قائمة أولية تضم السادة والسيدات النواب المحترمين: أسماء الدرويش ونبيل حامدي وعبد القادر بن زينب وهشام حسني وفخر الدين فضلون ومحمد شعباني وطاهر منصور وعواطف شنيتي وصلاح الفرشيشي وأحمد بنور.

المصدح للنائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش عن كتلة الأمانة والعمل، لها أربع دقائق.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا سيدي الرئيس،

إلى السيد رئيس الجمهورية،

إلى السيدة رئيسة الحكومة،

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

إلى السادة الوزراء،

وإلى السادة النواب،

أتوجه إليكم اليوم لأتحدث بصراحة عن حال بلادنا التي تمر بمرحلة دقيقة وخطيرة في آن واحد.

لقد أصبح العنوان الأساسي للمشهد السياسي في تونس اليوم غياب الانسجام والتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة، السلطة التنفيذية تشتغل أغلب الوقت منفردة، فيما تم تقليص دور السلطة التشريعية التي من المفروض أن تكون صوت الشعب والمدافع عن إرادته، وتحولت إلى مجرد فضاء للمصادقة على نصوص جاهزة دون نقاش عميق أو تعديل جوهري وفي قلب هذا كله تواصل الإدارة العميقة عملها بنفس العقلية القديمة، تضع العراقيل، تؤخر الإجراءات وتلتف على القرارات، فتتحول القرارات الوطنية إلى مجرد حبر على ورق وتظل المشاريع معلقة أو متعثرة، بينما المواطن يغرق في البيروقراطية والتهميش.

أما البرامج التنموية فهي غالبا مشاريع تُعلن في الندوات الصحفية، ولكنها تبقى حبرا على ورق، والجهات الداخلية ما زالت تصرخ من الفقر والتهميش والبطالة ولا تجد إلا وعودا تتكرر عاما بعد عام.

وهنا أطرح سؤالا موجعا: أين ذهبت كل القروض التي صادق عليها هذا البرلمان في السنوات الأخيرة؟ تلك المليارات التي تحولت ديونا تثقل كاهل شعبنا وأجياله القادمة، لماذا لا نرى لها أثرا ملموسا في مشاريع كبرى أو بنية تحتية أو تشغيل أو تحسين ظروف العيش؟ هل أصبحت مجرد أرقام في دفاتر وزارة المالية دون أثر حقيقي على الأرض؟

إن الشعب التونسي سئم الشعارات وسئم خطابات الأزمة والوعود المؤجلة، فهو يريد حلولا عملية، يريد إصلاحات شجاعة، يريد دولة تعمل بمؤسساتها لا بأفرادها.

ولا يفوتني هنا أن أؤكد على الدور المحوري لمجلس نواب الشعب في المشاركة الفعلية في صياغة كل مخططات التنمية حتى تكون ملائمة للتشريعات وتستجيب لحاجيات الجهات والمواطنين على حد سواء، لأن البرلمان ليس مجرد مصادق على نصوص، بل شريك أساسي في تحديد الأولويات وصنع السياسات التي تنهض بالبلاد.

وهنا لا بد أن أؤكد بكل وضوح: أن البرلمان ليس خصما لرئاسة الجمهورية، بل هو شريكها الطبيعي ومكمل لها، فالوظيفتان التنفيذية والتشريعية لا بد أن تعملا ندا للند في إطار تكامل الأدوار والاحترام المتبادل والتواصل المستمر مع رئاسة الجمهورية، لأن هدفنا جميعا واحد: هو البناء وتشييد تونس جديدة عادلة قوية بمؤسساتها وعزيزة بشعبها، فلا مجال اليوم لحسابات ضيقة أو استفراد بالقرار أو تهميش لصوت الشعب المعبّر عنه في هذه القاعة.

وختاما أقول، إننا كنواب شعب سنظل نناضل من أجل بناء وتشييد تونس جديدة كلفنا ذلك ما كلفنا، لأن هذه البلاد تستحق أن تصان وأن تبقى حرة أبيّة قوية بمؤسساتها وعزيزة بشعبها.

سيدي وزير التخطيط، نضيف أيضا وبكل أسف، أننا ما زلنا ننتظر إلى تحديد موعد مقابلة مع الشركة الأهلية "منوبة البيَّة" لعلنا نتحصل على موافقة إن شاءت الإدارة أن تتكرم علينا بالاهتمام وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

اليوم مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية، نتفق من أجل هذا القرض ونتفق من أجل كل الإنجازات المندرجة ضمنه، ولكن مثلنا مثل ما هو موجود في المناطق الساحلية من حماية مدنية وتوفير كل الأجهزة كذلك المناطق الصناعية، ولكن المناطق الغابية تشهد يوميا حرائق، ربما بفعل فاعل أو بسبب المناخ.

أريد أن أقول لك السيد الوزير، لدينا مناطق داخلية مثل منطقة السبيخة، اليوم لإحداث مركز حماية مدنية جديد بها يفتقر إلى التمويلات خاصة بعد الاتفاق الذي حصل في المجلس الجهوي 2019 بين شركة "SERGAZ" والمجلس الجهوي من أجل توفير اعتماد بـ 300 مليون لإتمام هذا المشروع، صحيح بدأ المقاول في الأشغال، لكنه يسير ببطء.

أيضا جدت في منطقة عين جلولة ثلاثة حرائق في نفس المكان خلال ثلاثة أيام متتالية، هناك أشخاص يريدون القضاء على تاريخ بلادنا وتراثها والحماية تأتي من الوسلاتية أو من القيروان والمسافة بعيدة، نطالب بإحداث مركز للحماية مدنية بمنطقة عين جلولة.

سيدي الوزير، اليوم تونس بعد 25 جويلية، هل أصبحنا نفتقر للإطارات؟ هل أصبحنا نفتقر لأولادنا؟ هل أصبحنا نفتقر للمدرسة العمومية التي أنجبت إطارات وهم موجودون في وزارة التنمية؟ اليوم معتمدية الوسلاتية ومعتمدية عين جلولة بدون معتمد، لم أفهم ماذا تريد الوزارة، هذه رسالة مباشرة لوزارة الداخلية: من ناحية يقول الرئيس لرئيسة الحكومة إذا كان هناك شخص لا مكان له يمكنه مغادرة المنصب ونأتي بالكفاءات الموجودة وتحدث حتى عن الكفاءات من أصحاب الشهادات العليا، لدينا كفاءات لماذا تفتقر هذه المناطق اليوم لوجود مسؤولين من أجل الدفاع عنهم ومن أجل التنمية؟ وأنت تعلم إذا كانت هناك منطقة بدون معتمد منذ سنة كيف يمكننا أن نتحدث عن تنمية، وكيف يمكننا الحديث عن خيارات الدولة، وكيف يمكننا الحديث عن أمن الدولة.

اليوم نطالب مرة أخرى السيد وزير الداخلية ونقول له لديك مناطق داخلية تعاني الويلات ووجود جميع المشاكل، لا نريد أن نتحدث اليوم لأننا نريد تونس البناء والتجديد، نريدها على أسس صحيحة، أيضا اليوم في منطقة في ولاية القيروان بدون كاتب العام للولاية منذ سنة، ألا يوجد لدينا كفاءات وإطارات؟ نريد أن نفهم: من يقوم بالتنمية في الولاية؟ هو الكاتب العام، فهو المسؤول عن كل إداري وعن التنمية التي تفتقر إليها اليوم ولاية القيروان، اليوم منطقة كسيسب الذريعات تفتقر إلى كاتب عام للبلدية، كيف يتم القيام بمشاريع بلدية ولا يوجد لديك كاتب عام؟

لذلك السيد الوزير بما أنك تمثل تونس 2026-2030 نريد تخطيطا مبنيا على واقع لنقول بعد أربع أو خمس سنوات أن كل ما طالبنا به قد تحقق، لا نريد أن نبقى نتحدث في تونس دائما عن المشاريع المعطلة بينما السبب في حد ذاته ليست المشاريع المعطلة، هي وجود مسؤولين غير أكفاء لإنجاح هذا المشروع، هذه رسالة السيد الوزير.

كما أود التوجه اليوم برسالة أخرى: اليوم نحن كأعضاء مجلس نواب دورنا رقابي في مراقبة كل الحكومة وكل الوزارات الموجودة في الحكومة، هل اقتصر دورنا اليوم على الحديث مع وزير ثم نعود؟ لا، سيدي الوزير. نريد أيضا أن تعرف كل غرفة التصور الموجود في الدستور، فالدستور يقول أن عضو مجلس النواب لديك دور رقابي ودور تشريعي، نريد أن نفهم ما هو دور الغرفة الثانية، مثلما نحضر نحن وزيرا لنتحدث عن الدور الرقابي يمكن للغرفة الثانية أن تحضر وزيرا لتتحدث عن الدور الرقابي. نريد أن نفهم دورنا الحقيقي لنعرف هل نحن نسير بهذه الدولة في مسار صحيح، مسار لنبني به الدولة أو أننا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له ثماني دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

أظن أن لدي عشر دقائق سيدي الرئيس، لا أدري لماذا أصبحت ثماني دقائق؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لدي ثماني دقائق، طيب الأستاذ عبد القادر بن زينب لديه عشر دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس، أود أن أرحب بالسيد الوزير وأثمن دور الحماية المدنية في تونس، بالرغم من نقص المعدات ونقص الإطار، لكن الحماية المدنية تقوم بواجبها على أحسن وجه.

أريد أن أعرج قليلا على بعض المواضيع الأخرى قبل الحديث عن القروض لأننا تعودنا على القروض وهذا دورنا، لأنه لم يعد لدينا اليوم أي دور آخر إلا الحصول على القروض.

ما حصل خلال المدة الأخيرة في الشواطئ وفي كامل تراب الجمهورية والأرواح التي فقدناها رحمهم الله وقلت لماذا البلديات التي لديها الأموال لا تقوم برصد هذه الأموال لديوان الحماية المدنية ليضع منقذين وأشخاص على السواحل وفنيين وتقنين للقيام بهذا الواجب، هذه الأموال يتم ضخها للحماية المدنية لتشتري بها معدات لتدفع المستحقات المالية لهؤلاء الأشخاص، أظن أن الحماية المدنية اليوم في تونس هي التي تقوم بمقاومة كل المصائب وأريد أن أتوجه إليهم من هنا بالشكر وبالتقدير.

السيد الرئيس، شاطئ سليمان والطريق الموجود بين سليمان عندما يحصل أحيانا مشكل أو يجد حادث خاصة في فصل الصيف لا توجد لدينا نقطة للحماية المدنية، لذلك فإن السيد يموت ويشبع موتا ويحاسب ويأتيه سيدنا عزرائيل ويأكل العصا والحماية لا تأتي لأنها بعيدة، لماذا لا يتم بعث نقطة للحماية المدنية حتى بطريقة مؤقتة في سليمان بجانب البحر ويصبح بإمكاننا إنقاذ ما يمكن إنقاذه؟ ألا يمكن وضع سيارة هناك؟ ولدينا مستشفى بسليمان بدون حماية مدنية.

السيد الرئيس، منصف وناس رحمه الله عندما تفطن للشعب التونسي وقد وضع كتابه "الشخصية التونسية" تسلطت عليه

الكورونا وقضت عليه، قالت بما أنه تفطن لهذا ليمت، فهذا أفضل، الشعب التونسي في هذا الكتاب ومن خلال الشخصية الموجودة صحيحة، هو شعب الزئبق، الجميع يعلم بأنه قبل أن يفر بن علي بربع ساعة "بن علي الشعب معك"، خرج السيد في شارع الحبيب بورقيبة وقال بن علي هرب، قال الشعب" خبز وماء وبن علي لا" وبعد ذلك ومباشرة مررنا لطلع البدر علينا من ثنيات الوداع وأصبح الناس يقبلون أيدي راشد الغنوشي في سوق الجملة.

الآن ظهرت فئة أخرى من الشعب "قيسون اضرب والشعب معاك"، ما هذا؟ هل أصبحنا نلعب "في خمس كعبات"؟ كفانا، اتركوا الناس تعمل، هناك مؤسسات الدولة وهناك قانون في البلاد وهناك وزارة العدل وكل إنسان يخطئ تتم محاسبته، لذلك نرى أن التعيينات الموجودة ونرى أن عديد التعيينات تعيسة نظرا لذلك الكلام: "قيسون اضرب والشعب معاك"،

قال أحدهم أن في المدرسة طرح عليهم موضوع: ذهبت أنت وأمك وأبوك في نزهة بالسيارة صف لنا ذلك. قال بدأت الرجال تكتب، ولكنني لم أجد ما أكتبه، فكتبت لم أذهب معهم، أظن أن السيد وزير الفلاحة لم يذهب معهم ولم يكن حاضرا، اليوم الكوارث الموجودة من نفوق الأغنام والماعز والأبقار ولا حياة لمن تنادي لوزارة الفلاحة، إلى حد الآن المجامع المائية لم تتحصل على الماء ونريد البناء والتشييد ونريد ونتساءل متى سنتحصل على التراخيص؟ ماذا فعلوا؟ كان من المفروض أن تتم صيانة شبكة المياه منذ شهر أفريل، الماء يتم ضخه في جوان وحتى لا يتضح بأن الوزير أخطأ السيد الذي أرسله والأنبوب فارغ طوال السنة والشبكة اهترأت وقدمت، عوض أن يتم حل الماء تدريجيا شيء فشيئا ليمتلئ الأنبوب، يتم فتحه مرة واحدة لذلك انفجر الأنبوب ويقولون لدينا عطبا صغيرا، لا يمكن أن نترك الماء يسيل، نبقى أسبوعا نصلح والوزير لا يتم لومه، الشبكة اهترأت والماء منقطع، هل يتم تسليط اللوم عليه؟ وبعد ذلك سنقوم بجلب البطاطا المسرطنة ويتم جلب البصل من مصر وغيرها، لا بأس من ذلك سيتم جلبها بالعملة الصعبة وقد تعودنا على هذا الأمر.

السيد الوزير، البطاطا، عندما تم التخلي عن بيوت التبريد وعن الذين يخزنون البطاطا، كانت الدولة تسند منحة للناس الذين يخزنون البطاطا، كنا نسجل الاكتفاء الذاتي وكانت تونس تصدر البطاطا، اتصلنا بمصالح الفلاحة قلنا اليوم "GIL" يجب أن يقبل بالبطاطا، الـ "GIL" من 25 ماي قال لأن الناس تشتري البطاطا بـ 1400 وبـ 1500 مليم وقت الذروة ووقت الإنتاج، ماذا فعل؟ وضع السعر بـ 1100، لماذا وضع هذا السعر؟ لكي لا يشتري أحد وليشتري الناس البطاطا، وبعد أن أشرفت "ميسرة" البطاطا على الانتهاء ماذا فعل؟ رفع في السعر بـ 200 مليم فأصبح سعر البطاطا 1300 مليم في هذا الوقت، أين؟ "انتهى ظهر الحمار" وفي هذا الوقت خزن الناس البطاطا.

السيد الرئيس، الشعب التونسي يستهلك بين 950 وألف طن من البطاطا في اليوم، في السنة الماضية بدأوا في شهر جوان وحصل نفس الخطأ تم تخزين 17 ألف طن، أي هذا استهلاك لـ17 يوما وهذه السنة تكرر نفس الخطأ والآن سنضطر لجلب البطاطا بعد انتهاء الكمية حتى لا نصل 10 آلاف طن، أي لدينا استهلاك عشر أيام، ويا خيبة المسعى لو نبدأ في العمل وفي "propaganda" ولو يتم إلقاء القبض على الناس الذين اشتروا البطاطا بـ 1500 مليم وصرفت عليها أموالا في التخزين والنقص الذي نعرفه بنسبة 5 % نقص في الإنتاج، عندما يتم وضعه في التخزين وبعد ذلك يتم التنكيل بهم في إطار الشعبوية و"propaganda" يتم افتكاك السلع ونقول هذه السلع مهربة.

لا، يا سيدي، إن غياب الدولة وغياب وزارة الفلاحة جعلنا على ما نحن عليه، لماذا؟ لا أدري من يأتي بهؤلاء الناس ومن يقترحهم والله العظيم هذه نقطة استفهام كبرى.

بالإضافة إلى كل هذا السيد الرئيس، اقتصر دور المجلس على إسناد القروض فقط، السادة الوزراء المحترمون يتجنبون التعامل مع أعضاء مجلس نواب الشعب وهناك من بين الوزراء من قال أن الرئيس نهننا من التعامل مع النواب، لا بأس إن قال لكم الرئيس هذا الكلام لنفهم أنفسنا لننطوي على أنفسنا ولننكمش وكذا، اليوم ناقوس الخطر الذي دق في بنزرت من 96 ألف منخرط حضر 2600 وصوتوا، لماذا؟ لأنه وقع إفراغ المؤسسة التشريعية من محتواها الحقيقي ولهذا السبب اليوم عضو مجلس النواب أصبح "ألف لا شي عليه" ولا يعني للمواطن التونسي شيء.

لو فكرنا اليوم بهذه الطريقة فيا خيبة المسعى، اليوم هل هناك تناغم بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية أم لا؟ تخيلوا أين وصلنا اليوم، وصل بنا الأمر أن الوالي لم يعد بإمكانه تغيير المعتمد، لم يعد بإمكانه تغيير كاتب عام للبلدية، لم يعد بإمكانه تغيير كاتب عام ولاية لمعتمد أول، نغير الوالي ونترك الوالي يعاني وبعد ستة أو سبعة أشهر يتم عزل الوالي، لماذا؟ نقول بأن الوالي لم ينجح في مهامه، صحيح لم ينجح بما أن لدينا معتمدين في نابل طيلة 13 سنة في نفس المكان حتى أصبح الوالي يذهب للختان وللأعراس ويذهب للأهالي لتقديم التهاني، لم يعد بإمكانه تقديم أي إضافة، ألا يجب تغيير مكان عمله، ما معنى هذا الكلام؟ وصل بنا الأمر إلى هذه الدرجة، إفراغ مؤسسات الدولة من محتواها، طيب قلنا مجلس النواب دوره التشريعي والرقابي تحت القبة، ولكن نحن الآن لم يعد لدينا دورا رقابيا لا داخل القبة ولا خارجها ولا فوق القبة، مررنا الآن حتى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، انتهت العشر دقائق. الكلمة الآن للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي، له خمس دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا على الدقيقة الإضافية.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

للأسف الشديد، مرة أخرى تلتئم الجلسة العامة للمصادقة على قرض في تضارب مع مقولة "الاعتماد على الذات"، خاصة أن هذه القروض في الحقيقة تبعث عن الخجل: قرض بـ 170 مليار من المليمات وبالأمس في اللجنة نناقش قرض للشركة التونسية للكهرباء والغاز بـ 150 مليار من المليمات، أي إذا كانت الدولة عاجزة على تجميع هذه المبالغ التي تسمى ضعيفة فيا خيبة المسعى، علينا أن نبحث عن المشكل.

اليوم هناك قرض للحماية المدنية ولو أن توظيف القرض سيذهب في مجاله لكن كان بالإمكان تفاديه، اليوم الخدمات التي تقدمها الحماية المدنية تخيلوا أنهم عندما يخرجون في معاينة لشهادة الوقاية تكون بـ 25 دينار وهذا المبلغ لا يغطي حتى كلفة التنقل، كان من الأجدر أن ندعم مواردها الذاتية، على الأقل في المؤسسات التي تبعث والتي تقع معاينتها تقع مراجعة هذه التعريفات التي لم تعد تتماشى مع الواقع، لم تعد تتماشى مع التضخم الموجود وبهذا الشكل يمكننا تفادي القروض.

ثانيا، السيد وزير الاقتصاد، لقد قلت لك هذا سابقا وسأكرر هذا مع أي وزير يأتي، نريد أن نفهم ما هو النظام الاقتصادي في تونس؟ سؤالي هذا ملح جدا، نريد أن نعرف المنوال التنموي الذي نتبعه، نحن لم نفهم، نحن نعيش ليومنا، اليوم نسمع بحذف التراخيص، حذف التراخيص أين وصل، كراس الشروط هذه هل ستكون كراس شروط في شكل ترخيص أو بالرقابة البعدية؟ إذا كانت بالرقابة القبلية فقد أصبحت ترخيص كما هو سائد العمل به، إذا كانت بالرقابة البعدية في هذا الوقت يمكن أن نقول بأننا نيسر، أين وصل الإصلاح الإداري؟ الإدارات التي تعطل إنجاز بعض المشاريع بعدم إسناد الوثائق.

ثالثا، أريد أن أعرف أيضا السيد الوزير، هل هناك تصور لاستغلال الأراضي الصحراوية الشاسعة؟ يوجد لدينا اليوم 40 ألف كلم^2 من الأراضي غير المستغلة، هل وقع رسم برنامج أو تصور لاستغلال هذه الأراضي على غرار رجيم معتوق؟ أتصور أن هذه هي التصورات الاستراتيجية التي قد تنهض بالاقتصاد، هل هناك إستراتيجية لدمج هذا الاقتصاد الموازي؟ اليوم بضاعتنا وتجارتنا أكثر من 50 % منها غير خاضعة للضرائب وتونس دولة مواردها الطبيعية ضعيفة وضعيفة جدا، عندما تكون مواردنا وثرواتنا الطبيعية ضعيفة فإن الدول تعتمد على الضرائب وستعتمد على الضرائب ليس بكثرة في نسبة الضرائب، بل تمدد من نسب الضرائب، تقوم بفتح القاعدة الضريبية ولفتح القاعدة الضريبية علينا التشجيع على الانتصاب الحر وعلى إدماج هذه الأسواق الموازية وعلى تكثيف الرقابة وقد تم سن سابقا قانون " les caisses enregistreuse" أين وصل هذا القانون؟ ذهب في حال سبيله وبقي حبرا على ورق ولم ينفذ إلى حد الآن وهذا يسبب خسائر وخسائر كبيرة جدا للدولة، لو تم تطبيق هذه القوانين ولو تم دمج للاقتصاد الموازي لارتفعت المداخيل العمومية ولم نلتجئ إلى القروض.

ثالثا ومرة أخرى، رفع القيود على التحويلات من الخارج، ما هذا القانون؟ قانون الإرهاب وتبييض الأموال الذي كبل وخنق الدولة، من قاموا بهذا القانون وفرضوه علينا لا يطبقونه في بلدانهم، ليطبقوا هم في البداية هذا القانون قبل أن يطبقوه علينا نحن، ما دخلي في مأتى هذه الأموال، ما يمهني هو أين ستذهب، هذا صحيح، أن أعرف أين ستذهب وأنها لن تذهب في تمويل الإرهاب، نرحب بكل الأموال التي تدخل لتونس، إن كنا حقيقة نريد أن نعتمد على الذات لدينا العديد من الحلول.

أيضا "recoupement" عندما نقوم بالميزانية لا يجب أن تقوم كل وزارة بميزانيتها بمفردها، يجب أن يكون هناك "recoupement" فيما بينهم، عندما أجد أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز لدينا متخلدات لدى الدولة يتم إدراج هذا في مشروع الميزانية والمجال ما زال لدراسة الميزانية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد طاهر منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق.

السيد طاهر منصور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

يبدو أنه ليس هناك نهاية لنهج التداين والاقتراض لكل الحكومات المتتالية، من 2023 وصلنا إلى 126,6مليار دينار، حجم الدين العام يرتفع في 2023 إلى 135 مليار دينار ويصل حجم الدين الآن في 2025 إلى حوالي 140 مليار دينار.

رغم أهمية الحماية المدنية ودورها مثلها مثل بقية المؤسسات والمنشآت العمومية في الدولة، لكن نعتقد أن هذه المؤسسات ليست في حاجة إلى قروض فقط بقدر ما هي في حاجة إلى رؤية ومقاربة ترسم طريق الخلاص والخروج من أزماتها المتتالية والمتكررة، هل لهذه القروض اليوم التي تحولت إلى نهج والأسلوب الأيسر والأسهل لها انعكاس إيجابي على حياة التونسيين؟ أرى عكس ذلك، اليوم أعلمك سيدي الوزير وكل أعضاء الحكومة لنأخذ نموذج عينة فقط في عيد الإضحى الفارط تم التنكيل بحياة الناس، تقريبا حوالي 60% من التونسيين لم يشتروا أضحية العيد وبلغ سعر الكلغ من لحم الخروف 70 دينار وفي بعض الأماكن وصل إلى أكثر من هذا، بلغ سعر الكلغ من اللحم إلى 90 دينار للكلغ الواحد، لأول مرة يصل الأمر بالتونسيين بأن يضحوا بلحم الدجاج وحوالي 60% من التونسيين لم يضحوا، مبيعات اللحوم البيضاء في عيد الإضحى شهدت على الأقل تراجعا، فقد ارتفعت إلى حوالي 40% وهذه أرقام موجودة ورسمية، معلنة، ماذا بعد هذا؟

بالإضافة إلى هذا وقع التنكيل بحياة التونسيين حتى في النقل وعاشت الناس حالة من -عذرا عن الكلمة-" التمرميد" في التنقل من أماكن سكنهم إلى بلدانهم ليقضوا عيد الأضحى مع عائلاتهم وكان هناك تلاعب بين الناس الذين يبيعون خروف العيد وبين الناس الذين يستعملون وسائل النقل، لذلك تم التنكيل بهم وتحول العيد من فرحة إلى كابوس أصبح يؤرق التونسي، اليوم الموظف العادي الذي يتحصل على 700 دينار وعلى 1000 دينار مرتبه لم يعد يمكنه من شراء خروف العيد.

بعد كل هذا أريد أسأل أين وزير الفلاحة؟ أين وزير التجارة؟ أين وزير النقل؟ ألا يعلمون بأن هناك عيدا وأن هناك مناسبة وأن هناك فرحة وهناك تنقل وهناك عائلات تريد أن تضحي؟ لذلك آن الأوان اليوم للقضاء على هذا العبث -سامحوني- وعلى هذا التنكيل بحياة التونسيين ويجب إيقافه وأن نضع له حدا، ففي الجهات الداخلية لم نعد نتحدث عن علوش العيد وعلى أي شيء، أصبحنا لا نتحدث سوى عن مياه الشرب وعن الكهرباء، ففي قبلي وقفصة وتوزر والقصرين وسيدي بوزيد، في كل الأماكن التونسية، في كل البلاد التونسية في هذا الحر وفي ارتفاع الحرارة هذه لم يتم تزويدهم بمياه الشرب وتم قطع الكهرباء عليهم، لم نعد نتحدث عن أي شيء لا عن صحة ولا عن نقل ولا عن تشغيل، أصبحنا نتحدث عن الشرط الأساسي وعن الحد الأدنى لتستمر حياة الناس ولتتواصل حياة الناس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد ومرحبا بالمدير العام للديوانة ومرحبا بجميع الإطارات،

لا يمكننا اليوم أن ننكر دور الحماية المدنية في تونس وهي تشرف البلاد في العالم والثقة التي يوليها الشعب التونسي والمواطنين للحماية المدنية، هذا يجعل مسؤولية كبيرة وكبيرة جدا مناطة على عاتقكم خاصة في إنقاذ الأرواح وإنقاذ الإصابة وفي مجابهة الكوارث.

نشعر أن مشروع القرض اليوم سيذهب لما هو مركزي أكثر من المناطق الداخلية وأنا أعلم أنه لا يوجد لديكم مقر للحماية المدنية، فأنتم توجدون في مقر الحرس الوطني وأعلم أيضا بأن الوحدة المختصة في حاجة للعديد من الأشياء لتحسن من عملها، ولكن كنت أرغب أن يتم العمل على المناطق الداخلية.

أنا من باجة وسأتحدث عن ولاية باجة السيد المدير العام، الجميع على علم بأن أكثر ولاية تتعرض للحرائق ولحرق مزارع الحبوب هي ولاية باجة والحماية المدنية بعيدة وسأتحدث عن معتمدية تبار وكنت قد تحدثت أكثر في هذا على مستوى اللجنة، السيد المدير العام وأجبتني وقلت لي بأن جهويا لا وعندما أذهب إلى الإدارة الجهوية يقولون لي بأنه لا توجد لديهم المعدات والأعوان، هذه المعتمدية يوجد بها 3 آلاف هكتار من "OTD" فيها قمح "Cosem" الذي سنقوم بزراعته في السنة القادمة وفي السنوات المقبلة.

رجاء، رجاء السيد المدير صالح أكد لي على وحدة متقدمة، رجاء يجب بعث وحدة للحماية المدنية خاصة أن البناية موجودة "l'agricole" وموجودة في "OTD" لذلك أطلب منكم أن تضع هذا نصب أعينكم، خاصة أن لدينا تسع معتمديات يوجد بأربع معتمديات فقط مراكز للحماية المدنية وباجة تعاني من نقص فادح في التجهيزات والأعوان خاصة خلال مواسم الحصاد، أرجوكم وأرجوكم وأنا أتوسل لكم بمدنا بالإمكانيات فكما ذكرت لكم فالتضاريس وعرة و"les virages " يصل عددها إلى 100 وعندما تصل الحماية المدنية وتكون الشاحنة محملة بـ 3000 لتر من الماء وأنا أعرف عما أتحدث وقد قدت شاحنة مملوءة بالماء وأعرف ذلك، لذلك يجب الالتفات لهؤلاء الناس، الأشخاص الذين يعلمون بالحماية المدنية موجودون في تلك المعتمدية والمقرات موجودة، لذلك نحن نطالب بحق هؤلاء الناس لأن الفلاحين والمواطنين يعانون عندما يتم حرق بعض الصابة من القمح أو من الشعير لذلك لا تتركوني...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ليس لدي أي مشكل مع القروض خاصة عندما تكون تنموية على هذه الشاكلة، لكن اليوم لدي مع هذا القرض وخاصة مع قيمة القرض أي أن الدولة التونسية تعقد اتفاقية وبرلمان يجتمع للحصول على قرض بـ 50 مليون أورو تقريبا 170 مليار دينار تونسي.

أنا أتساءل هل أن الدولة التونسية عجزت على توفير 50 مليون أورو لبناء مقرات للحماية المدنية؟ من عادات تونس ومن قوة دبلوماسيتها كانت تتحصل عليها في شكل هبات ومساعدات، ليس هبات ومساعدات، هي ليست منة من الدول الغربية والدول المتقدمة، لا، هو يدخل في باب جبر الضرر، لأن هذه الكوارث التي تحصل والحرائق وارتفاع درجة الحرارة والفيضانات كل أسبابها تلك الدول، نتيجة صناعاتهم ونتيجة الغازات التي تنبعث في الكوكب وفي هذا الباب على دبلوماسيتنا التدخل في إطار جبر الضرر، نعم يجب أن تمدني بهذه الأموال وليس منة ولا فضلا على الشعب التونسي، لأنك أنت السبب وهذه الدول تعلم أنه إن احترق الغطاء النباتي الموجود في كامل شمال إفريقيا فإن الصحراء ستنتقل إليهم وسيزيد زحف الرمال إلى أوروبا. لهذا السبب أنا أطالب من هذا المنبر، أن مثل هذه المبالغ يجب أن تكون في إطار هبات ومساعدات لتونس ويجب أن تتوجه أكثر لاقتناء المعدات وتجديدها.

هناك أمر آخر أيضا يبعث على التعجب وهو أن آخر أجل لسحب القرض 2030/12/31 أي أن هذا إقرار من الديوان بأن هذه المشاريع لبناء مقرات تقريبا سيصل إلى سبع سنوات، سبع سنوات تغير وجه دول، تغير اقتصاد دول، أنا أعرف بطء الإجراءات، ستقول لي دراسة إلى غير ذلك، ولكن كل هذا يتطلب ثلاث سنوات على أقصى تقدير تكون فيها المقرات قد بنيت، لأن هذا المبلغ بعد سبع سنوات لن يكون له أي قيمة ولن يكفي للقيام بشيء هام وسنطلب اعتمادات إضافية ونعود إلى ميزانية الدولة لنأخذ منها اعتمادات إضافية وهنا سأعطي مثال مقر الحماية المدنية ببوسالم المعطل تقريبا منذ سبع سنوات وتقريبا سيصل هو أيضا إلى سبع سنوات والمقاول متوقف عن العمل، أحيانا نعطيه بعض الأموال ليواصل عمله لكن إلى حد الآن ما زالت الأشغال متوقفة والمقر غير جاهز.

وهنا أيضا فرصة لأطلب من ديوان الحماية المدنية برمجة مركز للحماية المدنية بمعتمدية بلطة بوعوان، هذه المعتمدية الكبرى التي تضم تقريبا 43000 ساكن وهي الآن بدون مركز للحماية المدنية ويتم استعمال مركز الحماية المدنية ببوسالم.

أيضا أين برنامج الديوان لاستخدام الطائرات والروبوتات و"الدرون"؟ وسأعطي كمثال الطفلة التي توفيت في قليبية، ربما لو كان يتم استعمال "الدرون" في حماية شواطئنا لتم التفطن لتلك الطفلة، لا محالة الموت والحياة بيد الله، ولكن في الحقيقة هناك إهمال، هناك إهمال وربما كان بإمكاننا إنقاذ تلك الفتاة لو تم استعمال التقنيات الحديثة لحماية شواطئنا وخاصة الغابات إذ يمكن التفطن لحريق باستعمال "الدرون" في الشرارة الأولى ويصبح بالإمكان إنقاذ آلاف الهكتارات من الضياع.

أريد هنا أن أقول مرة أخرى للديوان ولكل الناس، تونس عزيزة على قلوبنا ويجب التخطيط لها ويجب أن نستشرف وعلينا بإيجاد الحلول قبل حصول الكارثة، لأنه فعلا علينا أن نطور من إمكانياتنا بمواردنا الذاتية وأيضا بقوة دبلوماسيتنا وبقوة دولتنا وبعلاقاتها

المتجذرة في التاريخ، علاقاتنا بأغلب الدول طيبة وطيبة جدا، يجب استغلال ذلك كما يجب .....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالحضور،

نحن اليوم أمام طلب قرض وقد تم تسجيل أن مصالح الديوان تكتري في منطقة البحيرة بمبلغ 700 ألف دينار في السنة وهي تعتزم بناء مقر بقيمة 40 مليارا.

وهذه ظاهرة، حيث نجد العديد من الإدارات تكتري مقرات في مناطق راقية وكأن مناطق مثل حي التحرير وباردو والملاسين وغيرها لا تصلح للعمل الإداري وهذا يتطلب مراجعة خاصة ونحن نطالب بقرض، يعني بالضرورة نواكب سياسة التقشف خاصة أننا أمام جنود الحماية المدنية.

مثلا في منطقة طبلبة تم تخصيص أرض وعقار لفائدة الحماية المدنية، لكنها عجزت عن توفير 120 ألف دينار لبناء فرع فيها، من جهة أخرى نجد الأكرية تقضي على ميزانية الديوان.

في الأيام الفارطة سجلنا حالات غرق ووفاة وتدخلات هشة من قبل مصالح الحماية المدنية على غرار العديد من التدخلات السابقة، على سبيل المثال نذكر غرق مركب "البركة" في ولاية المهدية، حيث كانت وسائل التدخل بدائية وتدخلات لا ترتقي إلى حماية المواطن من توفير مركب وسفن وطائرات بدون طيار "درون"، فكفانا من الوسائل البدائية التقليدية.

في ولاية المهدية لدينا نقص فادح في الموارد البشرية دون مراعاة الكثافة السكانية، حيث تتكون الإدارة الجهوية من ثلاثة فرق هامة و14 مركزا متقدما لحراسة الشواطئ، بالإضافة إلى تغطية التظاهرات الرياضية والثقافية والسياحية بمدينة المهدية، العدد ضئيل جدا ونلتمس منكم التفاتة كريمة لولاية المهدية بإضافة أعوان وإطارات.

كذلك توفير سيارة إسعاف لمصالح الحماية المدنية بالمهدية وعدنا بها منذ السنة الفارطة وننتظرها إلى الآن.

كذلك تقادم العقار الذي يحتضن الإدارة الجهوية لمصالح الحماية المدنية بالمهدية مما يجعل البنية التحتية لا تليق بمدينتنا السياحية.

كما نتساءل عن أسباب العزوف والنقص المسجل في عدد السباحين المنقذين بالشواطئ مما تسبب في ارتفاع حالات الغرق منذ بداية الموسم الصيفي وذلك لأسباب عديدة من بينها قلة المنحة المسندة لهؤلاء السباحين المنقذين.

أيضا لدينا نقص في سيارات النقل بمصالح الديوان بالمهدية مما يجعل الأمر يحتم انتداب حوالي 2000 عون بصفة استثنائية خاصة بعد إحالة ثلث موظفي وإطارات الديوان على شرف المهنة خلال السنوات الأخيرة.

كما نطالب في ولاية المهدية بتعجيل تأسيس جمعية المتطوعين في الحماية المدنية بالمهدية وذلك بعد الموافقة على ذلك منذ السنة الفارطة.

كذلك أضم صوتي إلى صوت زميلي النائب عن معتمدية شربان من ولاية المهدية بضرورة إحداث فرقة للحماية المدنية بمعتمدية شربان وذلك نظرا إلى طول المسافة وكذلك لإنجاح التدخلات وضمان الإسعاف والجدوى والإطفاء وتقديم يد المساعدة لطلب النجدة.

نطالب الإدارة العامة للديوان بتمكين الإدارة الجهوية بالمهدية من القسط الثاني لتحسين وتوسيع المقر الحالي بالمهدية، كذلك في خصوص تقديم هذا القرض ونحن نعلم أن سياسة التعويل على الذات هناك عديد الاجتهادات، أود أن أقدم مقترحا للسادة الحضور لتوفير الموارد والاستغناء عن هذه القروض.

مثلا كفكرة لماذا لا نضع شعار "تكوين مليونيْن أو ثلاثة ملايين مسعف في الجمهورية" وذلك بفرض شهادة "مسعف" على كل مقدم للحصول على رخصة سياقة، بحيث يصبح الملف متكونا من جملة من الوثائق من ضمنها شهادة "مسعف" ويكون ذلك بمقابل مالي لمصالح الحماية المدنية وفي الحقيقة نحن لسنا في حاجة إلى الأموال بقدر حاجتنا إلى تأمين الحياة البشرية، فنصبح بذلك نمتلك أربعة أو خمسة أو ستة ملايين مسعف في تونس في حالات الغرق والحوادث والاختناقات، وهذه فكرة من شأنها أن توفر عديد المليارات ونتجنب الاقتراض.

كما أود أن أقدم شكري لمصالح الحماية المدنية وأعوانها لأن عملهم نبيل إلا أن سياسة التقشف أيضا جيدة ونبتعد عن الكراءات العشوائية والقيمة المشطة للبناء والإدارات الجهوية بالولايات هي أولى وكذلك تشغيل الشباب هي أولى ونمضي مع الجانب الوقائي مع سياسة الدولة الرامية للتقشف وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ثمان دقائق.

السيد عادل ضياف

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

طبعا نحن بصدد المصادقة على قرض تنموي وهذا القرض قيمته 50 مليون أورو لتوفير مقرات للحماية المدنية وخاصة الوحدات النشيطة، من المهم جدا أن ندعم الأسطول التابع لها وأن ندعم الموارد البشرية التابعة لها، لكن يجب أن نعلم أن الصعوبات التي تعترض الديوان الوطني للحماية المدنية أبعد من أن تكون مقرات فالصعوبات عميقة وعميقة جدا.

نحن نعلم أن من ضمن هذه الصعوبات، لدينا نقص في العنصر البشري، الإدارة العامة للغابات تعاني من نقص بنسبة 70% والحماية المدنيّة تعاني من نقص بنسبة 40% كما أن هناك نقصا في سائقي شاحنات الإطفاء والآليات الثقيلة، حيث تعاني الإدارة العامة للغابات من نقص بنسبة 74.%

أيضا وجود مصبات فضلات متاخمة للغابات والمزارع وتشكل خطرا وفي ظل النقص في الموارد البشرية للحماية المدنية قد تؤدي إلى كوارث كبيرة، كما يوجد 312 مصبا عشوائيا متاخما للغابات.

لدينا نقص في البنية التحتية من طرائد النارية ومسالك غابية، حيث أن المعدل المتوسطي هو 2 كيلومتر لكل 100 هكتار يعني المتوفر هو 6598 كيلومتر أي ما يمثل 47% من الحاجيات.

لدينا نقص في نقاط المياه، المعدل المتوسطي هو نقطة مياه وحيدة لكل 500 هكتار والمتوفر حاليًا هو 355 نقطة أي ما يمثل 26% من الحاجيات. لذلك من الضروري الزيادة في عدد نقاط المياه.

لدينا كذلك مشكلة التوسع العمراني الفلاحي على حساب الغابات وهي ظاهرة خطيرة تهدد الغابات من حيث اقتراب العنصر البشري منها وإشعال الحرائق.

هناك نقص في الآليات الثقيلة مع تعدد الأعطاب والمتوفر حاليا يمثل 20% من الحاجيات فقط.

كما لدينا نقص في شاحنات الإطفاء المتخصصة في حرائق الغابات، فشاحنات الإطفاء التابعة للإدارة العامة للغابات تغطي 48% فقط من الحاجيات والمتوفر حاليا من شاحنات الإطفاء للديوان الوطني للحماية المدنية هو قليل وقليل جدا.

عدم وجود اعتمادات مالية لتغطية المصاريف الناجمة عن مواجهة حرائق الغابات.

وطبعا المطلوب وهذا موضوع يتعلق بالأمن القومي بامتياز والمطلوب من الديوان هو العمل على محاور، لدينا محور حرائق الغابات ومحور الاستعداد للموسم الصيفي.

يجب توفير المتطوعين وتحفيزهم بمنح مالية مع برمجة دورات تكوينية لهم،

على المستوى الوقائي تكثيف الحملات التحسيسية والزيارات الميدانية لفائدة الفلاحين ومتساكني المناطق الغابية والواحات.

تعيين دوريات مشتركة بين الحماية المدنية والحرس الوطني وإدارة الغابات خصوصا قرب المنتزهات الغابية والمصبات العشوائية.

ثانيا في مجال التدخل العملياتي، يجب القيام بعمليات بيضاء مشتركة لتقييم الجاهزية وتشكيل لجان تقنية مشتركة مع الجانب الجزائري لتأمين الحدود وتفعيل اتفاقية التعاون في مجال الحماية المدنية والنظر في إمكانية إحداث مراكز حدودية مشتركة للتنسيق العملياتي مع إرساء منظومة رصد مبكر تغطي جميع المناطق الحدودية.

كذلك في المحور الثاني المتعلق بالموسم الصيفي وقد شاهدنا الحادثة الأليمة للطفلة في قليبية، لو كانت التكنولوجيا والطائرات المسيرة "الدرون" متوفرة لتم إنقاذها لكنها توفيت رحمها الله وألهم عائلتها الصبر والسلوان.

يجب الترفيع في عدد نقاط الحراسة بالشواطئ للحد من مخاطر الغرق وحوادث الشواطئ

الترفيع في عدد أعوان الإشراف التابعين للحماية المدنية من أجل حراسة الشواطئ والإشراف على السباحين المنقذين،

انتداب سباحين منقذين على حساب الاعتمادات المخصصة في الغرض من طرف البلديات.

ونؤكد هنا على ضرورة تنقيح مجلة الجماعات المحلية، وإدراج هذه النفقات ضمن الاختصاصات الضبطية للمكلفين بتسيير شؤون البلدية.

إقرار خطة شاملة لمحور النجدة بالطرقات وذلك عبر تركيز مراكز متقدمة للنجدة والإسعاف بالطرقات وخاصة في النقاط السوداء من أجل إسعاف ونجدة المصابين ونقلهم للمستشفيات.

احداث نقاط نجدة وإسعاف إضافية أيام السبت والأحد وفي العطل.

طبعا في الشأن الاستراتيجي، نعلم أن الحماية المدنية لديها برنامج استراتيجي ورؤية إلى سنة 2030 وتتمثل في عديد النقاط:

تركيز منظومة إنذار مبكر للتوقي من حرائق الغابات، لهذا فإن هذا القرض مهم ويجب ألا يقتصر فقط على المراكز والإدارات والمقرات، بل لا بد أن يتجه أيضا نحو تنفيذ هذه الرؤية لسنة 2030.

وتسعى الحماية إلى بلوغ نسبة 1.2 كلم من المقاطع في الغابات في أي ما يقارب 100 هكتار من الغابات.

تريد التقليص من النقص المسجل في الموارد من أجل التدخل والتجهيزات إلى دون 30 %.

تريد تركيز منظومة تدخل احتياط عمليّاتية في المناطق الخمسة التي تم اختيارها.

تريد مراجعة النصوص التشريعية، وهذا دورنا، يعني نحن ننتظر صدور نصوص ومبادرات تشريعية في هذا الاتجاه.

تسعى أيضا إلى الترفيع في معدل الوصول إلى عين المكان خلال 15 دقيقة من نسبة 48% إلى 60%.

تريد أن ترفع في عدد نقاط التزود بالماء.

تريد أن تدعم برامج التكوين المشتركة في مجابهة حرائق الغابات وتنظيم عمليات بيضاء لتقييمها.

تريد نشر ثقافة التطوع عند الأجيال القادمة وتعزيز التعاون الدولي.

هذا كله في إطار دعم هذا القرض، ونحن من ضمن الذين سيدعمون التوجه نحو هذا القرض التنموي.

نمضي إلى الشأن المحلي، فعندما أتحدث عن الفروع الموجودة في الأحياء الشعبية التي تعاني من مشاكل، فرع الحماية المدنية بسيدي حسين يتدخل في خمس معتمديات ويقوم بمجهود كبير في معتمديات سيدي حسين والسيجومي وحي الزهور والحرارية وباردو، أي مجهود مضاعف، وأنا أتابعهم وأحيانا أحضر تدخلاتهم.

البنية التحتية بالبناية هي بناية صغيرة جدا وعندما تصلنا التجهيزات لا يوجد مكان لوضعها، أربع سنوات على نفس الحال وهناك نقص في عدد المكاتب، وكذلك حاويات الفضلات بجانب البناية، كما أن وسائل التدخل معرضة لأشعة الشمس.

انظروا إلى الآليات، انظروا لشاحنة الإطفاء وشاحنة الإسعاف كيف أصبح لونها؟ لونها لم يعد أحمرا، بل أبيض لأنها معرضة لأشعة الشمس، إذ لا يوجد غطاء يحميها وحتى عندما نطلب سيارة إسعاف جديدة لا يوجد مكان لوضعها لأنه لا يوجد مكان يحمي هذه الآليات.

لا توجد مخفضات سرعة وهذا موجه إلى التجهيز، عندما تخرج شاحنات الإسعاف بسرعة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، اسمح لي في بداية مداخلتي أن أتقدم بأحر التهاني إلى سيادتكم وإلى كافة الزميلات والزملاء بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للعمل البرلماني.

وبالمناسبة أتمنى أن نحقق في ما تبقى من الفترة النيابية أهداف هذا الشعب العظيم وأن نحاكي مشاغله وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسجام التام بين الوظيفتين التشريعية والوظيفة التنفيذية من أجل الرقي إلى ما يطمح إليه هذا الشعب وإلى المكانة المستحقة في فترة البناء والتشييد.

السيد الوزير، أهم موضوع باشرته منذ أن انطلقت في مهامي النيابية وتقدمت فيه واستعملت فيه كل الآليات الدستورية المتاحة من أسئلة كتابية ومداخلات، هو موضوع تلوث شاطئ دائرتي الانتخابية في معتمدية قصيبة المديوني وكذلك المناطق المجاورة المتضررة على غرار معتمدية صيادة ولمطة بو حجر وهذا أيضا لا يمكن أن يخفي الوضعية التي تهدد كامل خليج المنستير.

السيد الوزير، ليس لي أكثر مما قلته بالأمس في حضرة السيد وزير البيئة من معاناة نتيجة تداعيات هذه المسألة القديمة، هذه المسألة التي أصبحت معاناة سميتها أنا تاريخية تعود إلى الثمانينيات، ليست حتى 94 أو 95 زمن إحداث محطة الضخ الموجودة وهي محطة التطهير الموجودة في معتمدية صيادة لمطة بو حجر وطاقة استيعابها أقل بعشرات المرات مما يصلها، هو تقريبا في حدود 8000 متر كب في اليوم في حين أنها تصل إلى 10 آلاف وأكثر، مما ينجر عنه تصريف كمية كبيرة بدون معالجة في البحر، وتأثير ذلك على البحر وعلى الثروة المائية.

لن أكرر القول أن قصيبة المديوني مصنفة في الأمراض السرطانية هي وصيادة ولمطة بو حجر، هذا مشكل كبير خاصة أنها تتعلق بالمورد أو برأس مال هذه البلاد وهو الثروة البشرية.

هناك عدد كبير من الموتى والمرضى، السيد الوزير، ما وقع في الأيام الأخيرة ليس إلا حلقة كما قلت البارحة من مسلسل طويل مكسيكي بدأ بالألوان السوداء والبيضاء واليوم نشاهده بالألوان. اليوم العملية تقتصر في محطة تتم في القطب التكنولوجي وهي محطة ثلاثية الأبعاد، الميزانية التقديرية مبدئيا في حدود 175 مليار.

السيد الوزير، أوكلت إليكم، حسب ما أعرف وحسب ما أتابع وتحدثت إلى سيادتكم في هذا الموضوع الذي يتعلق بتوفير الاعتمادات، رجاء، نحن نعول عليكم وثقتنا كبيرة فيكم كما هي كبيرة في السيد وزير البيئة، مثل بقية الجهات مع احترامي لهم، ونحن تونس واحدة اليوم المنستير ليست كما كانت عليه سابقا، شاطئ المنستير أو خليج المنستير كله مهدد اليوم.

آن الأوان السيد الوزير أن نجد الحل، وهو واضح يكمن في محطة تطهير متعددة الأبعاد في القطب التكنولوجي، وذهبنا كوفد برلماني وقمنا بدعوة السيد الرئيس، بارك الله فيه مشكور، وقف على الوضعية الموجودة.

اليوم لم يعد بإمكاننا تغطية الحقيقة، أين الحلول العاجلة في انتظار انجاز هذه المحطة؟ هناك الكثير من الأمور التي يمكننا القيام بها، سلامة البشر وروح البشرية رأس مال بامتياز وإن شاء الله ننتظر منكم التجاوب السيد الوزير ونسمع ردكم على هذه المسألة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد،

اليوم أردت أن يكون معنا السيد وزير الداخلية، ليس لأن السيد وزير الاقتصاد لا علاقة له بالقرض ولكن لأننا اليوم سنتحدث عن قطاع استراتيجي بالغ الخطورة، جهاز استراتيجي هو جهاز الديوان الوطني أو جهاز الحماية المدنية.

اليوم القرض موجود على أساس مشروع القانون، القرض هو قرض لتعصير ديوان الحماية المدنية، لكنني أود أن أتحدث عن أمور لم تذكر وأريد أن تقال حتى للسيد وزير الداخلية.

اليوم هل حاسبنا من دمر هذا الجهاز من الداخل؟ يعني هل تمت مساءلة المسؤولين عن الفساد والتجاوزات وسوء التصرف الذين تم تعيينهم في وزارة الداخلية وديوان الحماية المدنية خلال فترة 2012 حتى 2017، في ذروة تغلغل حركة النهضة داخل الدولة؟ هل تم تفعيل ما جاء في تقرير محكمة المحاسبات بخصوص التجاوزات الخطيرة في التصرف في الموارد؟

نحن لا نتحدث عن شكوك، بل نتحدث عن تقارير رقابية رسمية تؤكد أن الأموال التي رصدت سابقا للحماية المدنية إما تم إهدارها أو توجيهها لمشاريع غير عاجلة.

اليوم نرى مثلا تقرير الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية الذي يطالب بزيادة عدد أعوان الحماية المدنية إلى 5500 عون جديد بالإضافة إلى الأعوان الموجودين الذين بلغ عددهم في سنة 2017 6374 يعني هناك نقص يقارب 5500 عون.

بدلا من هذا القرض نريد أن نقوم بانتدابات لسد هذا النقص، نحن وضعناه في الحيطان، هذه الحيطان لن يتم بناؤها إلا في سنة 2030 في حين أن الديوان الوطني للحماية المدنية بحاجة إلى تجهيزات وبحاجة إلى إدارة بشرية وبحاجة إلى تعصير ورقمنة وغيره، نحن نسير بهذا القرض لكي نتركه على الحيطان.

أود أن أقول أن تعصير الأسطول ووسائل النجدة والإنقاذ وتفادي النقص كله موجود في التقارير، ولكن مع ذلك لم يتم برمجتها.

كذلك ديوان الحماية المدنية لا يحكم التصرف في كافة وسائله، حسب التقارير هنا يقولون أن بعض الزيارات الميدانية أظهرت أن هناك 33 وسيلة نقل لا يتم استغلالها منها تسع سيارات.

وهناك أيضا هبات منحت للديوان الوطني للحماية المدنية ولا نعرف إلى أين ذهبت، على أساس أنها ستستخدم لأخذ الشاحنات وهي شاحنات CNRBC ولكن لا نعلم إلى الآن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بإطارات الديوان الوطني للحماية المدنية،

اليوم نناقش مشروع تعصير وتطوير الديوان الوطني للحماية المدنية وهو مشروع بقيمة تقارب 50 مليون أورو أي ما يعادل 150 مليار وهي قيمة هامة جدا لتطوير هذا الجهاز وبطبيعة الحال نثمن الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة الوطنية وأعوانها وإطاراتها في التصدي ومجابهة الحرائق والتدخل العاجل للإسعاف والنجدة وغير ذلك، رغم ضعف التجهيزات والأدوات والموارد البشرية وغير ذلك.

ونعرف خاصة أن لديهم تجهيزات تقادمت، فالشاحنات قديمة بأكثر من 40 و45 سنة ورغم ذلك المجهودات جبارة يقوم بها هذا الجهاز، نثمن دور هذه المؤسسة الوطنية.

السيد الرئيس المدير العام لديوان الحماية المدنية، نحن في السنة الفارطة وقبلها كنا طالبنا ببعث مركزٍ للحماية المدنية بمنطقة قفصة الشمالية على الطريق الوطنية 3، هذه المعتمدية تتوسط معتمديتي قفصة الشمالية، معتمدية تتوسط معتمدية سيدي عيش وتتوسط معتمدية زانوش بمعنى أن موقعها الجغرافي على الطريق الوطنية 3 التي ستتحول إلى طريق سيارة.

أيضا هذه المعتمديات الثلاث هي معتمديات فلاحية وفي مراسلة تحصلت عليها تفيد بأنه ستتم الدراسة والتعامل مع هذا الملف، لكن يبدو أنه منذ سنة ونصف لم نر شيئا.

بودي التسريع في إجراءات بعث مركز الحماية المدنية لأنه سيوفر الكثير وسيقوم بدور هام خاصة ضمن ثلاث معتمديات وضمن حلقة جغرافية ممتدة جنوبا 70 كيلومترا و60 كيلومترا على مستوى المعتمدية زانوش وعلى مستوى سيدي عيش، بمعنى أن الدائرة التي سيشتغل فيها هذا المركز ستكون دائرة مقبولة ومعقولة جدا وتدخل عاجل خاصة على مستوى الطريق عدد 3 التي تشهد تقريبا حوادث يومية كارثية.

الرجاء التعامل مع هذا الملف بجدية وبعث مركز الحماية المدنية على الأقل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط، سأتحدث عن المشاريع العمومية المعطلة في ولاية قفصة، هناك العشرات من المشاريع العمومية إلى هذه اللحظة منذ سنتين ونحن نتحدث عن نفس المشاريع والتقدم بطيء جدا لأسباب كثيرة.

ندعوكم إلى جرد أهم المشاريع العمومية المعطلة في ولاية قفصة لأن الإحصائيات التي كنا تحدثنا عنها ما قيمته 500 مليار قيمة للمشاريع العمومية المعطلة في ولاية قفصة في قطاعات التعليم العالي والصحة وغير ذلك.

ودائما السيد الوزير هناك تعلل، التعلل دائما بنقص الموارد البشرية في الإدارات الجهوية، التعلل بالدراسات غير المطابقة، التعلل بالتعطيل المحلي، أيضا هناك تعلل بعدم وجود الاعتمادات، في كل مرة هناك حجج أو الدراسة غير المطابقة أو أن الأموال المرصودة لم تعد كافية.

السيد الوزير، أهالينا في جهة قفصة انتظروا كثيرا وصبروا كثيرا، ولهم من الوطنية الكثير، لكن لا بد من محاسبة المسؤولين الذين يعطلون هذه المشاريع العمومية.

السيد الوزير، ربما في الأيام القادمة سنتحدث بكل وضوح لشعبنا الكريم عما يحصل من تعطيل وفساد داخل الإدارات الجهوية وغيرها وحتى الإدارات المركزية تتحمل المسؤولية في الفساد. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سوسن مبروك عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق.

السيدة سوسن مبروك

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له من إطارات الوزارة، كما نرحب أيضا بإطارات وكفاءات وزارة الداخلية من سلك الحماية المدنية.

في مستهل هذه المداخلة لا يسعني إلا أن أتوجه بأصدق عبارات التهنئة إلى تونس قيادة وشعبا وإلى كافة القيادات العسكرية والإطارات المدنية بوزارة الدفاع الوطني بمناسبة الاحتفال بالذكرى 69 لانبعاث الجيش الوطني الذي نفتخر بنضالاته وتضحياته الجسام من أجل الذود عن حرمة الوطن ومناعته واستقلاله.

نناقش اليوم بغرض المصادقة اتفاقية قرض مبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.

نثمن مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية الذي يندرج في إطار دعم مجهود الدولة الرامي إلى حسن الاستعداد والتوقي لمجابهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخية وكل الحوادث الناتجة عنها من فيضانات وموجات حر وحرائق وذلك لا يكون إلا بتحديد الاستراتيجيات الوطنية اللازمة وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية للتدخل الميداني الناجز والناجع.

ونثمن كل ما يقوم به أعوان وإطارات وقيادات سلك الحماية المدنية من مجهود وطني لمجابهة كل التحديات والحفاظ على سلامة الدولة والمواطن والممتلكات العامة والخاصة.

هذا المجهود يستوجب تطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة ودعم البنية التحتية واللوجستية بما تتطلبه ممن خصوصية وكذلك يعني دور الحماية المدنية في كل العمليات الميدانية تستوجب مركز قيادة وتوجيه متطور.

في هذا السياق وعلى مستوى جهوي تحتل الإدارة الجهوية للحماية المدنية بمدنين المرتبة الثالثة وطنيا في حجم التدخلات الميدانية والإدارة الجهوية بمدنين تحتوي على مقر جهوي للإدارة وعدد أربعة فرق وعدد اثنين مراكز ونظرا إلى ارتفاع حجم التدخلات وشساعة المجال الجغرافي الذي تغطيه تدخلات الحماية المدنية على مستوى ولاية مدنين ونظرا أيضا إلى التقلص الكبير في عدد الأعوان والوسائل اللوجستية، فإنه أصبح من الضروري والمؤكد تدعيم أسطول الإدارة الجهوية بمدنين بسيارات الإسعاف وتمكين الإدارة

أيضا من سيارة نقل للأعوان من أجل تسيير تنقل الأعوان أثناء الحراسات والتظاهرات الثقافية والرياضية.

كذلك دعم الإدارة بعدد إضافي من الأعوان لتغطية النقص الذي تشكو منه منذ سنوات.

كذلك نوجه دعوة إلى السيد المدير العام للحماية المدنية للقيام بزيارة ميدانية للاطلاع على الأوضاع ومعالجة كل النواقص ولضمان نجاعة وفاعلية عمل الاطارات والأعوان.

في ختام المداخلة أريد أن أذكر بأن الدستور التونسي يقر ويضبط العلاقة بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية وهذه العلاقة تستوجب أن تكون قائمة على العمل المشترك والتنسيق المتبادل والمشترك من أجل تحقيق المصلحة العامة للشعب صاحب السيادة.

دون هذا التنسيق ودون هذا العمل التكاملي لن نحقق الأمن الاجتماعي ولن نجسد شعار البناء والتشييد، فلا بد من الاحتكام لعقل الدولة وضميرها وتوحيد البوصلة، البوصلة الوحيدة ألا وهي مصلحة تونس وشعبها وحقها في واقع اقتصادي واجتماعي يلبي الشعارات التي نادى بها شعبها ولا يزال يرددها إلى الآن: شغل، حرية، كرامة، وطنية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن للكلمة للنائب المحترم السيد ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

تحية إلى كل العاملين بالديوان الوطني للحماية المدنية، ونحن مع كل خطوة تهدف إلى دعم وتعصير وتطوير الإمكانيات والوسائل بما يستجيب للتحديات والكوارث خاصة المستجدة منها.

السيد الوزير، هنا وإن كانت عناصر هذا القرض محددة فإنه لا يفوتني أن أذكر ببعض المطالب الجهوية التي تخص جهة قابس، نعرف أن الجهة أكبر منطقة صناعية للمواد الخطرة مما يتطلب تعزيز إمكانيات الإدارة الجهوية للحماية المدنية بجهة قابس، خاصة أن هذه المنطقة الصناعية فيها العديد من المصانع قد تقادمت، مما أصبح يشكل خطرا وقابلا لأن تحدث فيها حوادث كارثية لا قدر الله، كما حدث سابقا في عدة مناسبات وتتطلب وسائل متطورة وتدخلا حينيا من أجل الحد من خطورة ما يمكن أن يحدث جراء هذه المصانع.

النقطة الثانية، نظرا إلى الكثافة السكانية بمعتمدية قابس الجنوبية وهي دائرتي الانتخابية، أطلب أن يقع التفكير في بعث فرع للحماية المدنية بقابس الجنوبية التي تعد أكثر من 90 ألف ساكن مع أن ديوان الحماية المدنية يحدد ضمن مقاييسه كل معتمدية تتجاوز 20 ألف ساكن يمكن إحداث فرع للحماية المدنية بها.

قابس الجنوبية فيها أكثر من 90 ألف ساكن، فيها عدة مؤسسات جامعية وفيها فسحة شاطئية تشكل وجهة رئيسية لعديد من دول الجنوب الغربي خاصة خلال الصيف وتتطلب تواجدا مكثفا للحماية المدنية بهذه المنطقة.

بالتالي لا بد من التفكير في بعث فرع للحماية المدنية بقابس الجنوبية.

السيد الوزير، فيما يخص القرض، الإشكالية قلناها عدة مرات فهي لا تكمن في الاقتراض لكن في سياسة الاقتراض، إلى أين؟ لماذا نقترض؟ وما انعكاس هذه القروض على حياة المواطنين؟

إلى حد الآن الحكومة لم تمدنا بخطة واضحة للتقليص تدريجيا من حجم التداين، حجم التداين يرتفع من سنة إلى أخرى ولا بد أن يكون في هذا التداين خطة مضبوطة للتقليص منه تدريجيا حتى وإن كان بنسبة محدودة.

أن تبقى كل سنة نسبة التداين ترتفع، فهذا غير مجدي، دولتنا تفي بالتزاماتها وتقوم بدفع وتسديد ديونها بشكل منتظم، ولكن هذا يكون على حساب الاستحقاقات وعلى حساب مطالب تنموية أخرى.

بالتالي لا بد أن تكون هناك خطة مضبوطة في كيفية التقليص من حجم التداين، لا يكون هناك استنساخ للميزانية فيه نفقات وفيه موارد وسد العجز بالاقتراض الداخلي والخارجي. لا بد أن ينعكس الاقتراض في السياسة التنموية للدولة، لا بد أن يحسن من حياة المواطنين فلا يعقل أن نقترض.

سأعطيك مثالين ونعود إلى جهة قابس، وقع إحداث محطة تحلية المياه بمنطقة الزارات لتزويد ولايات الجنوب قابس ومدنين وتطاوين وحل مشكلة انقطاع الماء والنقص الحاصل في المياه منذ سنوات. ما راعنا إلا أن العملية ما زالت متواصلة وانقطاع الماء في فصل الصيف ما زال متواصلا إلى حد الآن، ما معنى القروض إذا لم تنعكس في خلق الثروة وتعزيز التنمية وخلق استثمار يحسن من حياة المواطنين؟

ما معنى أن نقترض ويتم التنكيل بالمواطنين خلال التنقل في عطلة عيد الإضحى الماضي؟ سفرة القطار من تونس العاصمة إلى قابس دامت 13، المواطنون وصلوا في اليوم الموالي لعيد الإضحى نظرا إلى تردي وضع هذا المرفق العمومي وعدم انعكاس الاقتراض في تحسين هذه المرافق التي تحتاجها الناس.

بالتالي يجب أن يؤدي الاقتراض إلى تحسين حياة الناس أو سيرهقنا من جديد ويرهق كاهل ميزانيتنا ويثقل كاهل الشعب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري، غير منتمي، له خمس دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط،

سأتحدث عن أداء وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، في الحقيقة، عندما نطلع على الأرقام الرسمية للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال السنوات الأخيرة نجد فجوة كبيرة، فجوة بين الإمكانيات الحقيقية لبلادنا وبين النتائج المحققة، رغم الموقع الاستراتيجي الممتاز، الاتفاقيات الدولية المتعددة، اليد العاملة ذات الكفاءة، كلفة الإنتاج التنافسية ومع ذلك نسبة الاستثمارات الخارجية المباشرة ما زالت ضعيفة وضعيفة جدا مقارنة ببلدان شبيهة بنا.

ضعف الحوكمة الداخلية، لا وجود لمؤشرات أداء واضحة ولا تتبع دوري للنتائج ولا تقييم حقيقي للبرامج الترويجية، الجمود الإداري والفساد، إجراءات ثقيلة، مسارات اتخاذ القرار بطيئة والتفاعل مع المستثمرين خاصة الأجانب غير مهني أحيانا.

هناك انحرافات خطيرة في الملفات الوطنية والإضرار بصورة تونس دوليا والتوجهات السيادية الوطنية لعل من بينها تجاوز وتجاهل مناشير الدولة التونسية المؤطرة للتعاون البيني.

هناك تجاوزات كبيرة في "FIPA" واستغلال منصب وتعطيل ممنهج للمصالح الاستثمارية الوطنية، وسط "FIPA" هناك جو متوتر وتجاذبات شخصية صلب أغلب ملفات الوكالة وتشتيت لنظراء تونس على الصعيدين الوطني والعالمي وضياع المصلحة الوطنية.

إرهاق لميزانية الدولة بدون إنتاجية تذكر والافتقار لأبسط آليات الترويج الاستثماري الحكيم للوجهة التونسية في ظل غياب استراتيجية واضحة.

هناك تراخٍ وتخاذل في التعاطي مع الملفات الوطنية والاستحقاقات الدولية للبلاد التونسية، مما ضيع علينا فرص استثمارية كبيرة وتشغيلية خاصة داخل الوكالة، هناك غياب للمصداقية فيما يخص مناظرة التعيينات للمكاتب بالخارج وتلاعب وانحراف بأغلب المناظرات والترقيات. نود أن نطلعكم عما يحدث في مكتب باريس ونفتح تحقيقا في سبب عدم فتح مناظرة جديدة في مكتب ألمانيا مثلا.

والأخطر هو هرسلة مبلغة عن الفساد والتجاوزات الخطيرة، حيث تم هرسلتها وإيقافها وإحالتها عدة مرات على مجالس تأديب في غضون أشهر قليلة، وصل الأمر حتى للاعتداء اللفظي والجسدي عليها. الملف وصل إليكم ولدي نسخة منه يمكنني أن أمدكم بها سيدي الوزير.

غياب الرقمنة في 2025، ما زلنا نعمل بمنطق الملفات الورقية والمراسلات التقليدية، في حين أن المستثمر اليوم يريد جوابا سريعا ومعلومات محينة وخدمة رقمية متكاملة.

غياب التنسيق بين "FIPA" وبقية الأطراف المداخلة من وزارات وإدارات جبائية وبلديات ومناطق صناعية، كل طرف يعمل في واد والمستثمر هو الضحية، في الحقيقة بلادنا هي الضحية الحقيقية.

الأسباب ليست فقط في الموارد، بل في غياب رؤية وطنية موحدة وفي ضعف التكوين المستمر وفي غياب ثقافة النتائج داخل المؤسسة وعدم استغلال فرص التسويق الرقمي.

والحلول:

إعادة هيكلة ووضع نظام تقييم أداء صارم حيث يكون لكل مسؤول أهداف كمية ونوعية،

تطوير منصة رقمية متكاملة،

إطلاق برنامج تكوين مستمر،

تحسين التنسيق الحكومي،

مراجعة التمثيليات الوطنية بالخارج وتحديث الخطاب الترويجي.

اليوم تونس بحاجة إلى وكالة استثمارية قوية، مرنة، حديثة، وقادرة على المنافسة الإقليمية والدولية لأن الاستثمار الخارجي ليس خيارا، بل ضرورة وطنية ومحركا هاما لإنعاش الاقتصاد وخلق مواطن الشغل.

فيما تبقى من الوقت السيد الوزير، للوزارة دور كبير في تونس ونعلم اليوم أن المخطط التنموي من مسؤولية وزارتكم، لكن حقيقة وهذا ما أكّده العديد من الزملاء أن غياب التواصل بين نائب الشعب ووالي الجهة يعتبر معضلة غير عادية وأنا أتحدث هنا عن ولاية تونس، ما يحدث في ولاية تونس يعتبر فضيحة، نحن نواب منتخبون ومن العيب أن نضطر إلى إثارة هذا الموضوع في جلسة عامة. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس والشكر موصول للجميع،

لدي رسالة شعب، من نائب شعب ومن خادم شعب.

هذه الرسالة سيدي رئيس البرلمان، أريدك أن تنقلها إلى السيد رئيس الجمهورية كما هي وكذلك إلى السيد عضو الحكومة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

استمعوا إلي، خوفنا على البلاد ومحبتنا لتونس ليست شعارات، بل يتطلب قولا وفعلا، سادتي الكرام أرجوكم، تونس إن شاء الله يحميها الله ويحميها رجالها ونساؤها وهي في خطر سيدي رئيس البرلمان والرسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية حتى يتحمل مسؤوليته أمام الله وأمام هذا الشعب وأمام ضميره.

لمَ نقول هذا الكلام؟ لست بصدد مناقشة موضوع الجلسة وهو القرض، لن اتحدث عن القرض أتمنّى أن يقبل أي قرض يهدف إلى خدمة التنمية لكن دعونا نتحدث عما هو أهم وعن مصير هذه البلاد.

نحن السيد الوزير والسيد رئيس مجلس نواب الشعب، نحن أبناء الشعب، نحن لسنا من البرلمانيين السابقين، مع كامل احتراماتنا للمحترمين طبعا دائما، ولكننا لسنا من النواب السابقين التقليديين، نحن بكل تواضع أبناء هذا الشعب، جئنا من رحم الشعب ولا غاية لنا سوى خدمة تونس وخدمة الشعب التونسي.

دعوني أضعكم في الصورة وهذه الرسالة السيد رئيس البرلمان أرجو أن تبلغها إلى رئيس الجمهورية كي يسمعنا، لأن الحقيقة المرة والواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي نعيشه في كل لحظة وكل دقيقة وكل ثانية ونرى معاناة المواطن في وجهه، في عينيه.

إلى أين نأخذ البلاد السيد رئيس البرلمان، السيد رئيس الجمهورية؟

الحلول؟ هذه ليست رسالة عبد الستار الزارعي، خادم الشعب، بل هي رسالة شعب بأكمله إلى الحكومة، إلى رئيس البرلمان، إلى البرلمان ككل وإلى السيد رئيس الجمهورية، هذه رسالة شعب، شعب كل ومل وشعب يعاني الويلات.

الشعب يعاني في كل مناسبة، في رمضان، في الأعياد. الشعب التونسي صبور، نعم لكن ماذا يريد؟ يريد الشعب التونسي رسالة طمأنة، هذا هو الواقع الذي نعيشه.

أتريدون أن نكذب عليكم؟ أن نجمل لكم الصورة؟ تريدون أن نقول أن العصافير تزقزق والأزهار؟ هذا مستحيل لأن لدينا أمانة ملقاة على عاتقنا ونحن مستعدون للاستشهاد من أجلها.

هناك من يحاول إخافتنا: "انتبه، لا تتحدث، احذر...، اللوبي سيقتلك، قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ونتحدى ولسنا جبناء، من أجل ايصال الواقع، السيد رئيس الجمهورية استقبلوا النواب واستمعوا إليهم.

السيد رئيس البرلمان، النواب هم من يعرفون واقع الشعب التونسي وهم من يعيشون معه الحقيقة المرة.

الحلول، مصارحة الشعب وإرساء سياسة منهجية وعلمية لإنقاذ تونس العزيزة على قلوبنا جميعا ونحن لا نزايد في الوطنية، فنحن نحترم كل وطني واللهم اشهد فإني قد بلغت. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد،

مرحبا بالحماية المدنية،

في قراءتنا للتقرير، تقرير جميل يتحدث عن الإنسانية ويمس قلوب جميع الناس، الإنسانية، الإنقاذ، الحماية المدنية ومن لا يعشق الحماية المدنية وأغتنم الفرصة لأحيي هؤلاء الابطال بما انهم يؤمّنون حياتنا، لكن السيد الوزير سياسة الدولة وسياسة رئيس الجمهورية، هذه حقيقة التحرر الوطني، نتحدث حتى على التقشف ونحن الان في وضعية تقشف ولا داعي لتفسير كيف يصير التقشف.

عندما نرى 50 مليون أورو ما يقارب حوالي 170 أو 160 مليار، حسب الصرف، لدعم مجهودات الدولة فانا اقول لكم بالعكس هذه الاموال هي توريط للدولة وتوريط للأجيال القادمة، 170 مليار عند تأملها، منها 44 مليار لبناء مقر، تصرف من أجل جدران، بينما عديد النقاط السوداء وطنيا دون مراكز، أتحدث عن "كندار" القريبة التي تربط تونس العاصمة بالوسط والجنوب لا توجد بها حماية مدنية وهي منطقة لا تعود لي بالنظر، المناطق الداخلية، القصرين ومعتمدياتها، فوسانة، سبيبة، حاسي الفريد، دون مراكز حماية مدنية.

السيد الوزير، في إطار التحرر الوطني لماذا كلما يشب حريق في جبالنا، ننتظر أن تحنّ علينا إيطاليا أو الجزائر أو أوروبا بطائرات الإطفاء التي تستعمل مياه البحر أو السدود؟ 44 مليار التي سنبني بها جدران - ونحن لدينا عديد المقرات التابعة للدولة مغلقة، افتكت واخذت واسترجعت للدولة، نستطيع استغلالها- الأفضل أن نشتري بها طائرة وقد قمت ببحث حول أسعارها، بين 15 و25 مليون أورو جديدة وقد تكون أقل من ذلك بكثير إذا كانت مستعملة وبالتالي يمكن شراء أكثر من طائرة واحدة، هذا إذا كنا بالفعل نسير في سياسة السيد الرئيس وهذه حقيقة ولا بد منها.

ثمّ الكراء، أنتم، ديوان الحماية المدنية تدفعون مقابل ذلك 700 مليون في السنة، أين؟ في البحيرة، لماذا في البحيرة؟ ألا يوجد مقرات في منوبة؟ في أريانة؟ في أحواز تونس الأخرى؟ ألا يوجد مقر يقدم خدماتنا؟ أو لا بد لنا من العمل في الرفاهية العالية، إذا كنتم أنتم رجال الكوارث، الحماية المدنية، لا تتحملون وضعية التقشف والوضعية الكارثية التي يعيشها الشعب التونسي الان فمن سيتحملها غدا؟ فرضا لو تحدث حرب وتحدث كارثة، أنا ابن الهلال الأحمر التونسي وأعرف، سنعمل في خيام وليس في بناءات في البحيرة، يعني صراحة وكأنّ هذا القرض في غير وقته، 50 مليون أورو عندما نقسمها، نتحصل على ست مائة 250 مليون ولدينا شباب عاطل على العمل تستطيع توفير 600 مورد رزق، 600 معمل صغير يشغل العاطلين.

يعني صراحة السيد الوزير اعذرني، الإنسانية والانقاذ والحماية المدنية وغير ذلك جميل، لكن لسنا في وضع الترفه والدلال والتنزه، نحن في وقت الجد والاجتهاد للخروج من الأزمة التي نعيشها.

نقطة تقنية للسيد المدير العام للحماية المدنية فيما يخص التطوع، التطوع أعطيتموه للجمعيات لكن ذلك غير مجدي، متى يصبح التطوع له قيمة؟ عندما تتكفل به الحماية المدنية كهيكل حكومي، عندها نطمئن على التطوع، مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها ثمانية دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بالسادة ممثلي الحماية المدنية،

ومرحبا بالإدارة ومستشاري الرئيس.

أولا، سأبدأ بكلمة قيلت في التقرير "الديوان يمثل الواجهة الإنسانية والأمنية للدولة وخط الدفاع الاول في مواجهة الكوارث والحوادث والحرائق"، الحماية المدنية وأمننا وجيشنا والدفاع والقوات المسلحة كلها والكشافة التونسية والهلال الاحمر كلها مفخرة لتونس وكلها مكتسب لتونس وأنا أرى أن من دورنا دعمها ودعم عملها، ولكن الحماية المدنية التي وصلت لبنت عمرها ثلاث سنوات، تحركت بعد ساعة من النداء الذي أطلق.

في جلسة اليوم لا نستطيع إلا الترحم على الملاك مريم ذات الثلاث سنوات التي لم يعرف متى توفيت الجمعة أو السبت أو الأحد أو الاثنين، أخرجت ووصلت والديها كاملة واليوم من الممكن دفنها ولا نعرف عنها شيئا الا فيديو صوره أناس ليست لهم ذرة من الإنسانية، طفلة تطفو فوق سطح الماء، على ماذا يحتوي حتى يقع نشره للمواطنين؟ هؤلاء الحقوا بنا الضرر والهلاك عبر صفحات التواصل الاجتماعي، بحثا عن النشر والشهرة، باستغلال فضائح ودموع وأوجاع الاخرين، فيديو المرأة ضحية الحادث في بن قردان وهتك عرضها وجسدها ومن الغد نجد هذه الطفلة، اين الحماية المدنية؟

أعلم أنها حضرت وعملت، أعلم أن عناصر الغوص قاموا بعملهم، لكن لو كنا نملك "درون" السيد وزير الاقتصاد والتخطيط؟ ولو كانت مرخصة للكشافة وللهلال وللمنظمات وحتى للمواطن العادي لاستعمالها في التصوير لوجدنا ضالتنا،

يا سيدي الوزير. تقولون "يمثل الواجهة الإنسانية والأمنية للدولة وخط الدفاع الاول في مواجهة الكوارث والحوادث والحرائق" لم نعد نتحدث على الفيضانات ولا عن الحرائق، بل نتحدث على أناس يسبحون، على غشاء بلاستيكي، نتحدث عن أناس نصبوا أنفسهم كقاضي الاسرة، أمها مهملة وأين أبوها؟ وعمها ما به؟ ألا يفهمون؟ "ساعة القضاء لها غفلة" هل إحساسكم أعمق من إحساس الأم؟ حملت وأرضعت وربت وكبرت، ثلاث سنوات ربما هذه أول مرة تزور فيها البحر.

هذا نداء لجميع السلط، مثل ما وفرتم لنا 50 مليون أورو وهذا المبلغ يا سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط لديكم عناصر في السجون وفي الصلح الجزائي يوفرون ضعف هذا المبلغ أو أكثر وأنت تعلم سيدي الوزير، آخرها ذلك الشخص في صفاقس كم يوفر لكم؟ أين أموال الدولة المسروقة؟ أين الهيئة المكلفة بإعادة أموال الشعب؟ نقترض من أجل 170 مليون دينار؟ نستطيع جمعها بإضافة 5 مليم في ثمن "الياغرت"، نريد قروضا من أجل التنمية.

مقترح "الدرون" رفضته وزيرة المالية والزملاء تبعوها ورفضوه وهو مقترح ممتاز وأوضح بتحجير استعماله فوق الثكنات العسكرية والمراكز وغيرها واليوم ثكناتنا العسكرية مكشوفة بـ "Google".

هذا فيما يخص القرض ونحن لسنا برلمان القروض. وكلما تقومون بحملة على قرض فإن البرلمان يميز جيدا بين قرض استهلاكي وقرض تنمية وقرض لدواعي هادفة وها هي الحكومة أمامنا ونحن نسعى لإيصال صوتكم.

السيد رئيس الجمهورية، رأسا أتوجه لك بهذه الرسالة، اليوم الوظيفة التنفيذية اختارت، هنالك بعض الوزراء المتجاوبين والمتعاونين وهنالك وزراء يغلقون الأبواب ومنهم من يتساءل عن جدوى نشر الملفات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعندما نطلب منهم مواعيد يرفضون ويقولون أنّهم لا يتحدثون إلا تحت قبة البرلمان وعند نشر فيديو وإحداث ضجة على "الفايس بوك" وقتها يتم الاتصال بك ويقترحون لقاء وزير للحديث عن الموضوع، وقتها أنا أيضا اريد الحديث تحت قبة البرلمان.

ما دمتم تخافون وسائل التواصل الاجتماعي نحن لا نعمل الا بها ونمارس ضغطا بها، اليوم والي تونس لم يستقبلنا ولو في جلسة افتتاحية نحن 13 نائبا وأتحدث بأسمائهم جميعا، إلى يومنا هذا لم يحضر معنا جلسة تعارف، لم يتحول إلى الآن إلى شركة اللحوم التي قمنا بزيارتها ضمن لجنة رسمية ولم يعرف عنها أي شيء وكالة التبغ والوقيد، المؤسسات الصناعية، الرخص، ملف الفساد المتعلق بالمساكن الاجتماعية، من سنخبر بهذه المواضيع؟

السيد رئيس الجمهورية، السيدة رئيسة الحكومة عندما كانت وزيرة التجهيز والإسكان تجيبنا حتى الثالثة صباحا، اليوم لا تتواصل معنا، مع من سنتعامل؟ مع من سنعمل؟ ومن يقول أن النواب فاشلون أو من كان نائبا ويرى أنه فاشل ومقصر، فما عليه الا أن يقدم استقالته. أنا في جهتي أقوم بدوري حسب ما يحدده لي الدستور، ليست لدينا أدوات قوة وأمام الكاميرا أنا لا أملك أي أداة باستثناء المصدح والهاتف واستغل العلاقات الخاصة والمجهودات الشخصية، هذا ما أقدر عليه لا أكثر ولا أقل ومن منبري هذا إذا تواصل الحال على ما عليه الى ديسمبر سأكون أول من يقدم استقالته من هذا المجلس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

في مستهل هذه المداخلة نعبر عن بالغ التقدير والامتنان لما يبذله سلك الحماية المدنية من جهود متواصلة ومتميزة في مختلف جهات الجمهورية في مجالات الانقاذ والإغاثة والتدخل السريع بكل كفاءة وحرفية واقتدار وأنه لمن الواجب اليوم أن نثمن الدور الحيوي الذي تضطلع به هذه المؤسسة الوطنية وأن نوجه تحية تقدير واحترام إلى كافة الأعوان والاطارات المنظوين تحت رايتها نظير التزامهم الثابت ووقوفهم الدائم في الصفوف الأمامية لمجابهة الكوارث والطوارئ، بما يعكس روح التضحية والاخلاص في اداء الواجب وفي هذا السياق نرحب بمشروع القانون عدد 5 لسنة 2025 المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية المساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.

إن هذا المشروع يمثل خطوة محورية ضمن جهود الدولة الرامية إلى الاستعداد والتوقي من الكوارث الطبيعية سواء عبر تطوير الاستراتيجية الوطنية أو من خلال تدعيم الوسائل والامكانيات اللوجستية والميدانية لفائدة الهياكل المتدخلة.

السيد الوزير، انطلاقا من هذا التمشي نجدد التأكيد على أهمية تعزيز اللامركزية في تدخلات الحماية المدنية من خلال دعم الجهات بالوسائل والبنية التحتية الضرورية ونطالب مرة أخرى بإحداث مقر الحماية المدنية بمعتمديه سيدي الهاني من ولاية سوسة وهي منطقة شاسعة تتسم بطبعها الفلاحي وموقعها شبه المعزول عن مركز ولاية سوسة، مما يعقد سرعة التدخل عند الازمات ولنا في الأيام القليلة الماضية حوادث مؤسفة اخرها وفاة شاب في مقتبل العمر "محمد الشتيوي" رحمه الله لم يتمكن من الوصول للإسعافات الأولية في غياب قسم الاستعجالي، بل وحتى وحدة اسعاف متنقلة وشهدت المنطقة أيضا حرائق متتالية اخرها يوم أمس بمنطقة "أولاد الخشين" وأخرى يوم الخميس الفارط بمنطقة "أولاد الصغير"، فضلا عن الحوادث المرورية الخطيرة المتكررة بالطريق الوطنية عدد 12 وآخرها الحادث الخطير الذي جد بتاريخ 4 جوان الفارط.

السيد الوزير، لقد سبق لي أن تدخلت في عدة مناسبات وأشرت بكل وضوح الى الوضع الصعب الذي تعيشه معتمدية سيدي الهاني على مختلف الأصعدة ويؤسفني اليوم بكل صدق أن أنقل إليكم رسالة استياء وغضب من متساكني هذه المنطقة نتيجة استمرار سياسة التهميش والتمييز وحرمان الجهة من أبسط المرافق والخدمات العمومية الضرورية للحياة الكريمة.

ومن منبر مجلس نواب الشعب أدعو إلى برمجة جلسة خاصة تخصص لمعتمدية سيدي الهاني والاستجابة الجادة والإيجابية لمطالب أهاليها الذين لا يطالبون سوى بحقوقهم المشروعة وهي حقوق لا تتحمل المزيد من التأجيل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بكل إطارات وزارة الاقتصاد وإطارات وزارة الداخلية من الحماية مدنية.

السيد الرئيس، ببالغ الحزن والاساء تقبلنا يوم السبت فاجعة ألمت بأهالينا في قرية خنقة الحجاج من معتمدي قرمبالية إثر حادثة غرق مأساوي راح ضاحيتها ثلاث أزهار فتاة وشابان لم يتجاوزوا 20 سنة، بهذه المناسبة الأليمة أتقدم بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة الى الثلاث عائلات، رحمهم الله ورزق اهاليهم الصبر وألهمهم السلوان في هذا المصاب الجلل، أيضا أقدم التعازي لعائلة الطفلة مريم التي ضاعت في بحر قليبية وتوفيت.

السيد الوزير، السؤال هنا لماذا شطوطنا غير مهيأة؟ لماذا نفتقد اليوم إلى سباحين منقذين في الشواطئ؟ وهذا ما يتسبب في فقدان شبابنا، في زهرات هذا البلد، أتدري لماذا السيد الوزير؟ أولا لأن المنقذين تنتدبهم البلديات مقابل أقل من 400 د في الشهر ولا يتحصلون عليها الا في شهر ديسمبر، بعد عمل طيلة الصيف تحت الشمس ثم يتحصل على 300 د في أكتوبر أو نوفمبر أو ديسمبر، فهل هذا معقول؟

اليوم تريدون منه انقاذ الأرواح ولا تعيرونه أي اهتمام، هو ايضا معرض للغرق ولذلك هناك عزوف تام عن هذه المهنة.

نقطة ثانية: "الدرون" اليوم موجود في البلدان المتقدمة بواسطتها السباح لا يدخل المناطق العميقة، بل يرمي "bouée" للغريق ويخرج، أين نحن من هذا؟ الى متى تتعامل معنا الدولة بمنطق سنة 1520. "الدرون" اليوم اداة للعمل، لماذا نخاف منها؟ أداة للإنقاذ، هل للأرواح البشرية قيمة في الدولة أم لا؟ هذا ملخص حديثنا.

لا أستطيع المرور دون الحديث عن الحالة الموجودة في مركز الحماية المدنية بقرمبالية الذي يضم ست معتمديات: قرنبالية، بوعرقوب، منزل بوزلفة، بني خلاد، سليمان وتاكلسة، الحدود الجغرافية بين هذه المناطق من أبعد نقطة إلى أقرب نقطة 70 كلم، بها سيارتان للإسعاف، ما هي حمولة سيارة الإسعاف؟ تستطيع حمل أكثر من غريق؟ باتجاهها الى سليمان لا يمكن التدخل في صورة حدوث كارثة -لا قدر الله-في معتمدية من المعتمديات الأخرى وزيادة على ذلك تم انشاء مركز اسعاف متقدم بالطريق السريعة باستعمال سيارة الإسعاف الموجودة بقرمبالية،

عندما قررنا تحديد 1 جويلية يوم عطلة امنة يجب تعزيز المركز المحدث وليس افتكاك تجهيزات موجودة في جهة بها 350 ألف مواطن وهي جهة مستحقة للدعم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم السيد أحمد السعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد أحمد السعيداني

شكرا السيد الرئيس،

ونحن نناقش اليوم قرضا اخر لا يمكن لموقفي أن يتغير من مثيلات هذه القروض التي تجسد بوضوح البون الشاسع والذي اخذ في الاتساع بين ما يطرحه السيد رئيس الجمهورية في مستوى ضرورة تركيز السيادة الوطنية والتمسك بالسيادة الوطنية والتمسك بالسيادة المالية والنقدية كأحد المرتكزات المحورية للسيادة الوطنية وبين الحكومة ذات الممارسات التفريطية وللأسف رئيس الجمهورية هو الذي يتحمل المسؤولية السياسية الأولى عندما يطرح ضرورة أن يكون قانون المالية القادم قانونا ماليا ثوريا ونضع وزيرة مالية قاضية وهي نظريا غير قادرة ان تسير محل مواد غذائية.

لذلك أستغل هذا الوقت وأستغل حقي الدستوري في أن أطرح -ونحن نناقش قرضا موجها إلى الديوان الوطني للحماية المدنية - مأساة إحدى حرائرنا المنتسبات إلى سلك الحماية المدنية، مأساة ابنها الذي أصيب بمرض نادر، مرض مستعصي، مرض عويص أعجز الأطباء في تونس عن مداواته وللأسف حله الوحيد لا يتواجد إلا وراء البحار. اسم ابننا في ماطر أنس المفداوي، أنس المفداوي ليس اسما في سجلات الحالة المدنية وليس رقما في نشرية احصائنا وإنما ابن ماطر الذي عجز الأطباء في تونس عن مداواته وقيمة دوائه خارج تونس تقدر بـ 238 ألف دينار، ما قيمة 238 ألف دينار امام روح بشرية؟ ما قيمة 238 ألف دينار امام دولة تطرح في شعاراتها المركزية كرامة الانسان؟ وما قيمة 238 ألف دينار أمام دولة وجب ان تعتمد على شبابها وهذا ابننا لا يتجاوز من العمر سبع سنوات؟

لحساسية مهنة الام وأيضا الأب المنتميين الى وزارة الداخلية لم يتمكنا من أن يحولا هاته المسألة إلى قضية رأي عام ورسالتي إلى السيد رئيس الجمهورية، نحن نعول عليك، 238 ألف دينار ليست مجرد مبلغ مالي، 238 ألف دينار هي مسافة الكرامة بين منطوق الخطاب السياسي في تونس وبين تجسيده على أرض الواقع.

ورسالتي إلى أهلي في ماطر إن لم تستجب الدولة فعلينا مداوة ابننا ونعرف أن الماطري للماطري رحمة وأننا سنتمكن من جمع هذا المبلغ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

في ظل ما يعيشه العالم اليوم على وقع تقلبات مناخية بشكل عام وعلى تونس بشكل خاص وأمام التطور والارتفاع الهام لتدخلات الحماية المدنية على إثر الارتفاع المفرط في عدد حوادث الطرقات وتطور شبكة الطرقات وارتفاع اسطول، يبقى الديوان الوطني للحماية المدنية مفتقرا إلى الامكانيات البشرية اللازمة، بالإضافة إلى النقص الفادح في التجهيزات لتغطية كافة التدخلات العاجلة.

من أهم هذه التدخلات: دورات انتداب استثنائية، مراجعة استراتيجية الانتشار الميداني، تدعيم الحماية المدنية بأطباء استعجالي، دعم ميزانية الدولة للديوان الوطني للحماية المدنية، البحث عن مصادر تمويل، تأمين الشواطئ في الموسم الصيفي بانتداب السباحين المنقذين بميزانية خاصة ترصد للحماية المدنية.

على المستوى الجهوي نظرا إلى التطور الذي شهدته ولاية سيدي بوزيد من حيث البنية التحتية والتوسع العمراني في الآونة الأخيرة

ومع اتساع دائرة المخاطر وتنوعها بكامل مرجع نظر الولاية والولايات المجاورة، كما ان موقع الولاية يعتبر استراتيجيا بالإقليم الرابع وبالوسط خاصة مع انطلاق أشغال الطريق السيارة تونس جلمة وتواجد ثلاثة طرقات وطنية تعبر الولاية، مما جعل الحاجة ملحة لتطوير خدمات الديوان الوطني للحماية المدنية وتقديم خدمات النجدة والاسعاف في أحسن الظروف وأفضل الآجال، إضافة الى الاستعداد الجيد لمجابهة جل المخاطر في المستقبل بإحداث اقليم دعم واسناد عملياتي نموذجي يستجيب لكافة المتطلبات والتحديات المستقبلية، خاصة ان المقر الحالي للإدارة الجهوية للحماية المدنية بسيدي بوزيد لا يستجيب للمتطلبات من حيث المساحة ولا يمكن تدعيمه بوسائل خصوصية وهو محدث منذ سنة 1979.

ومع سعي مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية مع المصالح الجهوية بسيدي بوزيد لتخصيص قطعة أرض تابعة لأملاك الدولة وبعد اتمام كافة الاجراءات الإدارية لإتمام عملية تخصيص لقطعة أرض محاذية للمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد واعداد تصور أولي لإقليم نموذجي، المرجو التفضل بإعطاء الاذن لدعوة مصالح الديوان الوطني إلى دراسة طلب جهة سيدي بوزير والوسط ككل وإحداث مقر يليق ويستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة في ظل التقلبات المناخية وتعدد المخاطر وذلك بتغير المرافق الضرورية.

ونظرا لما يمكن ان يحققه هذا التوجه من إضافة على كافة الأصعدة وخاصة الرفع من درجة التأهب والاستعداد والحرفية لمجابهة كافة المخاطر وحماية الارواح البشرية والممتلكات، فان أملنا وطيد في وزارة الداخلية والمصالح المركزية للديوان الوطني للحماية المدنية للاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة.

أما على مستوى محلي: الحماية المدنية بأولاد حفوز اين هي؟ المبلغ مرصود وكل يوم هناك دراسات وحيثيات، على الأقل تسوغوا مقرا فهي تبعد 50 و60 كلم وهنالك مشاكل كبيرة تحدث في مدينة أولاد حفوز، كذلك مدينة الرقاب 50000 مواطن لديهم سيارة اسعاف عمرها أكثر من 10 أو 15 سنة، صدقا لا تصلح أن تكون سيارة اسعاف وشكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أجدد الترحيب بمعالي وزير الاقتصاد والتخطيط الاستاذ سمير عبد الحفيظ، مرحبا بمقام شخصكم وبمقامكم السيد الوزير،

مرحبا بكامل الفريق المرافق،

حللتم أهلا ونزلتم سهلا على مجلسنا،

الكلمة للنائب المحترم طارق المهدي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد طارق المهدي

مرحبا بك السيد الوزير،

ومرحبا بالسيد المدير العام وكافة الاطارات المصاحبة لكم.

السيد الوزير، نجتمع اليوم كالعادة للنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض لتمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية، اليوم نتحدث على تعصير هذا الديوان الكبير والذي نجده في الخط الأول أمام كل أنواع الحوادث والكوارث والحرائق، نجده في الخطوط الأولى أيضا لتأمين فض مخيمات المهاجرين وجميع التدخلات في هذا الاختصاص وفي مختلف شواطئ تونس رغم قلة الامكانيات والعتاد ورغم الكوارث التي حدثت في الايام الأخيرة والتي نتمنى الا نراها ثانية.

السيد الوزير، للأسف اليوم كالعادة، نواب والسيد الوزير والاطارات العليا للمصادقة على مبلغ آسف جدا لقولي أنه أكثر من تافه، عذرا عن التعبير، لأن اليوم السيد الوزير لدينا رجال اعمال ومستثمرون يتم ترهيبهم من قبل الدولة وبشعبوية غريبة من قبل عدد من المواطنين يدّعون كذبا انتماءهم لمسار 25 جويلية وهذا المسار بريء منهم ونتمنى في القريب العاجل ان تكون هناك مصالحة مع كافة رجالات وحرائر الدولة من جميع الشرائح وجميع الجهات لكي ننهض بالدولة، نحن اليوم في وقت نقول فيه أننا أمام البناء والتشييد، من أولى الأولويات، سأتكلم على موضوعين السيد الوزير وبسرعة:

الموضوع الأول هو موضوع تسوية الوضعية المهنية لبعض الأطباء المتعاقدين والكلام موجه للسيد الرئيس المدير العام للحماية المدنية، لديك أطباء متعاقدون والذي يعد من أهم الاختصاصات التي تتطلبها التدخلات الميدانية وهؤلاء في الصفوف الأولى لمجابهة الكوارث والحرائق والحوادث المرورية والمنزلية وغيرها من الحالات، هذا بالإضافة إلى وجوب انتداب عدد من الاطباء المختصين في طب الاستعجالي والانعاش، حينها نستطيع الحديث على الاستراتيجية الحقيقية للدولة ولتعصير هذا الصرح العظيم ألا وهو الحماية المدنية.

الموضوع الثاني، يجب تركيز مراكز حماية مدنية في المعتمديات التي تحتوي على مناطق صناعية أو انشطة بترولية أو فوسفاطية للتدخل السريع والناجع وتفادي سيناريو كارثي مثل الذي حدث في معتمدية الصخيرة من ولاية صفاقس إثر اندلاع حريق كان يمكن أن يؤدي لا قدر الله الى كارثة لو امتد الى مخزون مواد كيمياوية أو مواد قابلة للاشتعال، هذا بالإضافة إلى وجوب تعصير وسائل الاطفاء التي يمكن التعامل معها أو التعامل مع الحرائق التي يمكن أن تحدث في المباني الشاهقة والتي نتمنى رؤيتها في القريب العاجل.

اليوم في تبرورة يمنع بناء البنايات العمودية الشاهقة لعذر سمعته منذ سنوات وهو عجز الحماية المدنية على التعامل معها واطفاء بعض الحرائق لو اندلعت في مثل هذه الارتفاعات الشاهقة، اليوم تعصير الحماية المدنية يجب ان يكون بشريا، هؤلاء الأطباء هم في الصفوف الأولى، نعرف خبراتهم ما شاء الله، الحماية المدنية صرح كبير في تونس، أعانكم الله ولكم منا كل الدعم حتى ولو بدون هذا القرض البسيط جدا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد المدير العام للحماية المدنية وكافة الاطارات المرافقة.

في البداية أحب تقديم تحية للديوان الوطني للحماية المدنية ومنها الإدارة الجهوية بأريانة وفرقة قلعة الأندلس للحماية المدنية

للخدمات التي تقدمها سواء للمواطن وعلى الصعيد الشخصي فقد كنت تلميذا من تلاميذ الحماية المدنية من خلال الدورات التكوينية أو من خلال التجربة الرائدة التي قامت بها الحماية المدنية في إطار مشروع التطوع في خدمة الحماية المدنية.

فيما يخص جلسة اليوم أردت لو تم فيها عرض لاستراتيجية الحماية المدنية لتطوير خدمات الطوارئ، اليوم لا نريد أن نكون هنا فقط من أجل قرض لتعصير الحماية المدنية التي لا تزورنا باستمرار في هذا المجلس والحماية المدنية ليست حرائق أو سيارة إطفاء، اليوم لديها برنامج كامل في مختلف المجالات، أيضا قطاع الحماية المدنية يشكو عدة نقائص يجب تلافيها ويجب ان يتطور وان نتدارك هذا الأمر من خلال إجابة السيد الوزير بعد قليل يتم عرض الاستراتيجية والوقوف على نقائص الديوان الوطني للحماية المدنية.

فيما يخص القرض يجب النظر اليه من جانب أهدافه تزامنا مع التغييرات المناخية وحدوث الفيضانات أو الحرائق واليوم لا بد من تعصير الميدان بتجهيزات أكثر تطورا لمقاومة هذه الكوارث الطبيعية.

بالنسبة إلى قيمة القرض للأمانة قيمة قليلة جدا مقارنة بالتجهيزات وبكلفته، ولا بد اليوم من التركيز على توفير موارد اضافية وموارد قارة لتطوير هذا السلك.

ما نلاحظه اليوم وعلى مستوى تدخلات الحماية المدنية يوميا نصل 500 تدخل وفي الصيف نصل تقريبا إلى 600 و700 تدخل يومي يجب تثمينها وعند وقوع حادث أو مشكلة عرضية نسأل دائما هل وقع الاتصال بالحماية المدنية نظرا إلى دورها المهم والدليل الطلبات العديدة للنواب بتركيز مراكز الحماية المدنية وأنا أيضا في معتمدية سيدي ثابت وهي منطقة ذات حركية وتشهد العديد من الحوادث والحرائق ولكن عندما نعلم أن إحداث فرقة حماية مدنية يتكلف 3 مليارات و800 بالميزانية الموجودة لدى الديوان الوطني لا نستطيع التقدم في هذا الموضوع ولهذا السبب طالبت أن يخلق مورد قار وموارد إضافية لتطوير هذا القطاع ونؤكد ونبين اليوم أن الحماية المدنية التونسية لديها مكانة دولية مرموقة وبها كفاءات وطنية والدول الأخرى لا تفوتنا الا بالتجهيزات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم الأستاذ النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب خمس دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

على خلاف العادة وعلى خلاف رفضي القاطع لكل القروض السابقة ادعم اليوم وبشدة هذا القرض الموجه الى الحماية المدنية التونسية في علاقة بديوانه وسأصوت بنعم لهذا القرض الذي سيحسن من ظروف عمل أعوان الحماية المدنية وقبل كل شيء كل الشكر والتقدير والاحترام لكل أعوان الحماية المدنية في تونس لمجهوداتهم الجبارة في حماية الممتلكات العامة والخاصة وفي حماية الأرواح، تحية خاصة جدا لكل أعوان الحماية المدنية بالقطار والسند على تدخلاتهم الناجعة.

رسالة الى السيد وزير الداخلية وهذا طلب من زميلي محمد الماجدي: بعث مركز حماية مدنية في أم العرائس والمظيلة أمر ضروري وبالإمكان حل كل صعوبة تعترض مقرات هذه المراكز لأن أهالينا في المظيلة وأم العرائس في حاجة ماسة لهذين المركزين، مع الشكر الجزيل.

أدعو السيد وزير الداخلية الى بعث مركز حماية مدنية في بلخير وهذا مطلب ملح لأن أهلنا في بلخير في حاجة ماسة لهذا المركز، فكثير من الأحداث المؤلمة من حوادث طرقات وحرائق تتطلب قربا وسرعة وفاعلية.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وأنت تمثل الحكومة التي عينها رئيس الجمهورية والتي يبدو أنها تتبنى شعار العدالة الاجتماعية وتقليص الفروقات الجهوية وانصاف المناطق الداخلية المهمشة والمفقرة والمحرومة.

آسف جدا يا سيادة رئيس الجمهورية، حكوماتك المتعاقبة لن تقدر على اعداد مجلة البيئة ومجلة المياه ومجلة الصرف ومجلة الديوانة ومجلة الاستثمار ولن تنخرط في الثورة التشريعية التي تحلم بها، حكوماتك لن تحقق العدالة الاجتماعية ما دامت الجهات الداخلية تعاني العطش والبطالة وتعطل المشاريع، لن تحقق العدالة الاجتماعية والمناطق الداخلية تغمرها مشاعر الاحباط والشعور بالدونية في النقل والصحة والبنية التحتية والتعليم، لن تتحقق العدالة الاجتماعية والمعاقون يعانون الامرين في كل نواحي حياتهم، لن تتحقق العدالة الاجتماعية ما دام التهرب الضريبي متواصلا وملف أملاك المصادرة لغزا وما دام الفساد أكبر من الدولة وما دامت الخطابات والشعارات في وادي والتنفيذ في وادي آخر.

عدالتكم الاجتماعية لن تكون عدالة ناجزة إن لم تحفظوا كرامة المعطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم بقانون انتداب واضح وصريح على دفعات معلومة وان لم تحلوا مشاكل المرشدين التربويين والمعلمين والأساتذة النواب قبل 2026 والأساتذة المقصين من المحاضر وملف أعوان الحضائر المرفوتين وملف المساعدين الصحيين وتسوية وضعيات الجمعيات المسندة للقروض الصغرى ووضعية العمال العرضيين بالبلديات.

إذا لم يتحقق هذا فتونس للأسف أكرر مرة اخرى ليست واحدة محليا إذا تواصل تعطيش أهلي في "ماجورة" و"القوسة" و"السميرية" و"بياضة" و"العيياشة" و"الرواشد" و"الطلح" و"بالخير" و"العمايم"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم النوري جريدي، تفضل السيد نوري أكمل.

السيد النوري جريدي

و"بير سعد" و"جبي الوسط" فتونس ليست واحدة وإذا تواصل حصد الارواح في "طريق الفج" الرابط بين السند والفج، فتونس ليست واحدة، مناطق داخلية في أبشع صور التنكيل بها في الصحة والتنمية والتجهيز والفلاحة والتعليم والرياضة والنقل، في نفس الدولة توفر 1200 مليار لمشروع ما و2000 مليار لمشروع اخر، في نفس الدولة، وتعجز عن توفير اعتمادات طريق الفج السند 20 أو 30 مليار وتعجز عن ايجاد اعتمادات "l'ONAS" في السند التي قتلت العباد، المواطنون ليسوا سواء للأسف الشديد، المواطنون ليسوا سواء، كفانا استهانة بأرواحهم ووفروا الاعتمادات للمناطق الداخلية....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للزميل النائب المحترم السيد مسعود قريرة عن الخط الوطني السيادي، أربع دقائق، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بالسادة ضباط وإطارات الحماية المدنية وأتقدم لكم بجزيل الشكر على المجهودات الجبارة المبذولة لحماية مواطنينا ومؤسساتنا المختلفة وعلى تدخلكم الناجع في ليبيا لما احتاجت لجهدكم.

أشكر الحماية المدنية بكل من الجزائر وليبيا على التعاون الفعلي مع ديوان الحماية المدنية بتونس وهذا مطلوب بين الإخوة الجيران الأشقاء، كما يقال "الصديق وقت الضيق".

أيها السادة، أعتقد أن تجميع الإدارات في مقر واحد جديد، كمن وضع بيضه في سلة واحدة وأرجو الاستفادة مما يحدث في العالم وآخره الاعتداء الصهيوني على إيران واستهداف المقرات العسكرية والمدنية على حد سواء، فيجب أن نتعظ من تجارب الآخرين وأنا أدعوكم إلى وضع بنايات تستجيب للمستقبل من جهة وعدم تجميع مؤسساتكم في مكان واحد درءا للمستقبل، لأن العالم والحروب وجدت منذ عهد قابيل وهابيل وستبقى إلى نهاية الكون، قد تتوقف زمنا 10، 20، 30، 50 سنة وترجع من جديد، من قال إن الحرب ستندلع وسيسقط الاتحاد السوفياتي وستنتقل الحرب بين جمهوريات في الاتحاد السوفياتي، ها هي بين أوكرانيا وروسيا.

أيها السادة، أدعوكم كذلك إلى التفكير في اقتناء طائرة إطفاء لأن هذا شيء هام وأتوجه بهذا النداء إلى رئيسة الحكومة والسيدة وزيرة المالية لإدراجها في ميزانية 2026، لأنه آن الأوان لاقتناء مثل هذه الطائرة.

على المستوى المحلي بجرجيس، نحن نحتاج إلى منقذين سباحين لخصوصية جرجيس، الموسم السياحي في جرجيس وموسم الاصطياف يبدأ في 15 ماي، والمسألة الأخرى أن جرجيس تمتد سواحلها من البيبان إلى القنطرة على أكثر من 70 كيلومترا وبالتالي فإن عدم وجود سباحين منقذين على أكثر من نقطة يؤدي إلى ضياع الكثير من شبابنا وغرقهم خاصة أن جرجيس وجهة سياحية لبقية مواطني ولاية مدنين وتطاوين فضلا عن الأجانب وهذا كل عام، عدد كبير ولديكم الإحصائيات عن عدد الغرقى.

المسألة الثانية في جرجيس: الحماية المدنية تحتاج إلى سيارة متعددة الاختصاصات، أنتم تعرفونها أكثر مني، أحيانا تجد حوادث يحتاجون فيها القوارير للقص ويحتاجون إلى تجهيزات أخرى وهذه التجهيزات غير متوفرة في جرجيس وكذلك موقع جرجيس الجغرافي بين بن قردان وجربة يمكن الالتجاء إليها عند الضرورة، عندما يجد شيء في بن قردان هي "À mi-distance" 50 كيلومترا على جربة 50 كيلومترا على بن قردان، عندما تكون تجهيزاتكم موجودة هناك يمكنك استعمالها في بن قردان ويمكنك استعمالها في جربة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم إبراهيم حسين، غير منتمي، أربع دقائق، تفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

أود في البداية أن أتوجه بكلمة ترحيب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد المدير العام للحماية المدنية وكافة الإطارات المرافقة.

كلنا على علم بالدور الكبير الذي يقوم به أعوان الحماية المدنية وتضحياتهم الكبيرة التي يشيد بها الجميع بلا استثناء في مختلف المواقع والأوقات، في حماية أرواح الأفراد والممتلكات والتدخل مع أطراف أخرى في إنجاح مهامهم عند الحوادث والكوارث وفي الوقاية منها بتوفير شروط السلامة في المؤسسات العمومية والخاصة رغم نقص الإمكانيات والعنصر البشري.

ولتنجح هذه الأدوار، لا بد من توفير جميع متطلبات العمل الناجح من وسائل عمل وتكوين للأعوان في الداخل والخارج وتحسين لظروفهم المادية وتثمين أكثر لتضحيتهم على غرار بقية الأسلاك الأمنية والعسكرية والتي نتوجه إليها بالشكر أيضا فهي تعمل بنفس روح أبناء مؤسسة الحماية المدنية وبتكامل معهم وبهذه المناسبة نهنئ قوات جيشنا الوطني بالعيد 69 لانبعاثه.

وفي هذا الإطار يأتي هذا القرض الذي يجب أن يكون مدعوما أيضا بمشاركة أطراف أخرى من القطاع الخاص، مثلا حتى تكون الفائدة عامة على الجميع وهذا الأمر يجب التفكير فيه بجدية.

وأستغل هذه الفرصة للإشارة إلى أن وجود مراكز للحماية المدنية في أغلب جهات البلاد، أصبح مطلبا ملحا في الجهات التي تشهد الكوارث الطبيعية باستمرار والتي لها أنشطة صناعية حساسة، فوجود هذه المراكز أصبح اليوم مطلبا جديا، فعلى سبيل المثال، هل من المعقول أن جهة مثل معتمدية الصخيرة من ولاية صفاقس وهي منطقة فيها مؤسسات صناعية، كيميائية، بترولية، تمثل تقاطعا للطرقات الوطنية والسريعة ومعبرا رئيسيا للجنوب التونسي وفيها ميناء صيد بحري وميناء تجاري بترولي ولا توجد فيها فرقة للحماية المدنية؟ ولقد حصلت العديد من الحوادث، بعضها كاد أن يكون كارثة على غرار الحريق الذي حصل يوم 28 ماي 2025 في معمل المواد الكيماوية "Tifart" وبقينا ننتظر أن تهب الحماية المدنية مشكورة من معتمدية المحرس وبئر علي ساعة تقريبا لإطفاء الحريق ولتأمين الموقع وبهذه المناسبة، نشكر عمال معمل "Tifart" على التدخل والسيطرة على الحريق.

إضافة إلى الحوادث المرورية القاتلة فبفقدان مستشفى جهوي يليق بمعتمدية الصخيرة وقادر على معالجة الجرحى والمصابين سواء من الحوادث الشغلية أو الحوادث المرورية.

سيدي الوزير، هل ما زال مجرد فتح التحقيقات والوعود بالتعجيل بالنظر في إحداث فرقة قارة للحماية المدنية، هذا الوعد الذي طالما سمعنا به منذ سنوات ولم ير النور للأسف.؟

السيد الوزير،

السيد المدير العام للحماية المدنية،

أهالي معتمدية الصخيرة يلتمسون منكم إعطاء الأمر فورا من تحت محراب الحرية لإنشاء فرقة جهوية للحماية المدنية متكاملة العناصر في أقرب الآجال والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أستاذة بسمة حاضرة؟ الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي على كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وكل الإطارات المرافقة،

اليوم جلسة عامة من أجل المصادقة على قرض بغاية الاستثمار والتنمية لفائدة الديوان الوطني للحماية المدنية من أجل الوصول إلى تحقيق نقلة نوعية في الجاهزية وزيادة الخدمات خاصة أن الرقمنة أصبحت ضرورة ككل، المتغيرات المناخية أيضا أصبحت واقعا مفروضا وأتمنى ألا يكون هذا التدخل من أجل الديوان الوطني للحماية المدنية متأخرا، لأن الكوارث الطبيعية لم تعد موسمية وارتفاع درجات الحرارة والفيضانات والحرائق أصبحت أيضا خارج كل المقاييس والدراسات. اليوم تدخلات الحماية المدنية أصبحت أيضا متلازمة لتأمين الصابة التي تعد من السيادة الغذائية والأمن الغذائي.

المطالبة أيضا بأن تكون دائما في حالة استنفار من أجل سلامة الزراعات الكبرى والصابات، حماية الغابات والثروات الطبيعية والأهم من كل هذا أن الحماية المدنية مطالبة أيضا بتحقيق سلامة الأرواح.

وهنا أريد أن أعيب على الحماية المدنية غيابها في هذا الموسم في عديد الشواطئ في تونس، في فترة الذروة التي خرجت فيها كل العائلات للاستجمام وللاصطياف، تحول هذا الموسم إلى مناسبة حزينة في كل العائلات التي غرق أبناؤها كبارا وصغارا ولم يكن هناك تدخل سريع للحماية المدنية، كان هناك غياب تام للحماية المدنية، كانت الحماية المدنية أيضا مطالبة بالتدخل السريع في أكثر من حالة عاشتها الأسر التونسية، لكن لم نجدها جاهزة.

ختاما، نعيب أيضا على الحماية المدنية في قرطاج بناءها لمقرها في منطقة صفراء محجر فيها البناء أي أنه في كل المدن التونسية، عندما يكون هناك طلب للبناء، يطلبوا رأي المعهد الوطني للتراث، نجد أن هذه المنطقة هي منطقة تراث وهي في حد ذاتها منطقة سيادية نتحصل على الرخصة فيها أو لا، نجد اليوم الحماية المدنية في منطقة قرطاج بنت مقرها في منطقة صفراء محجر فيها البناء، فالآثار وذلك الموروث يعد جزءا من السيادة الوطنية، لا يوجد لماذا ، الحماية المدنية التي هي الأولى بتطبيق القوانين والسهر على تنفيذها، تقوم بخرق هذه القوانين وتبني مقرها في هذه المنطقة المحجر فيها البناء.

السيادة الوطنية ليست مجرد شعارات وإنما هي ممارسات وقوانين تطبق على الجميع بكل حرص وبكل مسؤولية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ عبد السلام الحمروني عن الخط الوطني السيادي، أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التخطيط وكامل الوفد المرافق،

نناقش مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية وبالمناسبة أستغل وجودي وحضور سامي إطارات الديوان الوطني لطرح بعض الإشكاليات.

قبل ذلك تتحدثون في التقرير المعروض علينا تحديدا الصفحة 6 أثناء سماعكم ضمن اللجنة المالية بخصوص هذا المشروع، الفقرة الثانية أكدتم أن هذه الاتفاقية تدعم الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال وتوفر الإمكانيات اللازمة للتدخل الميداني وتطوير جاهزية الديوان الوطني لحماية الأشخاص والممتلكات والثروات الطبيعية.

نطرح سؤالا: أي أشخاص لهم الحق في التمتع بخدمات هذه المنشأة العمومية؟ عندما نتحدث بأن هناك جهة تستغيث وطلبت إحداث فرع للحماية المدنية تجاوز العشر سنوات، أتحدث عن إحداث فرع للحماية المدنية بمعتمدية بني خداش وعضو مجلس النواب تقريبا في أكثر من مناسبة يتوجه بأسئلة كتابية وبمداخلات تحت قبة البرلمان والمفارقة أن كل الأطراف محليا وجهويا ومركزيا مقتنعة وبالأرقام والنسب على ضرورة إحداث هذا الفرع للحماية المدنية.

أتساءل: ما هي المعايير التي على ضوئها يتم تركيز أو إحداث فرع للحماية المدنية بجهة معينة؟ ما الذي يجب القيام به بالتحديد لتدخل مصالحكم المركزية للإذن بإحداث فرع للحماية المدنية بجهة بني خداش؟ هل أنتم على اطلاع بنسب أو عدد الحوادث أو أنواعها التي جدت أو وقعت هناك؟ هل لديكم إطلاع عن الخسائر المادية والبشرية التي جدت هناك وتتحملون جزءا كبيرا منها باعتبار تأخر تدخلكم وهذا مفهوم لعدة اعتبارات؟

هل من حق المواطنين بتلك الربوع الانتفاع بخدمات هذه المنشأة العمومية؟ أم أنهم مواطنون من درجة ثانية وخارج حساباتكم وفي كل مرة يتركون للتعامل مع مثل هكذا حوادث بإمكانياتهم المحدودة والمتواضعة؟

تواصلنا مع كل الأطراف محليا وجهويا ومركزيا بأكثر من سؤال كتابي وعدة مداخلات تحت قبة البرلمان وتواصل مباشر مع عدة مسؤولين، وكل مرة الوعود رغم إقرار واقتناع كل الأطراف بضرورة إحداث هذا الفرع للحماية في أقرب الآجال.

وبعد التدخل وتظافر الجهود، تم بنسبة كبيرة تجاوز الإشكال العقاري والتفويت في عقار على ذمة البلدية كان مبرمجا لاستغلاله في أنشطة أخرى من باب أولوية المطالب واستعجال إحداث هذا الفرع للحماية المدنية حماية للأرواح والممتلكات، لم تعد أمامكم أي أعذار، وكل تقصير أو تأخير يدخل تحت طائلة التعطيل المتعمد، وبتحمل كل طرف مسؤوليته تبعا لذلك، نزهكم عن كل هذا وننتظر تفاعلكم في أقرب الآجال وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للمحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مجددا بكافّة الضيوف،

لن أعود على مشروع هذا القانون لأننا درسناه معمقا في لجنة المالية وبات من الضروري في سنة 2025 أن يكون مقر سيادة الحماية الوطنية والدور الفعال الذى تقوم به فى مختلف الجهات وفى جميع الأوقات، لكن أنا دائما أحاول أن أستغل وجود السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وهذا الكلام موجه إلى السيد وزير الفلاحة وسأتحدث عن الإشكاليات فى المجال المحلى والجهوي.

فى الحقيقة هناك ثلاثة مصطلحات منذ أن دخلت للبرلمان أن أقف عليهم لربطهم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي: العدالة الاجتماعية والحق الدستورى والدور الاجتماعى للدولة، هذه المصطلحات الثلاثة دائما نراها وتتكرر دائما تطبيقهم الفعلى على الأقل سآخذ مثال حي من معتمدية الحنشة: لا عدالة اجتماعية ولا حق دستورى ولا دور اجتماعى للدولة.

هنا ما المثال الذى يمكنه أن أتناوله؟ هو فى الماء الصالح للشراب، فعندما نأخذ معتمدية ونتحدث عن العدالة الاجتماعية وسأمدكم فى دراسة أولية فى 2025 ما يقارب 12 منطقة لا يوجد لديهم الماء، هنا لا نتحدث عن انقطاع الماء، هذه المناطق لا يوجد لديهم ماء وما قيمة هذه الدراسة الأولية؟ فيها مليار و500 مليون أى 158 عائلة سيتم إيصال الماء لهم فى سنة 2025 هذا يتطلب مليار و500 مليون والدفع نقدا بالحاضر.

والله هنا إن كنا نتحدث على العدالة الاجتماعية وعلى الدور الاجتماعى للدولة مليار و500 مليون ليس دورا اجتماعيا، هذا حقهم وبمكنني أن أذكر هذه المناطق وهى موجودة وسط المنطقة البلدية، فى المنطقة الصناعية ومجموعة رياض المحجوبى موجودة بالمنطقة البلدية، لا يوجد لديهم الماء إلى حد الآن، منطقة أولاد حمد ثلاث مجموعات لا يوجد لديهم الماء، منطقة الحجارة، منطقة دخان، مجموع هؤلاء 158 عائلة وإلى حد الآن فى سنة 2025 والشعار الذى رفعناه "الدور الاجتماعى للدولة" ولا توجد لديهم حتى حنفية ليفتح الماء،

لا نتحدث عن انقطاع الماء في بقية المناطق: عمادة الجواودة ومنطقة الفلاح إلى حد الآن لا يوجد لديهم ماء، منطقة ولاد عمر كذلك لا يوجد لديهم ماء إلى حد الآن، هذه المأساة لا يمكن أن يعيشها إلا ابن المنطقة عندما تكون لديهم حالة وفاة ولا يجدون ماء لتغسيل الميت، فى هذا الوقت نشعر بالوجع، ولا يمكننا الحديث عن العدالة الاجتماعية للدولة هنا ، أشخاص لا يجدون ماء حتى لتغسيل الميت في 2025 ونتحدث عن الماء في الفصل 48 أنه حق دستورى والله لم نر هذا الحق الدستورى ولا العدالة الاجتماعية ولا الدور الاجتماعى للدولة.

مركز مصباح كذلك، منطقة الشرايدة معزولة، "الغيب والنيب" أيضا، هناك على الأقل 15 منطقة فى معتمدية فى تسع عمادات لا يوجد لديهم ماء فى هذه الصائفة، أليس للمواطن الحق فى الدولة الاجتماعية؟ هذا حقه الدستورى بالفصل 48 نحن نتحدث عن العدالة الاجتماعية، لا توجد عدالة اجتماعية هنا، لقد طلبت عليهم مليار و500 مليون ليتم إيصال الماء لـ 158 عائلة، إن كان لديهم مليار و500 مليون سيشتري الماء المعدنى حتى لدوابه وليس ماء الحنفية.

هذه المداخلة أتوجه بها لكافة المسؤولين على مستوى وطني وجهوي، هذه المنطقة في 2025 تعاني من فقدان أبسط الحاجيات الضرورية لهؤلاء الناس ألا وهو الماء الصالح للشراب، ومن غير المعقول أن هؤلاء الناس الذين أعطونى الأمانة لأوصل صوتهم على الأقل ليصل صوتهم...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

واصل السيد عصام، واصل فكرتك.

السيد عصام شوشان

الأدهى من ذلك أن معتمدية بـ 80 ألف ساكن لا يوجد بها إلى حد الآن مقر فرعي للشركة التونسية لاستغلال المياه، أي 80 ألف ساكن ونتحدث عن سنة 2025 ولا يوجد لدينا مقر لـ "SONEDE" نحن لا نتحدث عن الطموحات الكبرى، نحن لا نتحدث عن طلبات كبرى، لدينا مقر، خصصنا مقرا للبلدية فعلى مجهز وكامل، حاسوب وعون بالشباك لم نقدر على توفيره وهنا مواطن ليدفع ثمن فاتورة يقطع 50 كلم وبقف بالصف ثلاث ساعات وهذه المنطقة موجودة على الطريق الرئيسية الوطنية الأولى وعلى "GP1" ومنطقة حيوية ولم نفهم نحن إلى حد الآن كمتساكنين هل سنواصل فى هذا التهميش أم أننا سنضع له حدا أو إلى متى هذا التهميش وهذا الإقصاء فى معتمدية الحنشة؟ شكرا سيدى الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

زميلاتى وزملائى الأفاضل،

معالى الوزير ومرافقيه،

نحن مجبرون على رفع الجلسة نتيجة عطب فنى فى البث، على أن نعود إن شاء الله عند الساعة الثانية والنصف حتى يقع إصلاح العطب الفني. شكرا، شاهية طيبة.

(كانت الساعة الواحدة والربع بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الظهر)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف جلستنا المخصصة للنظر في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية عدد 5 المؤرخ في 2025 وذلك وفقا لمقتضيات الفصول 67 فقرة ثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

سنعود إلى النائب المحترم سامي رايس ثم السيد عبد السلام دحماني والسيد عبد السلام، السيد عبد السلام موجود؟ السيد المختار عبد المولى والسيد يوسف طرشون والسيد معز بنيوسف والسيد حمادي العشاري غيلاني والسيد يوسف التومي والسيد محمد ضو والسيد حسن جربوعي والسيد رؤوف الفقيري والسيدة منال بديدة والسيد رياض جعيدان والسيد أيمن بن صالح والسيد أيمن بن المشري والسيد شكري بن البحري جابري والسيد حافظ الوحيشي والسيد عماد السديري.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

يعرض علينا اليوم اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية، هذا المشروع مهم جدا بالنسبة إلى الحماية المدنية خاصة من حيث تجديد قاعة العمليات وتركيز مراكز جهوية للحماية المدنية ببقية الجهات بالجمهورية لتقريب الخدمة للمواطن ولحماية أملاكهم ولحماية الصابة وغيرها من المهام التي تقوم بها الحماية المدنية مشكورة، لكن من خلال شرح الأسباب ومن خلال التقرير الذي أعدته لجنة المالية في الصفحة 7 خاصة بينت وأن بلدان البحر الأبيض المتوسط من المناطق التي تتأثر بالتغييرات المناخية وهناك توقعات بارتفاع الحرارة بـ5 درجات وحدوث فيضانات كبرى بحلول 2050.

الموضوع على أهميته ونحن نراجع أمثلة التهيئة العمرانية ونراجع مجلة التهيئة الترابية، موضوع مهم جدا إن تم أخذه بعين الاعتبار خاصة البناء الفوضوي الذي يتم القيام بها الآن على السواحل في كامل تراب الجمهورية، نقص كبير في المراقبة من حيث الشرطة البلدية والحرس البلدي، هم بصدد القيام بواجباتهم مشكورين، لكن يعانون من نقص في الأعوان ونقص في الوسائل مما يجعل الشريط الساحلي مكتسح رغم التوقعات ونحن بصدد إعداد مخطط 2026-2030 وستكون هناك بعد ذلك مخططات أخرى.

لذلك لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن تكون الحماية المدنية من بين الفاعلين في إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وبالأخص احتساب مناطق التراجع، موضوع مهم جدا وأنا أتحدث عن مدينة بني خيار، دار شعبان الفهري، نابل، الصمعة، تازركة التي تشهد اكتساحات رهيبة تصل إلى قليبية والهوارية من حيث البناء الفوضوي، والذي سيجعل المواطنين على غير دراية بأهمية هذه التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدراسة المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط.

هنا أجدد التأكيد على أنه لا بد من تحسيس المواطنين وتحسيس البلديات حتى من خلال مراجعة مجلة التهيئة الترابية واحتساب منطقة التراجع وأنا دائما أتحدث وأقول وأعيد لا بد من دراسة عديد المواضيع بصفة أفقية مع عديد الوزارات، أتحدث عن وزارة التجهيز، أتحدث عن وزارة الداخلية ونحن الآن بصدد إعداد مع وزارة الداخلية إنجازات جديدة، لكن الموضوع بأهمية لحماية الأرواح لا بد من التفكير اليوم استراتيجيا وحتى في الاستراتيجية التي بينها السيد المدير العام للديوان الوطني للحماية المدنية، تحدث عن كل شيء بخصوص التجهيزات والوسائل وغيره إلا التنبؤات المتعلقة بسنة 2050 ونحن نعلم أنه مع التغيرات المناخية وتأثيرها على اكتساح الشريط الساحلي يجب أن نحمي مواطنينا اليوم، أفضل من أن نقول في يوم آخر يا ليتنا.

سيدي الوزير ومن خلاله الحماية المدنية والسيد وزير الداخلية، الأرواح التي زهقت في الأيام الفارطة في البحر وأنا قد تحدثت ثلاث أو أربع مرات بحضور السيد وزير الداخلية الحالي والسابق عن المنقذين البحريين وأنا ابن البلديات وأعرف الإشكاليات المتعلقة بانتداب المنقذين البحريين، لأن أجورهم ضعيفة جدا فأجورهم لا تتجاوز "SMIG" أي يتحصل على 470 دينار أي ما يقابل 18 دينار في اليوم بينما عامل البناء يتحصل على 30 و40 دينار، بني خيار حاليا لا يوجد بها أي منقذ بحري، دار شعبان لا يوجد بها أي منقذ بحري ونابل أيضا وبعد ذلك نقول لماذا الناس يغرقون في البحر، أهمية الشرطة وأهمية الحماية المدنية تتمثل في أنها تنتصب على حافة البحر، لكن لا بد من مراجعة الأمر المتعلق بأجور المنقذين البحريين وتوفير الوسائل اللازمة، سابقا كانت الحماية المدنية تتحصل على المحروقات من البلديات وبعد سنة 2018 كانت هناك إشكالية بين الحماية المدنية والبلديات.

نفس الشيء نص ترتيبي لن نتحدث عن "Zodiac" وعن حماية السواحل وبوجود الحماية المدنية ومن خلالهم السيد وزير الداخلية لا بد من تنظيم عملية الحصول على المحروقات للقوارب التي تستعملها الحماية المدنية في حماية الشريط الساحلي.

سيدي وزير الداخلية، لا بد من تنظيم عملية الحصول على المحروقات للقوارب التي تستعملها الحماية المدنية في حماية الشريط الساحلي.

نقطة أخيرة بحضور السيد الوزير، إن كان من الممكن أن تمدنا ببعض المؤشرات حول تقدم إنجاز الميزانية، كنت متفائلا جدا عند إعداد قانون المالية سنة 2025 في نسبة التطور بالنسبة إلى "BIP" في 3,2، أين وصلنا اليوم؟ بالنسبة إلى الفسفاط أين وصلنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل فكرتك السيد سامي.

السيد سامي رايس

إن كان ممكنا بالنسبة إلى أيام الاستيراد، نظرا إلى تأثير قانون الشيكات على السيولة داخل الجمهورية وداخل التجارة الداخلية، لقد رأينا عديد الإشكاليات الموجودة، إن كان من الممكن بعض المؤشرات التي تفيدنا بها ونحن على أبواب إعداد ميزانية 2026 وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أستاذ عبد السلام الدحماني بعد إذنك سأعطي الكلمة للسيد محمد شعباني، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد عبد السلام زميلي،

مرحبا السيد الوزير ممثل الحكومة التونسية،

ونحن نناقش هذا القرض لتمويل مشروع تعصير لفائدة الحماية المدنية، العناوين دائما جذابة ودائما نقول سنحسن وسنطور ولكن على أرض الواقع لم أر أي تحسين في كل القروض الفارطة، لقد تحصنا على قروض لم نر منها أي مردوديتها "impact" على المجتمع، عندما يكون هناك مركز أو فرع للحماية المدنية في منطقة ما دليل على أن تلك المنطقة موجود فيها نشاط اقتصادي على الأقل أي دليل على وجود منطقة صناعية والمناطق التي لا يوجد بها مركز للحماية المدنية فهذا خير دليل على أن تلك المنطقة لا يوجد بها لا دورة اقتصادية ولا منوال تنموي ولا أي شيء وأن الأمر لا يتطلب فرع أو مركز حماية مدنية، لا يجب أن نفقد الأمل في معتمدية ماجل بلعباس وكما ذكرتم بتوفر 20 ألف يمكن إحداث

مركز للحماية المدنية بها، لذلك نطالب ببعث مركز للحماية المدنية بماجل بلعباس.

السيد الوزير، في جانب آخر وأنت عضو حكومة، اليوم سنتحدث بكل وضوح وسأقول لكم بأن الأمر وصل إلى حد المصداقية، هل أن هذه الحكومة ما زالت تتصف بالمصداقية عندما رفعت عناوين "العدالة الاجتماعية ومعالجة التفاوت الجهوي"؟ هل أن الأمر تمت معالجته في الجهات المحرومة والقصرين مثلا ما زالت تتذيل منوال التنمية؟ في القصرين لم يتم القيام بأي شيء، فلم يتم الشروع في أي مشروع وأبناء القصرين من العاطلين عن العمل، ما زال الوضع على ما هو عليه أو قد ازداد سوءا وسأعطيك مثالا محليا فمثلا شبكة المياه بمعتمدية فريانة وماجل بلعباس لم يقع تجديدها من قبل ثورة 17 ديسمبر.

سأطرح سؤالا هنا بخصوص العدالة الاجتماعية، هل أن الماء والكهرباء في هذه المناطق المهمشة، المفقرة، المحقورة هذه يتم قطعها كما يحصل في المناطق الأخرى؟ هل يمكن أن ينقطع الكهرباء أو الماء ولو لدقيقة في نزل وعادي جدا؟ أن يقع قطع الماء والكهرباء على المواطن التونسي يتم تقديم مطلب كتابي لتغيير "transfour" في ريف من الأرياف ونحن نتحدث عن العدالة الاجتماعية، لا يوجد طريق ونحن نشيد ونقترض لطريق سيارة، عن أي دور اجتماعي وعن أي عدالة تتحدثون؟ لقد تولينا النيابة منذ سنتين ونصف ومنذ أن جئنا ونحن لا نسمع سوى الوعود، برنامج لمعالجة النقص ولمعالجة مشاكل الجهات المحرومة، القصرين ما الذي بقي بها؟

الحق الدستوري لا يتطلب عقد جلسة برلمانية لتوفير الماء أو الكهرباء، إما أن يتم قطع الماء أو الكهرباء أو يتم قطعهما معا ويجب أن تنتظر تغيير "transfour" وغير ذلك ، بئر في القصرين ننتظره أكثر من 13 سنة أو مشروع جنوب الولاية الذي نعول عليه لشرب الماء من سنة 2013 ويتحدثون عن مشروع شمال الولاية، أي أنكم تبيعون الوهم لتلك الجهة وأتحداكم إن تم تنفيذ المشروعين، لن يتم تنفيذهما لأنه لا توجد الآليات لذلك، لا شمال ولا جنوب، فأنتم لا تقومون سوى بالفتنة شمال وجنوب ولاية القصرين وزيارات وعود وكذا ولكن لم يتم تنفيذ شيء.

الدور الاجتماعي للدولة، التفاوت الجهوي نفس الشيء، نتحدث عن مساكن اجتماعية، في بعض الأماكن يتقدم المواطنون بملفات في تحسين مسكن، هل تعلمون أن المواطنين الذين يقطنون الأرياف يقطنون في "gourbi"، أنتم لا تعرفون لفظة "gourbi" مبني من الحطب وتقولون مساكن اجتماعية، قدمت مطلبا كتابيا لتوفير مساكن اجتماعية فكانت الإجابة يجب توفير الأرض، نحن نخاطب دولة إن كانت الدولة تحترم مواطنيها وتحترم شعبها عليها أن تذهب وأن ترى المفقرين، المظلومين، المقهورين الذين نسيهم الدولة، ملف تحسين المسكن لم يتم الإجابة عنه، منذ عشر سنوات ونحن نتحدث عن الدور الاجتماعي للدولة.

المعطلون، لقد أمضينا في قانون المالية في الفصل 82 بأنه ستكون لهم الأولوية ولقد تم بيع الوهم لهم لأنه سيتم بعث مشاريع تنموية فلاحية، هم اليوم ينتظرون الحصول على ترخيص، يرفضون مدهم بها بتعلة أنه يجب أن تحضر مجلة المياه هذه، متى ستكون مجلة المياه جاهزة؟ إلى أن يموت الشباب هناك، أنا أنتظر مبادرة بخصوص المعطلين، كان من المفروض أن أنتظر التجاوب والتشجيع والتنسيق مع الحكومة، ولكن الأخبار غير سارة، قلتم ستأتون بمشروع، متى ستأتون بمشروع به؟ هل تعلمون أن هناك مواطنين على عتبة الخمسين سنة وهم عاطلون عن العمل، أنا رجل تعليم أخجل اليوم لأن تلاميذي ينتظرون هنا أمام المجلس، ولكن لا من مجيب، هل هناك برنامج...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا مرة أخرى السيد عبد السلام على كرمكم، تفضل السيد عبد السلام عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا، مرحبا بالجميع،

في البدء تحية لكل نفس مقاوم في العالم، تحية لشعبنا في فلسطين ولكل الذين انخرطوا في حرب الدفاع عن الإنسان ضد همج العصر وأعداء الإنسانية، سيشهد التاريخ أنهم يسطرون بثباتهم أعظم الملاحم وسيسجل التاريخ أيضا سقطة هذا المجلس الذي عجز عن تمرير قانون عدم الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعامل معه.

أما بعد، أولا وسؤالي موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وفي أحد أهم اختصاصات الوزارة يتعلق بالاستثمار، هل يعقل في ضوء سياسة التشجيع على الاستثمار أن ينتظر مستثمر إجابة عن مطلب سجل بمكتب ضبط الهيئة الوطنية للاستثمار بتاريخ 22 أفريل 2025 موضوعه تغيير صبغة أرض كائنة بجزيرة جربة والى اليوم ما زال الأمر على حاله؟

أما بعد، ثانيا وكلامي موجه إلى الحكومة وليس إلى وزير بعينه، طالبناكم أكثر من مرة بتقديم تصورات حول إجراءات التعويل على الذات وعوض سياسة الاقتراض، قلنا أننا لا نريد بيع المستقبل أيضا بعد أن باع قطاع الطرق الحاضر والماضي حينما قدموا البلاد على طبق من ذهب إلى دوائر المال العالمية وفتحوا البلاد على مزاد علني شارك فيه الأعداء والسماسرة، تحدثنا في أكثر من مناسبة بأن إغراق ميزانية الدولة بالقروض سيضحي بمطلب السيادة الوطنية ونتيجته كارثية حتما، دعونا إلى جلسات حوارية لسماع تصوراتكم وبناء مشترك استراتيجي بديل وعطلت الدعوة، صرح السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة بأن اللحظة تقتضي اعتماد مقاربات بديلة لا تقف عند حدود الحلول السهلة والتقليدية وكنا ننتظر أن الجميع سيلتقط الرسالة وسيتم بناء على ذلك فتح أفق المشاركة أمام الوطنيين، مشهد آخر وقد لا يكون الأخير من مشاهد إضاعة الوقت وهدر فرصة التغيير يهمني عرضه:

منذ أن قدمنا إلى هذا المجلس الموقر لفتح الأبواب الموصدة في مراكز القرار وغرفها السرية تم محاصرتنا بخطة تقوم على ثلاثية الإقصاء والإلهاء والإرجاء، من عدم السماح لنواب الشعب بالخروج من حدود المجلس في إقامة جبرية إلى إلهائهم بمشاكل مفتعلة وتركهم يلهثون وراء مسائل يفترض توفرها دون جهد، الماء والكهرباء والزيت والسكر وصولا إلى إرجاء مجلة الصرف، مجلة المياه، مجلة لست أدري.

ستجد مجلسكم قريبا، ولكن حاولت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

خمس دقائق للسيد عبد السلام، واصل السيد عبد السلام.

السيد عبد السلام الدحماني

سترد مجلسكم قريبا، عولتم على نفس المسالك حتى وأنتم تباشرون عملية بناء جسم سياسي جديد، عولتم على الانتظار فانتظرنا، طال الانتظار ولم ترد أي مجلة، بل وأصبح الأمر يدار بطريقة أخرى، كل مبادرة يتقدم بها النواب يتم الالتفاف عليها وقطع الطريق أمامها ولعل مبادرة الذين طالت بطالتهم من خريجي الجامعات لا تروق لبعض الوزارات فلا يستجيبون لمطالب السماع الموجهة إليهم وترسل بعض الوزارات إرسالية تدعو اللجنة المختصة من خلالها إلى انتظار ما يعدونه، إنه انتظار المواعيد المستحيلة.

تغيير الوزراء لم يفلح كثيرا في تحقيق المطلوب وتغيير الولاة لم يحقق نتائج نوعية والسؤال إلى متى ونحن في رحلة النحو المجهول؟ إلى متى والزمن يداهمنا وإيرادات التعطيل تحاصر كل سعي نحو تغيير الأمور؟

إن التاريخ لا يبنى على النوايا الحسنة ولا على الصراع مع طواحين الهواء وإن نفاذ صبر المنتظرين لا يمكن تأجيله أكثر وإن الشعب الذي يريد الحياة لا يجب أن يكتفي بترديد رغبته تلك في النشيد الوطني.

ختاما ومن خارج موقفي من سياسة الاقتراض، فإن تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية مطلب مهم وراهن بالنظر إلى ما يقوم به هذا الديوان من مهام لا أحد ينكرها، وأدعو إلى التسريع بإحداث فرقة للحماية المدنية بدخيلة توجان ومطماطة من ولاية قابس المناطق الجبلية الوعرة، كما أدعو إلى تكثيف حضور الحماية المدنية بكل شواطئ معتمدية مارث نظرا لخصوصية هذه الشواطئ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير المحترم والفريق المرافق،

صراحة ونحن نناقش هذه الاتفاقية المتعلقة بالقرض المبرمة بتاريخ 24/24 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل وتعصير الديوان الوطني للحماية المدنية، نثمن هذه الاتفاقية ونعتبر أن كل تمويل يوجه لتعصير مؤسسات الدولة وخاصة تلك المعنية بالحماية المدنية والنجدة يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، خصوصا في ظل ما نعيشه من تحديات مناخية ومخاطر متزايدة بسبب التغيرات المناخية من فيضانات وحرائق وموجات حر وغيرها من الكوارث التي أضحت واقعا لا مفر منه لكن لا يليق بالحماية المدنية كمؤسسة،

لا يفوتنا هنا أن نثمن المجهودات الكبيرة التي تبذلها وحدات الحماية المدنية في الحالات العادية وفي الكوارث ونقر بدورها الحيوي والمركزي في إنقاذ الأرواح والممتلكات، لكن أعتقد وحتى يكون لهذا القرض أثر فعلي وميداني، يجب أن يوجه بالأساس إلى سد النقائص في البنية التحتية والخدمات، لا إلى إعادة توزيع التمويلات على المناطق المغطاة مسبقا وعلى حساب جهات أخرى تفتقر حتى لأبسط مقومات الإنقاذ.

وأعطي هنا مثالا صارخا ومؤلما صراحة: معتمدية رمادة، وهي من أكبر المعتمديات الحدودية، ما زالت تفتقر إلى مركزٍ حماية مدنيّة، هل يعقل أن تبقى هذه المنطقة، السادة الكرام، والتي يعرف الجميع أهميتها الجغرافية والأمنية دون مركز إسعاف أو إنقاذ للحماية المدنيّة؟ الناس، صراحة يواجهون الحرائق والحوادث والمخاطر بوسائل بدائية، وكأنهم خارج نطاق الدولة.

الأدهى من ذلك أن قطعة الأرض التي خصصت منذ أكثر من خمس سنوات لفائدة الديوان الوطني للحماية المدنية لا تزال اليوم دون استغلال، فقط بسبب تقاعس إداري، ربما أو ما يسمى بالتفويت وكأن أرواح الناس ليست أولوية، من الذي يعطل إحداث مركز للحماية المدنية في معتمدية رمادة؟

المطلوب اليوم ليس فقط الموافقة على القرض، بل ربط هذه الموافقة بضمانات واضحة بأن التمويل سيوجه وفق خريطة حاجيات موضوعية تعطى فيها الأولوية للمناطق الداخلية والحدودية مثل رمادة وتصحح التفاوتات الجهوية الصارخة في خدمات الحماية المدنية.

على كل حال نتمنى أن تلقى هذه النقاط تجاوبا من قبل سيادتكم. وما زال في الحلم بقية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، لمدة ثماني دقائق.

السيد معز بن يوسف

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير، الوفد المرافق لكم،

مرحبا بكم من جديد، هذه المرة الرابعة التي تحضرون فيها إلى البرلمان بصفة متتالية وطبعا هذا مرتبط بالقروض التي نقوم بالحصول عليها. ما دمنا سنواصل الحصول على القروض، فإنكم سيدي الوزير ستكونون من المرافقين الدائمين للبرلمان.

نحن نعتبر أن القروض ليست عيبا، فكل الدول تلجأ إلى القروض ولكن اليوم مثلا الحماية المدنية وهي من مؤسسات الدولة التي نحبها ونحترمها وهي من المؤسسات القريبة من العائلة التونسية. وأكبر مثال على ذلك أن العديد من شبابنا بعد البكالوريا أو في مستواها تتمنى عائلاتهم أن يشاهدوا أبناءهم في الحماية المدنية.

فلهذا نرى أن هذا القرض 50 مليون أورو أي ما يعادل 270 مليارا، هو في الحقيقة مبلغ ضعيف جدا والحماية المدنية تستحق أكثر والشيء الغريب أن هذه المؤسسة العريقة لا تمتلك اليوم مقرا بعد سنوات عديدة من الاستقلال وهذا أمر لا نقول أنه لا يشرفنا ولكن لا يليق بالحماية المدنية كمؤسسة تباشر تدخلاتها بشكل يومي تقريبا في كل المجالات.

سيدي الوزير، على مستوى المؤسسات الأخرى نلاحظ اليوم أن هناك من يتحصل على أموال طائلة من الدولة مثل الطريق السريع أو معمل التبغ وعديد المؤسسات الأخرى التي تتحصل على مئات المليارات وفي المقابل، نرى أن هذه المؤسسات أصبحت عبئا على الاقتصاد الوطني وعلى ميزانية الدولة ونتخيل أن هذه الأموال

كان من الممكن أن توجه لمشاريع مثل الحماية المدنيّة وغيرها من المشاريع المماثلة.

اليوم الوضع الاقتصادي في تونس يعاني عديد الإخلالات، لدينا تقريبا 264 معتمدية في تونس اختتموا اليوم مرحلة إعداد ما يتعلق بالمخطط التنموي 2026-2030 ولكن لا نعلم مشاريع المجالس المحلية التي تقترحها المجالس المحلية وهي مشاريع بالآلاف وتحتاج إلى تمويلات ضخمة بشكل كبير ولا نعلم عندما تصل هذه المشاريع إلى مستوى مجلس الأقاليم ثم إلى البرلمان التونسي، ماذا سنفعل بهذه المشاريع التي خرجت من المحليات والمعتمديات.

فحسب رأينا سيدي الوزير، من الضروري اليوم أن تكون هناك برامج تستبق هذه المشاريع وعلى الأقل نتذكر أن وزارتكم قامت بالعديد من المبادرات منها برامج التنمية المندمجة والتي حققت إلى حد ما في بعض المعتمديات بعض التوازنات الداخلية.

ثم سيدي الوزير، اليوم ولاية سوسة كالعادة سنبدأ بالحماية المدنية، ولاية سوسة تأخرت وأصبحت في المرتبة السادسة من حيث سرعة تدخل وحدات الحماية المدنية وهذا أمر غير مقبول، فالولاية تحتوي على ثماني مناطق صناعية تمتدّ على 300 هكتار وهي منطقة سياحية كبرى وفيها كذلك غابة من الزياتين في العديد من الأراضي التي تشهد زراعات كبرى، فليس من المعقول ولماذا ولاية سوسة تتراجع في مستوى تدخلات الحماية المدنية؟ لأن النقاط الأربع أو الخمس الموجودة غير كافية.

من الضروري اليوم إضافة وحدات أخرى على سبيل المثال معتمدية القلعة الكبرى التي شهدت في السنوات الأخيرة العديد من الحرائق خصوصا في المنطقة الصناعية ومنذ سنوات كانت وحدة الحماية المدنية بالقلعة الكبرى أمرا ضروريا وطلبا ملح للمنطقة ولكن إلى حدّ الآن لم يحدث أي تحرك رغم أنّه من الممكن إيجاد الأرض التي تطلبها الحماية المدنية ونأمل أن تسرعوا في إنجاز هذه الوحدة بمعتمدية كندار، لأنها منطقة تقع وسط ولاية سوسة وفيها منطقة صناعية وتحتاج لمثل هذه الوحدة.

كذلك سيدي الوزير، نود أن نشيد بالذين يعملون لصالح البلاد والذين يضحّون من أجلها، أتحدث اليوم عن عدة خطط في الدولة التونسية وللأسف الشديد أنا شخصيا أعيش اليوم في ولاية سوسة مع بعض الزملاء الآخرين في نوع من المس، ليس على وجودنا أو شخصياتنا كنواب شعب، لكن يمس بالسير الطبيعي للمرفق العمومي.

فنحن في النهاية أبناء هذه الدولة ونحب هذه الدولة ولا نرغب في الدخول في صراعات مواقع وتموقع، نحن نعمل فقط لصالح المواطن التونسي لأنه إن تغير أي والي في أي ولاية وأتحدث تحديدا عن ولاية سوسة، تغييب النواب في المجالس المحلية أو في زيارات الوزراء أو فتتاح المؤسسات، فما هي الرسالة التي تريد الجهة أن ترسلها كوالي منطقة؟ أنك أقوى من النائب؟ أم أن موقعك السياسي أهم من النائب؟ أم أنك وحدك من يفهم مشاكل الولاية؟

هذا يؤثر كل يوم على العمل وطريقة العمل والإنجازات ونبقى في المشاكل والصراعات فيما بيننا، إما مثل هؤلاء المسؤولين يفهمون أن دولتنا تحتاج إلينا جميعا وأننا موجودون لنساعد ونقدم الإضافة ونشارك في فهم مشاغل الشعب ومشاكل المعتمديات التي نمثلها لكن للأسف فإننا نعيش نوعا من الانتكاسة والتراجع وعدم وجود الشخصيات المناسبة في المواقع التي تعتبر مفاتيح في السلطة التونسية وفي بناء الدولة.

اليوم الوالي والكاتب العام للولاية هما مفاتيح التنمية ومفاتيح التواصل في معتمدياتهم، لا مصدرا للمشاكل وخلق نوع من الأشياء التي لا تشرف الدولة التونسية حقا.

نحن جميعا نمثل الدولة والدولة اليوم بحاجة إلى كل واحد منا ونعيش اليوم أزمة اقتصادية خانقة، فلا يكفي أن تنقل فقط مشاغل المواطن العادي من نقص الماء أو قطع التيار الكهربائي وكل المشاغل الاجتماعية الأخرى.

نأمل أن نتمكن من الخروج من هذه الأزمة التي نعيشها جميعا وتعيشها بلادنا بالتعاون مع بعضنا ليس بهذه الطرق السلبية في تسيير السلطة في مستوى الولايات وفي مستوى المعتمديات وشكرا وبالتوفيق لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حمادي العشاري الغيلاني غير منتمي، له خمس دقائق.

السيد حمادي العشاري الغيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

ومرحبا بالسيد المدير العام للحماية المدنية وبكافة سامي إطارات الوزارتين.

في حقيقة الأمر ومن خلالكم أود أن أرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير لأعوان وإطارات فرقة الحماية المدنية بسبيطلة على الجاهزية العالية والمجهودات الكبيرة والجبارة وتدخلاتهم السريعة للحفاظ على الأرواح والمؤسسات والممتلكات العامة والخاصة، رغم شساعة المنطقة الترابية مجال تدخلهم وتواضع الإمكانيات المادية والبشرية التي هي بحاجة للدعم والإسناد. كذلك الشكر والتقدير لكل تشكيلات الحماية المدنية وأعوان وإطارات الديوان الوطني.

النقطة الأولى التي أود ملاحظتها بسرعة هي أن الفرق الخاصة للحماية المدنية، على حد علمي لديها فرع وحيد في جهة من الجهات وأعتقد أنه يجب التفكير الاستراتيجي في إنشاء فرع لهذه الوحدة في المناطق الغربية وذلك لأهمية وجود هذه الفرقة في هذه المنطقة للزراعات الكبرى ونعرف أهمية أمننا الغذائي وكذلك شساعة الغابات الموجودة في هذه المنطقة.

سيدي الوزير، لدي تجربة مع وزارتكم وهناك تفهم وتفاعل إيجابي وسأطرح بعض الإشكاليات التنموية وسأتحدث بلغة بسيطة والله سيدي الوزير، اليوم الأول الذي دخلت فيه المجلس بطموحات وانتظارات عالية كبيرة لرفع التحديات ولبذل الجهود، ولكن اليوم قدومي للمجلس يكون بخطى ثقيلة وبطيئة لسبب وحيد وهو أنني منذ سنتين أكرر نفس الجمل وأطرح نفس الإشكاليات التي لم نتمكن من الخروج منها لسبب أو لآخر.

عندما أتحدث عن دائرتي سبيطلة أو جهة القصرين بصفة عامة، نفس المواضيع سأناقشها وهي المواضيع التنموية المتعلقة بالمشاريع المعطلة ولكي لا نظلم الجميع أحيانا تشعر أنه لا توجد جدية في التعاطي مع حلحلة هذه المشاكل ونعلم أن المسؤول حين

يعيّن وخاصة ممثل الحكومة، الحكومة ستساعد السيد رئيس الجمهورية على تنفيذ سياساته العامة وللأسف نشعر أنه لا يوجد ابتداع أو خلق بدائل جديدة لحلحلة هذه المشاكل.

السيد الوزير، نتحدث عن مشاريع منذ 2009 ومنذ 2012 ومشاكلها بسيطة، عندما أتحدث عن مشروع التنمية الحضرية المندمجة مثال بسيط بحي الخضراء بسبيطلة، مشروع مبرمج منذ 2009، بدأ بعد سنة 2014، تم إنجاز المكونات لكنه متوقف في جانب التعبيد والتنوير، الاعتمادات بسيطة ولم نر أي تدخل جدي لحل هذه الإشكاليات.

هناك مسؤولون في علاقة بهذا المشروع يمكنهم التواصل مع سيادتكم، هناك إشكالية اعتماد لأن المشروع طال ولم تعد هناك اعتمادات لإكماله بكل مكوناته.

السيد الوزير، أغلب المشاريع إما متوقفة أو وقع فسخ العقد مع المقاولين ولا يوجد بديل أو تحرك جديد إما إطلاق الصفقة من جديد أو إيجاد مشكلة جديدة.

لن أذكر لك الأسماء، مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب وأنا شخصيا أعتبر الماء الصالح للشرب أولوية الأولويات أي أنه لا يوجد مشروع للتزويد بالماء الصالح للشرب أصبح وظيفيا، هذا ينقصه الكهرباء وهذا حفر البئر ولا يوجد "conduite"، هذا مشروع اتخذنا الإجراءات في خصوصه وقمنا بطلب العروض ثم قمنا بسحبه، يعني إشكاليات بسيطة جدا ولم نجد من لديه الرؤية الاستراتيجية الحقيقية حتى نتمكن من التعاون وخلق بدائل لحلحلة المشاكل...

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم يوسف طرشون عن الخط الوطني السيادي، أربع دقائق في الوقت المخصص لك، تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبأعضاده الميامين،

سعيد جدا بأن يكون موضوع هذا القرض تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية، هذا السلك مهم جدا ومهمة جدا الخدمات التي يقدمها لشعبنا وهو جدير بأن ندعمه ولذلك نعتبر أن هذا يدخل في التنمية لأنه مرتبط بالمحافظة على مواردنا البشرية، لأنه مرتبط بالحوادث المرورية والغرق إلى آخره وهو مرتبط أيضا بحماية الغابات وحماية كل ما له علاقة بالحماية المدنية.

كذلك أهيب بالسيد الوزير أن يقع تنصيب نقطة الحماية المدنية براس الجبل التي تقدمت أخيرا بفضل مجهودات كبيرة، إذ أخذنا التخصيص في علاقة بجزء من ديوان الحبوب وتواصلنا كذلك مع السيد وزير الداخلية في علاقة بهذه النقطة وهي الآن بصدد الحلحلة، نرجو أن يقع فيما بعد دعمها بالموارد البشرية اللازمة.

اليوم تعيش بلادنا مشكلة كبيرة جدا، اليوم لا نستطيع أن نبقى صامتين أمام هذا التمرد على القانون، الشعب التونسي نطق وقال باسم نوابه الأحرار: لا للمناولة ولا للتشغيل الهش.

ما نلاحظه هذه الأيام خطير جدا هو التمرد وهذا التمرد ليس فقط من طرف الشركات الخاصة، بل هناك تمرد حتى من داخل الإدارة لبعض الوزارات في تنفيذ القانون عدد 9 لسنة 2025 الذي صادق عليه هذا المجلس، ووقع عليه السيد رئيس الجمهورية وورد في الرائد الرسمي.

إلى اليوم أنبه إلى أن هذه الشركات بكل صلافة تتحدى القانون ولا تطبقه، بل بالعكس تتحايل على هذا القانون من جديد كما تحايلوا عليه في السابق.

اليوم تجد وثائق وأنا أتكلم فقط بالوثائق، في شهر مارس كان "location de main d'oeuvre" وفي شهر أفريل يقوم بنفس " fiche de pointage" يسمى أشغال أو أنشطة أخرى لم يعد " location de main d'oeuvre" الحيلة التي يمارسونها حاليا سواء في القطاع العام أو الخاص ويمكن أن أذكر حتى الشركات والمنشآت العمومية التي تمارس هذه الممارسات، تحويل شركات المناولة إلى عنوان آخر وهو إسداء الخدمات، تحيل على القانون بالفصل 28 وعشرات العمال ومئات العمال يطردون يوميا، يوميا يطردون.

الشركات البترولية في الجنوب يمكنكم فتح ملفاتها وفي صفاقس والمجمع الكيميائي كذلك رغم أنه صدرت قرارات من السيدة الوزيرة بضرورة انفاذ القانون، لكن الواقع ليس هذا.

شركات المناولة أقول جيدا المناولة، تعرف نفسها شركات المناولة تأجير اليد العاملة، اليوم تبحث عن جبة جديدة وتحول أسماءها إلى عناوين أخرى وهي عناوين اسداء الخدمات، لم تعد مناولة، الآن اسداء الخدمات سأبقى موجودا ويتواطأ معهم بعض النقابيين بالاسم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل الفكرة السيد يوسف، تفضل.

السيد يوسف طرشون

الأمر جلل سيدي الرئيس، شكرا على كرمك.

يتواطأ معهم بعض النقابيين الذين ينشطون في المناولة وعندنا أسماء وما زالوا يرغبون في الحفاظ على شركات المناولة هذه بأسماء جديدة ويطلقون عليها اسم اسداء الخدمات.

أقول لهم بكل وضوح، مجلس النواب هذا الذي صادق على هذا القانون هو مجلس النواب الذي سيكون حريصا على تطبيق القانون وأنبه كل الوزارات وكل المديرين العامين إلى أننا سنتتبع الجميع من خلال الرقابة المخولة لنا بالقانون والدستور، كل من يخالف هذا القانون ومن يتحايل على هذا القانون.

لن يحدث ما حدث في الاتفاقيات السابقة، نلغي شركات خاصة ونؤسس شركة عامة وهي الاتصالية وصدر أمر بحلها، يقومون الآن بنفس الحيلة، نغير هذه الشركات ونعطيها عناوين جديدة وتستمر في ممارسة نشاطها.

يفترض اليوم أن يمنع منعا باتا أي شركة من شركات المناولة من ممارسة أي نشاط، لكننا صابرون عليهم قليلا، لم تتخذ إجراءات لتصفية شؤونها المالية وأمور العمال، ولكن حذار من التحايل على القانون.

عمال "Catering" في الصحراء، في البرمة اليوم يقصون ويقال لهم أنتم اسداء خدمات ولستم مناولة.

ونسيت أن أتحدث عن بعض الإدارات والإداريين وبعض النقابات والنقابيين والهياكل النقابية التي أصدرت بيانات وموجودة

تدافع عن بعض شركات المناولة وهي بصريح التوصيف شركات مناولة.

التفقديات التي لا تقوم بعملها، بعض التفقديات بلغتنا بعض الممارسات بمنع العمال التي تدل على أنها متواطئة مع الإدارة ومتواطئة مع أصحاب شركات المناولة هذه ليستمروا في نشاطهم أو يتسلطون على العمال ويعطونهم توصيف اسداء خدمات، لكي لا يتم ترسيمهم ولا يتمتعون بحقوقهم أو يطردونهم.

ملاحظة أخيرة سيدي الرئيس وأشكرك على كرمك. أخيرا، القانون الذي قال يتم ترسيم من عمل سنة كاملة لم يقل يتم طرد من عمل أقل من سنة، قال يمكن لمن لديه سنة عمل أن يرسم، ولكن من لم يكمل السنة يواصل مدة التجربة وبعدها تتخذ فيه إجراءات الترسيم وإذا وجدت تجاوزات أو اتهامات لأشخاص تم انتدابهم بشكل عشوائي وهذا موجود، يتم التحقيق فيهم حالة بحالة ولا نضع الجميع في سلة واحدة.

ليس لأن هناك من تحايل على القانون نضع الجميع في نفس الوضعية ولا نسوي لها وضعيتها، هناك وضعيات لا بد أن تتدخل فيها الوزارة وسلطة الإشراف لأنه يجب أن تكون فيها قرارات استثنائية والوزراء ليسوا مديرين، بل هم وزراء لكي يجسدوا سياسة الدولة وقراراتهم يجب أن تكون قرارات سياسية قبل أن تكون قرارات إدارية، ليس مدير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

يجب أن تشكر السيد يوسف التومي لأنه ترك لك المجال للتدخل.

المعذرة مرة أخرى السيد يوسف وشكرا على كرمكم.

الكلمة للسيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، نود أن نشكركم على المجهودات التي تقومون بها كوزارة اقتصاد وتخطيط، خاصة في هذه الفترة التي تنجز فيها برامج التنمية على مستوى الولايات واليوم كل ولاية على مستوى كامل الجمهورية من حقها طبعا في التنمية وفي تحسين مستوى عيش المواطنين، يعني بصفة عامة في الجمهورية التونسية.

كذلك السيد الوزير، كلمة حق وكلمة شكر في حق السيد والي سوسة، اليوم السيد والي سوسة هذا الرجل الميداني يتنقل كل يوم من حي إلى حي ومن مكان إلى آخر يشاهد الإشكاليات يوميا.

نتحدث اليوم عن ولاية سوسة وهي من الولايات الأولى في نسبة استهلاك الاعتمادات، لأننا نعرف إذا كانت الولاية تعمل فهناك استهلاك للاعتمادات واستهلاك الاعتمادات يعني هناك العديد من المشاريع التي تنجز في تلك الولاية.

هناك ولايات أخرى لا يوجد فيها استهلاك للاعتمادات وتطالب باعتمادات أخرى، المفترض أن تستهلك الاعتمادات التي لديها وتطلب الاعتمادات الجديدة وهي من حقها ومن حق متساكني هذه الولايات.

السيد الوزير، اليوم أكرر لك موضوع ولاية سوسة، هناك عديد الأحياء في قلب ولاية سوسة بدون ماء صالح للشراب، اليوم في ولاية سوسة، لدينا أحياء بعينها لا نقول 10 أو 20 أو 30 منزلا، بل هي أحياء مثل حي حماد دار الجربي أو حي لكنان سوسة، هؤلاء يفتقرون إلى الماء الصالح للشراب خاصة في فترة الحر، يعانون من شدة الحر ولا يملكون الماء في قلب ولاية سوسة كذلك العديد من الأحياء الأخرى الموجودة في معتمدية غزاوة أو القصيبة والثريات تفتقر إلى الماء الصالح للشراب.

السيد الوزير، كان بالإمكان على مستوى التخطيط يعني نخطط الآن لإعطاء الأولوية في مشاريعنا للماء الصالح للشراب ومن ثمة يأتي التطهير.

مثلا في مشاكل التطهير في ولاية سوسة وأخص بالذكر معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، هناك العديد من الأحياء التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا جدا، تشاهد الإحصائيات الأخيرة لعدد السكان، تشاهد ولاية سوسة كم زادت خلال عشر سنوات من 2014 إلى 2024 هناك مئات الآلاف من المواطنين في ولاية سوسة.

السيد الوزير، ميزانية بـ 12 مليار و400 ميزانية التنمية، لا تفي بالغرض، ندعوك لزيارة ميدانية لولاية سوسة للاطلاع على الوضع العام عن كثب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر شعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيدات والسادة إطارات وزارة التخطيط،

مرحبا بالسيد المدير العام لديوان الحماية المدنية وإطارات الحماية المدنية،

نناقش اليوم مشروع يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.

نحن ندعم مثل هذا القرض الموجه إلى ديوان الحماية المدنية التونسية، بل ونحيي أفرادها في الجهات ونثمن مجهودهم من أجل الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة والأرواح.

أولا، إلى السيد وزير الداخلية ونحن على أبواب موسم اصطياف بالنظر إلى الحوادث الأليمة التي حصلت على الشواطئ التونسية في الفترة الأخيرة، ندعوكم السيد الوزير إلى تعزيز الفرقة الجهوية للحماية المدنية بمدنين بالإطار البشري والمعدات لتجويد تدخلات الأعوان تحقيقا للفاعلية المرجوة.

شواطئ مدنين الممتدة تتطلب جهودا أكبر وأعوانا أكثر لتغطية أكبر قدر منها وتأمين موسم اصطياف للمواطنين خالٍ من الحوادث.

وبالنظر إلى الامتداد الجغرافي الشاسع لمعتمدية سيدي مخلوف التابعة لولاية مدنين، نطالبكم سيدي بإحداث مركز للحماية المدنية يضمن التدخل السريع والناجح كلما اقتضى الأمر.

كما نطالب وزارة الداخلية أيضا بإحداث أكبر عدد ممكن من نقاط الإسعاف الموسمية في إطار ما يسمى بالعطلة الآمنة خاصة بمعتمديتي مدينة الجنوبية وسيدي مخلوف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الوفد المرافق،

نثمن هذا القرض ونشعر أنه جاء متأخرا قليلا لأن الحماية المدنية تعاني الكثير من النقائص في الانتدابات وكذلك في الإمكانيات، حتى إذا وجدنا تقصيرا من الحماية المدنية، نعرف مثلا أن المراكز متأخرة قليلا، أحيانا نرى حادث مرور أو حرائق تصل فيها الحماية المدنية بعد نصف ساعة، عندما تسأل تجد مراكز متأخرة مثلا في ولاية صفاقس وتحدثت مع بعض الإخوة من الحماية المدنية في الإدارة المركزية كمعتمدية منزل شاكر، مثلا هذا المركز في الرقعة الجغرافية تم الاتفاق عليها وخرج المدير الجهوي وذهبنا بالتنسيق، أردنا أن نرى اليوم ما هي الاشكاليات التي جعلت المشروع يتعطل، على الأقل كأعضاء مجلس النواب يمكننا أن نساعد هذا المشروع في الجهة.

فيما يخص وزارة التخطيط وبالمناسبة أتوجه بالشكر لكافة الإطارات الجهوية والمركزية على حسن التفاعل في أي موضوع يتم الاتصال بهم نرى التفاعل الحسن في وقت قصير وهذا ما نثمنه ونشكرهم على هذه المجهودات.

لكن سيدي الوزير هناك نقائص، عندما نرى ولاية صفاقس، الإدارة الجهوية للتنمية بصفاقس فيها مدير مركزي "sous-directeur" ومستكتبة، أربعة أعوان تابعين للوزارة تجدهم في إعداد المخطط، موجودون في متابعة المشاريع، يمثلون الوزارة في جميع الصفقات واللجان وفي المشاريع المعطلة، حتى عندما يخرج الوالي يجب أن يجهزوا له تقريرا عن المشاريع الموجودة، تقريرا كاملا.

تكوين المجالس المحلية كذلك ساهموا فيه، هؤلاء الأشخاص يواجهون معاناة كبيرة جدا، حتى عندما تتصل بهم لمعرفة متى سيكون التوظيف للإدارات الجهوية وخاصة الإدارة الجهوية بصفاقس.

الأمر الثاني سيدي الوزير، نحن نثمن هذه القروض لكن متى سنرى وزارة التخطيط تشتغل على قرض موجه للقطاع الفلاحي؟ اليوم يجب أن تكون هناك قروض موجهة إلى خلق الثروة في البلاد. اليوم عندما نرى الحصاد في البلاد التونسية، في موسم حصاد القمح والشعير، لا توجد ميكنة، لا توجد ميكنة لتعمل خاصة تابعة للدولة.

تشاهد ديوان الأراضي الدولية زرع هكتارات، اليوم لا توجد لديه ميكنة للحصاد، نفس الشيء اليوم بالنسبة إلى الماء الصالح للشراب، عندما ننظر إلى الدول المجاورة لنا كيف تحافظ على المياه وما هي الطرق اليوم.

وزارة التخطيط، سؤالي الذي طرحته في عدة جلسات: ما هي رؤيتكم للقطاع الفلاحي؟ هل هناك رؤية على الأقل لكي ننهض بها، لأننا دولة فلاحية بالأساس؟

نقطة أخرى سيدي الوزير، رأيت مخططا تقريبا استخرجته من الإنترنت من سنة 2012، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي المندوبية العامة للتنمية الجهوية، تقريبا 285 صفحة فيهم ملخص كامل وخطط كاملة واستراتيجية واضحة وركز فيه تقريبا على ولاية بنزرت، المهدية وصفاقس.

لماذا ذكرت الثلاث ولايات سيدي الوزير؟ فيهم تفاوت جهوي وسط الولاية مثل صفاقس مؤشر تنموي مرتفع جدا، المعتمديات الخارجية لا تبعد كثيرا مثلما تحدث زملائي عن القصرين والكاف وعن عدة ولايات أخرى، نفس المعاناة تقريبا وهذا ما جعل ولاية مثل صفاقس مؤشر تنميتها كان يحتل المرتبة الثانية والثالثة، اليوم في المرتبة التاسعة.

اليوم بالفعل هناك معتديات في هذه الولايات، عندما أرى مثلا المخطط أو الميزانيات المرصودة لهذه الولايات يجب أن توجه إلى المناطق الداخلية وكما قلت سيدي الوزير، اليوم نتحدث عن تطبيق توزيع الاعتمادات على حساب المؤشرات التنموية، اليوم ولايات المهديّة أو بنزرت وصفاقس، اليوم وسط الولاية كل شيء متوفر، تخرج إلى الكيلومتر 9 من الولاية تجد الويلات موجودة هناك.

لذلك نطالب الوزارة على الأقل نبني على مؤشر التنمية وتوجه الاعتمادات خاصة للمناطق الداخلية الموجودة ويكون تطبيقها على أرض الواقع.

الدراسات موجودة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة منال بديدة عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة،

عندما قدمت لنا الحكومة هذا القرض كنت في البداية رافضة له، وأعلنت صراحة بأنني لن أصوت لصالحه، لكن في الحقيقة عندما قمت بزيارة الفرع المحلي للحماية المدنية بمعتمدية بير علي بن خليفة وأثناء النقاش أقنعوني بالحاجة الماسة للحماية المدنية لمثل هذا القرض الذي سيعود بالنفع الكبير على كافة الفروع المحلية وللحماية المدنية وستتحسن خدماتها المقدمة إلى المواطن.

وبطبيعة الحال أهل مكة أدرى بشعابها واليوم أنا سأصوت بنعم لهذا القرض ولن أكون عائقا أمام حلم أجيال وأجيال من أبناء الحماية المدنية.

وأريد من خلال هذه الجلسة توجيه تحية تقدير لمجاهدي الحماية المدنية في كافة ربوع الوطن، وخاصة الفرع المحلي ببير علي بن خليفة الذين يتحملون العمل في ظروف بائسة، مقر آيل للسقوط، تجهيزات مهترئة، معدات قليلة وبالرغم من ذلك فهم يسارعون لإنقاذ الأرواح بأفواه مبتسمة راسمين الأمل في غد أفضل في بلادنا.

وفي الحقيقة هذا الأمل لم نره في أعمال الحكومة الحالية باستثناء بعض الوزارات القليلة، لم نر في مخططات الحكومة الحالية سوى استعمال كلمات رنانة من قبيل استحثاث، استعمال، التسريع، الحث، الحرص ولم نر منها لا حرصا ولا تغييرا ولا تفكيرا ولا تخطيطا.

يبدو أيضا أن علاقة البرلمان بالحكومة اليوم في تونس هي علاقة حب من طرف واحد أو علاقة أحادية الجانب.

نحن لم نعطلكم يوما، نصادق على قروضكم على مضض واشتغلنا على قوانين الرئيس ليلا ونهارا وصادقنا عليها حتى قبل أوانها.

كنا خير عون لكم، لكنكم كنتم أكبر عائق لنا خاصة أمام ناخبينا، جعلتمونا نظهر بمظهر الكاذبين أمام المواطنين الذين وعدناهم بأن يتغير بؤسهم إلى أمل واليوم وبعد سنتين ونصف لم يتغير أي شيء سوى أن بؤسهم زاد بؤسا.

اليوم يتحمل متساكنو معتمدية بير علي بن خليفة من ولاية صفاقس صائفة أخرى بدون ماء وهل تعلمون ما معنى معاناة صيف بلا ماء للمواطن؟ وماء بدون انقطاع في القطاع السياحي والصناعي؟

اليوم أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم يفقدون الأمل في المبادرة الاستثنائية في تشغيلهم.

اليوم تريدوننا أن نصف السماء بأنها زرقاء في حين أنها حالكة السواد، سواد التفاوت بين الجهات والأفراد.

وأدعو المسؤولين إلى زيارة وتفقد المعتمديات الداخلية على غرار معتمدية بير علي بن خليفة ليروا البؤس والتهميش والفقر والحاجة والخصاصة، وأحلام الشباب التي تموت كل يوم أكثر وأكثر.

أما رئيسة الحكومة الحالية، فمع احترامنا الشديد للمرأة، أخلاق كبيرة وكفاءة أكبر، إلا أنها تصلح لأن تكون رئيسة مؤسسة عمومية لا رئيسة حكومة.

رئيسة الحكومة يجب أن تكون امرأة أو رجلا سياسيا بامتياز، محنك، محفز، قيادي ومبادر وهذا ما تفتقد إليه المرأة.

وهنا على رئيس الجمهورية أن يعلم أن الخلل في البلاد هو التعيينات، لدينا أزمة تعيينات حقيقية في بلادنا، رئيس الحكومة، الوزير، الوالي، المعتمد، العمدة، كاتب عام البلدية، المدير الجهوي، يجب أن يكونوا من بين الأشخاص الحاملين للفكر السياسي لرئيس الجمهورية واضع السياسة العامة للدولة وهؤلاء موجودون بكثرة في إداراتنا وفي شبابنا لو نعطهم الفرصة.

التعيينات من التكنوقراط والأشخاص المحايدين ومن أشخاص لا ينتمون إلى مسار 25 جويلية لن يؤدي إلا إلى الفشل والفشل المتكرر، بل بالعكس هناك مسؤولون يعطلون برامج الرئيس عنوة وهناك من يتهكم أصلا على أفكار الرئيس، وهناك من يمجد علنا منظومات سابقة وهناك من يتغافل عنوة عن الفساد في الإدارة.

في خصوص الحماية المدنية، بات اليوم ضروريا تنقيح القانون عدد 11 لسنة 2009 خاصة فيما يتعلق بشهادة الوقاية من الحرائق التي أصبحت عائقا حقيقيا أمام الاستثمار وبعث المشاريع الجديدة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد أيمن بن صالح، غير موجود.

الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

ونحن نناقش مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية، نريد أن نتحدث بهذه المناسبة عن النقص الفادح الموجود في بعض المناطق في الموارد البشرية والتجهيزات التي تتعلق بالحماية المدنية، خاصة أننا اليوم مقبلون وانطلق الموسم الصيفي ونعرف أن أعوان الحماية المدنية في الخط الأول سواء في التصدي للحرائق أو في بعض الإشكاليات الموجودة والحقيقة يبلون البلاء الحسن ويجتهدون وهم موجودون في التظاهرات الكبرى، التظاهرات الثقافية، التظاهرات الرياضية في المسارح والمهرجانات وفي كل شيء، في التدخلات في الشواطئ وفي الحرائق التي تصير كل سنة في الجبال، لكن ما نريد أن نعرفه كمعتمدية الحمامات، الاكتظاظ الكبير الموجود في الطرقات خاصة في أوقات الذروة ربما يجعل تنقل سيارة الحماية المدنية من الياسمين الحمامات إلى وسط البلاد في ظل الاختناق المروري فيه صعوبة، وبطول الوقت أكثر حتى يتدخلوا ويكون تدخلهم ناجعا وتكون الإسعافات الأولية في الوقت، خاصة أن فترة الصيف تشهد العديد من حالات الغرق في شواطئنا.

فلم لا يتم التفكير في أن تكون للحماية المدنية على الأقل نقطة قارة ربما في ساحة القاعة المغطاة الموجودة في الحمامات في مأوى السيارات أو غير ذلك، مما يسهل التنقل حتى لا تسير سيارة الحماية المدنية 10 كم تقريبا حتى تصل إلى وسط البلاد خاصة في أوقات الذروة، ونرى حقيقة تدخلات بطولية لأعوان الحماية المدنية لكن الظروف مزرية في بعض المناطق ومن مناطق إلى أخرى.

نعرف أن التدخلات خلال فصل الصيف تكثر فلا بد ان يحظى هذا الموضوع بالأهمية وأردت القول أنه يجب أن تكون وحدات مجهزة ونحن من الولايات أو المناطق السياحية التي تستقبل آلاف الزوار والمصطافين خلال فصل الصيف ولا بد أن يكون الاستعداد على أحسن وجه.

ولا يمكن أن أتحدث عن الحماية المدنية ولا أذكر الموضوع الذي يتعلق بالسباحين، وربما عدم إقبال الناس على العمل كسباح منقذ أن الخلاص يتم بعد أن يعمل طيلة الصيف تحت حر الشمس والتدخل من الصباح الى الليل، ليكون بعد خمسة وستة وسبعة أشهر، وهذا هو الانطباع حتى إن كان فيه بعض التحسن، لذا صحيح أننا نعرف الترتيبات والإجراءات الجديدة لخلاص هؤلاء الأعوان ويجب أن يكون الإعلام فيه ولا بد أن تكون الشواطئ العمومية خاصة مؤمنة وتكون جاهزة في أحسن الظروف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم ياسين مامي ولدينا قائمة إضافية فيها النائب المحترم حاتم الهواوي وشكري بن البحري وعبد الحافظ الوحيشي وعماد السديري وعزيز بالاخضر ثم أعود إليك السيد رياض.

إذن بعد إذنكم جميعا، اسمح لي السيد عماد بعد إذنك سأحيل الكلمة للنائب المحترم عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت جمهورية وله أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط بالوفد المرافق،

في بداية الكلمة أريد أن أقول: نحب هذا الوطن ونذود على كل من يحب هذا الوطن وحسبنا الله ونعم الوكيل في كل خائن وكل ساع للنيل من هذا الوطن ومكتسباته.

أستغل تواجد معالي السيد وزير الاقتصاد والتخطيط لأتحدث عن زيت الزيتون والتخطيط المرتقب للحكومة لاستغلال محاصيل الزيتون التي هي على الأبواب، ماذا فعلت الحكومة؟ وماذا برمجت؟ هل فعلت ديوان الزيت لاستقطاب الإنتاج المرتقب من الزيت؟ هل فعلت أساليب تصدير جديدة لهذه المادة التي لاقى الفلاحون في السنة الفارطة صعوبات جمة لبيع محاصيلهم؟

على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها من الآن لإنجاح الموسم المقبل وهو قريب جدا، الحمد لله وصلنا ونهيئ أنفسنا ونهيئ ديوان الزيت ونفعله ونجهز أمورنا لأن الزيت السنة الفارطة ما زال قابعا في أماكنه في الماجل وعند الفلاحين.

الدولة الاجتماعية التي أرادها سيادة الرئيس يجب تفعيلها بكل جرأة وحزم، فما زالت بعض الجهات والجيوب من معتمديتي جبنيانة والعامرة ينقصها الماء الصالح للشراب على غرار منطقة أولاد أحمد من جبنيانة والتي يشكو متساكنوها من انقطاع الماء الصالح للشراب بصفة كلية، كذلك وقع حذف 5 كم في برنامج التنمية الجهوية من تعبيد لطرقات في هذه المنطقة، أخيرا وقع إعلامنا بأنه وقع حذف الخمس كيلومترات.

اليوم أدعو الحكومة إلى التثبت في الأمر وإعطاء كل ذي حق حقه، فهذه الجهة التي تشكو من التنمية يحق لها أن تواكب التنمية والمشاريع المبرمجة وهي مشاريع معطلة، كانت مبرمجة في مشاريع التنمية ووقع حذفها.

الديوان الوطني للحماية المدنية في هذا القرض تعصير وتطوير أساليب العمل والتدخل والمحافظة على ثروات البلاد من العابثين ومن الأخطار المنجرة عن العوامل الطبيعية وذلك باستعمال "الدرون" التي أثبتت جدارتها في العبور للأفارقة على مستوى البحر، لذلك ربما استغلالها في مراقبة الحقول من العابثين.

أخيرا، أريد كنائب عن جبنيانة والعامرة أن أجدد شكري للديوان الوطني للحماية المدنية على فتح مقر في جبنيانة والذي سيكون له الدور الأساسي في حماية مكتسبات المواطنين والتدخل الفوري في حوادث السير على الطريق الجهوية رقم 82 الرابطة بين صفاقس والمهدية والتي تشهد حركية كبرى خلال فصل الصيف.

اختتم بشكري للفرق الأمنية المرابطة في نقاط تواجد مستمرة ليلا نهارا وكنت لاحظت بنفسي في منتصف الليل وأكبر وأكثر من ذلك حتى الصباح الباكر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل الفكرة السيد حافظ، تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

نقاط مستمرة للتواجد الأمني، حقا توجد مثابرة وجهد وتضحية ونريد أن نثمن كل مجهود جيد، هذه النقاط متواجدة في ريف معتمديتي جبنيانة والعامرة لاستتباب الأمن والقضاء على الجريمة المنظمة بكل أنواعها وتعديات أفارقة جنوب الصحراء على المواطنين التي لاحظنا بأنها نقصت كثيرا في هذه الأيام، شكرا مجددا للأمن الوطني ولكل من يعمل لصالح هذا الوطن وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

وشكرا لك أنت السيد حافظ والكلمة الآن للسيد عماد السديري ثلاث دقائق، تفضل، يليه السيد عزيز.

السيد عماد السديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

أنا سأستغل وجود هذا القانون الخاص بتمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية وهو قانون مهم ولكن دوما ككل ما عبر عنه الإخوة النواب فإن هذا القرض ضعيف ونتمنى أن تكون كل القروض الواردة في قادم الأيام في مستوى أعلى، حتى نتحكم على الأقل في إعداد الجلسات الخاصة بالقروض وحتى تكون القروض هادفة وحتى يمكننا أن نقدم مقترحاتنا في تطوير قطاع مهم مثل الحماية المدنية وهو حلمنا لما كنا صغارا في تعاطي هذه المهنة وحين صرنا كبارا رأينا شقاء وتعب هذه المهنة، فبالتالي نحيي أعوان الحماية المدنية لما يعانونه من ضغط نفسي وبدني ولوجستي وهم كانوا دائما المنارة في إنقاذ محاصيلنا الزراعية وإنقاذ أرواحنا البشرية في العديد من التدخلات التي تعنيهم، ولكن أقول ان الإمكانيات تعوزهم وتمنينا أن يكون القرض مرتفعا حتى نحلم نحن أيضا كنواب ببعض الطلبات التي من بينها اقتناء طائرة إطفاء "كانادير" وسبق للسيد الرئيس المدير العام لديوان الحماية المدنية أن شرح لي الوضعية ولكنني متمسك بهذا الطلب باعتبار أننا إذا لم نعل السقف ونبقى دوما نفكر في الأموال وفي الصيانة فإنه لا يمكن أن نحمي غاباتنا أو ثرواتنا الطبيعية وخاصة حقول مزارعنا في الشمال الغربي وفي كل المناطق وبالتالي فإن هذا من بين أحلامنا.

جاء في التقرير أن 10 دقائق و20 ألف نسمة هي أرقام، 10 دقائق هي آجال أو رقم تريد الحماية المدنية أن تخطط له لتحققه في تدخلاتها وتركيز مراكز الحماية المدنية لكل 20,000 ساكن هو رقم نقول إنه في المناطق الريفية وخاصة الغابية لا بد أن يكون تركيز هذه المراكز على حسب القطر والمسافة، مسافة 20 كم مقبولة حتى يكون التدخل ناجعا خاصة لما تكون مسالكنا وطرقاتنا وعرة، أيضا 20 ألف ساكن في المناطق الريفية ويمكن أن يطبق هذا في التجمعات السكنية الكبيرة، ولكن في المناطق الريفية يجب أن ينخفض العدد على حسب السكان باعتبار أن المحاصيل الزراعية والغابات هي المجال الذي ستتدخل فيها الحماية المدنية وليست في مناطق صناعية أو غيرها.

نقطة أخرى أريد التطرق إليها هي فرق العمل التطوعي، شبابنا الذي قبل أن يكون متطوعا ويعمل في الحماية المدنية لا بد أن تكون لهم أولوية الانتداب في الحماية المدنية، لم يشاركوا فيها باعتبار أنهم كسبوا من الدربة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل الفكرة السيد عماد.

السيد عماد السديري

مما يجعلهم لا يكلفون الدولة تكوينا إضافيا، وبالتالي يكونون جاهزين للعمل في أي وقت.

أعوان الغوص، قلت أن في ملاق أو في سراط وفي ملاق العلوي المنتظر أن تكون هناك حوادث غرق وقد أجابني السيد الرئيس المدير العام لكن أريد أن أؤكد عليها لأن كل قطاع له عتاد وعدة وفي حضور السيد الوزير لا بد ان يكون هناك تكوين لأعواننا في الغوص حتى يكون التدخل سريعا وفي الأوقات المطلوبة.

في الأخير التنسيق ضروري مع مصالح الفلاحة والتجهيز حتى تقع صيانة المسالك الوعرة والفجوات حتى نحمي غاباتنا من النيران، وثرواتنا هي ثروات كبيرة ولا بد من المحافظة عليها ولا بد أيضا من السعي لإيجاد كل البدائل بالتنسيق مع المصالح المتداخلة وجعل لجنة الكوارث الطبيعية تشتغل خاصة بين الحماية المدنية والتجهيز والفلاحة لحماية مصالحنا ومكاسبنا الفلاحية وشكرا على الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عماد، النائب المحترم عزيز بن الأخضر أربع دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

أتشرف اليوم بالتدخل في هذا المجلس الموقر لمناقشة مشروع قانون متعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتعبئة التمويل لفائدة مشروع دعم الديوان الوطني للحماية المدنية، هذا المشروع -السادة والسيدات النواب كما تعلمون- لا يكتسي فقط طابعا تقنيا أو ماليا، بل هو مشروع وطني بامتياز يندرج في إطار تعزيز قدرات الدولة على حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم في مواجهة ما نشهده من كوارث طبيعية ومخاطر متزايدة بفعل التغيرات المناخية.

وفي هذا السياق بالذات لا يمكن أن نتحدث عن دعم الحماية المدنية دون التطرق إلى الإشكاليات الميدانية التي تعيق تطوير بنيتها التحتية، وأخص بالذكر هنا سيدي الوزير هنا مشروع مركز الحماية المدنية بمعتمدية مرناق وهو مشروع معطل رغم استكمال كل الموافقات الجهوية بلدية مرناق والي بن عروس، الإدارة الجهوية لأملاك الدولة، جاهزية الدراسات التي صرفت عليها الحماية المدنية قرابة 80,000 دينار، غير أن المشروع تعطل عند مستوى الإدارة المركزية بوزارة أملاك الدولة بسبب الرفض غير المبرر من المدير العام المعني بدعوى ما يسمى تعقيدات إدارية وإجراءات تفويض غير مكتملة وهنا نطرح السؤال: إلى متى ستظل البيروقراطية المركزية حجر عثرة أمام المشاريع الجاهزة والضرورية؟ كيف نفسر أن مشروعا حيويا لحماية الناس وحياة الناس يعطل في المكاتب رغم توفر الأرض والاعتمادات والهبة التي يكاد مانحوها ان يسترجعوها والدعم الجهوي والمركزي؟

سيدي الوزير، مؤخرا في معتمدية مرناق توفي صغيران في عمر ثلاث سنوات جراء الاختناق، لماذا؟ لأن الحماية المدنية تستغرق على الأقل ساعة إلا ربع ليصل من بن عروس الى معتمدية مرناق المدينة ولا نتحدث عن الأرياف التي تتطلب ساعة وساعة ونصف حتى تفهم قيمة هذا المشروع في معتمدية مرناق.

سيدي الوزير، إذا كنا فعلا نؤمن بضرورة تحسين أداء الحماية المدنية فيجب أن نقف أيضا أمام مظاهر العرقلة الإدارية المتواصلة، هذا ما يتحدث عنه السيد رئيس الجمهورية، عرقلة الإدارة، هذا مدير عام في مكتبه يعطل مشروعا لماذا؟ قال يجب أن يتغير " plan d'aménagement " ونعرف دولة حين تعطي لدولة وتحصل على كل الموافقات ويتطلب منا أن يتبدل " plan d'aménagement" عشر سنوات وهنا تكمن حاجتنا للمسؤول إما أن يأخذ القرار أو يقبع في منزله ومشكور وزير أملاك الدولة اتصلنا به وتولى إعادة النظر في هذا الملف وحمل المسؤولية لهذا المدير.

أجدد دعمي لهذا المشروع الوطني وادعو في الآن نفسه إلى فتح تحقيق إداري جاد في أسباب تعطيل مركز مرناق ومحاسبة كل من يعرقل المشاريع العمومية الحيوية لأن أمن المواطن لا ينتظر.

ختاما تحية تقدير وعرفان وأتوجه بأصدق عبارات الشكر والتقدير إلى كافة إطارات وأعوان الديوان الوطني للحماية المدنية لما يبذلونه من جهود جبارة في سبيل حماية الأرواح والممتلكات في ظروف غالبا ما تكون صعبة وخطيرة جدا من حرائق الغابات إلى حوادث المرور ومن الفيضانات إلى التدخلات الاستعجالية في الأحياء والطرقات والشواطئ والجبال والصحراء والبحار حتى في الآبار وان شاء الله قريب جدا سنراهم في الجو.

ظلت الحماية المدنية برجالها ونسائها الذين لا يترددون في التضحية بأنفسهم من أجل الواجب الدرع الأول للمواطن، تحية خاصة لكل من يعمل بصمت في المراكز المركزية والجهوية والمحلية ولكل من يسهر ليلا نهارا على التدخل السريع والنجدة الفورية في كامل تراب الجمهورية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، سبع دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، اليوم مشروع قرض يفرح، اليوم سننقذ إن شاء الله أرواحا بشرية وتوجد تركيبة وبنية جديدة في تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية أمر لا يمكن إلا أن أفرح به وإن شاء الله لا يوجه إلى أماكن أخرى وينتفع بها الديوان الوطني للحماية المدنية وهذا ما نطلبه، اليوم نود أن تعمم هذه الرؤية على عدة مجالات لأن ديوان الحماية المدنية وسنقول الحماية المدنية اليوم، فلا يمكن أن أطلب نجاعة التدخل ولا توجد تدخلات مثلما نريد في حين أن الحماية المدنية ليس لها مقر اجتماعي ولا يمكنه أن يجمع لك كل الإدارات مع بعضها وليس له منظومة، حين تتصل للإعلام عن حادث في مكان ما وتعتقد أنك حققت المطلوب حين يرسلون لك عدة سيارات، ولكنك في تلك الوضعية ستحرم مواطنا آخر من أن يتمتع بتلك السيارة لأن الإمكانيات محدودة.

التعصير الذي رأيناه اليوم في العرض الأول والعرض الثاني حقيقة مسألة تفرح كثيرا، لأن التجهيزات التي سيتم إن شاء الله اقتناءها بهذا القرض لديوان الحماية المدنية، أيضا المسألة التي

يمكن أن تفرح أي تونسي اليوم أنه يوجد إن شاء الله في البرنامج عدد 2 "drones" على كل إدارة جهوية، أيضا تعصير الحماية المدنية ولا ابقى في الانتظار، فتصعد "drone" مشحونة وتقوم بـ "balayage" وهذا ما نريده، نرغب في نفس علمي جديد وهناك "système d'informations géographiques " و"drone" وهناك مهمات أخرى ومنظومات أخرى "des serveurs" كبرى يجب ان تكون عند الحماية المدنية ويكون مقرها منيعا ضد الحرائق وضد الزلازل، لأنه لا قدر الله في كارثة يجب ان نجد الحماية المدنية ناشطة، فكيف يمكن أن نجدها متوفرة وهي تكتري المقر؟

ان شاء الله تتم المصادقة على هذا القانون وأدعو كل الزملاء إلى التصويت عليه ويكون هذا انطلاقة في عدة مجالات مثل استعمال الإحصائيات اليوم في التعداد العام للسكان والسكنى، في ولاية أريانة المعتمدية الأولى في عدد السكان هي معتمدية سكرة وأنا نائب عن منطقة سكرة 1، 160,000 ساكن بعدها رواد 141,000 ثم المنيهلة 116,000 ومناطق أخرى ما زالت فيها البناءات الفوضوية ومناطق ما تزال في المطلق موجودة والقابلة للبناء، فكيف نراقبها اليوم السيد الوزير؟

لدينا سيارة للشرطة البلدية وأكثر من هذا لدينا سيارتان واحدة لمركز سكرة والأخرى لمركز برج الوزير، مركز سكرة مرجع النظر فيه أكثر من 80 ألف مواطن، تقريبا 84 ألف مواطن بمنطقة سكرة 1 يتابعونها بسيارة إدارية وحيدة، ونسعى للحد من الجريمة، ورغم ذلك السادة الأعوان والإطارات الأمنية كلهم يقومون بمجهودهم لكن بسيارة واحدة، اليوم متى سيتم استغلال هذه المعطيات؟ كيف تتم اليوم مراقبة منطقة كاملة فيها 160,000 ساكن بسيارة واحدة للشرطة البلدية ومازالت فيها المناطق المفتوحة والبناءات الفوضوية؟ تنام وتستفيق تجد مبنى بطابقين وفي الغد سيطالب بتزويده بالماء والكهرباء والطريق.

سأرجع إلى قانون، الأمر العلي مؤرخ في 21 جوان 56 يتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية هذا الأمر في القسم الخامس منه:

مشمولات المعتمدين:

الفصل 24: يساعد المعتمدون الوالي في مباشرة مهامه بالمعتمديات الترابية حيث يضطلعون تحت سلطته بمسؤولية إدارة شؤون مناطقهم.

الفصل 25: يتولى المعتمدون في حدود مناطقهم وتحت سلطة الوالي مسؤولية تنشيط وتنسيق ومراقبة المصالح المحلية الراجعة بالنظر للإدارات المدنية التابعة للدولة.

منطقة سكرة 1 تغرق اليوم في فضلات التطهير وما يحدث اليوم كثير على سكان نهج المطار ودار فضال، فلا يجد الناس مع من يتابعون، السيد المعتمد هو منصب سياسي هو ممثل السيد رئيس الجمهورية، تفضل اخرج وعاين واصحب معك المصالح الجهوية، ونريد أيضا أن يحضر ديوان التطهير مع دعم من مناطق أخرى حتى ينفرج الأمر قليلا على السكان، لأن الإشكال الذي نعيشه كبير.

اليوم أخذت صورا موجودة (عرض السيد النائب صورا) سأريكم هذه الأودية وهذا ما يستنشقه سكان سكرة، فهي لم تعد المنطقة الغنية وهذه هي الأودية الموجودة بها، كل صباح يستفيقون على هذا، لم كل ذلك؟ لأن المسؤولين لا يغادرون مكاتبهم وأكثر من هذا (عرض السيد النائب صور) الحشرات التي أرهقت الناس والنقاط السوداء ليست "grains de beauté" فمن الذي يخرج اليوم ليقوم بالزيارات؟ هل أن اليوم من المستحيل ان يكون عندنا مجلس جهوي للبيئة في ولاية أريانة؟ لماذا لا ينادي السيد الوالي ويقوم بهذا؟ فهل نكتفي بأن نكتب؟ وهل أن الفائدة في الكتابات؟ لا نريد ذلك، كتب وأفاد أنه، اليوم نريد مجلسا جهويا للبيئة في ولاية أريانة حتى نرى الكوارث الحاصلة في سكرة لأنه غير معقول...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد شكري بن البحري، ثلاث دقائق. تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، مساء الحماية والأمن والحياة،

نعرف أن الحماية المدنية ليست ترفا وليست ميزانية زائدة، الحماية هي اللحظة بين الحياة والموت، هي النفس، هي الصوت، هي الفرق بين الدار التي تصبح رمادا والدار التي تجد من يحميها والروح التي تحظى بمن ينقذها.

مساء الحماية والأمن والحياة، اليوم نتحدث عن تمويل سيطور الحماية المدنية، جيد، ونتحدث عن بناءات ومقرات وتجهيزات ومعدات ووحدات مختصة ومركز نداء ومدرسة تكوين وتعصير، جيد وكل شيء جميل على الورق، لكن الورق لا يطفئ النار ولا ينقذ ولا يحمي والذي يعيش في معتمدية عقارب يعرف علام أتكلم.

سادتي، نسيت أوراقكم وتقاريركم ودراساتكم عقارب بمناطقها الصناعية والسقوية ومعاملها التحويلية وقنوات الغاز والبترول التي تشقها بعماداتها ومحمياتها وبحرها وثرواتها وحرائقها وحوادثها وطرقاتها السيارة والوطنية والجهوية الخطيرة ومسالكها الريفية المنغلقة بالـ 50,000 تونسي الذين يعيشون فيها من غير نجدة ولا حماية وحوادث الموت المتكررة وخطر النار والدخان والفيتورة والقزان والفيضانات من جراء الاودية التي تحاصرها ومع هذا مازالت عقارب صامدة، صابرة وحدها ولكن دون حماية ولا وقاية ولا نجدة وما زالت تنتظر قرار احداث مقر، مركز نقطة حماية مدنية، طلب ملح منذ سنين ومستعدون أن نوفر الأرض لكن ما زلنا منسيين مقصيين وننتظر، أوراقكم ودراساتكم وتقاريركم نسيت عقارب ولم ترها وأنا عاهدت نفسي والناس أي مشروع لا يلتفت إلى عقارب لا يعنيني واي قانون ينسى عقارب لا أصوت عليه.

وتتحدثون عن التعصير، هذا جيد سنعصر، ولكن على الأقل نبدأ من النقطة الأكثر خطرا والاقرب للنجدة من الجهات التي تستحق وهذا حق وليس حسنة.

اليوم نريد تمرير مشروع قانون لنطور منظومة، حسنا، لكن هذه الأخيرة لا تتطور إذا كانت فيها جهات منسية ومقصية ومن ينسى عقارب ينسى جزءا من تونس ويقصي جزءا من الدولة وجزءا من الكرامة والعدالة ومن حق الناس وأعيد اليوم تذكيركم ومطالبتكم للمرة الألف بتفعيل العدالة الاجتماعية باللامركزية والحد من فوارق التنمية الجهوية وأطلب بكل إلحاح إقرار إحداث نقطة حماية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة.

السيد شكري بن البحري

حماية مدنية في عقارب التونسية، هذا مطلب كل المواطنين ومطلبنا ذو أولوية، أساسي، إنساني يتعلق بالحماية والنجدة والامن والحياة يا حكومة.

سيدي الوزير، كل مطالبنا وكل أمانينا وأحلامنا حقوق، نحن لم نطلب ولا نطلب أن نعيش أفضل من غيرنا نطلب ألا نموت أسرع منهم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم حاتم الهواوي ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بالسيد مدير عام الحماية المدنية،

مرحبا بالوفد المرافق،

حول اتفاقية القرض بهدف تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية، أولا الموضوع يهم جندوبة ومن يقول جندوبة يقول رئة الجمهورية التونسية بغاباتها وتحدثنا ونتحدث ونعاني من موسم الحرائق.

ثانيا، برقية احترام وتقدير لمؤسسة الحماية المدنية بولاية جندوبة ولكل الساهرين على تسييرها.

سيدي رئيس الجلسة والحضور الكريم، نأمل كتونسيين شراء طائرات إطفاء الحرائق وشكرا للشقيقة الجزائر والجارة إيطاليا في هذا الباب وبكل صراحة سيدي رئيس الجلسة يكفي من استعمال السطل مع الطائرة المروحية وأعتقد أنه يجب أن نمر في 2025 إلى طائرات لإطفاء الحرائق وإن شاء الله ربي يوفق تونس في هذا الباب.

ثانيا، برمجة معدات متطورة لتقصي الحرائق قبل انتشارها، نتحدث عن "Drone" وعن سيارات مجهزة في هذا الباب ولم لا قمر صناعي حتى نحمي النسيج الأخضر الموجود في تونس.

النقطة الثانية سيدي رئيس الجلسة، أضم صوتي للأخت بسمة لأتحدث عن ضرورة احترام تاريخ الإنسانية والشعب التونسي باستشارة المعهد الوطني للتراث مثلما صار في بلاريجا الارتياح وشمتو أي أشغال بناء أو حفر يجب استشارة المعهد المذكور وإعلامه، بل وتأشيرة من المعهد الوطني للتراث كي يحافظ على تاريخ الإنسانية والشعب التونسي.

نقطة ثالثة سيدي رئيس الجلسة، كالعادة نتيجة البكالوريا جندوبة تتذيل ترتيب النجاح، الموضوع اجتماعي وليس بيداغوجي لأذكر أن 101 مدرسة في جندوبة دون ماء صالح للشراب ونتحدث عن مدارس ابتدائية و70% من جندوبة أرياف و90% من 70% هذه لا تتمتع بخدمات الماء الصالح للشراب ولا الكهرباء حتى في عقر الحضر.

ثم نمر إلى نقطة أخيرة وأذكر مبادرة العفو في جريمة إصدار صك دون رصيد، متى تبرمج جلسة عامة لرفع كل لبس؟ نأمل في إجابة واضحة من مكتب ورئيس مجلس نواب الشعب ونذكر دائما كونها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد بلال المشري، له خمس دقائق. تفضل.

السيد بلال المشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة وإطارات الحماية المدنية،

ملاحظات أولى على القرض الذي نناقشه ويتعلق بقرض لفائدة الحماية المدنية لتجديد مقراتها ومقرها المركزي خصوصا:

الملاحظة الأولى أين التعويل على الذات إذا كنا سنبني مقرا للحماية المدنية فنستلم قرضا؟

الملاحظة الثانية تتعلق أساسا بالسيادة الوطنية، حين أجد مشروع القانون وأنه "Expertise France" ستتلقى حوالي 5,000,000,000 مليون دينار للإشراف على مشروع الحماية المدنية أحد أهم مؤسسات الدولة ويتعلق أساسا بالأمن القومي، كيف نسمح لجهة أجنبية وهي "Expertise France" وهي تحت إشراف وزارة الخارجية الفرنسية الحكومية بأن تطلع على كل مكونات مشروع يتعلق بالقيادة المركزية للحماية المدنية؟

نقطة استفهام كبيرة جدا على مفهوم السيادة الوطنية خاصة أن جهة "Expertise France" كلما تكون مشرفة على مشروع في تونس إلا ويصبر فيه إشكال من ذلك المشروع الذي يتعلق بالتراث في قرطاج.

هناك مسائل أمن قومي لا يسمح فيها بتدخل جهات أجنبية وتكون المعلومات في غاية السرية مثل مركز قيادة العمليات للحماية المدنية.

ثانيا، نطلب أيضا مزيد التركيز في حماية المحاصيل الفلاحية باعتباري رئيس لجنة فلاحة ونرى أن كل هذه المحاصيل تحترق بفعل فاعل من ذلك ما حصل في باجة تيبار 50 هكتار صدفة أن تكون 50 هيكتار لإكثار البذور الأصلية في المركب الفلاحي، نقطة استفهام ثانية.

في علاقة بالمشروع كنت أتمنى أن أجد مركز حماية مدنية في معتمدية ملولش من ولاية المهدية ومعتمدية سيدي علوان في ولاية المهدية، اليوم فقط بعد العيد أكثر من حريق عاينته، تخرج الحماية بعدما تلتهم الحرائق كل شيء، من ملولش تأتي من الشابة بعدما تلتهم كل شيء وتلتهم المحاصيل تصل الحماية لبعد المسافة.

أيضا سيدي علوان تخرج من الجم حين تنتهي المحاصيل تصل الحماية، لذلك أصبحت هذه المراكز جد عاجلة في ملولش، احترقت الديار أيضا وتطلبت ست ساعات لإطفائها لتأخر الحماية المدنية باعتبار البعد.

نقطة رابعة في علاقة بالغرق والإنقاذ، مهم جدا خاصة بعد الفاجعات المتتالية في ولاية المهدية و ولاية نابل بسليمان وقليبية والرضيعة التي خسرناها وأمس فقدنا شخصا آخر في ولاية المهدية وأول أمس تم إنقاذ رضيعة أخرى في المنستير، مهم جدا نتحدث عن الإنقاذ ليس كمسؤولية الحماية المدنية فقط، بل بما في ذلك السياسات العمومية وخاصة وزارة الاقتصاد والتخطيط حتى نقول

للمواطنين أن التغيير المناخي ليس طبيعيا، فقد خلق الله الطبيعة سليمة ولكن تغير المناخ نتيجته سياسات كارثية للإنسان ومن أسبابه اليوم التلوث الذي ينتج عن أحياء التربية المائية التي تشجع عليها الوزارة والحكومة والحكومات المتعاقبة ومنه محطات تحلية البحر لأن المد والجزر ساهم في زيادة حرارة البحر، حين يرجعون له الملح ويخلق تيارات أخرى داخل البحر وتتغير المناخات ونفقد أناسا أخرى.

لا يمكن أن أتجاوز خاصة الأزمة في المستشفيات اليوم،

أرجو أن تزيدني الوقت سيدي الرئيس،

فمستشفياتنا اليوم معطلة في إضراب الأطباء الشبان بسبب بضع مليمات يطلبونها للزيادة ولا يمكن أن أتجاوز خاصة جلسة التفاوض التي حدثت يوم أمس وهي جلسة تفاوض فوجئنا بتصريحات غير مسؤولة من السيد الوزير المشرف على التفاوض الذي كلف من السيد وزير الشؤون الاجتماعية حين يقول لأطبائنا هاجروا وستدرون علينا العملة الصعبة ولا نحتاجكم هنا وسنجلب أطباء من المجر.

هل هذا تصريح لمسؤول دولة؟ هل هذا رجل دولة يصرح بهذه الطريقة؟ ما معنى هاجروا وسنجلب أطباء من المجر؟ ومستشفياتنا اليوم متوقفة من قال له أننا لا نحتاج الأطباء؟ نحن في حاجة لهؤلاء الأطباء الشبان لكن لا نحتاج الوزراء المتعالين على الشعب غير المسؤولين ولا نقبل تصريحات رديئة ومبتذلة ومتعالية مثل هذه في جلسة تفاوض أججت الأوضاع، أدعو إلى محاسبة هؤلاء الناس الذين يؤججون الأوضاع بطرق غير مسؤولة إن لم نقل متعمدة.

اليوم الأطباء الشبان طالبوا بحقهم فتمت اهانتهم والشباب هو الحل وليس المشكل لمن لا يعلم، لكن متى سنشفى من مسؤولين غير مسؤولين ومن مسؤولين متعالين على الشعب؟

إلى كافة السادة الوزراء والسادة أعضاء الحكومة، احترموا شعبكم وليس من يتولى مسؤولية وزير لأيام يطردنا من البلاد، اليوم هذه التصريحات غير مقبولة بالمرة وقد ساهمت في تأجيج الأوضاع داخل الأطباء الشبان وكل المستشفيات اليوم متوقفة بعدما سمع الأطباء الشبان بجلسة تفاوض كهذه والحل اليوم هو الأطباء الشبان والرهان على كفاءاتنا، ثم لا نقول فيما بعد كيف نخرج حين نخاطبهم بهذا الكلام؟ اليوم توقفت المستشفيات ونجد المسؤولين في المسؤوليات العليا للدولة يصرحون تصريحات اقل ما يقال عنها أنها غير مسؤولة إن لم نقل أنها متعمدة لمزيد تأجيج الأوضاع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، تسع دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

المرة الماضية لم أكن حاضرا، مرة أخرى أقول لك السيد الوزير، حين أقول إني أتعامل بإيجابية، فهذه مسألة جيدة، حين أقول إنني أتعامل مع سيادتكم بإيجابية فذلك في كنف الاحترام والتقدير وأود كذلك أن تتعامل أنت بإيجابية ويسعدني أن تقول لي: "السيد النائب نحن أيضا نتعامل معك بإيجابية"، وزارة التنمية مشكورة على الاستجابة إلى بعض المطالب، ونحن نقول للمحسن أحسنت.

منذ أن دخلت إلى البرلمان سنة 2014، لم أقلل يوما من شأن الدولة التونسية، ربما في طريقة علاقتي معك هناك ما لا نتفق عليه، لكنك تمثل الدولة التونسية وأنا أحترم رموز الدولة التونسية، المرة الماضية أولت كلامي، لا أعرف لماذا؟ عندما قلت: "منذ أن كنت كاتب دولة وأنا أتعامل معك بإيجابية"، سأكررها الآن: أنا ما زلت مصرا أن أتعامل معك بإيجابية وهذا لا يعني أنه ليس لدي أمل أو ثقة فيك، بل أعرف أن نواياك الطيبة وأن معدنك وأصلك، إذا أردتني أن أقولها بصراحة و"بالفلاقي"، فأنا أحب الوزراء "ولاد الحفيانة" لأني أنا أيضا "ولد الحفيانة"، من الآخر أشعر بالشعب البسيط.

وعندما أتكلم مع وزير مثلك أعرف أنك تشعر بي مثلما أشعر بك وعندما توجهت إليك فقد كان ذلك في إطار معين أما إذا لم يكن فيك أمل، يا سيدي الوزير، فلماذا أتحدث معك؟ ما الفائدة من أن أناقشك؟ أنا لا أحتاج مجلس نواب لأتحدث معك، أستطيع فتح صفحة فيسبوك وأقوم ببث مباشر وأنتقد كما أشاء وأصل لأكثر عدد من الناس التي غايتها رؤية نصف الكأس الفارغ فقط، ولكن أود الحديث معك عن نصف الكأس الفارغ وفي نفس الوقت أثمن الكأس المليء ومع بعضنا البعض سنواصل البناء.

المرة الماضية لم أكن حاضرا، ولو كنت حاضرا حينها لكنت تدخلت ثم بعد ذلك وصلتني الانطباعات "les échos" ووضعت كلاما من هنا وهناك. أتحدى أي وزير يقول إني مسست بشخصه، لكن في صفتك ومسؤوليتك فهذا من حقي والدستور يضمن لي ذلك، لكن لا أذكر أنني قللت من شأن أي وزير في يوم من الأيام.

لقد ذكرت ذلك سابقا بكل وضوح وسأكرر قولها مع السيد وزير التعليم العالي، من لديه شك بكلام عماد أولاد جبريل أو مشكل، لا حصانة لدي ليس لأنني أتمسك بالحصانة، أنا ليست لدي حصانة وبإمكانك مقاضاتي وبإمكان أي مواطن عادي مقاضاتي.

صلب الموضوع الآن الحماية المدنية، الحماية المدنية تفتقد عديد التجهيزات وأود أن أذكر فقط أن لدينا كفاءات لا يشكك فيها أحد، عندما حصلت مشاكل بدرنة كانت القيادة تونسية بكفاءات تونسية كذلك حين حصلت عملية في المغرب كانت كفاءات تونسية. الكفاءات موجودة ولكن الإشكال لوجستي وتقني، الحماية المدنية لا تملك طائرات بدون طيار ولا معدات ولا تجهيزات، ثم بعد ذلك نطالب، هذا هو الإشكال الكبير الموجود في الحماية المدنية.

نحن نطالب اليوم بتعصير هذا المرفق الخدماتي، مرفق حياتي لكل التونسيين ولكل الإنسانية في العالم لأن واجبهم إنساني وعملهم فيه جزاء من عند الله قبل الجزاء المادي، هذا مؤكد لذلك أنا مع هذا القرض رغم أنه قرض، بل على العكس أثمن هذا القرض لأنه استثمار في حماية التونسي وفي كفاءات تونسية وفي مسألة ستعود بالفائدة على المواطن التونسي، نحن في الكتلة الوطنية المستقلة سنصوت لفائدة هذا القرض على عكس بقية القروض التي كنا في الأغلب ضدها.

في موضوع مهم جدا وفي حضور وزارة التنمية وفي حضور السيد المدير العام للحماية المدنية هناك استمرارية للدولة، السيد المدير العام وهناك التزامات دولة ووعود عندما تقطع يجب أن تطبق.

اليوم نتحدث عن 5 معتمديات، فيها 150 ألف مواطن لا توجد بها حماية مدنية وهي السواسي وهبيرة وأولاد الشامخ وشربان وبومرداس، إذا حصل حادث مرور تأتي النجدة من الجم أو المهدية، أغلب التدخلات تأتي من الجم نظرا إلى قربها من الطريق السيارة وتسخر أغلب عملها لذلك.

اليوم ذلك قضاء وقدر وحكم الله، ولكن كم من شخص توفي لغياب الحماية المدنية؟ الحادث الأخير كان على طريق الجم بين السواسي والنقل الريفي، "لواج"، انقلب بأكمله، لم تأت الحماية المدنية إلا بعد نصف ساعة لأنها في الجم وهنا نتحدث عن السواسي وأولاد الشامخ وشربان وهبيرة التي تبعد 75 كم عن الجم و120 كم عن المهدية، كيف يمكن لهذه المناطق العيش بدون حماية مدنية؟

أود أن أطرح سؤالا بسيطا وواضحا، لقد ذكرنا ذلك وسنكرر قولها إلى وزارة التنمية نحن نمنح الأرض مجانا على شكل هبة بالمليم الرمزي لأي مؤسسة تريد أن تنتصب في الجهة سواء كانت في التربية أو في الصحة أو في التعليم أو في الحماية مدنية. أعطينا الحماية المدنية محلا وأخبرناهم أن يتفضلوا، ذكروا حينها أن لديهم أولويات في أماكن أخرى، لكن منطقة السويسي مبرمجة سنة 2019، كان ذلك في عهد المدير العام السابق.

اليوم المدير الجهوي بالمهدية يقول بأن المعايير تغيرت وهناك معايير عالمية وبأن الأولوية لشربان وتم استثناء السواسي، أود أن أفهم لماذا؟

نحن نطالب بشربان والسواسي معا، شربان تأتي بعدها هبيرة وهي منطقة معزولة ومنطقة السواسي تربط أولاد الشامخ وبومرداس وهي تبعد 15 كم من الطريق السيارة، وتضم أكثر من 150 ألف ساكن وهي منطقة صناعية واحترق بها مصنعان ثم تم غلقهما بعد ذلك وهي أيضا منطقة فلاحية شاسعة.

اليوم وقع حريق في السواسي، لقد منحناهم محلا يتمثل في معتمدية قديمة على ملك وزارة الداخلية تم تسليمها بالكامل، مساحته أكثر من 100 هكتار، تم منحه للحرس الوطني قالوا سنقيم فيها منطقة أمنية، لا المنطقة أنجزت ولا الحماية أنجزت، كان بإمكانه أن يستخدم ذلك الفضاء كمقر للحماية المدنية، أيضا منطقة للحرس الوطني، كذلك يحتوي على موقف شاسع للسيارات، أليس هذا المقر يتبع وزارة الداخلية؟ فلماذا لا يتم الاتفاق بين الطرفين؟ هل سنكرر ما حدث سابقا في منطقة البحيرة عندما قام الحرس الوطني بإخراج الحماية المدنية؟ ألسنا دولة واحدة؟

حتى إن لم يكن ذلك المقر موجودا السيد المدير العام، أنا كنائب على الجهة أتكفل بتوفير الأرض مجانا بالمليم الرمزي بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والأرض موجودة والأكثر من هذا هناك العديد من المساكن الجاهزة حاليا ونحن نطالب بوحدة في منطقة المزونة التي سقط بها مؤخرا حائط والحماية المدنية بدون مقر والمقرات موجودة، وطلبنا منكم أن تنتصب الحماية المدنية على الأقل لتلافي ذلك في مرحلة أولى بمنطقة السواسي التي تشع على خمس معتمديات ثم بعد ذلك شربان لاحقا لكي نحقق الموازنة على الأقل.

هل من المعقول ولاية بأكملها لا يوجد بها سوى ثلاثة مراكز فقط للحماية المدنية بالمهدية وبالشابة وبالجم؟ وهي تختلف، هناك فرق بين الحماية المدنية التي تتدخل عند الغرق في الشطوط وبين الحماية المدنية التي تواجه حرائق المصانع وحماية مدنية تتدخل عند وقوع حوادث المرور إلى غير ذلك.

الرجاء كل الرجاء، ليس لدينا أي مطلب السيد المدير العام، سيدي الوزير، أي إجراءات تطالبون بها فهي موجودة، أما أن يأتي مدير عام جديد أو مدير جهوي جديد ويقوم بتغيير كل الدراسات السابقة فنحن لسنا "شخشيخة" أو لعبة، بل نحن مواطنون ولدينا حقوق في هذه البلاد، نحن لا نطلب شيئا مستحيلا، بل نطالب بالعدل والمساواة في هذه المسألة، في مناطق أخرى تشترون المقرات، نحن لم نطلب منكم الشراء نحن نعطيكم ذلك، مع العلم أن أعوان الحماية المدنية الموجودين في الجم كلهم أبناء منطقة السويسي وهم مستعدون عند توفير المقر للانتقال فورا للعمل هناك...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بإمكانك أن تكمل فكرتك السيد عماد أولاد جبريل، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

مع العلم أن المقر في الجم سيقوم بالإشراف الكلي على جميع المناطق، من المفروض أن هذا المقر الذي سيصبح المقر الثاني في الجمهورية التونسية تكون لديه مناطق أخرى يشع عليها، لكن من غير المعقول أن تكون حماية مدنية وحيدة لست معتمديات، يجب على الأقل أن تكون هناك ثلاثة مراكز أخرى للحماية المدنية في الجهة، شكرا على الاستماع.

أراك منتبها السيد المدير العام، نرجو أن يطبق هذا التركيز على أرض الواقع، تمنياتي لكم بالتوفيق وسنصادق على هذا القرض بكل إيجابية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم رياض جعيدان غير منتمي، له ثمان دقائق، تفضل.

السيد رياض جعيدان

شكرا السيد الرئيس.

كما قال أغلب الإخوة، ثمة قروض سلبية عارضناها دائما وثمة قروض يمكن أن نقول إنها قروض إيجابية وتنموية، هذا القرض هو قرض في إطار تعاون فني وتنموي يمكننا قول ذلك بقيمة 170 مليار بنسبة فائدة تفاضلية وبفترة سداد بـ20 سنة منها سبع سنوات إمهال ويصاحبه هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 5 مليارات لتوفير الدعم الفني بالتعاون مع "Expertise France".

أحب أن أوضح أن "Expertise France" هي الجهة التي ستقوم بعملية التعاون الفني والتقني، خاصة بين الحماية المدنية التونسية والحماية المدنية الفرنسية، وربما ليس للمرة الأولى فقد سبق أن تعاون الديوان الوطني للحماية المدنية مع وكالات فنية أجنبية، حدث ذلك مع " GIZ" ومع " THW" الألمانية، نعرف جيدا أن التعاون مع الألمان بدأ منذ سنة 2013 في مسألة المتطوعين واشتغلنا معهم وهناك تعاون فني دولي محمود وإيجابي.

والحق يقال نحن لدينا حماية مدنية ذات صيت دولي متميز، أنا كنت مؤخرا في قمة الأمم المتحدة في "NICE" بفرنسا وكانت هناك

العديد من الورشات حول المحيطات والمياه وحضرها ممثلون عن الحمايات المدنية في العالم، وتحدث البعض عما حدث مؤخرا في تونس، نظمت ندوة كبرى نظمها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، بالتعاون مع حمايتنا المدنية وحضرها ممثلون عن فرق بحث وإنقاذ دولية من عديد بلدان العالم وكانت متميزة وقد بلغ صداها أطرافا أخرى من دول أخرى وعند الحديث معهم يقولون لك إن الحماية المدنية التونسية متميزة.

لدينا حماية مدنية متميزة، ولكن مواردها للأسف ضعيفة، رغم أهميتها القصوى في أمننا القومي وفي تطوير ونجاح جميع الميادين تقريبا الاقتصادية والصحية والفلاحية وغيرها كما قال أغلب الزملاء.

قرض تعاون فني هذا محمود، لكنه غير كاف لتعصير الديوان وحسب رأيي، لا بد من استراتيجية وطنية شاملة تجعل من الحماية المدنية العمود الفقري لمنظومتنا الأمنية الحالية وخاصة المستقبلية أمام التغيرات المناخية المعروفة وخاصة ظاهرة الاحتباس الحراري.

القرض بـ 170 مليار، منها تقريبا 44 مليارا للمقر الاجتماعي ومنها حوالي 20 مليارا لبناء مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة وهناك حوالي 10 مليارات لبناء مقر للوحدة المختصة بين عروس.

يعني أن النسبة الكبرى خصصت للبناء وهو أمر مفهوم، خاصة بالنسبة إلى المقر الاجتماعي، لقد مرت سنوات ونحن نطالب بمقر اجتماعي يوافق على الأقل المعايير الدولية، لكن للأسف نجد أن الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية والنسبة المرصودة للحماية المدنية أعتبرها ضعيفة، وأوجه دعوة اليوم، ونحن نحضر لقانون المالية لسنة 2026، أن تكون الميزانية المرصودة للديوان الوطني للحماية المدنية متميزة، لأن الحماية المدنية يجب أن تمنح الآليات التي تخول لها أن تلعب الدور المنتظر منها.

أيضا المنظومة التشريعية تحتاج إلى تدخل، ويمكن أن نقوم بتحيين نصوصها لنمنحها آليات قانونية تمكنها من التدخل. وسأشير هنا إلى موضوع التطوع، سمعنا منذ مدة أنه سيصدر مشروع قانون لتغيير سن المتطوعين لأنّه إلى حد الآن لا يمكن التطوع قبل سن الـ 20 ونحن طالبنا دائما بتخفيضه إلى 18 سنة، فلماذا لم يصدر مشروع القانون هذا؟ وإن لم يصدر، فبإمكاننا نحن كنواب أن نتقدم بمقترح قانون ونعرضه.

هناك الكثير من الشباب يريد أن يتطوع ونحن نشجع على ذلك، حين كنا صغارا كنا نلتحق بالهلال الأحمر والكشافة التونسية ونأخذ شهائد إسعاف، لكن هذا بدأ يتراجع والمطلوب منا أن نحث شبابنا على ثقافة التطوع، كما نؤكد على مسألة العمل على الثقافة الذاتية وتدعيمها وتوفيرها، سأعطي مثالا بما أننا بصدد الحديث عن قرض من فرنسا، في فرنسا تتشكل الحماية المدنية تقريبا من:

- 17% محترفين "des sapeurs-pompiers professionnel "،
- 78 % متطوعين "bénévoles"، تقريبا 200 ألف متطوع،
- 4% عسكريين "les militaires "

أما نحن في تونس فالمتطوعون لا يتجاوز عددهم 2000 رغم المجهودات الكبيرة من جمعيات تطوعية تقريبا هناك 17 أو 18 جمعية تعمل في هذا المجال بجهد طيب، يجب أن نشجعهم وندعم مسألة"les sapeurs-pompiers bénévoles"، هم موجودون إلى حد الآن ولكنهم ما زالوا قليلي العدد.

إذا أردنا فعلا أن تكون منظومتنا ناجعة ومتميزة يجب أن يصبح عمل الحماية المدنية جزءا من ثقافتنا وتقاليدنا وهو موجود في تراثنا، نجد أن أول من يهب للمساعدة في حادث غرق هو من يكون بجانبه حينها أو حريق لا قدر الله أول من يتدخل هم الجيران وإذا وقع حريق في الحصاد أول من يتدخل هم الفلاحون، لذلك نشجع على التطوع ويجب أن يعلم الشباب أن التطوع يتطلب تكوينا عسكريا وأنهم سيحصلون على رتب حسب الشهادات التي سيحصلون عليها، يمكن أن يساهموا في عملية الإنقاذ والإسعاف والإطفاء وهذا يثري سيرته الذاتية.

حتى إذا أراد العمل بالخارج ويوجد في سيرته أنه كان متطوعا فهذه المسألة تعتبر إيجابية جدا، كذلك بالنسبة إلى الأطفال، يمكن أن ننطلق في تكوينهم ضمن فئة "الأشبال" من سن 13 إلى 18 سنة، نطلب أن تدخل ثقافة التطوع إلى المدارس، أبناؤنا وبناتنا غالبا ما يكونون أبطالا في الحماية المدنية، رأينا مؤخرا تونسيا أنقذ امرأة مسنة في فرنسا وآخر أنقذ طفلا من الغرق في مدينة "cannes" وبما أننا نتحدث عن التونسيين بالخارج، ندعوكم إلى الاتصال بهم وبإمكانكم التنسيق معهم لكي يساعدونا كما فعلوا ذلك سابقا بالنسبة إلى وزارة الداخلية ووزارة الصحة في اقتناء سيارات إسعاف رباعية الدفع وفي اقتناء الطائرة بدون طيار وفي الشاحنات الحاملة للحاويات، حاولوا التنسيق معهم والالتقاء بهم في الموانئ وفي المطارات أو حتى في الخارج لأن الحماية المدنية كانت ولا تزال في خدمة شعبنا وأمننا منذ تأسيس نواتها الأولى سنة 1894 إلى يومنا هذا، خاصة أنه تقريبا.....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك السيد رياض جعيدان، تفضل.

السيد رياض جعيدان

أعود لأقول أن قيم الحماية المدنية موجودة لدينا، ولكن ما ينقصنا هو الإطار القانوني والتنظيمي ويجب أن نضع أهدافا استراتيجية، مثلا اليوم لدينا 2000 متطوع، نحدد هدفا أن نصل في 2026-2027 أو في أفق 2030 إلى 5000 أو 6000 متطوع لأننا في حاجة إليهم في الحرائق خاصة في الصيف، في السواحل وفي كل مكان، الحماية المدنية المحترفة لا تكفي ويجب أن نعمل سويا على تطوير عدد المتطوعين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رياض. هكذا ننهي كل تدخلات السيدات والسادة النواب.

نرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة ونستأنف على الساعة الخامسة.

(كانت الساعة الخامسة إلا عشرين دقيقة عصرا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة وخمس دقائق عصرا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم.

استئناف الجلسة.

والآن أحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

اسمحوا لي أولا أن أتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير للرئيس ولنائبي الرئيس ولأعضاء لجنة المالية والميزانية على قيمة التقرير المقدم وهو تقرير أنجز بناء على جلستي اجتماع لممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط والديوان الوطني للحماية المدنية وقد التأمت الجلسة الأولى يوم الخميس 29 ماي 2025، أما الجلسة الثانية فقد التأمت يوم الخميس 19 جوان 2024 بحضور السيد المدير العام للديوان الوطني للحماية المدنية.

وكل التحية والاحترام له ولكل إطارات وأعوان الديوان لما يبذلونه من جهود كبيرة بالرغم من قلة الإمكانيات والموارد، في القيام بواجبهم الوطني وكانت نتيجة الجلستين الموافقة بالإجماع من الحاضرين على مشروع القانون المعروض اليوم على مجلسكم الموقر المتعلق باتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.

ويندرج تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية في إطار جهود الدولة الرامية إلى الاستعداد والتوقي لمجابهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخية سواء على مستوى إعداد الاستراتيجيات الوطنية أو من خلال توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة للتدخل الميداني ويهدف المشروع إلى دعم قدرات تدخل الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال إنجاز العناصر التالية:

أولا، بناء المقر الاجتماعي للديوان الوطني للحماية المدنية، أقرت دراسة جدوى المشروع ضرورة بناء مقر اجتماعي جديد للديوان باعتبار أن ضيق المقر الحالي المستغل على وجه التسويغ لا يسمح بتجميع كل الإدارات في مكان واحد وهذا ما أثر في نجاعة تدخل الديوان وتسبب في ارتفاع كلفة التسيير وعديد التدخلات من السيدات والسادة النواب أكدوا أيضا على هذه الإشكالية.

وسيمكن بناء مقر جامع لكل الإدارات من تخصيص طابق لقاعات العمليات ومركزين لمعالجة نداءات الاستغاثة وقاعة لتنسيق عمليات التدخل وقاعة أخرى خاصة بالأزمات ذات الطابع الوطني، كما سيتم تهيئة فضاء آخر سيستغل كمطعم خاص بالأعوان والإطارات، فهو ليس مجرد بناية فقط، بل يحتوي على عديد العناصر المهمة جدا لعمل الديوان الوطني للحماية الوطنية وتقدر كلفة هذا المقر بـ44 مليون دينار.

العنصر الثاني هو تطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة، تتوفر المنظومة الحالية للتصرف في طلبات النجدة على مركز عمليات في المقر الحالي للديوان و24 مركز نداء في الإدارات الجهوية ورقم طوارئ وطني موحد 198 ويعمل النظام الحالي في معظمه بطرق يدوية لا تؤدي بالضرورة إلى تطبيق نفس الإجراءات من طرف كل العاملين بالمنظومة ولا يمكن من تطوير لأي منظومة تترك آثرا "traçabilité" لمختلف التدخلات وتسمح بتوفير إحصائيات في الغرض.

وبالتالي تأكدت أهمية إرساء منظومة تصرف رقمية وذلك من خلال اقتناء تجهيزات وبرمجيات تضمن نجاعة وسرعة في التدخل وتمكن من توفير كل المعطيات والمعطيات اللازمة وتقدر كلفة هذا العنصر بـ 20 مليون دينار.

العنصر الثالث بناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة للحماية المدنية، حيث تعتبر هذه الوحدة فريق النخبة بالنسبة إلى الديوان ويتمثل مجال تدخلها أساسا في عمليات الإنقاذ المعقدة والتدخل عند الكوارث الكبرى الطبيعية أو الصناعية وتقديم الدعم في بعض العمليات الخاصة لباقي أعوان الحماية المدنية وبفضل حصولها على شهادة اعتماد دولية تمكنت هذه الوحدة المختصة من المشاركة في عمليات إنقاذ بالخارج في بلدان كتركيا وسوريا وليبيا سنة 2023 ولتمكينها من التدريب وتنفيذ المهام الموكولة إليها بأقصى قدر من الكفاءة والنجاعة ستستفيد هذه الوحدة من إنشاء قاعدة رئيسية بكلفة 10 مليون دينار ووحدة مختصة فرعية بمدينة الجم بـ 4 مليون دينار، كما سيمكن هذا المشروع من توفير وسائل تدخل و تجهيزات ذات القيمة الإضافية العالية التي ستساهم في تطوير قدرات تدخل الوحدة في العمليات الميدانية، وتقدر قيمة هذه الوحدة الرئيسية والوحدة الفرعية بـ 14 مليون دينار، 10 مليون دينار للوحدة الرئيسية و4 مليون دينار للوحدة الفرعية.

العنصر الرابع بناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة. أقرت دراسة الجدوى هذا العنصر في المشروع لتلافي النقائص الموجودة إلى حد الآن فيما يتعلق بالمناهج المعتمدة بهذه المدرسة حيث طغى على التكوين الجانب النظري بسبب قلة الإمكانيات وبالتالي سيمكن المشروع مدرسة التكوين القاعدي من طرق تكوين تعتمد على محاكاة الأوضاع الميدانية القريبة من الواقع وتقدر كلفة هذا العنصر بـ 20 مليون دينار.

وبالنسبة إلى العناصر 3 و4، يعني بناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة للحماية المدنية وبناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة فسيتم تخصيص مبلغ 67 مليون دينار لشراء وسائل العمل وكل ما يلزم لآداء أعوان الحماية المدنية لمهامهم في أفضل الظروف.

أيضا بالنسبة إلى العناصر الأربعة سيتم توفير الدعم الفني بقيمة 5 مليون دينار وربما هذه فرصة لنؤكد علاقاتنا بشركائنا الدوليين، يوجد في عديد الأحيان عناصر للدعم الفني كما هو معمول به في كل دول العالم وأؤكد لكم الحرص الكبير على ألا يمس بشيء في كل ما يهم السيادة الوطنية أو الاختيارات المرتبطة بالمشروع.

مبلغ التمويل الجملي، سيتم تمويل مشروع بواسطة قرض مباشر لفائدة الدولة بقيمة 50 مليون أورو ممنوح من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية ويتم وضعه في شكل هبة من قبل وزارة المالية لفائدة الديوان الوطني للحماية المدنية وذلك بمقتضى اتفاق يبرم في الغرض، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 1.5 مليون أورو أي 5 ملايين دينار لمرافقة هذا المشروع وتوفير الدعم الفني بمختلف عناصره وذلك بالتعاون مع " Expertise France".

شروط التمويل نعتبرها جد مرضية، نسبة الفائدة يتم تحديدها عند عملية كل سحب بها نسبة فائدة مرجعية ثابتة بـ 2.87% وتضاف إليها أو يطرح منها فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل عشر سنوات بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة،

فترة السداد عشرين سنة، بما فيها فترة إمهال بسبع سنوات.

عمولة التعهد 0.25% تحتسب على المبالغ غير المسحوبة ولهذا السبب دائما نؤكد على أن المشاريع الممولة بقروض أجنبية يتم الإسراع في الإنجاز لأن نسبة التعهد يقع احتسابها على المبالغ غير المسحوبة، لذلك يجب سحب المبالغ لتنفيذ المشاريع لكي تنخفض عمولة التعهد.

عمولة دراسة الملف 0.25.%.

آخر أجل لسحب القسط الأول 24 سبتمبر 2025.

آخر أجل لسحب القسط الأخير من القرض 31 ديسمبر 2030.

إذن هذه هي العناصر الممولة بالقرض.

في تدخلات السيدات والسادة النواب تم التطرق إلى عديد المحاور العامة وأيضا عديد المحاور الخاصة بالحماية المدنية.

نبدأ بالعناصر الخاصة بالحماية المدنية، الرزنامة التنفيذية للمشروع حسب المكونات في علاقة بآجال سحب القرض، أشار العديد من الزملاء بخصوص هذا القرض أنه من غير معقول أننا سننتظر إلى غاية 2030 لإنجاز المقر أو غيره، من المهم التذكير بأن ليس كل العناصر تنتهي في 2030، فهناك عناصر تنتهي قبل ذلك بكثير، وهناك شراءات ستنتهي قبل سنة 2030 بكثير، ولكن التاريخ الأقصى لآخر أجل للسحب هو سنة 2030.

مثال: بناء المقر، انطلاق الدراسات من جويلية 2025 إلى غاية جانفي 2026 وانطلاق الأشغال ابتداء من جانفي 2026 إلى غاية أفريل 2027.

بالنسبة إلى تطوير منظومة التصرف في طلبات النجدة، انطلاق اقتناء البرمجيات والتركيز التقني للتجهيزات بداية من جانفي 2026 إلى غاية جانفي 2029.

العنصر الثالث بناء وتجهيز مقر الوحدة المختصة بالجم والوحدة المختصة الفرعية بن عروس، انطلاق الدراسات في جويلية 2025 إلى غاية مارس 2026، وانطلاق الأشغال ابتداء من مارس 2026 إلى غاية ماي 2027،

اقتناء التجهيزات ووسائل التدخل ابتداء من جويلية 2025 إلى غاية 2028،

كراس شروط القسط الأول من التجهيزات جاهزة لإعلان طلب العروض.

ثم بناء وتجهيز مدرسة التكوين القاعدي لضباط الصف بالزريبة، انطلاق الأشغال في شهر ديسمبر 2026 إلى غاية ماي 2027.

وكما ترون نحن بعيدون عن آخر أجل للسحب الذي هو سنة 2030.

وقع أيضا الحديث حول التطوع للخدمة في الحماية المدنية، التطوع في الحماية المدنية منظم بالأمر عدد 2428 لسنة 1999 حول إجراءات استخدام الديوان الوطني للحماية المدنية للمتطوعين، الديوان يضم حاليا حوالي 4000 متطوع مسجل وعدد الجمعيات 19 منها 3 بصدد التكوين، ومن المهم الإشارة إلى أن الأمر بصدد المراجعة لتحفيز مزيد من المتطوعين للالتحاق بالحماية المدنية.

كما أشار السادة النواب فإن عدد المتطوعين في بلدان مثل فرنسا كبير جدا وهم يساهمون في دعم كل ما تقوم به الحماية المدنية.

بالنسبة إلى السباحين المنقذين فإن المنشور المعمول به حاليا هو المنشور عدد 12 بتاريخ 19 ديسمبر 2022 وهو منشور بصدد المراجعة، صحيح أن السباحين المنقذين يتقاضون أجورا عن طريق "SMIG"، أذكر في التسعينات كانوا يتقاضون تقريبا 150 دينارا في الشهر. هذا الأمر الآن بصدد المراجعة من أجل تحفيز أكثر للسباحين المنقذين للالتحاق بالحماية المدنية خاصة أن عددهم قليل مقارنة بالحاجيات، والعديد منهم يفضلون العمل في النزل، لذلك من الضروري أن نجد آليات إضافية لجذبهم للحماية المدنية.

خطة الدولة والديوان لتفادي الحوادث في موسم الاصطياف وتنظيم النجدة والتدخل بالشواطئ وحماية المحاصيل الفلاحية، يتم إعداد خطة سنوية استعدادا لموسم الصيف وتشمل ثلاثة محاور:

1. النجدة بالطرقات.
2. حماية الشواطئ.
3. حماية المحاصيل الفلاحية.

بالنسبة إلى النجدة بالطرقات يتم إحداث مراكز متقدمة بالطرقات السيارة لتقريب النجدة، حاليا هناك 9 مراكز موسمية تنطلق من 1 جويلية إلى نهاية الموسم.

بالنسبة إلى حماية الشواطئ يتم برمجة 217 نقطة حراسة للشواطئ و2335 سباحا منقذا، ولكن كما ذكرنا خطة السباح المنقذ لم تعد جاذبة للشباب واليوم العدد الموجود أقل من هذا الرقم ونأمل بعد انتهاء السنة الدراسية والجامعية بصفة كاملة أن ينضم المزيد من الطلبة والتلاميذ المؤهلين تقنيا في السباحة والإنقاذ لتعزيز هذه الفرق في الأيام القادمة إن شاء الله.

بالنسبة إلى تأمين الثروة الفلاحية والغابية، يتم تركيز 19 نقطة متقدمة بداية من 1 جوان إلى نهاية الموسم الصيفي.

وعودة إلى إشكالية الإنقاذ والسباحين المنقذين، هنا لا بأس أن نتشارك جميعا الوزارات والسيدات والسادة النواب والسلط الجهوية في العمل على التوعية لأنه في طقس معين وفي شواطئ معينة حتى وجود السباح المنقذ ربما لا يفي بالحاجة لإنقاذ الأرواح البشرية، لذلك فإن التوعية ضرورية في هذا الباب.

شبكة مراكز وفرق ووحدات الحماية المدنية ومعايير إحداثها: تحدث العديد من الزملاء عن الحاجة الملحة لخلق أو لبعث مراكز للحماية المدنية في عديد المناطق وبالنسبة إلى الديوان وسعيا إلى ضمان نجاعة تدخلات النجدة والإنقاذ وحسن توزيع وحدات الحماية المدنية تولى الديوان الوطني للحماية المدنية إعداد دراسة استراتيجية وهي "المخطط الوطني لتحليل الأخطار والحد منها" لتقليص آجال التدخل وحسن حوكمة موارده بالاعتماد على المبادئ التالية:

أولا، إحداث وحدات جديدة للحماية المدنية بما يسمح بتغطية 70% من متساكني كل ولاية بخدمات إسعاف تؤمنها وحدات الحماية المدنية في أقل من 10 دقائق.

وكما هو الحال في أي قطاع تكون فيه الحاجيات كبيرة لا بد من توفر بعض المعايير لترتيب الأولويات وهو ما يقوم به الديوان بالنسبة إلى إحداث المراكز.

المعيار الأول هو إحداث وحدات جديدة للحماية المدنية بما يسمح بتغطية نسبة 70% من متساكني كل ولاية بخدمات إسعاف تؤمنها وحدات الحماية المدنية في أقل من 10 دقائق.

المعيار الثاني، الوحدات الجديدة يجب إحداثها بالمناطق التي تزيد فيها معدلات الفترة المستغرقة للوصول إلى مكان الحادث خلال الثلاث سنوات الأخيرة أكثر من 15 دقيقة.

المعيار الثالث، الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخصوصية للمنطقة، منطقة صناعية، سياحية، حدودية، غابية إلى آخره.

المعيار الرابع، إحداث الوحدات الجديدة بمعتمديات لا يقل تعداد سكانها عن 20,000 ساكن.

المعيار الخامس، الأخذ بعين الاعتبار تداخل مراجع النظر العملياتية لوحدات الحماية المدنية.

ومنذ سنة 2016 تم إحداث 19 فرقة حماية مدنية جديدة، 11 منها بالولايات الداخلية، الكاف 3 فرق، قبلي، جندوبة 2، قفصة، باجة، القيروان، قابس وسيدي بوزيد.

رؤية واستراتيجية مؤسسية الديوان الوطني للحماية المدنية لتطوير مجاله العملياتي: وضع الديوان الوطني للحماية المدنية رؤية تتمثل في الشعار التالي "ضمان تدخل نجدة وإنقاذ ناجع لتأمين سلامة المواطنين وممتلكاتهم" ولتحقيق هذه الرؤية تم وضع استراتيجية ترتكز على خمسة مبادئ لن أتوسع فيها كثيرا، فقد تم عرضها خلال اجتماع اللجنة من قبل السيد المدير العام للديوان.

إذن العمل على تقليص آجال التدخل بإحداث وحدات جديدة.

ثانيا، توفير وسائل وتجهيزات التدخل بالعدد الكافي.

ثالثا، توفير العنصر البشري وتكوينه في مختلف مجالات الحماية المدنية وفقا لآخر المستجدات مع التشجيع على التطوع في خدمة الحماية المدنية.

رابعا، تعصير ورقمنة البنية التحتية لتلقي ومعالجة طلبات الطوارئ وتبادل المعطيات.

وخامسا، دعم المجال الوقائي للحد من المخاطر.

بالنسبة إلى بعض المحاور العامة التي أعيد طرحها في عديد من الأحيان فهذه ليست المرة الأولى وكلما نأتي بقرض هنا يقع طرح مبدأ التعويل على الذات، نعم هو مبدأ نعمل عليه ولكن يجب أن نشتغل حتى نحققه وكما تعرفون سيادتكم في القوانين أو في ميزانية الدولة هناك "les ressources propres" التي فيها كل ما هو ضرائب ومداخيل غير جبائية للدولة وهناك المصاريف والفرق بينهما يعطينا العجز الأولي، العمل كل العمل يجب أن نحد أقصى ما يمكن من العجز الأولي ولم لا نجعل منه فائض أوليا لأنه حين يكون عندنا عجز أولي كبير سيزيد عليه ما ندفعه من فوائد ديون وهذا يعطينا فيما بعد عجز الميزانية وحين يزيد عليه ما ندفعه أصل الدين يعطينا حاجة الدولة للتمويل، يعني كلما نحد في العجز الأولي كلما تكون عندنا إمكانية أن نستغني على الاقتراض الداخلي أو الخارجي وحتى يقع الحد من العجز الأولي وهذا طرحه أحد السادة النواب حيث قال من الضروري أن نطور في الموارد الجبائية ليس بالرفع في نسبة الأداءات وهذا نقوله ونراه، فالضغط الجبائي اليوم مرتفع على المواطن التونسي وعلى المؤسسة الخاصة التونسية ووجب العمل للرفع من الإيرادات الجبائية وعلى توسيع القاعدة الضريبية ويجب العمل على هذا التوسيع لأنه هو إشكال هيكلي وكل ما هو إشكال هيكلي يستغرق وقتا.

ومن الإشكاليات الهيكلية هي القطاع غير المنظم ونسبته كبيرة في الاقتصاد التونسي، حيث تهرب نسبة كبيرة من الاداءات واليوم هناك على مستوى وزارة المالية استراتيجية لدمج القطاع الموازي لتوسيع القاعدة الضريبية وبهذا يمكن أن ننمي الموارد الجبائية للدولة دون أن نرفع في نسبة الأداء.

نفس الشيء يجب أيضا أن نعمل على تنمية الموارد الذاتية لمؤسساتنا بما فيها الديوان الوطني للحماية المدنية وذكر العديد من السادة النواب إمكانية أن تكون عديد الخدمات التي يوفرها اليوم الديوان بصفة مجانية في وقت قادم خدمات مفوترة، ما سيمكنه من دعم موارده الذاتية وتطوير أساليب العمل لديه.

إذن التعويل على الذات هو العمل على الإنقاص في العجز الأولي للميزانية، هذا أولا وثانيا لأننا نتجه إلى القروض وخاصة القروض الخارجية، لأن عندنا عجز في الميزان الجاري وهذا يجب أن نحد منه ولمَ لا نجعل منه فائضا عوضا عن كونه عجزا بالعمل على دعم الصادرات التونسية بالعمل والعمل على مزيد حث -وهم مشكورون- التونسيين بالخارج على القيام بتحويلات أكبر لوطنهم وهذا ما يسمح ان ننقص في العجز الجاري أو ربما نجعل منه "un excédent" وهذا يخول لنا ان نتفادى أكثر وأكثر كل ما هو قروض وهو ليس عملا لأجل أو مدى قصير بل عملا يتطلب عملا كبيرا على كل المستويات لأن هناك إشكاليات هيكلية وجب العمل على حلحلتها.

البرلمان والمصادقة على القروض، تحدثنا في هذا كثيرا في فترات سابقة وأعطيتكم حتى بالأرقام، قلت ليس صحيحا، في السابق وقعت المصادقة على عدد أكبر من القروض ووقعت المصادقة على مبالغ أكبر وأكبر من القروض وأنا شخصيا أتابع أشغالكم، هناك الجلسات العامة المخصصة لمشاريع القوانين وهناك أيضا الجلسات العامة المخصصة للحوار مع أعضاء الحكومة وهناك جلسات مخصصة للإجابة على الأسئلة الشفوية وهناك عديد الندوات والدورات الأكاديمية ولن آخذ مكانكم، ولكنه عمل يثمن وتقولون لي قروض وكما قلت عديد المرات هنا فشغلنا أيضا أن نبحث عن تمويلات ونجلبها وتكون نافعة للاقتصاد الوطني إن شاء الله.

وهنا أجيب عن بعض التدخلات التي قالت منذ قليل أين هي هذه القروض ولا نرى أثرها، فقط بعض الأمثلة:

الطريق السيارة الحمامات وصفاقس إلى أين وصلت اليوم؟ تقريبا إلى راس جدير، فيها تمويل من الميزانية وفيها تمويل من القروض الخارجية،

قنطرة بنزرت فيها تمويل من الميزانية وفيها تمويل بقروض خارجية،

مشروع الطريق السيارة تونس جلمة، تمويل من الميزانية وتمويل من القروض الخارجية.

عديد السدود التي وقع بناؤها في تونس ميزانية وقروض خارجية.

الأسبوع الفارط أمضيت شخصيا على اتفاقية تمويل مع الصندوق السعودي للتنمية من أجل مشروع واحات في برج بورقيبة في ولاية تطاوين، إن شاء الله يكون على مستوى ما صار في رجيم معتوق ومنذ حين قال أحد النواب والقطاع الفلاحي، فهذا يخصه أيضا وكل قروض لتنمية مواردنا المالية قطاع فلاحي، يعني

نعمل على كل الواجهات من أجل أن نوفر الموارد الضرورية لتمويل الاقتصاد التونسي ولا ننعرج إلى "les cas extrêmes" بأننا لم ننجز أي شيء، لا لقد أنجزنا عدة أشياء بتمويل من الميزانية وأيضا بقروض خارجية وهذه هي التي جعلتنا اليوم قادرين على أن نسدد ديوننا لأن عديد القروض كانت في مجالها حتى إن لم يكن بشكل مباشر في الطريق وإنما بشكل غير مباشر بتسيير حركة نقل البضائع والأنشطة الاقتصادية إلى آخره، كي يعطيك تأثيرا على نسبة النمو.

القرض المخصص للتعليم الثانوي أو التعليم الابتدائي لن ترى أثره المباشر اليوم، بل ستراه بعد مدة حين يتكون هذا العنصر البشري ونحن حريصون جدا على أن تكون هذه كلها مخصصة لقطاعات مهمة للاقتصاد التونسي وأيضا قطاعات مهمة على المستوى الاجتماعي، لهذا هناك العديد من المستشفيات في الدهماني وتالة وسبيطلة هي أيضا مستشفيات نقوم بتمويلها بالميزانية، ولكن أيضا بالقروض الخارجية وليس هناك أي عيب، هذا معمول به في كل الدول.

حين لا يكون عندك فائض في ميزانية الدولة مثل رب العائلة الذي ليست عنده اليوم القدرة أن يستجيب لحاجيات عائلته ككل من مسكن وسيارة إلى آخره، ولكن عنده القدرة فيما بعد أو علي عديد السنوات أن يرجع ما أخذه اليوم وهذا هو التعويل على الذات وحين نأخذ اليوم قروضا لاستعمالها في قطاعات مهمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يجب أن تخول لنا هذه الاستعمالات أنه في الغد أو بعد عامين أو خمس أو عشر أو عشرين سنة سنجد الموارد الضرورية التي ستساعدنا في أن نرجع هذه القروض وليس فيه أي تناقض مع التعويل على الذات.

أيضا قيل "بقيت الدولة الاجتماعية شعارا"، ليس صحيحا حين تقول الدولة الاجتماعية بقيت شعارا، أذكرك بالقانون الأخير رقم 9: تكريس الدولة الاجتماعية وتكريس الدفاع عن حق الطبقات المهمشة وحين نذكر تونس جلمة أو الواحات الذي أمضينا عليه الأسبوع الفارط أو قروض أخرى ربما أمضينا عليها وتم تمريرها هنا امام البرلمان في سنة 24 أغلبها موجهة للجهات الداخلية، هذا كله في إطار الدور الاجتماعي للدولة في أن تحد من التفاوت الجهوي والاجتماعي.

ودائما ما نعقد الأمور ومهم وكل واحد في دوره وصحيح أن كل نائب يدافع عن جهته في أقصى ما يمكن، ولكن نؤكد السيد رئيس الدولة التونسية دولة واحدة وموحدة ليس عندنا أي فرق بين جهاتنا الداخلية والساحلية، نسعى إلى تنميتها كلها لأنه بتنميتها ينمو الاقتصاد الوطني.

سأل السيد النائب على المؤشرات الاقتصادية، نحن بصدد اتباع المؤشرات الاقتصادية وآخر الإحصائيات ربما ذكرتها في السابق بالنسبة إلى نسبة النمو قلنا في الثلاثية الأولى 1.4% مقارنة بالثلاثية الأولى من سنة 2024 التي كانت تقريبا في 0.3%، يعني دائما نقول المنحى إيجابي.

بالنسبة إلى نسبة التضخم آخر مؤشر يقول 5.4% خلال شهر ماي على ما اعتقد 5.4% أيضا منحى تنازلي على مستوى التضخم،

بالنسبة إلى الاستثمارات الخارجية منحى إيجابي +26% في 2024 مقارنة بـ 2023 و+26% في الثلاثية الأولى 2025 مقارنة بنفس الثلاثية من 2024 و+26% ربما سيقول المطلع 21% ليس مشكلا، ربما لأن المنظمة العالمية اعتمدت على "l'évaluation de dollar" ونحن اعتمدنا على الدينار، لكن في كل الحالات هو تطور مهم، إذا كان على الأقل 20 أو 21% بالدولار أو 26% بالدينار نعتبره تطورا مهما خاصة في ظل ما يحدث في عديد المناطق في العالم، هذا ما نريد أن نبني عليه أي المنحى الإيجابي في عديد المؤشرات والمنحى الإيجابي هو الذي يعيد لنا الثقة في أنفسنا وفي المستثمرين وفي البيئة الاستثمارية في تونس، لأن عامل الثقة هو من أهم العوامل الذي يعيد دوران العجلة الاقتصادية من جديد وهذا ما نعمل عليه.

بما أني ذكرت الاستثمار الخارجي ذكر أحد السادة النواب الوكالة التونسية للاستثمار الخارجي وهي تعمل بشكل جيد من أجل الدفع بالاستثمار الخارجي، ليست وحدها معها كل الهياكل الأخرى المهتمة بالاستثمار ومعها كل الوزارات الأخرى بما فيها وزارة الاقتصاد والتخطيط كوزارة إشراف المهتمة بالاستثمار ومن عنده اشكال وملف فليقدمه، مرحبا نحن على المستوى الإداري نأخذ هذا الملف وإذا كانت فيه عناصر موضوعية ثابتة لا يقلقنا أن نتخذ القرارات الواجب اتخاذها، هذا بكل وضوح في ما يخص "FIPA" وفي ما يخص كل مؤسسة عمومية أخرى تثار حولها بعض الإشارات السلبية.

المشاريع المعطلة مشكلة، قلت ذلك كثيرا هنا وأعي بهذه المشكلة ونحن نشتغل دوما في العمل الحكومي لتسريع المشاريع المعطلة وعديد الملاحظين بما فيهم أصحاب مقاولات تونسية يشهدون اليوم أنه صارت ديناميكية جديدة في التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة وصار مجلس وزاري السبت قبل الفارط وربما لأول مرة يحضره الـ 24 واليا مع الوزراء ولايات تونس الكبرى معهم، على ما أعتقد السيد والي توزر كانوا حاضرين في القاعة وكان السادة الولاة الآخرون حاضرين كلهم بالفيديو "vidéoconférence" وأثير الموضوع من التاسعة صباحا حتى السابعة أو الثامنة مساء تقريبا حول كيفية حلحلة المشاريع المعطلة، الشغل والتركيز واضح لأننا لم نعد نقبل أن تتعطل هذه المشاريع أكثر، بالطبع هناك بعض الإشكاليات منها البسيطة ومتوسطة البساطة وهناك إشكاليات معقدة، فعلى الأقل نبدأ بالإشكاليات البسيطة ومتوسطة البساطة حتى نسرع في إنجاز المشاريع المعطلة.

ذكرت الإدارة الجهوية للتنمية في صفاقس وحتى غيرها وخارج صفاقس وهنا أنتهز الفرصة لأحيي كل أعوان وإطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط وكل الهياكل التابعة لها وكل أعوان واطارات الإدارات الجهوية للتنمية، لأن عليهم ضغط كبير في هذه الفترة على مستوى إعداد المخطط وصحيح أن الموارد البشرية ليست وافرة لكن العزيمة كبيرة ونشكرهم على هذا، العزيمة كبيرة لإنجاح الاستحقاقات في انتظار أن تمكننا إمكانياتنا المادية على مستوى المالية العمومية من ان ندعمهم بإطارات أخرى.

التعامل مع رجال الاعمال هنا أيضا فالدستور التونسي يحكي عن التكامل بين القطاع العام والخاص وليست لدينا أي مشكلة مع القطاع الخاص ومع رجال الأعمال الذين يعملون في نطاق القانون وأكد سيادة رئيس الجمهورية في عديد المرات على أنه لا يتدخل في القضاء ومن كانت أموره دون أي إشكال قضائيا فلا موجب في أن يبقى في ظل ملاحقة قضائية وهذا واضح لكل الناس وأكرر أنه ليس لدينا أي إشكال مع رجال الأعمال الذين يعملون في إطار القانون وكل رجل أعمال يحس أنه مورست عليه هرسلة من بعض الإدارات او من بعض الأطراف يعلمنا بهذا ومرحبا به وكل هياكلنا على ذمة

كل رجل أعمال يرى في نفسه أنه مظلوم أو مهرسل حتى نقوم بما يجب القيام به في اطار القانون.

تمويل محطات التطهير، ترد علينا طلبات التمويل من وزارة البيئة ونحن ننسق معها للبحث عن التمويلات ونسعى أيضا حيث أن إيجاد تمويلات كبيرة لبعض المشاريع ليست بهذه السهولة، لكن الشغل موجود والعمل حثيث على إيجاد التمويلات للمشاريع الخاصة بمحطات التطهير المنستير مثالا.

أيضا طرحت إمكانية أن يوجه هذا القرض لمآرب أخرى، لا هذا القرض ولا غيره إذ أن هناك هياكل رقابة إدارية ورقابة من قبل الممول ومن مجلس النواب يقوم بها حتى نتأكد من أن القرض الموجه لمشروع معين هو مخصص لذلك المشروع.

استغلال الاحصائيات، نعم فالهدف ليس نشرها إنما أن نستغلها، لذلك حين نزلت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى فرحنا بتوقيت إنزالها لأنه تلازم مع انطلاق الإعداد في أشغال المخطط لأننا نتمكن بتلك الإحصائيات من ان نوجه سياساتنا العمومية.

في الأخير إن كانت هناك بعض الإشكاليات أو بعض الأسئلة الخاصة ببعض البرامج التي تهم البرامج التنموية الخصوصية في التنمية الخصوصية أو التنمية المندمجة أو التنمية الجهوية الوزارة وكل مصالحها على ذمتكم السادة النواب لمدكم بمعطيات واضحة حول المشاريع التي ذكرتموها ونؤكد دائما على ما قلناه عدة مرات هنا نتعامل بكل إيجابية مع تفاعلات السيدات والسادة النواب وتساؤلاتهم. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والافادات القيمة والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الحاضرين.

الرجاء للاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 96 صوتا نعم مقابل 2 محتفظ و3 أصوات لا. يتم اذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا. المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا،

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء للاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 95 صوتا نعم مقابل 2 محتفظ و7 أصوات لا. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، تلاوة الفصل من طرف اللجنة، تفضلوا المصدح للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية، بمبلغ قدره خمسون مليون أورو (50.000.000) للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء للاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 96 صوتا نعم مقابل 2 محتفظ و7 أصوات لا. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 98 صوتا نعم مقابل 2 محتفظ و8 أصوات لا وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 24 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية، للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية عدد 5 لسنة 2025.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم والآن نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لكي نتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له، ثم نستأنفها للاستماع الى تدخلات الزملاء عملا بمقتضيات الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة السادسة إلا عشر دقائق مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة السادسة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نستأنف الجلسة، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

الحقيقة سأستغل الثلاث دقائق من وقت المجلس مشكورين كي أبلغ معاناة متساكني معتمدية منزل بورقيبة، رفع المجتمع المدني منذ مدة شعارات ضد مشروع سينجز في ميناء منزل بورقيبة، في الحقيقة نحن مستبشرون بتهيئة وتطهير بحيرات بنزرت وفرحنا بهذا المشروع في بنزرت ككل، ولكن نقطة الاستفهام المطروحة اليوم من ردم جزء من شاطئ "روندو" في منزل بورقيبة يطرح العديد من نقاط الاستفهام خاصة ان هذا الردم سيغلق المنطقة التي تتنفس منها البحيرة.

قام المجتمع المدني بمراسلة جميع الأطراف ونحن لسنا ضد أي مشروع، ولكن نريد أن نفهم ما الذي سيصير خلال العشر سنوات القادمة في بحيرة منزل بورقيبة، لأن غول مشروع المارينا في بنزرت وما انجر عنه من سيئات في المرسى العتيق لا نريده أن يتكرر في معتمدية منزل بورقيبة ولا نريد أن تتحول بحيرة منزل بورقيبة إلى مستنقع أو تتحول إلى مكان لا يكون متنفسا لمتساكني منزل بورقيبة ومتساكني تينجا والمعتمديات المجاورة.

لذا رسالتي كالعادة أرفعها مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية، سيدي الرئيس، ما يحاك في الكواليس ضد بحيرة منزل بورقيبة نريد كمجتمع مدني وكنواب شعب وكأطراف معنية بالأمر أن تقع إجابتنا، لماذا كل هذا الغموض؟ لماذا تثار نقاط الاستفهام هذه؟ لماذا لا يقدر أحد على إجابتنا اليوم في بنزرت على ما سيحدث في المستقبل في بحيرة منزل بورقيبة؟

أفهمونا فنحن لسنا ضد الاستثمار ولا ضد السياحة، لكنني اليوم ضد أن أصرف للتطهير على بحيرة منزل بورقيبة 4,000,000,000 ثم يتم الردم من معتمديات مجاورة لغلق البحيرة وتتحول إلى مستنقع وأعيدها للمرة الألف لا لعزل أو غلق بحيرة منزل بورقيبة وجعلها مستنقعا، البحيرة متنفس وستظل متنفسا للمعتمدية ومن عنده مشروع فنحن لسنا ضده على أن يكون المشروع قانونيا ومطابقا للمواصفات الفنية ولا يضر بالبيئة، هذا سؤال أرفعه مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية لأنه لا يوجد أي طرف في الوزارات أو على المستوى الجهوي أجابنا اليوم على الردم والغلق الذي سيصير في البحيرة وستصبح مستنقعا وشكرا لك سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عادل الضياف، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عادل الضياف

شكرا سيدي الرئيس،

المداخلة الأولى سأوجهها إلى السيد وزير النقل والسيد وزير الداخلية وولاية تونس والسيد والي تونس، في علاقة بإعادة النظر في ملفات المترشحين للحصول على رخصة النقل العمومي غير المنتظم، أتحدث هنا عن التاكسي الجماعي والتاكسي الفردي الذي شابها عديد الإخلالات وهي محل "polémique" كبير وتشكيات من عديد المترشحين الذين ظلموا في هذه المناظرة التي لم يطبق فيها الفصل 8 من الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 والمتضمن لدعوة أصحاب الملفات المنقوصة لإتمام ملفاتهم، لأن الملفات أرسلت عن طريق البريد بدعوى أنه سيتقبلها عدل منفذ وإذا كان هناك نقص في الوثائق فهناك أناس أميون وآخرون لا يفهمون، فيجب أن تعلموا بما يثبت أو يترك أثرا كتابيا.

كذلك لم يتم تطبيق الأمر عدد 581 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات، كذلك تم تجاوز الأمر عدد 2410 لسنة 2004 والمتعلق بتركيبة اللجنة الاستشارية الجهوية المنصوص عليها بالفصل 24 من القانون عدد 33 لسنة 2004، وهناك هياكل وأعضاء في اللجنة الاستشارية لم يغيروا تركيبتها منذ سبع سنوات، فكيف سيحكم على عملية الفرز؟ وكيف سيحدد الأشخاص الذين عندهم وثائق تامة وغير تامة؟

هنا أطلب بكل لطف من السيد والي تونس لأنه مؤتمن على هذه النتائج أن تعاود اللجنة الاستشارية الفرز والناس الذين لم يدفعوا التصاريح على الدخل السنوي وقدمت الوصل من حقها أن تأخذ حظها في هذه النتائج، لأن مبدأ الإنصاف والعدالة الاجتماعية يبدأ من هنا، ما معنى أنه يدفع الوصل، فنحن اعتدنا على دفع الوصولات ولم يدفع التصريح على الدخل السنوي، هو لا يعرف ولا يفهم لماذا لم تدعه وتعلمه بأن عنده وثيقة ناقصة.

أمر إلى حي الهادي نويرة وهذه مشكلة بيئية كبيرة وزار التجهيز الحي، فالمياه الراكدة تسببت في حوادث، عجلات مطاطية في الطريق، يجب على أعوان التجهيز أن يقوموا بعملهم أو ستصير كارثة في الطريق.

برج شاكير الطريق عدد 539 وزارة التجهيز خصصت ميزانية سنة 2025 لصيانة الطريق وإلى حد هذه اللحظة لم تقم بالصيانة والمطلوب من الإدارة الجهوية للتجهيز أن تقوم بالأشغال لأنها تسببت في عديد الكوارث والحفر كثيرة في وسط الطريق وتنعدم الانارة على طول الطريق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل، له ثلاث دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، صادقنا اليوم على قانون القطع مع المناولة وتنظيم عقود الشغل وإذا به حتى الوزارة التي أتت وأعدت معنا القانون لم تفهم القانون ولا يطبق منظوروها القانون والوزارة في حد ذاتها والسيد الوزير والسيد القاضي السيد عصام الأحمر كون وقدم رسكلة للتفقديات لديك اليوم التسلط على العمال بتعلة عدم فهم القانون وعدم صدور الإجراءات المصاحبة وأنه ليست لديهم الإجراءات، الأكثر من هذا الإجراء الذي صار لإلغاء المناولة هو أمر منبثق من قانون، إذن القانون أعلى من الأمر، كيف يعطي الأمر الصفة، لا يحق لمن أمضى أقل من العام أن يرسم في حين أن لديك جزءا في القانون في الفصل الأول منه يشمل الناس قبل مارس يطبق عليهم أربع سنوات والفصل الموالي ماذا يقول؟

قبل 12 مارس ينطبق عليه حتى لو تعاقد معك ليوم، إذن من الطبيعي أن يطبق عليه ذلك الفصل، لماذا قدمت أمرا مخالفا للقانون الذي أتيت به أنت؟ فلن نلوم التأويلات التي تصير من زيد وعمر وممن يسمسرون ويريدون إعطاء الحلول لرجال الاعمال الذين غايتهم التحيل على المواطن.

يجب وضع حد لهذا اليوم ونطالب لجنة الشؤون الاجتماعية ومداولات مجلس النواب هي الفيصل ولم يقل السيد وزير الشؤون الاجتماعية هذا الكلام، كلام السيد وزير الشؤون الاجتماعية في المداولات، كل أمر نسأل حوله يقول موجود في القانون وتحلحل بالقانون والقانون حل هذه المشكلة وإذا بالسيد وزير الشؤون الاجتماعية لم تتم حلحلة أي شيء، بل ذر رماد على العيون وهذا يستوجب جلسة معه فيه، لأنه إذا أصبح تأويل القانون بطريقة أخرى فهذا خاطئ وهناك مداولات أقوى وقتها ويلتجئ القضاة أيضا حين يحكمون إلى مداولات مجلس نواب الشعب.

المسألة الأخرى التي أؤكد عليها وقلتها من قبل وقال السيد الوزير سننظر فيها ولم يتحقق منها شيء: العمال في المنطقة الصناعية المهدية وفي المنطقة الصناعية بالسواسي ومعامل في المنطقة الصناعية السواسي، أقولها بصريح العبارة لا تقوم تفقدية الشغل في ولاية المهدية بواجبها وهناك تستركلي على التجاوزات والاختراقات ولاستعباد العمال في السواسي ولذا لا بد من التدخل العاجل وسأذكر المعامل وبالأسماء إذا لم يصلحوا أمورهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد النوري جريدي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا سيدي الرئيس،

"ذوق المنفى المنفى ذوق

يا مسافر شور الجندية

ومڤيل في رجيم معتوق

باسم المدرج والكلية".

رسالة إلى السيد رئيس الحكومة والى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني ولكل أعضاء الحكومة كي لا يضيع حقهم وكي لا يفقد المعطلون عن العمل ممن طالت بطالتهم من خريجي الجامعة التونسية الثقة في وطنهم ودولتهم.

أذكر وأشخص وأعيد وأذكر أنني وزميلي محمد الماجدي كنا قد راسلنا السيد رئيس الحكومة في 2 ماي الفارط أي قبل شهرين لضبط قائمة اسمية للذين طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا حسب السن وسنة التخرج والاختصاص والوضعية الاجتماعية لتخصيص اعتمادات لانتدابهم ولا حياة لمن تنادي، لم نتلق ردا إلى حد الآن، بل وصل الأمر في تعاطي الحكومة التي تدعي شعار العدالة الاجتماعية مع مقترح القانون 23-23 الذي تقدمت به كتلة لينتصر الشعب أن ترفض الحضور إلى لجنة التقييم للتفاعل والسماعات، بل الأدهى والأمر والمخجل أن يستهتر وزير التشغيل والتكوين المهني بأوجاع آلاف المعطلين من أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم بإرسالية قصيرة تؤكد رفض الحضور وأن الحكومة بصدد إعداد مقاربة تشريعية لتشغيلهم.

ونحن متأكدون في كتلة لينتصر الشعب أن النية تتجه نحو قبر هذا المقترح وسوف تتعلل الحكومة بموازناتها المالية كالعادة، موازناتكم المالية تعجز فقط في هذا الموضوع الحارق وفي مواضيع العدالة الاجتماعية والعدالة بين الجهات وحتى لا يكره أولادنا الدراسة والمدرسة والكلية وحتى لا يهاجروا خلسة ولا ينغمسوا في المخدرات ولا يكرهوا بلادهم، عهدا أبدا لن ننسى حقوقكم أيها المعطلون عن العمل ممن طالت بطالتكم من أصحاب الشهائد العليا، سنستميت ليمر مقترح القانون الاستثنائي المتعلق بانتدابكم إلى الجلسة العامة وسيصوت عليه نواب الشعب بالإجماع.

أما موارد الاعتمادات السيدة رئيسة حكومة العدالة الاجتماعية فطرقها أمامكم، اضربوا على أيادي المتهربين الضريبيين واسترجعوا أموالكم المنهوبة واملاككم المصادرة وتقشفوا في الامتيازات، لا تتقشفوا في قوت الغلابة ومائهم ونقلهم وفي "منامة" المعطلين التي أصبحت كابوسا.

ما نعد به هو أن يمر هذا القانون أقول هذا لأني...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نجيب العكرمي.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

رسالتي أيضا موجهة إلى السيدة رئيسة الحكومة في علاقة بالوضع العام بجهة قفصة الذي يزداد تدهورا وسوءا كل يوم ولا يمكن السكوت عنه، خاصة في العديد من الملفات وأهمها ملف الماء الصالح للشراب.

ففي هذه الصائفة تعاني ولاية قفصة في أغلب معتمدياتها من انقطاع المياه الصالحة للشراب، تقريبا الأحياء في معتمدية القصر ومعتمدية قفصة الجنوبية ومعتمدية زانوش، أغلب المعتمديات تشكو عطشا كبيرا، في مقابل عجز الإدارات الجهوية عن إيجاد الحلول وتشخيصها وحتى ضبط أولوياتها، رغم المجهودات الجبارة التي يقوم بها السيد الوالي وهو مشكور على كل الجهود التي يبذلها من أجل معالجة هذه الإشكاليات، لكن الأزمات تتفاقم داخل ولاية قفصة ويبدو أنها مفتعلة، لأن بعض الإدارات الجهوية تتعمد التعطيل والمواصلة فيه، لذلك أدعو السيدة رئيسة الحكومة إلى اتخاذ إجراءات ضرورية ضمن الإدارات الجهوية في قفصة.

أقول ذلك على مستوى "SONEDE" بقفصة وأيضا الإدارة الجهوية للتجهيز، لوجود موظفين وإطارات لا يريدون لهذا المسار أن ينجح. أيضا الأمر كذلك في المندوبية الجهوية للفلاحة والمندوبية الجهوية للصحة والمندوبية الجهوية للتربية، تقريبا أغلب الإدارات الجهوية تتعمد تعطيل المشاريع العمومية.

وحينما نقرأ الأرقام نجد أن هنالك العديد من المشاريع العمومية المعطلة بما يناهز 500 مليارا وإلى حد اليوم أغلبها لا يمكن أن تتحرك لضعف الاعتمادات وهنالك تعلل بأن الموارد غير متوفرة أو تحجج بأن الدراسات غير مطابقة وتقريبا تحجج بنقص في الموارد البشرية والإطارات بالإدارات الجهوية وإلى غير ذلك، بمعنى أن هنالك خلق وافتعال لأزمة تحت حجج واهية لا يمكن السكوت عنها.

لذلك فإن الدعوة موجهة إلى السيدة رئيسة الحكومة لعقد مجلس وزاري يهم ولاية قفصة بصفة مستعجلة، أيضا ندعو السيد رئيس الدولة إلى التدخل بصفة مستعجلة لأن الوضع في قفصة يزداد سوءا خاصة في المعتمديات ذات الأولوية مثل معتمدية زانوش التي تضم حوالي 18,000 ساكن نصفهم تقريبا دون ماء صالح للشراب وكذلك معتمدية القصر ومعتمدية سيدي يعيش، وهنالك مناطق معزولة تماما دون ماء صالح للشراب مثل قفصة الشمالية

ومنطقة أولاد أحمد بن سعد وغيرها من القرى التي تحدثنا عنها كثيرا ونفذ صبرنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد محمود شلغاف، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

الموضوع الذي سأتحدث فيه أوجهه مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية، لماذا؟ لأن هذا الموضوع هو ظاهرة قديمة متجددة ولم تحل إلى حد الآن.

هذه الظاهرة تعتبر كارثة كبيرة تهدد الثروات البحرية وتهدد أرزاق آلاف البحارة الذين يعتمدون على الصيد التقليدي وتحرم الأجيال القادمة من حقها في موارد البحر، إنها ظاهرة الصيد العشوائي وخاصة منها الصيد بالكيس، بدأ الصيد بالكيس كظاهرة منذ تسعينات القرن الماضي باستعمال مراكب ذات محركات بـ 30 أو 45 خيالي ومع مرور الوقت أصبحت مراكب الكيس لا تبعد كثيرا عن مراكب الصيد الكبيرة "البلانصي" حيث يصل محركاها إلى 500 خيالي ومزودة بغرف تجميد.

لا أحد يمكن أن ينكر الأضرار الجسيمة التي سببها الصيد العشوائي بمن فيهم ممارسو هذا النوع من الصيد، لذلك اعتبره المشرع جريمة بيئية تستوجب الزجر وأصدر مجموعة كبيرة من التشريعات التي تجرمه.

لكن رغم هذه الترسانة من القوانين هناك تجاوزات خطيرة على غرار ما يحدث في سواحل جزر قرقنة حيث تنتشر ممارسات الصيد بالكيس على طول سواحلها، والأكثر من ذلك أن كل من يستقل المركب "اللود" على الساعة السادسة والربع من قرقنة في اتجاه صفاقس أو على الساعة السادسة والنصف من صفاقس في اتجاه قرقنة يلاحظ جحافل من مراكب الصيد بالكيس طيلة رحلة " اللود".

ماذا يعني هذا؟ هذا يعني أمرا من اثنين، إما ضعف الدولة وعدم قدرتها على تطبيق القانون، مما يؤدي إلى تفشي عقلية الإفلات من العقاب وفقدان بحارة الصيد التقليدي ثقتهم في الدولة ويلجأ البعض منهم إلى العدالة الخاصة فيعم العنف والفوضى والبعض الآخر ينخرط هو أيضا في منظومة الصيد بالكيس أو أن الدولة تغلق "Vanne" وتفتحها كما تشاء.

في أواخر سنة 2023 لاحظ بحارة الصيد التقليدي وأصحاب مراكب الكيس وجود إرادة من طرف الدولة للتصدي لهذه الظاهرة، حتى أن بعض أصحاب مراكب الكيس فكروا في الانخراط في الصيد التقليدي ومع أواخر فيفري 2024 عادت مراكب الكيس بقوة وكأن "vanne" التي أغلقت قد فتحت مجددا.

سيدي رئيس الجمهورية،

إن كانت للدولة إرادة حقيقية لمقاومة الصيد العشوائي يمكن مقاومة هذه الظاهرة ابتداء من البر، حيث أن شباك البلاستيك واضحة للعيان ومراكب الصيد بالكيس والتجهيزات التي على متنها واضحة للجميع، كما يمكن مقاومة الصيد بالكيس في البحر وتجنب الرشوة والارتشاء عبر دوريات مشتركة بين الحرس البحري وحراس الصيد البحري والجيش باستعمال آليات متطورة لضمان القيام بدورها على أحسن وجه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي، لها ثلاث دقائق، تفضلي

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

كلامي اليوم موجه إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية، الحمد لله على سلامتك بعد عودتك من معرض روما، من روما إلى زاما، تعلمنا على يديك شيئا جديدا في الجغرافيا، تقول أن إيطاليا أقرب إليك وللوزارة من سليانة وإن الوصول إلى المنتزه الأثري بروما أسهل من الوصول إلى موقع زاما الأثري والحق يقال إن الصورة التي ظهرت فيها وأنت مندهشة من روعة آثارنا وجمالها تكشف أنك لا تعرفين آثارنا من قبل ولم تشاهديها ولم تزوري موقع زاما قط وفي الحقيقة من يجب عليه أن يندهش هو وزير الثقافة الإيطالي.

سيدتي الوزيرة، لم تكوني أمينة على آثارنا، لا أنت ولا من يدير المعهد الوطني للتراث ولا السيدة التي تدير موقع زاما، بل على العكس أنتم تعيدون علينا قصص "شهرزاد وشهريار" والصراع بين الحمامات والمنار، لم تكونوا أمناء على آثارنا وخرقتم القانون التونسي والاتفاقيات الدولية.

هناك سرقة للجهد الفكري المبذول منذ سنة 1996 من قِبل الباحث أحمد الفرجاوي مدير البحوث السابق بالمعهد الوطني للتراث وكل الفريق الباحث الذي عمل معه الذي أحيل على التقاعد سنة 2015 واليوم يمنع من الدخول من قبل السيد القائم على المعهد الوطني للتراث، لماذا يطلب من الباحثين التونسيين في الآثار دراسة التماثيل التي أرسلتموها إلى إيطاليا من خلال صور فوتوغرافية بينما أرسلت تلك التماثيل إلى إيطاليا دون دراسة لمكوناتها الفيزيائية؟

لماذا تحرمون مراكز البحوث التونسية وكليات ومعاهد العلوم الإنسانية من القيام بالبحوث العلمية من قبل الباحثين الأجانب بينما تحرمون الباحثين التونسيين؟

التماثيل ليست اكتشافا، بل هي جزء من نتائج حفريات متواصلة أنجزت خلال عشرين سنة بموقع زاما وكان الأولى أن يقع عرض هذه التماثيل ليأتي كل العالم إلى زاما، لكنكم فضلتم تهريبها إلى إيطاليا لأن إيطاليا أفضل ولديها الفنادق والبحر.

سيدتي الوزيرة، ما دمت لا تعرفين سليانة، أود أن أعلمك أنت والفريق المرافق لك، مدير المعهد الوطني للتراث والسيدة المكلفة بموقع زاما، أن مدينة سليانة بصدد إمضاء عريضة من أجل المطالبة بمحاسبتكم، سنحاسبكم، وزراء ومديرين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد ظافر الصغيري وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة سأطرح موضوعا يخجل من الحديث فيه، اليوم في باردو بعمادة قصر السعيد 2، أكبر تجمع لعمارات "SPROLS" في الجمهورية التونسية، حيث يبلغ عددها 116 عمارة بنيت بين سنتي 1978 و1982، هذه العمارات حلت إشكالية في فترة ما في تونس

وكانت ملاذا للطبقة الضعيفة والطبقة المتوسطة نظرا إلى أسعارها الجيدة ولأن المنطقة كانت حديثة العهد أي منذ أكثر من أربعين سنة.

اليوم يقطن بـ 116 عمارة ما يقارب 1700 شقة ويعيش فيها حوالي 9000 مواطن، هؤلاء المواطنون يعيشون ظروف معيشية أقل ما يقال عنها أنها صعبة جدا، الوضع البيئي خطير وخطير جدا، إذ أن أغلب هذه العمارات تسبح على مياه راكدة ومياه الصرف الصحي وبعضها آيل للسقوط والإنارة منعدمة تقريبا.

الوضع الاجتماعي أصلا داخل عمارات "SPROLS" أصبح خطيرا لأن أغلب المتساكنين أو مالكي هذه العمارات غادروها لأن المنطقة أصبحت غير قابلة للعيش وطبعا الدولة لم تتدخل وعندما تبلغ بأن الوضع البيئي والاجتماعي كارثي يجيبون بأنهم قاموا ببيعها وغادروا وعلى من يسكن الآن أن ينشئ النقابات السكانية وبالفعل حصلت محاولات عديدة لتأسيس نقابات سكنية خاصة بعد انسحاب الدولة منذ سنة 2006، ولكن هذه المحاولات لم تنجح خارج جهد الدولة.

هذه العمارات موزعة على هكتارات وبين العمارة والعمارة مساحات شاسعة من الأرض ومن المستحيل خارج جهد الدولة أن يتم تنظيف المكان لكي يصبح مكان يحلو فيه العيش.

اليوم سمعنا السيدة رئيسة الحكومة تقول أن تونس مستعدة لإعادة إعمار غزة، الفكرة جيدة وممتازة وهم إخوتنا ونحن نود أن تساهم تونس في إعادة الإعمار هذا وأنا أطلب من السيدة رئيسة الحكومة أن تحاول إعادة إعمار منطقة قصر السعيد 2 التي تبعد عن مجلس نواب الشعب أقل من 1000 متر وهي منطقة منكوبة والولاية لم تتدخل ووزارة التجهيز لم تتدخل وشركة "SPROLS" انسحبت ولا يوجد أي حل، الحل الوحيد هو تدخل الدولة وأنا أدعوها إلى إيجاد حل سريع وعاجل ونهائي ونحن نمد لها أيدينا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ضحى السالمي، تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

تحدثت عن هذا الملف أكثر من مرة وآخرها منذ أسبوعين، لكن يبدو أن الكلام مهما تكرر لا يغير الواقع، اليوم المواطنون الذين أمثلهم سئموا من المداخلات، لا يريدون لا مداخلات ولا صور ولا فيديوهات ولا زيارات، يريدون قرارات جريئة وإرادة حقيقية للإنقاذ والتغيير.

حمام الأنف وحمام الشط والضاحية الجنوبية بأكملها تعيش أزمة صحية وبيئية مزمنة، زيارة السيد وزير البيئة إلى حمام الأنف مع احترامي لم تغيّر من الواقع المزري شيئا، التقارير الرسمية تؤكد من جديد أن ثمانية شواطئ بحمام الأنف غير ممنوعة من السباحة أما حمام الشط فلم تصنف ولا نعلم هل هي عملية مقصودة أم خطأ في التصنيف؟ حمام الشط بالأمس بالفيديوهات الموثقة مياه الصرف الصحي في طريقها إلى البحر بجانب "le moulin bleu"، في جنح الظلام تسكب مياه الصرف الصحي مباشرة في البحر والمؤلم أن الناس تسبح في الصباح لأنها غير مصنفة.

إذا كانت الدولة غير قادرة على الإصلاح فلتصارح الشعب، إما أن تدار ملفات بهذه الخطورة بارتجال، دون سياسة، دون رؤية، دون تقييم، دون محاسبة، فهذا أمر بلا معنى وغير مقبول.

غياب التمويل لا يبرر هذا الفشل الذريع وهذا الشلل التام، في برج السدرية مركز البحث والتجديد منذ سنة 2016 قام بدراسات بإمكانيات بسيطة تؤكد إمكانية إنشاء منظومة لمعالجة المياه بوسائل بسيطة وفعالة، ولكن لم يستمع لهم، متى كانت كفاءاتنا يستمع لها؟ المشكل الحقيقي ليس في التمويل، بل في غياب الإرادة الحقيقية للتغيير، غياب الإرادة السياسية.

في 2017 و2019، كان مشروع التطهير في الضاحية الجنوبية ممولا وجاهزا وعلى طاولة المجلس الجهوي، لكن تم تحويله من الضاحية الجنوبية في إطار حسابات ضيقة وسياسية. نطالب اليوم بفتح بحث جدي والكشف عن أسباب التعطيل وكشف المسؤولين الحقيقيين عن هذا التعطيل وإعادة مشروع الضاحية الجنوبية كأولوية وطنية.

التلوث لا يقتصر على البحر، فالحياة اليومية داخل الأحياء الشعبية أصبحت جحيما ومأساة، البالوعات مسدودة، مياه الصرف تغرق الشوارع، لا تطهير، لا صيانة، مشهد يتكرر يوميا في أغلب الأحياء حي الجزائر، النهج المقابل لمنصف باي، محمد علي، بير الباي، أمام وخلف دار الثقافة، حي الزياني، لا إنارة، لا تطهير، حتى المنتزه المتنفس الوحيد في حمام الشط...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد محمود العامري، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة النواب،

أقف أمامكم اليوم لنقل صوت مواطني معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة الذين يعيشون منذ سنوات تحت وطأة التهميش وغياب أبسط مقومات العيش الكريم وفي مقدمتها الخدمات الصحية الاستعجالية.

لقد شهدت سيدي الهاني مؤخرا حادثة مؤلمة تمثلت في وفاة الشاب محمد الشتيوي، رحمه الله وهو شاب في مقتبل العمر لم يكتب له النجاة رغم محاولة إسعافه من طرف الفريق الطبي لمركز الصحة الأساسية بسيدي الهاني.

هذه الفاجعة ليست الأولى وليست بالأمر الجديد في المنطقة، بل هي تجسيد لحالة مستمرة من التهميش في حق المواطنين، وهي حادثة كان من الممكن تفاديها لو تم توفير أبسط الحقوق الصحية التي ينص عليها الدستور وتوفر قسم استعجالي أو حتى وحدة إسعاف متنقلة.

فرغم الموقع الجغرافي المتميز لمعتمدية سيدي الهاني ومكانتها البارزة ضمن ولاية سوسة فإن هذه المنطقة لا تزال تعاني من التهميش المستمر في عدة قطاعات حيوية وعلى رأسها قطاع الصحة

والبنية التحتية والخدمات الإدارية والنقل. وقد وصل استياء المواطنين في سيدي الهاني إلى مستويات غير مسبوقة، مما يستدعي من جميع السلطات المعنية اتخاذ قرارات جريئة تساهم في استعادة الثقة والأمل في قلوب المواطنين.

ومن هنا أتوجه بدعوة مباشرة إلى السيدة رئيسة الحكومة للتفاعل بشكل إيجابي مع مطالب أهالي معتمدية سيدي الهاني، مؤكدا في الوقت نفسه تجديد ثقتنا في شخصها وفي السيد رئيس الجمهورية الذي يواصل التأكيد على ضرورة الإنصات إلى نبض الجهات المحرومة.

نؤكد مرة أخرى أن نواب الشعب هم من يمثلون إرادة الشعب وهم من يعكسون تطلعات وآمال المواطنين في كامل مناطق البلاد ومن هذا المنطلق، نذكر الجميع أن المسؤولية التي نتحملها تتطلب منا جميعا أن نكون على درجة عالية من الوعي والالتزام لضمان العمل المشترك بما يحقق مصلحة الوطن ويعزز ثقة الشعب في مؤسساته.

أدعو اليوم بكل وضوح، السلطة الجهوية إلى تكثيف التواصل والتنسيق مع نواب الشعب والعمل سويا من أجل مصلحة المواطن، كما نشير أيضا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب تناغما حقيقيا بين جميع الأطراف والعمل بطريقة تشاركية من أجل رفع كل التحديات. والله ولي التوفيق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد ثامر مزهود، تفضل.

السيد ثامر مزهود

هذه المداخلة موجهة إلى السيد وزير الداخلية حول موضوع ظل معلقا منذ سنة 2022 وهو حول انتداب قامت به بلدية تبلبو من معتمدية قابس الجنوبية وقد مرت أربع سنوات إلى حد الآن دون إتمام هذا الانتداب.

ما طلبناه عديد المرات من مصالح وزارة الداخلية هو أن يقع البت في هذا الموضوع إما بإتمام الإجراءات أو بإلغاء هذا الانتداب والسماح بالقيام بانتداب جديد، لأن هذه بلدية محدثة سنة 2018 وتفتقد إلى الموارد والإمكانيات البشرية خاصة وأصبحت غير قادرة بشكل كبير جدا على القيام بمهامها وتعهداتها تجاه المواطنين.

ليس من المعقول أن يبقى الانتداب بهذا الشكل والمواطنون في كل مناسبة يطالبون ومن حقهم ذلك، إما إتمام إجراءات هذا الانتداب أو إلغاؤه بصفة نهائية والدخول في إجراءات جديدة والقيام بانتداب جديد.

النقطة الثانية في علاقة بميناء الصيد البحري بمدينة قابس، هذا الميناء في هذه الفترة بالذات -وقد تم إرسال بعض الفيديوهات منذ قليل- أصبح في حالة كارثية بسبب تجمع الأوساخ سواء داخل الحوض المائي أو داخل الميناء ومحيطه، أي داخل سور الميناء وهو من أنظار مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ومصالح ميناء قابس.

الرجاء التدخل أو طلب التدخل العاجل من أجل الحد من هاته الظاهرة والحفاظ على نظافة الميناء حتى يكون لائقا، ليس من المعقول أن يبلغ التلوث تلك الدرجة الكارثية التي بلغها وعدم القيام بعملية التنظيف في الوقت المناسب ما يجعل الأوساخ تتراكم لأيام طويلة وطويلة جدا وما يترتب عنه من تلوث وأمراض وعديد الأضرار الأخرى.

وبالتالي أعود وأكرر طلبي للسيد وزير الداخلية، الإسراع باتخاذ قرار نهائي فيما يخص الانتداب المعلق ببلدية تبلبو رغم قناعتي بأن تسيير البلدية أو البلديات بالطريقة الحالية من خلال تكليف الكتاب العامين ومواصلة العمل بهذا الشكل غير قادر على النهوض بالعمل البلدي.

لا بد من التفكير في إجراء انتخابات بلدية وانتخاب مجالس بلدية بعد تحيين مجلة الجماعات المحلية حتى تستطيع هاته البلديات أداء دورها على أحسن وجه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد الطاهر بن منصور، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس.

مداخلتي موجهة رأسا إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وإلى السادة المدير العام لـ "STEG" والمدير العام لـ "SONEDE" هل أنتم على علم بأن هناك أناسا في قبلي عاشوا أكثر من أسبوع بدون تيار كهربائي وماء، تصوروا في هذه الحرارة في جهة تقع في أقصى الجنوب التونسي في درجات حرارة قياسية، كما أن هناك أناس مرضى من بينهم من يعيش على أجهزة التنفس الاصطناعي وهناك كبار السن وأطفال رضع وتلاميذ بصدد اجتياز الامتحانات والمراجعة في ظروف لا يعلمها إلا الله.

في معتمدية سوق الأحد، في الكثير من الأحياء وعمادات بقبلي الناس تعاني يوميا والكثير من الأحياء والعمادات بقبلي تعاني، ولكن ذلك يتكرر كل عام والإجابة دائما جاهزة وهي أن لدينا ارتفاع في الاستهلاك والشبكة لا تتحمل الضغط.

أود أن أسأل ما هو حجم الاستهلاك في ولاية قبلي وفي ولاية صغيرة مثلها، هل يوجد فيها معامل؟ هل يوجد فيها مؤسسات؟ هل يوجد فيها كثافة سكانية كبيرة لتضغط على المولدات والمحولات؟ إذن فما هو وضع المواطنين في المدن الكبرى التي يوجد بها مناطق صناعية وكثافة سكانية كبيرة؟

ألا تعلمون أن جهة قبلي لها خصوصية مناخية؟ كان من المفروض وفي دولة تحترم سكانها أن يتمتع السكان في مناطق مثل قبلي وتوزر وتطاوين ومدنين وقفصة والجنوب ككل بامتيازات خاصة في استهلاك الكهرباء والماء.

هناك أحياء بأكملها في سوق الأحد مثل جهة المنشية وغيرها، لا يصلها الماء أصلا ومحطة التحلية بقيت مجرد بناية وتجهيزات بلا أي فائدة ومجرد خسارة أموال، لأن ضغط الماء ضعيف وإذا تم تشغيل المحطة يضعف الماء أكثر ولا يعود كافيا لحاجيات الناس.

في قبلي لا توجد تنمية ولا استثمار في ولاية وقع تصنيفها كآخر ولاية في جاذبية الاستثمار، لذلك لم نعد نطالب بأي شيء فقط كفوا عن بيع الأوهام للناس وعن الوعود المتكررة التي لا تعني شيئا بالنسبة إلى المواطن العادي عند أناس يقطع عنها الكهرباء والماء، أبسط الأشياء وفروا لنا الكهرباء والماء ولا تقطعوهما علينا في الصيف ولكم جزيل الشكر والسماح في بقية الأوهام الأخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد ياسين مامي، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أتحدث اليوم عن موضوع دخول 7000 طبيب داخلي من الأطباء الشبان من الطلبة في إضراب منذ 1 جويلية في جميع المؤسسات الاستشفائية، كنا تابعنا منذ فترة احتجاجات الأطباء الشبان وبياناتهم والمسيرة التي قاموا بها من أجل لفت النظر إلى جملة من المطالب المشروعة وقد تمثلت مطالبهم في تحسين ظروف العمل المتردية وصرف المنحة المتعلقة بحصص الاستمرار وتنظيمها بشكل قانوني وترفيع ساعات العمل، إذ نعلم جميعا أن الطبيب المقيم يتقاضى ثلاثة دنانير عن الساعة والطبيب الداخلي دينارا فقط.

كما طالبوا أيضا بتمتيعهم بنفس شروط الإعفاء من الخدمة المدنية ونعلم اليوم أن المرأة الوحيدة في تونس التي تقوم بالخدمة العسكرية لمدة عام هي الطبيبة، فلا يوجد إعفاء للطبيبة الحامل أو المرضعة أو التي لديها أطفال، بل حتى الطبيبة التي تعاني من أمراض مزمنة أو سرطانية مطالبة بالقيام بعملها خلال الخدمة العسكرية دون أي إعفاء، يصل الأمر أحيانا إلى أن يبقى هؤلاء الأطباء أربعة أشهر دون تلقي أجورهم ثم تصرف لهم دفعة واحدة.

أود أن أذكر بأن الأطباء الشبان هم كفاءاتنا ومصدر فخرنا وأبناء المصعد الاجتماعي الذين استثمرت فيهم الدولة خلال جائحة كورونا وجدناهم في الصفوف الأولى وهم من كانوا يحملون عبء المستشفيات، الأطباء المقيمون هم من كانوا يتحملون مسؤولية المستشفيات ولهذا نلاحظ اليوم أن بعض المستشفيات قد توقفت عن العمل بسبب الإضراب.

الأطباء الشبان يرغبون في العمل داخل وطنهم، لذلك لا يجب أن نكرههم في بلدهم ولا نشجعهم على الهجرة ثم نتحسر بعد ذلك على هجرة كفاءاتنا إلى الخارج.

أود أن أعبر عن تضامني مع كفاءاتنا وأطبائنا الشبان في مطالبهم ومن هذا المنبر أدعو وزارة الصحة والسيد وزير الصحة، الدكتور مصطفى الفرجاني الذي يعتبر هؤلاء الطلبة أبناءه إلى فتح حوار وتفاوض جدي ومسؤول معهم، هذا الملف ليس عزيزا عن الأطباء الشبان ونأمل من السيد وزير الصحة أن يتفاعل ويتجاوب معهم، فهو قادر على إيجاد حلول بالتعاون مع ممثلي الأطباء الشبان، حلول تضمن الاستقرار الفعلي للأطباء الشبان الذين يعدون فخر المصعد الاجتماعي وكفاءاتنا الشابة.

وهنا أشير إلى أن البيان الصادر عن الهيئة الممثلة للأطباء الشبان بخصوص جلسة التفاوض وردت فيه عديد النقاط المخيفة التي نأمل ألا تكون ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد وليد حاجي، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس.

مرة أخرى أجد نفسي مضطرا لإعادة الحديث عن مشكلة الماء غير الصالح للشرب بحاجب العيون.

تقريبا الجميع في هذا المجلس شاهد نوعية الماء الذي أحضرته وشربته داخل هذا المجلس، لا السيد وزير الفلاحة تجاوب ولا أي مسؤول من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تجاوب إلى يومنا هذا. إلى اليوم، ما زال أهالي حاجب العيون يعانون من نوعية المياه التي تحتوي على كميات كبيرة من الصدأ.

السيد الرئيس، تم إسناد المشروع إلى المقاول منذ أكثر من سنة، ولكن ما السبب وراء تعطيله؟ ليس بسبب المقاول، بل إنما بسبب خطأ في الإجراءات أثناء إبرام الصفقة. يتفطنون إلى هذا الخطأ بعد عامين أو أكثر، كان من المفروض أن يحاسب المسؤول أو المسؤولون على هذه الأخطاء في علاقة بهذا الموضوع.

أهالي حاجب العيون قاطعوا خلاص فواتير الماء منذ سنوات وفي البرنامج الذي وضعه السيد رئيس الجمهورية وأذِن بتنفيذه التقسيط على سبع سنوات باجتهاد مع السيد المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وأدرج حاجب العيون ضمن هذه التسويات، لماذا؟

لأن الكمية المحددة هي40 مترا مكعبا والمواطن الذي يتجاوز هذه الكمية لا يسمح له بالدخول في إطار هذه التسوية، ولكن للأسف، من المفروض أن تعمل المؤسسات على تنفيذ سياسة السيد رئيس الجمهورية، نجد من يطلب في إقليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه القيروان دفتر العلاج المجاني "الدفتر الأبيض" من المواطن، أقول لهم، أنتم لستم مصالح الشؤون الاجتماعية، بل أنتم مطالبون بتنفيذ أوامر وسياسة السيد رئيس الجمهورية، ثم تعليمات السيد المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

هذا غير معقول، رجاء حلوا مشكل ماء حاجب العيون، متى سيستأنف المشروع؟ لقد سئمنا الانتظار.

تخيلوا أنفسكم في هذا الحر والماء الذي يخرج من الحنفيات أحمر اللون لا يمكن استعماله حتى للاستحمام، فكيف يشرب؟ هناك عائلات منهارة ما زالت تشرب هذا الماء، لكن أغلب العائلات تشتري ماء يباع في صهاريج لا تخضع للرقابة الصحية، الله أعلم من أين مصدرها. نحن كمواطنين أبرمنا عقودا مع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتوفير ماء صالح للشراب، ولكن الشركة تخل بهذه العقود وتزودنا بماء غير صالح للشرب.

هل السيد رئيس الجمهورية على علم بهذا الواقع، واقع ماء غير صالح للشرب في حاجب العيون؟ رجاء أنقذونا من هذا العبث وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم السيد ياسر القراري، تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ياسر القراري.

السيد ياسر القراري

شكرا السيد الرئيس،

نعتقد أن القانون عدد 9 لسنة 2025 والذي أمضى عليه مجلس نواب الشعب المتعلق بالمناولة جاء ليؤسس للقطع مع كل اشكال العمل الهش، لكن الحقيقة السيد الرئيس اشكال الهشاشة متعددة ومتنوعة في هذه البلاد وسأذكر مجموعة من الأمثلة والاشكاليات التي عايناها.

السيد الرئيس، الجمعيات التنموية والتي تسند القروض الصغرى منذ أكثر من عقدين من الزمن وأعوانها يشتغلون منذ سنوات على الآليات 17 والآلية 20 إلى آخره، اليوم هؤلاء الذين يوزعون أموال الدولة، أموال البنك التونسي للتضامن وينفذون سياسات الدولة ويعطون قروضا تنموية ويعطون قروضا موسمية لتشجيع الفلاحين وتسهيل نشاط الفلاحين يعانون وضعا مهنيا هشا تحت اشراف هيئات تسييرية والحال أنه يمكن ادماجهم وتسوية وضعيتهم إما عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية أو عن طريق البنك التونسي للتضامن وغير ممكن أن يتواصل هذا الوضع لـ 600 إطار من خيرة اطاراتنا وأبنائنا.

الاشكالية الثانية تتعلق بقانون المناولة واشكالياته التطبيقية في علاقة بالبريد التونسي والسواق العاملين به والذين أرسلوا لي عديد الوثائق التي تخصهم، هذه بطاقة أجر لشركة متعاقدة مع البريد التونسي شركة نقل تونس، هؤلاء يعملون في إطار مناولة بالإمضاء ترحيل البريد بالمناولة منذ 2005.

أيضا هذا إذن بمأمورية لاستعمال عربة مصلحة ممضي عليها السيد رئيس مركز التوزيع للبريد بالكاف وهذه الوضعيات منتشرة في كامل البلاد، كتب عليها "عون مناولة"، اليوم البريد التونسي هؤلاء أعوان المناولة وقع التنكر لهم ووجدوا أنفسهم خارج إطار العمل وتم طردهم والتخلي عنهم وهم اليوم يعانون الأمرين، فالرجاء من مختلف الاطراف المعنية التدخل.

نقطة ثالثة تتعلق بالفريق المتنقل لرعاية المسنين داخل الأسر بالكاف، هذا الفريق مفعّل في كل جهات الجمهورية وهناك عائلات وضعيتها هشة وصعبة تتطلب الاعانة وذلك بالوصول إلى ديارهم، هذا الفريق يتطلب سيارة وهذا الفريق مفعّل في كل جهات الجمهورية ما عدا الكاف، فالرجاء من السيدة وزيرة المرأة والأسرة أن تتدخل لتفعيل هذا الفريق و...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حسن الجربوعي.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

في إطار سيادة القرار الوطني وتفعيل سياسة التعويل على الذات وحوكمة الموارد والثروات الوطنية يعتبر قطاع الطاقة المحرر الاساسي للاقتصاد وذلك بالعمل الجاد والحث على تحقيق الاستقلال والأمن الطاقي خاصة أن الوضع الحالي يتسم بتبعية طاقية تفوق 63% والتعويل أساسا على الاستيراد وهو ما يثقل ميزانية الدولة بآلاف المليارات وبالتالي يخفض من القدرة الشرائية للمواطن ويحد من الاستثمارات التنموية.

لماذا لا تكون "عشترت" اللبنة الأولى للاستقلال الطاقي؟ لماذا ثروات يتم تقاسمها مع الأجنبي؟ راسلنا الوزارة بخصوص هذا الحقل ترجع لنا أجوبة لا ترتقي إلى انتظارات المواطن التونسي وإلى التوجهات العامة وفي آخر الجواب تدعو إلى التسريع في المصادقة على مشروع القانون المذكور.

أريد تذكير السيدة الوزيرة أنه تم سحب هذا المشروع وأريد القول أن ما يحدث في هذا الحقل مهزلة بأتم معنى الكلمة وقد يرتقي إلى مستوى الجريمة في حق الوطن، كيف لحقل به مخزون مؤكد قابل للاستخراج بـ 64 مليون برميل نفط بقيمة جملية تساوي 3840 مليار دولار، إذا احتسبنا معدل سعر البرميل 60 دولار بمعنى بعد طرح مصاريف الاستثمار والانتاج والهجر الدولة تحقق مرابيح صافية تقدر بـ 2100 مليون دولار أمريكي، في المقابل الوزارة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تستميت في المطالبة بالمصادقة على مشروع القانون، تعال يا أجنبي اقتسم معي.

لماذا لا يقع تثمين توفير الميزانية اللازمة للإنتاج والصيانة؟ لماذا توفر "L'ETAP" 50% كيف ذلك؟ ومن اتخذ هذا القرار؟ وعلى أيّ أساس؟ وما هي المرجعية القانونية خاصة أن "l'ETAP" هي التي كلفت شركة "Serept" بمواصلة الانتاج كما هو منصوص عليه في محضر جلسة ادارة شركة "Serept" المنعقدة بتاريخ 29 ديسمبر 2023، أي يومين قبل نهاية مدة الامتياز القديم وآخر ما ورد على مسامعنا أن هناك اجتماع سينعقد قريبا بين "L'ETAP" والشريك الأجنبي السابق لاتخاذ قرار ايقاف الانتاج واغلاق الحقل بدعوى أنه غير آمن.

إننا أمام وضعية غريبة تتطلب التدخل السريع لرئيس الجمهورية لفض هذا الإشكال ونقترح اسناد الامتياز الجديد للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بالشراكة مع المؤسسة الوطنية الناشطة في القطاع أو غير القطاع لتأكيد السيادة الوطنية على مواردنا والتعويل على ذواتنا.

وهناك نقطة أخرى لا تقل أهمية، هناك دراسات تونسية وأمريكية تحدثت على مخزون قابل للاستخراج بما يفوق 600 مليار متر مكعب غاز ما يعادل قرابة 15 حقل "مسكارا"، واحد.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد مسعود قريرة.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

هذا السؤال موجه الى السيد وزير الصحة حول المستشفى النهاري بجرجيس وقد وجهت اليكم السيد الوزير سؤالا اولا في هذا الموضوع، فورد الجواب عن موضوع آخر ولم تتحدثوا البتة ولم تجيبوا عن السؤال، حيث تحدثتم عن المستشفى الجهوي بجرجيس وهو في حالة رثة والسؤال لا يتعلق به أصلا.

السؤال مستشفى نهاري وهو المستشفى القديم الموجود وسط المدينة والذي أعد تخطيط لإعادة بنائه والتخطيط موجود والتمويل موجود والمقاول تم الاتفاق معه والأشغال بدأت، حيث شرع المقاول في إزالة الحديقة والأشجار فجأة توقف المشروع ولا أحد يعرف السبب إلى حد الآن، إذا كانت الدولة هي التي تعطل مشاريعها فلا لوم على مواطن يرفض تسليم ارضه ويتعطل المشروع.

هذه ملك الدولة وموافقتها موجودة وطلبت من البلدية إعداد رخصة البناء، بدأت البلدية في الإجراءات، المقاول بدأ في العمل وفجأة يتوقف والتمويل موجود وهو قرض ايطالي والمبلغ 6.8 مليار، فما الحكاية؟

هنا، هنالك غضب وعدم رضى كبير خاصة أن آخر زيارة للوزير السابق في جرجيس، وزير الصحة السابق، قال بأن الأشغال ستنطلق في جانفي 25 لكن إلى الآن لا وجود لشيء ووجدت نفسي محرجا أمام ناخبي وأمام المواطنين، ماذا أقول؟ المعتمد لا يملك جوابا، السيد الوالي أيضا، النائب لا يملك جوابا، إلى أين نلتجئ؟ أين نتجه؟

بالتالي السيد الوزير قد تحدث أشياء لا نرضى بها ومن حق المواطنين أن يدافعوا على مصالحهم بالطرق السلمية وقد يلتجئ هؤلاء إلى طرق أخرى وأحملك المسؤولية في ذلك، أعطنا معلومة، قل ماذا حدث ومتى ستنطلق الأشغال لإنجاز هذا المستشفى الذي هو حق من حقوق مواطني جرجيس والمشروع له كل أركان النجاح، فإذا كان هناك مشكل أعلمنا فنحن أهل البلاد، هذا هو "الشعب يريد"، الشعب يريد جوابا عن سؤال لماذا عطلتم مشروع المستشفى النهاري بجرجيس؟ وهو حق لنا وسأدافع عنه ولن نتنازل عنه، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد بلال المشري

السيد بلال المشري

شكرا السيد الرئيس،

الموضوع بخصوص المياه الصالحة للشرب إن صح أن نطلق عليها مرة أخرى أنها صالحة للشرب، الماء في السدود موجود ولدى المواطن مفقود، لماذا وما السبب؟ اليوم منذ أسابيع منذ بداية الصيف وأنا أتحرى في كل المشاكل التقنية التي يعطيها المسؤولون.

الماء مقطوع في معتمدية "ملولش" من ولاية المهدية، في "العرقوب" و"الهود" و"أولاد احمد" و"الشعايبة" "ولاد إبراهيم" "السعافات" في الشابة و"السعافات" في "ملولش" وفي "سلقطة" و"سيدي عساكر"، هذه المناطق اجتماعيا حارة بمعنى أنها لا تسكت مطلقا وإذا انطلقت فيها الاحتجاجات لا تنتهي حتى برجوع الماء والذي قطع الماء يعرف هذا جيدا وكل التعلات التقنية تبيناها وزالت واليوم لم يعطني أيّ مسؤول السبب الحقيقي أو ربع سبب مقنع بعد زوال كل الأسباب التقنية التي يقولون بمعالجتها وزيادة مضخات، رغم ذلك ينقطع الماء.

إذن اليوم تبين بوضوح - وهنالك مناطق بعينها ينقطع عليها الماء - أن المسألة متعمدة وأدعو إلى فتح بحث تحقيقي ومستعد للإدلاء بالأسماء وهذا كلام أقوله وأتحمل فيه مسؤوليتي.

اليوم هنالك اجرام في حق الشعب التونسي في حق أهالي الجهة لتصفية حسابات سياسية، كل من له مشكلة سياسوية، فالشارع أمامه ليحتج ومكفول له بالدستور، ولكن الجهات السياسية لا تستطيع تحريك شارع بقطع الماء على المواطن وابتزاز الشعب التونسي بالماء الصالح للشرب بتواطئ مسؤولين في الدولة إن صح ان نقول عنهم مسؤولين أيضا.

أمس في لجنة الفلاحة قمت بالاتصال بالمسؤولين للإعلام، وكل مرة يعدونني بعودة الماء، اليوم لليوم الرابع على التوالي هنالك مناطق مقطوع عليها الماء، هذا المشكل يجب أن ينتهي جوهريا ورئيسيا ندعو السيد رئيس الجمهورية أن نفس الذين نكلوا بنا الصيف الماضي والذي قبله هم أنفسهم وزار السيد رئيس الجمهورية الجهة وعاين ذلك، ولكن المسؤولين الذين قطعوا الماء الصيف الفارط ما زالوا موجودين وكرروا نفس الشيء ولست مخطئا عندما أقول أنّ المسألة متعمدة وهناك جهات تقطع الماء، ولكن الغلط ان هذه الجهات لا زالت تعمل داخل مؤسسات الدولة ولن نسكت على ما يحدث وهذا خطر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد مختار عبد المولى.

السيد مختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

تقريبا في كل سنة من مناقشة ميزانية الدولة أو في كل مناسبة في اتفاقية قرض أو اتفاقية مشروع إلا ويتبين لنا جليا وبكل وضوح أن تطاوين تتذيل الترتيب في منوال التنمية وتتصدر أيضا نسب البطالة على المستوى الوطني، صراحة السيد الرئيس اليوم هذا الخطاب سأوجهه إلى السيد رئيس الجمهورية وسأحاول أن أكشف أو من خلال هذا الخطاب أن ننتزع حقوق سلبت منذ عقود في حضائر النفط تحت مسمى شركات المناولة أو شركات الإعاشة أو الخدمات النفطية، تلك الشركات التي مارست الاستغلال وأحيت في السواعد فصول العبودية حتى بعد ان نالت البلاد استقلالها.

سنوات مرت لعمال المناولة في العمل الشاق في الثروات الباطنية بينما الحقوق منقوصة، لكن في الحقيقة هو بناء اقتصاد وطن واليوم نقولها بصوت عالي "لا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر" ولا بد للحقوق أن تعود إلى أصحابها، قانون واضح قانون منع المناولة وتسوية عقود الشغل الذي دخل حيز النفاذ منذ 28 ماي 2025 لم ينفذ صراحة في تطاوين والعمال ما زالوا رهائن وعود زائفة.

نحن اليوم نخاطب في هذه الرسالة رئيس الدولة مباشرة، هنالك في تطاوين من لم يطلق صراحة القانون الذي وقعت عليه، هنالك مسؤولون يستهينون بمؤسسات دولة، متخاذلون، يتجاوزون علنا القانون ويستخفون بمعاناة العمال، هنالك من تمرد من الشركات البترولية وحتى داخل الإدارة يجب على الشركة التونسية للأنشطة البترولية ووزارة الطاقة التحرك وايقاف التحايل على القانون وبالفصل 28 وأقول أن مجلس نواب الشعب لن يبقى مكتوف الأيدي، لن يبقى نواب الشعب مكتوفي الايدي من خلال هذا التجاوز نقول لهؤلاء كفاكم تسويفا، يجب الالتزام وتطبيق القانون ونطالب بإدماج هؤلاء العمال فورا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد أمين الورغي.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيد الرئيس،

أنا اليوم أريد أن أعبر عن غضب واستياء مشروع، ليس بصفتي فقط نائب شعب بل بصفتي شاهد على سياسة التمييز التي يقوم بها السيد والي تونس في التعامل مع المعتمديات على أساس أنها معتمديات درجة أولى ومعتمديات أخرى على أساس أنها خارج الخريطة، معتمدية جبل جلود اليوم تعامل على أساس أنها نقطة سوداء في ولاية تونس ونحن اليوم في الدولة الاجتماعية كنا -على خطى السيد رئيس الجمهورية- نطالب بالعدالة الاجتماعية، نفس الشيء نطالب بالوعود التي قطعها والي تونس وقت زيارته للوردية،

اليوم المستودع البلدي ما زال مفتوحا إلى يومنا هذا والذي كان هو نفسه أعطى الأمر ليتم اغلاقه وإخراج العربات الموجودة به. اليوم تجار الملابس المستعملة ينتظرون استغلال هذا الفضاء للعيش الكريم، هؤلاء انتظروا لسنوات في الشارع قبالة سوق الوردية.

نطالبك أيضا بتسخير نفس الامكانيات التي نراها في معتمديات أخرى، معتمديات تزورونها بالورود ومعتمديات لا يزورها أي أحد، اليوم الفضلات والناموس والخدمات البيئية الرديئة، التطهير فيها شبه منعدم، اليوم لا يوجد مسؤول جهوي على رأس ولاية تونس قادر ان يتنقل لحل مشاكل الناس.

اليوم الطلبات لمقابلة والي تونس تعد بالآلاف، تطلب الشغل الكريم وغيره وهؤلاء انتخبونا لتوصيل أصواتهم ومن غير المعقول اليوم أن يجعل والي تونس باب حديد أمام الناس وعند تنصيبه كان موجودا في الصف الأول عندما أكد السيد رئيس الجمهورية على ضرورة التنقل إلى المواطن في الصباح وفي الليل على عين المكان وينقص من الحجّاب وينقص من الأبواب، أول خطوة جعل باب حديد ومصعد آلي بالبطاقة يمنع صعود المواطن.

عدم تعاملك مع نواب تونس لا يمثل اشكالا لنا، سوف لن نتعامل معا وهذا اختيارك الذي لا ينقص منا أي شيء، بل سيزيدنا إصرارا على مراقبتك وسنحاسبك تحت قبة البرلمان ونحن اليوم نتعامل مع السيد وزير الداخلية بالأسئلة الكتابية والأسئلة الشفاهية وهو مشكور يقوم بالإجابة على الأسئلة الشفاهية ويتفاعل مع نواب تونس بكل ما أوتي من امكانيات موجودة.

اليوم السيدة زميلتي أمال المؤدب لديها عائلة سقط عليها سقف، افرادها في الشارع لثلاثة أيام، نحن هنا صادقنا على قانون البنايات المتداعية للسقوط، تم اعلام السيد والي تونس وبطبيعة الحال لم يستجب، في الآخر يتم ارسال عمدة وتم تحرير قرار اخلاء بعدما سقط عليهم المنزل ويبدو ان السيد الوالي لم يقرأ القانون الذي ينص على الايواء الوجوبي في مثل هذه الحالات إلى حد وجود المأوى الدائم، هل ولاية تونس اليوم بالإمكانيات التي تمتلكها غير قادرة على توفير إيواء وجوبي؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة ما حدث يوم أمس خلال جلسة التفاوض التي جمعت الوفد الوزاري بأعضاء المكتب الوطني للمنظمة التونسية للأطباء الشبان بحضور وزير الشؤون الاجتماعية لم يكن حوارا مسؤولا حول وضعية الأطباء الشبان، بل كان إهانة موثقة، جلسة كان يفترض أن تكرس ثقافة الحوار الاجتماعي التي تعودنا عليها، فاذا بها تتحول الى مسرح للتهديد المباشر والتصريحات المهينة والتعامل الفوقي ومع من؟ مع من؟ مع نخبة هذا الوطن من شبابه الأطباء، يعني طبيب شاب يهدد بالسجن لأنه يطالب بأجره، من يطالب بحقه يقمع، من يطالب بحقوق مشروعة يهان، بماذا طالبوا هم؟

هم طالبوا بتحسين الأجور وطالبوا بتحسين ظروف العمل المتردية، حقا ما حدث يوم أمس يضعنا نطرح السؤال، هل الدولة تريد فعلا بقاء أطبائها؟ أم أنها تدفعهم دفعا نحو الباب؟ تهديد مباشر بالسجن لقيادات الأطباء الشبان، تصريحات صادمة، يرى السيد الوزير في تهجير 1600 طبيب شاب من أصل 1900 فرصة لتحصيل العملة الصعبة وجلب أطباء من المجر أو الصين.

ما بها دولتنا اليوم؟ تحتفل بالهجرة؟ تجرم المطالبين بحقوقهم؟

إن الأطباء الشبان يا سادة لا يهاجرون من تونس، يهجرون قسرا لأنهم رفضوا الذل وتجرأوا على المطالبة بأبسط حقوقهم، نعتبر أولادنا اليوم شبابنا مصدرا لتحصيل العملة الصعبة، لا مواطنين لهم حقوق وكرامة، فما معنى أن نهددهم ونذكرهم بمثال تتبع جمعية القضاة؟

وحين طرحت اشكالية نقص الأطباء جاء الرد بأن الدولة في أوقات سابقة لجأت لأطباء من المجر ويمكنها اليوم اللجوء إلى أطباء من الصين، لا نحن نرفض وكل الدعم لنخبة البلاد الذي درس الطب في تونس، سبع وتسع سنوات وسهر وتعب وأنفق عليه والديه، لا يهان في تونس، لكم مني كل الدعم ولا لأنكم تسدون فراغات، ليس لأن الأطباء المقيمين "يسدون عنا باب البلاء" لا، لأنكم أنتم فخر هذه البلاد ونحن بحاجة لكم وفي رحيلكم ستنهار الصحة العمومية وبلادكم أمانة يا أولادنا، لا ترحلوا، ابقوا في بلادكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائبة المحترمة السيدة ضحى السالمي، تفضل

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

في إطار أسبوع الجهات رغم أننا عندما لا نتنقل الى جهاتنا فهي تسكن فينا، لذا أتحدث اليوم لا من مكاتب مغلقة ولا من تقارير رسمية، بل من الميدان ومن عمق الأحياء المنسية من برج السدرية وتحديدا حي الفطناسي وحي المستقبل في حي المستقبل، منطقة ذات تضاريس مرتفعة لا إنارة لا طرقات محاصرة بخطر دائم يتمثل في قنال مفتوح دون حواجز، هذا القنال وهذه الحواجز تتوقف هناك، يهدد سلامة المارة شيوخا أطفالا إلى آخره، الواد يفيض على البنايات والطرقات جراء غياب أشغال الجهر والتنظيف،

انظروا مجرى الوادي، مسدود يفيض على البنايات وعلى الطرقات ويمنع أيضا التلاميذ من العبور الى مدارسهم، البالوعات طبعا حدث ولا حرج، تفيض مياه الصرف الصحي ويضطر الأعوان إلى القيام بعمليات الشفط بشكل دوري دون أي حل جذري أو وقائي، الطرقات غير مهيئة ولا تليق حتى بعربة يجرها حمار فما بالك بمتساكنين وبسيارات تنقل المرضى، تنقل الخبز اليومي، تنقل المسنين، طرقات أشبه بمسالك بدائية تعزل الناس ولا تربطهم بالحياة والفضلات والروائح الكريهة أصبحت يومية، كما ترون هذا مدخل الحي، طبعا لا أتحدث على الانترنت وشبكة الغاز هذه امتياز لا يمنح لكل الناس وكل الاحياء خاصة غير المصنفة.

الموتى لم يسلموا من الإهمال، مقبرة برج السدرية الموجودة في حي المستقبل لم تعد قادرة على استيعاب مزيد من الموتى، أي كرامة بقيت حتى لا يجد الميت قبره.

في حي الفطناسي التقيت بالسيد حسين الذي تحدث بألم عن غياب الإنارة، غياب الطرقات، غياب شبكة الصرف الصحي، خوف العائلات من الخنزير البري الذي يعيش معهم، يعبر الطرقات في الليل

وخوف الأهالي وخاصة الأطفال الصغار، أواصل القصة مؤلمة أرجو أن نتوقف عندها انسانيا ويسعفني الوقت.

السيدة زمردة رحمها الله ذهبت -وأنا كنت شاهدة على ذلك- بنفسها إلى مقر الولاية لا تطلب صدقة، بل تطلب حقها في الماء، توفيت والمؤلم أكثر من موتها أنه عند تغسيلها قبل دفنها اضطروا لجلب المياه من الأحياء المجاورة، هنا أريد أن أجيب بصوت عالي على الردود التقليدية التي سئمنا منها: منطقة ذات بناء عشوائي، ذات صبغة فلاحية قرارات هدم، أقولها بوضوح الحق في الماء والكهرباء والطريق والصرف الصحي لا يسقط بمجرد أن الدولة تقاعست في التنظيم، كرامة المواطن لا ترتبط بالرخصة، بل بحقه الطبيعي في الحياة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا النائب المحترم شكري بن البحري.

السيد شكري بن البحري

شكرا السيد الرئيس،

قبل البدء أحب التذكير لعل الذكرى تحرك وتقنع المسؤولين وتنفع المواطنين وأحب أن أنقل صرخة وجع، صرخة عطش من أهالي جبالنا والوادي الكبير و"العطاتشة" و"الملاليح" و"الجرايدة" و"بطليلة" و"حي الذياب" و"الميرات" من اهالي "المحروقة" و"مركز بن مفتاح" و"الفلاج" و"العرايش" و"التراكة" و"السوالم" و"بن سهلون" و"المداس" في "الصغار"، أعرف أن الكلام وقت العطش لا يروي وأعرف أن الصبر عندما يطول يصبح وجيعة، أدعو كل المسؤولين المحليين ليساهموا في إيجاد الحلول ولا يوصون الناس بالصبر، الناس لم تشرب منذ العيد ، الناس لا يملكون قطرة ماء وهم يوصونهم بالصبر، ندائي إلى كل المسؤولين في "SONEDE" أيضا والمسؤولين في وزارة الفلاحة والموارد المائية أن الناس تعبت، نقدر مجهوداتكم وحرصكم وتواصلكم الدائم معنا لكن نريد حلولا فعلية، حلولا عملية حلولا انية لهذه الاشكاليات المتكررة كل عام.

اليوم أيضا أحب أن أتحدث على مظلمة أخرى ووجيعة أخرى، أتحدث باسم أهلي والناس الذين تعبوا وحلموا، الناس صدقوا أن المشروع الكبير الذي جاءهم من منطقتهم سوف يبدّل حياتهم، لكن للأسف المشروع جاء وبدأ والحق لم يأتهم والمشروع لم ينصفهم.

أتحدث عن أهلي وناسي في "قرقور" في معتمدية عقارب، أين قررت الدولة أن تبني أكبر محطة تحلية مياه، مشروع ضخم، حيوي، وطني، نثمنه، نفتخر به، لكن الناس الذين يسكنون أمامه والذين يعيشون في ظله لم يعملوا ولم يشربوا ولم يشعر بهم أحد، الماء يمر أمام أعينهم، في وسط ديارهم، يتم تحليته ويتوزع، لكن هم ما زالوا عطشى أو يشربون من الآبار المالحة.

وما يؤلم أكثر ان المشروع هذا الذي بني فوق أرضهم وتشرف عليه شركة وطنية تقوم بالأشغال فيه شركة أجنبية هي التي تقرر، هي التي تختار، هي التي تشغل، تعين تحكم بأحكامها وهي التي تعزل وتطرد أيضا وأولاد المنطقة وجوهر المحطة مقصيون، مهمشون، قلة قليلة من الذين تم تشغيلهم طبعا بعقود هشة ومن الشباب الذين كان لهم فضل كبير في بناء وحراسة وتشييد المحطة والذين استغلوهم ومصّوا عرقهم في بداية المشروع وعندما بدأ المشروع في العمل والإنتاج تم طردهم، أناس كانوا يعلمون بان المشروع يفتح لهم الأبواب وعندما فتحت أبوابه القاهم، أغلقت في وجوههم، شباب متخرج ومتكون تمنى العمل والعيش بكرامة في بلاده وجدوا أنفسهم بعد مدة عاطلين، منسيين، مطرودين يتفرجون لا عملوا ولا شربوا، لم يشعر بهم أحد.

أنا اليوم لا أطلب المستحيل أطلب حق هؤلاء الشباب في الشغل في العدالة في الإنصاف في الكرامة الوطنية، أطالب بمراجعة عاجلة لملف التشغيل في المحطة ولا بد أن تكون الأولوية لأبناء الجهة....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هذه ليس بها زيادة هذا تدخل على معنى الفصل 108 وليس هنالك زيادة على الثلاث دقائق، أترضى لي أن أخرق القانون؟ طيب، لك ثلاثين ثانية.

السيد شكري بن البحري

أطالب أيضا بفتح تحقيق جدي في الاقصاء الذي صار، أطالب بتنفيذ "le plan d'actions" الخاص بالدراسات الاجتماعية، أطالب بالمسؤولية المجتمعية، أطالب بتنفيذ كل ما جاء في الدراسات البيئية والسياحية لتأثيرات المشروع، أطالب بالمتابعة الجدية، بالتقييم، بفتح الملفات، أطالب بحق المواطن، حق الأهالي في 12 كلم شريط ساحلي رأته الدولة فقط للمشاريع، أطالب بحق الشباب في التشغيل، حق البحارة في خيرات البحر، حق النساء الفلاحات، جماعات...

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نأتي الآن إلى ختام جلستنا اليوم وبذلك نرفع الجلسة.

(كانت الساعة السابعة والربع مساء)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025:

إبراهيم حسين بتاريخ 24 أفريل 2025، المختار عبد المولي بتاريخ 22 أفريل 2025، النوري جريدي بتاريخ 8 ماي 2025، الياس بوكوشة بتاريخ 06 ماي 2025، حسن بن علي بتاريخ 6 ماي 2025، عادل ضياف بتاريخ 6 ماي 2025، لطفي الهمامي (2 أسئلة كتابية بتاريخ 28 أفريل 2025 و2 ماي 2025، محمد أمين الورغي بتاريخ 14 أفريل 2025، محمد بن حسين بتاريخ 23 أفريل 2025، مختار عيفاوي بتاريخ 7 ماي 2025، نجيب عكرمي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 5 مارس 2025 و22 أفريل 2025، ياسين مامي بتاريخ 6 ماي 2025، ضحى السالمي بتاريخ 23 أفريل 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025:

الطاهر بن منصور ومحمد علي بتاريخ 30 جانفي 2025، سامي الحاج عمر بتاريخ 03 فيفري 2025، أحمد بنور (02 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 جانفي 2025 و02 ماي 2025، جسن جربوعي بتاريخ 06

ماي 2025، سامي رايس بتاريخ 19 فيفري 2025، عبد السلام الدحماني بتاريخ 25 مارس 2025، عبد العزيز شعباني بتاريخ 13 ديسمبر 2024، محمد أمين الورغي بتاريخ 13 جانفي 2025، محمود العامري بتاريخ 09 ماي 2025، وليد حاجي بتاريخ 16 أفريل 2025، سيرين مرابط بتاريخ 18 أفريل 2025، فاطمة المسدي بتاريخ 30 أفريل 2025، نجلاء اللحياني (نفس السؤال) بتاريخ 13 مارس 2025 و 14 أفريل 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025:

حمدي بن عبد المولى بتاريخ 13 ماي 2025، سفيان بن حليمة بتاريخ 14 ماي 2025، عبد السلام الدحماني بتاريخ 13 ماي 2025، عصام البحري جابري بتاريخ 05 ماي 2025، محمد شعباني بتاريخ 13 ماي 2025، نجيب عكرمي بتاريخ 30 أفريل 2025، بسمة الهمامي ورشدي الرويسي بنارخ 29 أفريل 2025، ريم الصغير بتاريخ 29 أفريل 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025:

حاتم لباوي بتاريخ 29 أفريل 2025، حمدي بن عبد العالي بتاريخ 30 أفريل 2025، فيصل الصغير بتاريخ 29 أفريل 2025، وليد حاجي بتاريخ 18 فيفري 2025، ضحى السالمي بتاريخ 23 أفريل 2025، مريم الشريف بتاريخ 21 فيفري 2025.

وتقدم كل من السيد النائب الطاهر بن منصور بتاريخ 6 ماي 2025 والسيد النائب عزيز بن الأخضر بتاريخ 13 ماي 2025 والسيد النائب عماد الدين سديري بتاريخ 26 ماي 2025 والسيد النائب ياسين مامي بتاريخ 7 ماي 2005 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025.

كما تقدم كل من السيدة النائبة نور الهدى سبائطي بتاريخ 29 أفريل 2025 والسيد النائب نجيب عكرمي بتاريخ 5 مارس 2025 والسيد النائب ثامر المزهود بتاريخ 25 نوفمبر 2024 والسيد النائب محمد علي فنيرة (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 27 فيفري 2025 و3 مارس 2025 بأسئلة كتابية الي السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025.

وتقدم كل من السيدة النائبة نورة الشبراك بتاريخ 30 أفريل 2025 والسيد النائب منير الكموني بتاريخ 15 أفريل 2025 والسيد النائب عمار العيدودي بتاريخ 5 ماي 2025 والسيد النائب المختار عبد المولي بتاريخ 25 أفريل 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها

كما نقدم كل من السيد النائب شكري بن البحري بتاريخ 29 أفريل 2025 والسيد النائب رمزي الشتوي بتاريخ 30 أفريل 2025 والسيد النائب فخر الدين فضلون (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 24 أفريل 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025:

صابر المصمودي بتاريخ 26 ماي 2025، ضحى السالمي بتاريخ 6 مارس 2025، محمود العامري بتاريخ 8 افريل 2025، مهى عامر بتاريخ 10 أفريل 2025، ضحى السالمي وبثينة الغانمي بتاريخ 27 ماي 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب مختار عيفاوي بتاريخ 18 مارس 2025 والسيدة النائبة نورة الشبراك بتاريخ 18 مارس 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتقليا الإجابة عنها في شهر جوان 2025.

وتقدم كل من السيد النائب حسام محجوب بتاريخ 21 فيفري 2025 والسيد النائب لطفي السعداوي بتاريخ 20 جانفي 2025 والسيد النائب فخر الدين فضلون بتاريخ 18 فيفري 2025 والسيدان النائبان مصطفى المصمودي وصابر المصمودي بتاريخ 24 أفريل 2025 بأسئلة كنابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025.

كما تقدم كل من السيدتين النائبتين مريم الشريف بتاريخ 8 ماي 2025 وضحى السالمي بتاريخ 15 ماي 2025 والسيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 26 ماي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025.

وتقدم كل من السيد النائب غسان بامون بتاريخ 15 أفريل 2025 والسيد النائب إبراهيم حسين (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 أفريل 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة العدل وتلقيا الاجابة عنها في شهر جوان 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 2 ماي 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني وتلقت الإجابة عنه في شهر جوان 2025.

وتقدمت السيدة النائبة نجلاء اللحياني بتاريخ 26 ماي 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير التربية وتلقت الإجابة عنه في شهر جوان 2025

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2025:

رمزي الشتوي بتاريخ 6 ماي 2025، شكري بن البحري بتاريخ 29 أفريل 2025، صابر المصمودي بتاريخ 29 ماي 2025، عادل ضياف بتاريخ 29 أفريل 2025، عبد السلام الدحماني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 ماي 2025، عصام البحري جابري بتاريخ 5 ماي 2025، مراد الخزامي بتاريخ 16 ماي 2025، زينة جيب الله بتاريخ 16 ماي 2025، سنية بن المبروك بتاريخ 13 ماي 2025، ضحى السالمي بتاريخ 13 مارس 2025، منال بديدة بتاريخ 13 ماي 2025، هالة جاب الله بتاريخ 14 ماي 2025.

كما تقدمت السيدة النائبة هالة جاب الله بتاريخ 8 أفريل 2025 بسؤال كتابي إلى السبد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقت الإجابة عنه في شهر جوان 2025.

أخيرا تقدم السيد النائب عماد الدين السديري بتاريخ 26 ماي 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقى الإجابة عنها في شهر جوان 2025

السؤال الكتابي

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: حول الوضع الأمني بدائرة المحرس الصخيرة الغربية.

تحية طيبة وبعد،

من أجل تعزيز النسيج الأمني بدائرة الصخيرة - المحرس الغربية، أتقدّم الى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1- متى سيتم الشروع في بناء مقر للحماية المدنية بالصخيرة؟

2- متى سيتم بعث مركز استمرار بمركز الحرس الوطني بالصخيرة وتهيئة مقره؟

3- هل من برنامج لدعم منطقة الحرس الوطني بالمحرس بسيارات رباعية الدفع وتغطية نقص الأعوان؟

4- لماذا لم يتم التصدي لظاهرة الصيد البحري العشوائي "الكيس" الذي أضر بالثروة البحرية لمعتمدية الصخيرة؟

5- متى يتم تركيز مركز حوادث مرور بمنطقة الحرس الوطني بالمحرس نظرا لشساعة المنطقة وتعدد الطرقات الوطنية والجهوية بها؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب "إبراهيم حسين" عن دائرة الصخيرة –الغربيبة- المحرس ولاية صفاقس

ملخص السؤال :

1-متى سيتم الشروع في بناء مقر للحماية المدنية بالصخيرة؟

2- متى سيتم بعث مركز استمرار بمركز الحرس الوطني بالصخيرة وتهيئة مقره؟

3- هل_من برنامج لدعم منطقة الحرس الوطني بالمحرس بسيارات رباعية الدفع وتغطية نقص لأعوان؟

4- لماذا لم يتم التصدي لظاهرة الصيد البحري العشوائي "الكيس "الذي أضر بالثروة البحرية لمعتمدية الصخيرة؟

5- متى يتم تركيز مركز حوادث مرور بمنطقة الحرس الوطني بالمحرس نظرا لشساعة المنطقة وتعدّد الطرقات الوطنية والجهوية بها؟

نص الإجابة :

1-بخصوص الشروع في بناء مقر للحماية المدنية بالصخيرة :

إجابة على تساؤلكم المتعلق ببناء مقر للحماية المدنية بالصخيرة، تجدر الإفادة بأنه تمت برمجة مشروع بناء مقر فرقة للحماية المدنية بالصخيرة على قطعة أرض تمسح حوالي4744 م 2 وسط مدينة الصخيرة بعد أن تم تخصيصها لفائدة مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية من طرف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حيث تم إبرام اتفاقية مساعدة فنية مع مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بصفاقس لمتابعة الأشغال كما تم تعيين مصممي المشروع

مع الإشارة أن الاحداثات الجديدة من وحدات للحماية المدنية يتم بالاعتماد على مخطط وطني لتحليل المخاطر وتغطيتها صلب الديوان الوطني للحماية المدنية على أساسه تُحدد الحاجيات والأولويات

وعليه فإنّ المشروع في مرحلة إعداد ملف طلب العروض وسيتم رصد الإعتمادات الخاصة به ضمن ميزانية 2026 الخاصة بالديوان الوطني للحماية المدنية .

2-حول بعث مركز استمرار بمركز الحرس الوطني بالصخيرة وتهيئة مقره:

إن مركز الحرس الوطني بالصخيرة مفعل ويضم في تعداده 20 فردا) رئيس مركز) +19 عون ويتم تحديد نظام العمل بمراكز الأمن العمومي للحرس الوطني بالاعتماد على منظومة رقمية تم تركيزها في الغرض .

تم رصد إعتماد قدره 160 ألف دينار بعنوان العناية بالبنايات لفائدة الحرس الوطني بإقليم صفاقس على حساب ميزانية الإستثمار لسنة 2024 حيث تم بتاريخ 19 مارس 2025 عقد جلسة عمل بمقر الإقليم المذكور وتقرر تخصيص إعتماد قدره 10 ألاف دينار لفائدة ترميم وصيانة مقر مركز الأمن العمومي بالصخيرة .

3-حول دعم منطقة الحرس الوطني بالمحرس بسيارات رباعية الدفع وتغطية نقص الأعوان:

إن جميع الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الحرس الوطني بالمحرس مجهزة بوسائل نقل إدارية كما تم مؤخرا تعيين سيارات رباعية الدفع ببعض الوحدات الأمنية التابعة للمنطقة المذكورة وسيتم النظر في مزيد تدعيمها بوسائل نقل أخرى عند توفر الإمكانيات .

أما بالنسبة للعنصر البشري فهو يعتبر كافيا للإضطلاع بالمهام الموكولة الى تلك المراكز على الوجه الأكمل، هذا وسيتم تدعيمها بالزاد البشري خلال هذه الصائفة عند توفر الإمكانيات البشرية .

4-حول تاريخ تركيز مركز حوادث مرور بمنطقة الحرس الوطني بالمحرس:

إن مركز معاينة حادث المرور بالمحرس مفعل بداية من شهر جانفي 2024 وسيقع مزيد تدعيمه بالأعوان حال توفر الزاد البشري

5- بخصوص التصدي لظاهرة الصيد البحري العشوائي "الكيس الذي أضر بالثروة البحرية لمعتمدية الصخيرة :

إنّ مقاومة ظاهرة الصيد بالكيس الممنوع ميدانيا لا تحتكر على وحدات حرس السواحل التابعة لوزارة الداخلية فقط وإنما تهم أيضا مختلف السلطات البحرية على غرار هيكل قسم الصيد البحري المنضوي تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري كما أنه يتواجد عدة عوامل تساهم في استفحال هذه الظاهرة نذكر من بينها ميناء الصيد بالزبوسة من معتمدية الصخيرة الذي لا تتوفر فيه أية مرافق أو خدمات إدارية إلى جانب تواجده بمياه ضحلة يتأثر بصفة مباشرة بالمد والجزر إلى جانب تواجد السباخ بالقرب منه مما يصعب عملية المراقبة في جميع الأوقات ويجعل التدخل الأمني به

محدود مما جعله ملاذا لمراكب الصيد العشوائي (مراكب الصيد بالكيس الممنوع) منذ سنوات والذين يستغلون العوامل الطبيعية والجوية السيئة لممارسة نشاطهم إلى جانب تعمدهم إنزال المنتوجات البحرية المتأتية من الصيد العشوائي بطرق غير قانونية بالميناء المذكور

هذا وتجدر الإشارة إلى أن وحداتنا بحرس السواحل سجلت منذ فترة توافد العديد من المراكب من مختلف الموانى على الميناء المذكور بصفة خاصة والمرافئ والمراسي العشوائية بصفة عامة خاصة وذلك على إثر تكثيف وتشديد المراقبة على مراكب الصيد العشوائي بمختلف موانئ الصيد البحري من أهمها ميناء الصيد البحري بصفاقس ميناء المحرس وميناء الصخيرة وتضييق الخناق على مسالك توزيع المنتوجات البحرية المتأتية من الصيد العشوائي .

مع العلم وأن مقاربتنا الأمنية المعتمدة في مقاومة هذه الظاهرة تعتمد على إضعاف منظومة الصيد العشوائي برا وبحرا من خلال تكثيف الحملات الأمنية والتمشيطية المبرمجة أو الاستثنائية وكذلك المشتركة مع قسم الصيد البحري وتربية الأسماك بصفاقس وذلك ب:

*<u>مقاومة الظاهرة برا :</u>

- تكثيف المراقبات الترتيبية على الشاحنات بالطرقات وتفتيشها تفتيشا دقيقا وحجز جميع المنتوجات البحرية المتأتية من الصيد العشوائي .

- تكثيف المراقبة الترتيبية على الشاحنات بالموانى والبوابات والتثبت من حمولتها .

- تكثيف المراقبات لغاية حجز جميع معدات الصيد الممنوع قبل وصولها للمراكب (أثناء الصنع وأثناء التنقل)

- تكثيف المراقبة على ورش صنع المراكب للتصدي لجميع محاولات صناعة المراكب على غير الصيغ القانونية .

*<u>مقاومة الظاهرة بحرا</u>

- تكثيف المراقبة على المراكب الوافدة على الموانى وتفتيشها والتثبت من معدات صيدها ومنتوجاتها تكثيف المراقبة على المراكب المبحرة من الموانى والمرافئ بإتجاه عرض البحر وتفتيشها تفتيشا دقيقا والتثبت من معداتها .

- العمل على ضبط المراكب التي بصدد ممارسة نشاط الصيد بالكيس الممنوع واقتيادها إلى الميناء وإتخاذ الإجراءات القانونية في شأنها .

- تكثيف الحملات الأمنية المشتركة مع قسم الصيد البحري المنضوي تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

هذا ورغم الأساليب التي يعتمدها بحارة الصيد بالكيس الممنوع وأرباب القطاع على حد السواء للتفصي من المسؤولية وتهريب منتوجها من مختلف المرافئ والموانى لترويجها بالأسواق إلا أن الوحدات الراجعة بالنظر لإقليم الحرس البحري بالوسط ما إنفكّت تسجّل نتائج مميزة في إطار مقاومة هذه الظاهرة .

وبالتالي تعتبر مقاومة ظاهرة الصيد العشوائي بالسواحل من أولويات عمل وحداتنا الأمنية للحد من هذه الظاهرة المستفحلة والتي أضرت بالثروة البحرية وذلك في كنف القانون.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

<u>**الموضوع**</u> :بيان حول الإقصاء الممنهج من الأنشطة والزيارات الرسمية بولاية تطاوين .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أرفع إلى سيادتكم هذا البيان احتجاجا على الممارسات المتكررة وغير المقبولة الصادرة عن السيد والي ولاية تطاوين، والتي تقوم على تغييب النواب المنتخبين عن الجهة، في سلوك ممنهج يُعبر عن فهم مغلوط لطبيعة الدولة ومؤسساتها، ويضرب أسس التنسيق والتكامل بين السلطات .لقد أصبحت ظاهرة الإقصاء والتهميش التي يمارسها السيد الوالي تجاه نواب الشعب .

وفي مقدمتهم النائب المختار عبد المولى سلوكا ثابتا في كل مناسبة أو زيارة رسمية تقريبا، مما يثير جملة من التساؤلات حول أداء المرفق العام وجدية تعاملها مع ممثلي الشعب في الجهة وإننا نسجل بأسف شديد أن سلوك السيد والي تطاوين لا يعكس الحد الأدنى من الحرفية المطلوبة في تسيير المرفق العام، بل يُكرّس نهجا خطيرًا من الإقصاء المتعمد والتصرفات الأحادية، في خلط فاضح بين موقعه كممثل للدولة، وممارسات شخصية توحي بأن مؤسسات الدولة أصبحت ملكا خاصا يتصرف فيها كما يشاء، في دعوة من يريد وإقصاء من لا يرغب في حضوره .هذا الفهم المغلوط لمبدأ الدولة ومؤسساتها يضرب عرض الحائط مبدأ التناغم والتنسيق بين السلطات، ويُفرغ العمل النيابي من محتواه، ويُفقد المواطن ثقته في ممثليه وفي الدولة ككل، وهو ما يتناقض تمامًا مع توجهات رئيس الجمهورية وتوصياته الصريحة بضرورة استيعاب اللحظة التاريخية التي تمر بها بلادنا، والتعامل بمسؤولية واحترافية عالية خدمة للمصلحة العامة .

وقد شملت ممارسات الإقصاء هذه مناسبات وطنية ومحلية هامة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- زيارة وزير الفلاحة عزالدين بشيخ 11 أفريل 2025
2- الذكرى 87 لعيد الشهداء 09 أفريل 2025
3- زيارة كاتب الدولة المكلف بالمياه 07 أفريل 2025
4- عيد الاستقلال 20 مارس 2025
5- ملحمة بنقردان 07 مارس 2025
6- اليوم الجهوي حول الشركات الأهلية 18 فيفري 2025
7- زيارة المجلس المحلي للتنمية بالذهيبة 19 فيفري 2025
8- زيارة المجلس المحلي للتنمية برمادة 13 فيفري 2025
9- زيارة ميدانية إلى البرمة - معتمدية رمادة.
10- زيارة وزيرة العدل 30 ديسمبر 2024
11- زيارة وزير النقل 28 ديسمبر 2024
12- زيارة رئيس ديوان وزارة الفلاحة 19 ديسمبر 2024
13- زيارة وزيرة الأسرة والمرأة - معتمدية ذهيبة
14- تغييب النواب عن احتفال الذكرى 14 للثورة 17 ديسمبر 2024

15- عدم دعوتنا للاحتفال بالذكرى 69 لعيد قوات الامن الداخلي

16- وأخيرا زيارة عمل إلى منطقة واد زار وتيارت من صحراء معتمدية رمادة يومي 17-16 أفريل 2025 وتم استدعاء نواب من خارج الدائرة في عملية واضحة لضرب نائب الجهة مع ناخبيه .

بناءً عليه، فإننا نهيب بكم بصفتكم المشرف الأعلى على الولاة، التدخل الفوري لوضع حد لهذه الممارسات، وإصدار التعليمات اللازمة لضمان احترام التراتيب ومبدأ التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة، وتكريس مبدأ الشفافية والانفتاح، بما يُعيد الثقة في الدولة وممثلي .

السؤال: هل من تفسير لسبب هذا الإقصاء الذي يعطّل معنى التكامل بين مختلف الوظائف في إدارة الشأن العام؟

السؤال: كيف يفهم استدعاء بعض النواب من خارج الدائرة الانتخابية التي امثلها لزيارة الدائرة وعدم إستدعائي من طرف والى الجهة؟

السؤال: ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لمثل *هذه* الإشكاليات للحد من ضرب لمفهوم التناغم بين مختلف الوظائف في ولاية تطاوين؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "مختار عبد المولى"

عن دائرة ذهيبة-رمادة

نص السؤال :

"يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/05/02حول الاقصاء الممنهج من مواكبة وحضور الأنشطة والزيارات الرسمية بولاية تطاوين"

نص الإجابة :

يهم وزارة الداخلية بعد التنسيق مع السيد والي تطاوين إفادتكم بأنه يتم دعوة مختلف نواب الجهة سواء أعضاء مجلس نواب الشعب أو أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم أو أيضا ممثلي الإقليم الخامس ورئيس وأعضاء المجلس الجهوي ورؤساء المجالس المحلية وأعضائها لمواكبة الأنشطة والجلسات المنعقدة على مستوى الولاية عن طريق البريد الالكتروني كما هو الحال مع النائب المحترم .

وتبقى مصالح وزارة الداخلية المركزية الجهوية والمحلية منفتحة على كل الإقتراحات الواردة في الغرض من السادة النواب قصد مزيد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية لتأمين المواكبة الحضورية والدورية للزيارات والأنشطة التي تقام على المستويين الجهوي والمحلي من طرف السادة النواب بما يضمن_تكريس مبدأ العمل التشاركي وحسن التشاور فيما يخص المشاريع ذات البعد التنموي الجهوي أو المحلي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نوري الجريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول جملة من المسائل الأمنية في معتمدية السند من ولاية قفصة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الداخلية بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال: إزاء ما تتعرض إليه مدينة السند من ولاية قفصة في الأيام الأخيرة من تضاعف عمليات السّرقة المختلفة للدراجات النارية والسيارات والأغنام والمنازل وأمام ما أصبح يشعر به المتساكنون من خوف على ممتلكاتهم الخاصة وحتى على الممتلكات العمومية، لماذا لا تتواصل الدوريات التي كانت تؤمن في السابق مدينة السند؟ ولماذا لا تبعث وزارة الداخلية فرقة تدخل قارة في هذه المدينة التى شهدت في السنوات الأخيرة توسعًا عمرانيا كبيرًا وتطورًا هاما في عدد السكان، ضمانا للاستقرار وحفاظا على الأمن وعلى الممتلكات الخاصة والعامة؟

مع الشكر الجزيل على حسن التفهم والتفاعل.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "نوري الجريدي"

عن دائرة القطار-بلخير-السند ولاية قفصة

ملخص السؤال :

- "مواصلة الدوريات الأمنية لنشاطها بمدينة السند ."

- "إمكانية بعث فرقة أمنية قارّة بمعتمدية السند ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل الأمنية بوزارة الداخلية حول مواصلة الدوريات الأمنية لنشاطها بمدينة السند فإنّنا نفيدكم علما بأنّ مرجع نظر مركز الأمن الوطني بالسّند يعدّ حوالي 15.000 ساكن من جملة 23.633ألف ساكن مرجع نظر معتمدية السند حسب إحصائيات سنة 2024 ويعتبر مستوى الجريمة به متدنّي للغاية مقارنة بمرجع نظر بقيّة وحدات إقليم الأمن الوطني بقفصة حيث تم تسجيل عدد 07قضايا خلال 05 أشهر الأولى من سنة 2025 بنسبة نجاح 100 %.

أما بالنسبة لبعث فرقة أمنية قارة بمعتمدية السند فإنّ المصالح الأمنيّة المعنية لا ترى فائدة في إحداث فرقة أمنية أخرى بمدينة السند باعتبار قيام مركز الأمن الوطني بالسند بدوره على أحسن وجه إلى جانب تعزيزه من قبل مختلف وحدات إقليم الأمن الوطني بقفصة عند الحاجة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب إلياس بوكوشة

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي

الموضوع: إحداث المعبر الحدودي المطروحة دوار الماء بولاية قبلي .

"المعبر الحدودي برجيم معتوق، الحلم المنشود والمطلب الشعبي المفقود"

تحية طيبة،

تعتبر ولاية قبلي الولاية الحدودية الوحيدة التي ليس لها أي معبر حدودي مع الشقيقة الجزائر والتي تعتبر امتدادا طبيعيا وتاريخيا للسوق الداخلية التونسية .

ونظرا لما يكتسيه إحداث هذا المعبر من أهمية كبرى في تطوير التنمية الاقتصادية وفك العزلة عن المناطق الحدودية بولاية قبلي بات من الضروري التسريع في إحداث هذا المعبر بمعتمدية رجيم معتوق

- متى سيتم الانطلاق في إحداث هذا المعبر المطروحة دوار الماء والذي أصبح ضرورة قصوى ومطلبا ملحا طال انتظاره؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "إلياس بوكوشة"

عن دائرة الفوار-رجيم معتوق

موضوع السؤال الكتابي:

"حول إحداث معبر حدودي المطروحة دوار الماء بمعتمدية رجيم معتوق بولاية قبلي."

نص الإجابة :

يهم وزارة الداخلية إفادتكم فيما يخص موضوع تساؤلكم عن مدى إمكانية انجاز معبر حدودي بولاية قبلي بما يلي :

- يشرف الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية على بعث المعابر الحدودية البرية وتحسينها وهو ما عمل عليه هذا الديوان من خلال اعداد دراسة استراتيجية تخص تحسين المعابر الحدودية البرية الموجودة حاليا حتى تتلاءم مع المواصفات العالمية وتمتد الدراسة على ثلاثة مراحل، تم الإنطلاق في تنفيذها ابتداء من المعبر الحدودي بملولة منذ سنة 2024 إلى حدود 2035 .

- يفترض إنشاء معابر حدودية برية جديدة التنسيق المسبق مع الجانب الجزائري من حيث إلزامية تواجد معبر جزائري مقابل على غرار جميع المعابر الحدودية البرية الأخرى وبالتالي فان دراسة انشاء معبر حدودي جديد لا يكون بصفة أحادية من الجانب التونسي دون تشريك الطرف الجزائري .

- يوجد على مستوى الشريط الغربي البري مع القطر الجزائري 09 معابر حدودية برية وبدراسة بعث المعبر المقترح "المطروحة - دوار الماء "فانه يبعد مسافة قصيرة تقدر بـ 49 كلم عن المعبر الحدودي "حزوة - الطالب العربي (أي مايقارب 35 دقيقة بالسيارة) عبر الطريق210 ، الرابطة بين قرية المطروحة ومعبر حزوة مع العلم أن قرية المطروحة تبعد 26 كلم (8 دقائق بالسيارة) عن رسم الحدّ الفاصل بين ولايتي قبلي وتوزر .

وعليه فان مقترح انشاء معبر" المطروحة - دوار" الماء "برجيم معتوق يبقى مقترحا قائما إلى حين توفر الدوافع الملحة والأكيدة لبعثه حسب مخرجات الدراسات التي تنجز في الغرض من قبل الديوان الوطني للمعابر الحدودية وبعد التنسيق مع الجانب الجزائري.

السؤال الكتابي

للنائب حسن بن علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي :

الموضوع: حول إحداث مركز أمن وطني بالناظور .

تحية طيبة وبعد،

نظرا لشساعة مرجع نظر الحرس الوطني بمعتمدية الناظور التي تعد حوالي 40 ألف ساكن، أصبح من الضروري إحداث مركز شرطة بالمدينة المعاضدة مجهودات الأمن العمومي في التصدي لجميع أنواع مظاهر الجريمة المتنامية (سرقة مخدرات...)

- فما هو برنامج الوزارة في هذا الخصوص؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "حسن بن علي"

عن دائرة الناظور-صواف –ولاية زغوان

ملخص السؤال :

"حول اقتراح إحداث مركز أمن وطني بمدينة الناظور إلى جانب مركز الحرس الوطني المتواجد حاليا"

نص الإجابة:

لا ترى وزارة الداخلية مانعا من حيث المبدأ في إحداث مركز أمن وطني بمدينة الناظور من ولاية زغوان لعدة اعتبارات أهمها شساعة مرجع النظر الترابي للجهة والكثافة السكانية العالية (تضم حوالي 40 ألف ساكن)، إضافة إلى أنّ المعتمدية تشهد حركية اجتماعية واقتصادية كبيرة على جميع المستويات.

وعليه سيتم إعداد الدراسات المستوجبة للإحداث المذكور بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتداخلة في الموضوع.

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول حماية المواطنين من مخاطر المخازن المهجورة الراجعة بالنظر لديوان الحبوب

تحية طيبة،

نظرا للحالة التي آلت إليها المخازن الراجعة بالنظر لديوان الحبوب بمعتمدية سيدي حسين والتي أصبحت مهجورة وبالتالي يتم استغلالها من قبل مجموعة من المنحرفين لتعاطي المخدرات وترويع متساكني الجهة .

- فما هو برنامج الوزارة للتصدي لمثل هذه الممارسات حفاظا على سلامة المواطنين ولحماية ممتلكات الدولة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "عادل ضياف"

عن دائرة سيدي حسين ولاية تونس

ملخص السؤال :

"حول حماية المواطنين من مخاطر المخازن المهجورة لديوان الحبوب المتواجدة بجهة سيدي حسين "

نص الإجابة :

➢ **بخصوص إستغلال المخازن المهجورة من قبل مجموعة من المنحرفين لتعاطي المخدرات وترويع متساكني** الجهة، أتشرف بإفادتكم أنه تم إغلاق المخازن المذكورة منذ قرابة 04 سنوات ومنذ ذلك التاريخ لم يتم تسجيل أية تشكيات على مستوى الوحدات الأمنية الراجعة بالنظر لمنطقة الأمن الوطني بسيدي حسين (عرائض ، قضايا...)، علما وأنه يتم تأمينها وحراستها من قبل عدد 02 حراس فضلا عن أن بلدية المكان قامت ببرمجة قرار هدم السور المتداعي للسقوط الراجع بالنظر إلى المخازن في القريب العاجل.

السؤال الكتابي الأول

للنائب لطفي الهمامي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي:

جرائم متعددة ومتواترة شهدتها معتمديتي العمران والعمران الأعلى في المدّة الأخرة يدل على ارتفاع منسوب الجريمة مما يجعلنا تدق ناقوس الخطر وتطرح العديد من التساؤلات:

- فماهي استراتيجية الوزارة للحدّ من ارتفاع منسوب الجريمة؟
- أيضا نطلب من سيادتكم التفضل بمدنا بتقرير كتابي يتضمّن معطيات دقيقة حول قرارات الهدم ببلدية تونس ومعوقات التنفيذ؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "لطفي الهمامي"

عن دائرة العمران-العمران الأعلى ولاية تونس

ملخص السؤال :

- **"ارتفاع منسوب الجرائم وإستراتيجية الوزارة في الحد من ارتفاع منسوب الجريمة"**
- **"توفير معطيات حول قرارات الهدم ببلدية تونس"**

نص الإجابة :

تعمل كافة الوحدات الأمنية بمنطقة الأمن الوطني بالعمران في نطاق إستراتيجية الوزارة للحد من ارتفاع منسوب الجريمة بمختلف أنواعها ولا أدل على ذلك النجاحات الأمنية التي تم تحقيقها في هذا السياق، حيث تم تسجيل عدد 733 قضية عدلية وإيقاف عدد 503 من المشتبه فيهم من أجل جرائم مختلفة (سرقة سلب سيارات الأجرة تاكسي جرائم مخدّرات وتبييض الأموال....) وتسليمهم للعدالة خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2024 إلى غاية شهر أفريل2025

كما تم إيقاف عدد 1705 عنصر مفتش عنه لفائدة العدالة والوحدات الأمنية من بينهم عدد 43 نفر من العناصر الإجرامية المصنفة خطيرة جدا محل العديد من مناشير التفتيش وعناصر سلفية .

وفي ظل الاستراتيجية المذكورة تم تدعيم النسيج الأمني الليلي من خلال الدوريات الراكبة، وكذلك برمجة حملات أمنية بالإمكانيات الذاتية للمنطقة بصفة دورية وأيضا برمجة حملات أمنية مدعمة بدورية .

أما بالنسبة للتساؤل الثاني المتعلق بتوفير معطيات حول قرارات الهدم ببلدية تونس أتشرف بإفادة السيد النائب أنه خلال سنة 2024 2025إلى حدود يوم 09 ماي 2025 تم تأمين تنفيذ عدد هام من القرارات في مجال تراتيب البناء من قبل مراكز الشرطة البلدية مرجع نظر بلدية تونس، كما تم بيانه بالجدول المصاحب.

مع الإشارة إلى أن عملية تنفيذ قرارات الهدم تعترضها عدة صعوبات خاصة فيما يتعلق بالبناءات الآهلة بالسكان والتي سبق أن تم إجراء عدة محاولات تنفيذ بخصوصها إلا أن التنفيذ يتأجل بعد إستشارة النيابة العمومية التي رفضت في عديد المرات الإذن بالدخول لتلك المحلات لتنفيذ تلك القرارات .

جدول في القرارات التي تم تأمين تنفيذها (في مجال تراتيب البناء) من قبل مراكز الشرطة البلدية مرجع نظر بلدية تونس
خلال سنة 2024 و سنة 2025 إلى حدود يوم 2025/05/09

مركز الشرطة البلدية بـ	عدد القرارات الواردة على المركز	عدد القرارات التي تم تأمين تنفيذها من قبل المركز	القرارات المستوفات للإجراءات والتي لم تبرمج من طرف البلدية	قرارات بصدد التبليغ	
				لدى البلدية	لدى المركز
باب البحر	23	18	05	-	-
المدينة	33	08	02	23	-
باب سويقة	29	02	12	15	-
المنزه	33	14	17	02	-
الخضراء	25	04	16	05	-
الوردية	26	07	09	10	-
سيدي البشير	26	04	22	-	-
السيجومي	15	03	09	03	-
الحرايرية	15	03	06	04	02
الزهور	20	08	10	02	-
التحرير	20	04	16	-	-
الكبارية	81	09	29	43	-
جبل الجلود	26	06	19	01	-
العمران	26	03	12	11	-
العمران الأعلى	24	05	09	10	-
العدد الجملي	422	98	193	129	02

السؤال الكتابي الثاني

للنائب لطفي الهمامي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع : تركيز منطقة أمن بمعتمدية العمران الأعلى وتوفير سيارات لفائدة الشرطة البلدية .

تحية وبعد،

لتحقيق أمن المواطنين وجعلهم في صميم اهتمامات الوزارة لماذا لا يقع تركيز منطقة أمن بمعتمدية العمران الأعلى؟

- متى سيتم توفير سيارات لفائدة الشرطة البلدية لتيسير عمل الأعوان؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "لطفي الهمامي"

عن دائرة العمران-العمران الأعلى ولاية تونس

ملخص السؤال :

1- لماذا لا يقع تركيز منطقة أمن بمعتمدية العمران الأعلى؟

2- متى سيتم توفير سيارات لفائدة الشرطة البلدية لتيسير عمل الأعوان؟

نص الإجابة :

➢ **بخصوص تركيز منطقة أمن بمعتمدية العمران الأعلى** فإنّ الرأي عندنا يتجه إلى الإبقاء على منطقة الأمن الوطني بالعمران بالصيغة الحالية وسيقع تدعيمها بالعنصر البشري عند توفر الإنتداب بالدورات المقبلة

➢ **أما بخصوص طلبكم سيّدي النائب حول توفير سيارات لفائدة الشرطة البلدية لتيسير عمل الأعوان** فإنه سيتم إدراج مركز شرطة البلدية بالجهة ضمن مقترحات إسناد وسائل النقل الإدارية حال توفرها.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

السيد وزير الداخلية،

في إطار دعم الاستثمار في القطاع السياحي، وخاصة مع اقتراب الموسم الصيفي، أطرح عليكم السؤال التالي :**ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارة الداخلية اتخاذها من أجل الإسراع في تحيين رخص المناولة الخاصة بالمطاعم السياحية التي تستغل فضاء خارجي الكائنة بمنطقة قمرت؟**

وذلك اعتبارًا لما يلي :

*الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي ودور هذه المؤسسات في خلق مواطن شغل ودفع الحركية الاقتصادية .

*التزام المطاعم المعنية بالعمل في كنف احترام القانون والإجراءات الجاري بها العمل .

*حصول عدد هام من هذه المؤسسات على شهادة فتح من الديوان الوطني للسياحة، مما يؤكد استعدادها للدخول في طور الاستثمار الفعلي، خاصة في الفضاءات الخارجية .

*أهمية استكمال الإجراءات الإدارية في أقرب الآجال لتمكين هذه المؤسسات من الانطلاق في النشاط قبل بداية الموسم السياحي، وتفادي أي تعطيل من شأنه أن يضر بالاقتصاد المحلي والجهوي .

نرجو من سيادتكم توضيح الوضعية الحالية وتحديد الجدول الزمني المزمع اتباعه لاستكمال تحيين الرخص . والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "محمد أمين الورغي"

عن دائرة الوردية-جبل الجلود ولاية تونس

ملخص السؤال :

"الاستفسار عن الإجراءات المزمع اتخاذها من أجل التسريع في تحيين رخص المناولة الخاصة بالمطاعم السياحية التي تستغل فضاء خارجي الكائنة بمنطقة قمرت"

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم سيدي النائب الكريم أنّ الفصل 6 من القانون عدد 147لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالمقاهي والمحلات المماثلة لها ينصّ على أنّه " **لا يمكن لأصحاب النزل والمطاعم بيع المشروبات المختمرة أو الكحولية إلا بسابق رخصة** " ، كما نص الفصل 29 من القانون المذكور أعلاه على أنّه " **لا يمكن تحويل الرخصة من محل إلى آخر أو نقل المحلات أو إدخال تغييرات عليها إلا برخصة من السلطة التي سلمت رخصة الاستغلال ".**

وعليه فإن الحصول على ترخيص المناولة المشروبات الكحولية بفضاء خارجي لمؤسسة سياحية يتطلب تقديم طلب وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 (المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة) ويخضع لذات الإجراءات المعتمدة في دراسة مطالب الحصول على تراخيص لمناولة المشروبات الكحولية وغيرها من المحلات، حيث يتم التحري بخصوص صاحب الطلب والموقع المزمع استغلال الرخصة به ومدى تأثير ذلك على راحة المتساكنين والأمن العام بالجهة فضلا عن معاينة المحل من قبل أعضاء اللجنة الاستشارية .

أما فيما يخص المؤسسات التي تحصلت على شهادة فتح من الديوان الوطني التونسي للسياحة بخصوص استغلال الفضاءات الخارجية، فإن ذلك لا يمنح الأحقية في مناولة المشروبات الكحولية بها وفقا للنصوص الترتيبية السالف ذكرها.

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

المرجو منكم مدنا بمذكرة تفصيلية لميزانية المجلس الجهوي بولاية المهدية لسنتي 2023 و2024.

وفي انتظار ردكم، تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "محمد بن حسين" عن دائرة قصور الساف-البرادعة-الرجيش

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2024/05/02حول موافاتكم بمذكرة تفصيلية لميزانية المجلس الجهوي بولاية المهدية لسنتي 2023 و2024.

نص الإجابة :

يهم وزارة الداخلية موافاة النائب المحترم بجداول تفصيلية لميزانية المجلس الجهوي بولاية المهدية لسنتي 2023 و 2024 مع احاطتكم بالمعطيات التالية :

- موارد ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024: 3.500 ألف دينار
- موارد ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2023: 3.193 ألف دينار
- موارد العنوان الأول لسنة 2024: 3.293 ألف دينار مقابل 2.950 أد لسنة 2023
- نفقات العنوان الأول: 2.892.5 ألف دينار لسنة 2024 مقابل 2.791 أد لسنة 2023
- نفقات العنوان الثاني لسنة 2024: 607.5 أد مقابل 402 أد لسنة 2023.

خلاصة موارد ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024

****

بحساب الدينار

بيان الموارد	المبلغ
موارد العنوان الأول	
الجزء الأول: المداخيل الجبائية الاعتيادية	
الصنف الأول: المعاليم على العقارات والأنشطة	.....
الصنف الثاني: مداخيل إشغال الملك العمومي الجهوي واستلزام المرافق العمومية فيه	
الصنف الثالث: مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ...	.....
الصنف الرابع: المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	
جملة الجزء الأول	.....
الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	
الصنف الخامس: مداخيل الملك الجهوي الاعتيادية	341.000
الصنف السادس: المداخيل المالية الاعتيادية	2.952.000
جملة الجزء الثاني	3.293.000
جملة موارد العنوان الأول	3.293.000
موارد العنوان الثاني	
الجزء الثالث: الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية	
الصنف السابع: منح التجهيز	.....
الصنف الثامن: مدّخرات وموارد مختلفة	207.000
جملة الجزء الثالث	207.000
الجزء الرابع: موارد الاقتراض	
الصنف التاسع: موارد الاقتراض الداخلي	
الصنف العاشر: موارد الاقتراض الخارجي	
الصنف الحادي عشر: موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة	
جملة الجزء الرابع	
الجزء الخامس: الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	
الصنف الثاني عشر: الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة.....	
جملة الجزء الخامس	
جملة موارد العنوان الثاني	207.000
مجموع موارد ميزانية المجلس الجهوي	3.500.000

1

خلاصة نفقات ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024

****

بحساب الدينار

بيان النفقات	المبلغ
نفقات العنوان الأوّل	
الجزء الأوّل: نفقات التصرّف	
القسم الأوّل: التأجير العمومي	1.800.000
القسم الثاني: وسائل المصالح	504.500
القسم الثالث: التدخّل العمومي	533.300
القسم الرابع: نفقات التصرّف الطارئة وغير الموزّعة.....	20.000
جملة الجزء الأوّل	2.857.800
الجزء الثاني: فوائد الدين	
القسم الخامس: فوائد الدين	34.700
جملة الجزء الثاني	
جملة نفقات العنوان الأوّل	2.892.500
نفقات العنوان الثاني	
الجزء الثالث: نفقات التنمية	
القسم السادس: الاستثمارات المباشرة	300.000
القسم السابع: التمويل العمومي	123.000
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة وغير الموزّعة.....	84.350
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	
جملة الجزء الثالث	507.350
الجزء الرابع: تسديد أصل الدين	
القسم العاشر: تسديد أصل الدين	100.150
جملة الجزء الرابع	100.150
الجزء الخامس: النفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة	
القسم الحادي عشر: النفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة	
جملة الجزء الخامس	
جملة نفقات العنوان الثاني	607.500
مجموع نفقات ميزانية المجلس الجهوي	3.500.000

2

تقرير تأليفي لميزانية المجلس الجهوي لسنة 2023

قدرت موارد ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2023 بـ 1.193.000 د مقابل 3.717.000 د موارد ميزانية لسنة 2022 أي بتخفيض قدره 524.000 د وهذا النقص في الموارد ناتج أساسا عن تعميم المنظومة البلدية الذي قلص في المعاليم المخصصة للمجلس الجهوي استخلاصها إضافة إلى الإعفاء من خطايا التأخير عن إنجاز الصفقات العمومية التي تم إقراره بقانون المالية.

-موارد العنوان الأول لسنة 2023 : 2950.000 د مقابل 3.002.000 د لسنة 2022

-موارد العنوان الثاني لسنة 2023 : 243.000 د مقابل 715.000 د لسنة 2022

أما نفقات العنوان الأول فقدرت بـ2.791.000 د لسنة 2023 مقابل 2.694.000 د لسنة 2022 أي بتراجع قدره 97.000 د والناتج أساسا عن التقلص النسبي في كتلة الأجور والضغط على بعض النفقات في تأجير الأعوان غير القارين .

نفقات العنوان الثاني لسنة 2023 قدرت 402.000 د مقابل 1023.000 د لسنة 2022.

خلاصة موارد ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2023

****

بحساب الدينار

بيان الموارد	المبلغ
موارد العنوان الأوّل	
الجزء الأوّل: المداخيل الجبائية الاعتيادية	
الصنف الأوّل: المعاليم على العقارات والأنشطة	.....
الصنف الثاني: مداخيل إشغال الملك العمومي الجهوي واستلزام المرافق العمومية فيه	
الصنف الثالث: مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ...	.....
الصنف الرابع: المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	
جملة الجزء الأوّل	.....
الجزء الثاني: المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	
الصنف الخامس: مداخيل الملك الجهوي الاعتيادية	346.000
الصنف السادس: المداخيل المالية الاعتيادية	2.604.000
جملة الجزء الثاني	2.950.000
جملة موارد العنوان الأوّل	2.950.000
موارد العنوان الثاني	
الجزء الثالث: الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	
الصنف السابع: منح التجهيز	.....
الصنف الثامن: مدّخرات وموارد مختلفة	243.000
جملة الجزء الثالث	243.000
الجزء الرابع: موارد الاقتراض	
الصنف التاسع: موارد الاقتراض الداخلي	
الصنف العاشر: موارد الاقتراض الخارجي	
الصنف الحادي عشر: موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة	
جملة الجزء الرابع	
الجزء الخامس: الموارد المتأتّية من الاعتمادات المحالة	
الصنف الثاني عشر: الموارد المتأتّية من الاعتمادات المحالة.....	
جملة الجزء الخامس	
جملة موارد العنوان الثاني	243.000
مجموع موارد ميزانية المجلس الجهوي	3.193.000

خلاصة نفقات ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2023

****

بحساب الدينار

بيان النفقات	المبلغ
نفقات العنوان الأوّل	
الجزء الأوّل: نفقات التصرّف	
القسم الأوّل: التأجير العمومي	1.740.000
القسم الثاني: وسائل المصالح	456.000
القسم الثالث: التدخّل العمومي	553.000
القسم الرابع: نفقات التصرّف الطارئة وغير الموزّعة.....	.....
جملة الجزء الأوّل	2.749.000
الجزء الثاني: فوائد الدين	
القسم الخامس: فوائد الدين	42.000
جملة الجزء الثاني	42.000
جملة نفقات العنوان الأوّل	2.791.000
نفقات العنوان الثاني	
الجزء الثالث: نفقات التنمية	
القسم السادس: الاستثمارات المباشرة	183.000
القسم السابع: التمويل العمومي	123.000
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة وغير الموزّعة.....	.....
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة	
جملة الجزء الثالث	306.000
الجزء الرابع: تسديد أصل الدين	
القسم العاشر: تسديد أصل الدين	96.000
جملة الجزء الرابع	96.000
الجزء الخامس: النفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة	
القسم الحادي عشر: النفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة	
جملة الجزء الخامس	
جملة نفقات العنوان الثاني	402.000
مجموع نفقات ميزانية المجلس الجهوي	3.193.000

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: التساؤل حول مناظرة وكلاء بسلك الحرس الوطني.

المراجع القانون عدد 70 المؤرخ في 06 أوت 1982 المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي المنقح والمتمم بالقانون عدد 58 في 13 جوان2000

الأمر عدد 1162 المؤرخ في 13 أفريل 2006 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان سلك الحرس الوطني .الأمر عدد 1166 المؤرخ في 13 أفريل 2006 المتعلق بضبط مراحل تكوين أعوان قوات الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية

تحية وبعد،

تبعا للمراجع المشار أعلاه وأنه تم فتح مناظرات بسلك الحرس الوطني منذ سنة 2006 إلى سنة 2016 والتي تضمنت لتسع دورات انقسمت على النحو التالي:

الدورات من الأولى إلى السادسة من بين الشروط المطلوبة أن يكون متحصلا على شهادة البكالوريا الدورات من السابعة إلى التاسعة من بين الشروط المطلوبة للترشح لهذه المناظرة أن يكون محرزا على شهادة الإجازة أو ما يعادلها.

- لماذا لم يقع تنزيل هذه المناظرة منذ أفريل2019 ؟
- لماذا تم منح نفس الصنف التأجيري صنف ب لكافة الدورات من الأولى إلى التاسعة علما وأن الدورات السابعة الثامنة والتاسعة منتدبة بشرط شهادة الإجازة أو ما يعادلها؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "مختار العيفاوي"

عن دائرة بوحجلة

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2024/05/15حول مناظرات وكلاء الحرس الوطني.

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية إفادة النائب المحترم بخصوص تساؤلكم حول تنظيم دورات مناظرات إنتداب وكلاء بسلك الحرس الوطني وحيث تساءلتم بخصوص المسائل التالية:

- **عدم تنزيل المناظرة منذ أفريل 2019:**

يتم ضبط مقرر الانتداب وتوزيعه على رتب الانتداب حسب حاجيات الإدارة وحيث أن حاجيات الوزارة من الوكلاء قد بلغت أقصاها مع آخر دورة تم تنظيمها بتاريخ 2021/01/01 مما ترتب عنه إيقاف برمجة دورات نتداب لهذا الصنف من الأعوان

وستبرمج وزارة الداخلية تنظيم دورات جديدة خاصة بهذه الرتبة كلما دعت الضرورة لذلك تبعا للإجراءات الجاري بها العمل.

- **منح نفس التصنيف التأجيري "صنف ب "لكافة الدورات:**

يتم التنصيص عند فتح المناظرات المذكورة على الشغورات في الرتبة المراد تسديدها ويتضمن هذا الإعلان بصفة واضحة مختلف الشروط الواجب توفرها في المترشحين مع العلم أن رتبة وكلاء للحرس الوطني" تدخل ضمن الصنف" ب."

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية:

1- بعث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية أصبح ضرورة قصوى في مجال يضم أكثر من 17 ألف ساكن ولتسهيل حياة المواطنين وتقريب الخدمات الادارية والبيئية، بإعتبار أن معتمدية قفصة الشمالية تتبع المجال البلدي المعتمدية قفصة الجنوبية المدينة وهذه البلدية لم تعد قادرة على تغطية مجال جغرافي شاسع ومكتظ بالسكان وتمثل معضلة تراكم الفضلات وتكدّسها داخل مدينة قفصة يؤكد شساعة المجال الذي تشرف عليه بلدية قفصة الجنوبية إلى حدود معتمدية الشمالية.

2- استحداث دائرة بلدية في منطقة المطار ورأس الكاف من معتمدية قفصة الجنوبية لتقريب الخدمات البلدية من المواطن وتحسين مستوى العناية بالبيئة ورفع الفضلات

3- التسريع بإعادة تركيز المقر الإداري الرسمي لمعتمدية قفصة الشمالية في منطقة الشبيبة، مع العلم أنه يوجد مقر يتطلب اعادة تهيئة وترميم في منطقة الشبيبة

4- إحداث مركز للأمن العمومي الشرطة في معتمدية زانوش، أصبح ضرورة قصوى لمعاضدة مجهود مركز .الحرس الوطني خاصة في الخدمات الادارية ومزيد ضبط الأمن والحد من السرقات خاصة للمواشي والدراجات النارية التي تكررت بشكل لافت في الأشهر الاخيرة وكذلك لمقاومة بعض المظاهر تفشي استهلاك المواد المخدرة في صنوف الشباب من التلاميذ ومجابهة السلوك الإنحرافي

5- احداث فرع للحماية المدينة في معتمدية قفصة الشمالية على الطريق الرئيسية الوطنية عدد 3 سيوفر الخدمات الاستعجالية لمستعملي الطريق وللتدخل في فضاء جغرافي شاسع يضع تقريبا ثلاثة معتمديات فلاحية سيدي عيش والشالية وزانوش اضافة إلى معتمدية بنعون.

وشكرا

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "نجيب عكرمي"

عن دائرة زانوش-القصر-سيدي عيش قفصة الشمالية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-1342 بتاريخ 2025/05/02وعدد 2025-26-3000-860 بتاريخ .2025/03/19

المصاحيب :عدد 03 بطاقات .

تحية طيبة وبعد،

على إثر تولي كل من السادة النواب عن مجلس نواب الشعب" نجيب "عكرمي " عن دائرة زانوش القصر - سيدي عيش - قفصة الشمالية (سؤالين 02) و" ضحى السالمي " عن دائرة حمام الأنف حمام الشاطيء (سؤال01) توجيه أسئلة كتابية إلى وزارة الداخلية وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والتي تمنح لأعضاء مجلس نواب الشعب حق توجيه أسئلة كتابية لعضو من أعضاء الحكومة حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 03 بطاقات تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية المذكورة آنفا

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور 25 جويلية 2022.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب" نجيب عكرمي"

زانوش - القصر - سيدي عيش قفصة الشمالية

ملخص السؤال :

1.بعث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية .

2.استحداث دائرة بلدية في منطقة المطار ورأس الكاف من معتمدية قفصة الجنوبية.

3.التسريع بإعادة تركيز المقر الإداري الرسمي لمعتمدية قفصة الشمالية في المنطقة.

4. إحداث مركز للأمن العمومي في معتمدية زانوش

5. إحداث فرع للحماية المدنية في معتمدية قفصة الشمالية على الطريق الرئيسية الوطنية عدد 3

نص الإجابة :

إجابة على تساؤلكم المتعلق ببعث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية، تجدر الإفادة بأن مصالحنا الجهوية والمحلية لا ترى مانعا بإحداث بلدية بمعتمدية قفصة الشمالية إعتبارا لإرتفاع عدد السكان بالبلدية المذكورة علاوة على الصعوبات التي تعترض بلدية المكان في علاقة بضمان الخدمات البلدية للمنطقة المذكورة وحسن تأمينها .

ويجري العمل حاليا على التنسيق مع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض على المستوى المركزي والجهوي والمحلي لمزيد دراسة كافة الملفات المتعلقة بـ إحداث بلديات جديدة ومدى جدوى الموضوع، وذلك بالارتكاز على جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية، الاقتصادية المالية والفنية

وفيما يتعلق بإستحداث دائرة بلدية في منطقة المطار ورأس الكاف من معتمدية قفصة الجنوبية فإن الجهود متواصلة بغاية تركيز الدائرة البلدية وفق التراتيب والإجراءات القانونية

هذا وتجدر الإفادة أن المجلس البلدي السابق أقر ضمن مداولاته إحداث دائرة بلدية برأس الكاف ولكن لم يتم تفعيل ذلك إلى حد هذا التاريخ نظرا لعدم تمكن البلدية من توفير عقار للغرض علاوة على إشكالية النقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية ببلدية المكان .

أما بخصوص التسريع بإعادة تركيز المقر الإداري الرسمي لمعتمدية قفصة الشمالية في المنطقة : ففي علاقة بتحويل مقر معتمدية قفصة الشمالية من معتمدية قفصة الجنوبية الى المقر الإداري الرسمي بمنطقة الشبيبة ، وجب الإشارة في هذا الاطار انه بعد التحري في الموضوع تبين أن المقر المشار اليه تم بناؤه خلال الثمانينات بالشبيبة من عمادة الرحيبة من معتمدية قفصة الشمالية وبقى شاغرا منذ ذلك التاريخ لاختلافات بين متساكني العمادات خاصة وأن اغلبهم يقطن بمعتمدية قفصة الجنوبية، وقد سعت مصالحنا الجهوية لتحقيق التوافق بين مختلف العمادات لنقل مقر المعتمدية، وقد تم التأكيد على ضرورة نقل مقر المعتمدية من مدينة قفصة المدينة الى مقرها الأصلي بالشبيبة.

من جهة أخرى فإن هذا الإشكال لا يزال قائما بسبب عدم إتفاق أهالي العمادات اللذين ينقسمون إلى عمادات ترى ضرورة نقل مقر المعتمدية إلى منطقة الشبيبة وعمادات أخرى ترى ضرورة أن تبقى الحال على ما عليه، وقد تم عقد العديد من الجلسات بإشراف السيد معتمد المنطقة وبحضور السادة أعضاء المجلس المحلي وعضو مجلس الإقليم الرابع وتم تسجيل إختلاف كبير بين الأعضاء في ذلك،

وفي هذا الاطار فإن التوجه كان واضحا والمتمثل بضرورة نقل مقر المعتمدية الى المقر الأصلي بمنطقة الشبيبة حيث تم إسداء التعليمات من قبل السيد والي الجهة قصد القيام بمعاينة لمقر معتمدية قفصة الشمالية والمسكن الوظيفي الموجودين بمنطقة الشبيبة حيث تبين تبعا للتقرير الصادر في الغرض ملاحظة تصدعات بالجدران والأسقف وتأكل الحديد إضافة الى تأثير واضح جراء تسرب مياه الامطار على مكونات هياكل البناية في غياب للتغليف الإسفلتي وكذلك تخريب كلي لدورات المياه ولشبكة الكهرباء خاصة الخزائن والفوانيس وتكسير وتهشيم الأبواب والنوافذ تاريخ بناء المقر يعود الى سنة 1986 ولم يتم استغلاله منذ ذلك التاريخ .هذا وإقترحت وزارة التجهيز تكليف مكتب دراسات مختص لإعداد إختبار يحدد الأسباب الحقيقية للتصدعات وكيفية إصلاحها إضافة الى تعيين فريق مصممين للتثبت في شبكات الكهرباء والتجهيز الصحي والطرقات والشبكات المختلفة .

بشأن طلب إحداث مركز أمن وطني في معتمدية زانوش تعتبر حالة الأمن العام بالمنطقة الحضرية بعمادة زانوش عادية، حيث لا توجد بها مظاهر إجرامية كالعنف وسرقات المواشي بإعتبار العدد الصغير للسكان المستقر بالمنطقة الحضرية والذين تربطهم علاقات عائلية كما أن أغلب الخلافات محورها حدود الأراضي الفلاحية ونزاعات المواريث التي لا ترتقي إلى جرائم تهدد الأمن العام بالمنطقة .

وعليه فإنه لا يمكن إحداث مركز أمن وطني بمعتمدية زانوش في الوقت الحالي لعدم الضرورة التي تستوجب الإحداث المذكور

أما بالنسبة لمقترح إحداث وحدة للحماية المدنية في معتمدية قفصة الشمالية، تجدر الإشارة أن الديوان الوطني للحماية المدنية يعتمد لتحديد الحاجيات والأولويات بالنسبة للإحداثات الجديدة من وحدات للحماية المدنية على المخطط الوطني لتحليل

المخاطر وتغطيتها " وهو دراسة فنية تضبط مجموعة المؤشرات الواجب أخذها بعين الاعتبار والتي تهدف بالأساس إلى تقريب النجدة من المواطن واختزال أجال التدخل مع مراعاة الكثافة السكانية وطبيعة المخاطر بالجهة المعنية

مع التأكيد حاليا بأن جل الحوادث بالمنطقة يتم التدخل لها من طرف مركز الحماية المدنية بالسند الذي يبعد حوالي 20 دقيقة على أغلب الأراضي الفلاحية بالجهة .

وبالنسبة للوضعية الحالية، فإنه لا يتوفر حاليا عقار مناسب بمعتمدية قفصة الشمالية قصد استغلاله لتركيز وحدة للحماية المدنية ويجري العمل من قبل الديوان الوطني للحماية المدنية على إيجاد عقار يستجيب للمواصفات المطلوبة لإحداث الوحدة المذكورة في أنسب الآجال.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية طيبة وبعد،

1- ضرورة انجاز مقر خاص بمعتمدية قفصة الشمالية لتقريب الخدمات الادارية من المواطنين ومتابعة احتياجات وأولويات مختلف القطاعات والتدخل العاجل لمعالجتها، خاصة وأن المعتمدية يمتد مجالها الجغرافي على مساحة شاسعة تشمل قرابة 6 عمادات وتضم أكثر من 16 ألف ساكن - ونقترح على جنابكم تركيز مقر المعتمدية وانجاز البناية ضمن عقار المجلس الجهوي الواقع بالقرب من مكان إنجاز المستشفى المتعدد الاختصاصات وبناء على مقترح المجلس المحلي لمعتمدية قفصة الشمالية الذي تمت احالته إلى مصالح الولاية.

2- متى يتم إحداث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية والحال أسفا من أقدم المعتمديات بولاية قفصة ومع ذلك تفتقد لهذا المرفق العمومي والخدمات الأساسية الإدارية والنظافة، وبمعتمدية قفصة الشمالية تتوفر كامل الشروط لإحداث بلدية مع العلم أنه سيتم خلال السنوات القادمة احداث مستشفى متعدد الاختصاصات بهذه المعتمدية، فلا يعقل أن نظل دون خدمات بلدية (النظافة البيئة، رفع فضلات ...)

ولكم جزيل الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

<u>الموضوع:</u> حول الأجابة عن أسئلة كتابية .

<u>المرجع:</u> مراسلاتكم عدد 1342-3000-26-2025 بتاريخ 2025/05/02وعدد 860-3000-26-2025 بتاريخ 2025/03/19.

<u>المصاحيب</u>: عدد 03 بطاقات .

تحية طيبة وبعد،

على إثر تولي كل من السادة النواب عن مجلس نواب الشعب نجيب "عكرمي " عن دائرة زانوش القصر - سيدي عيش - قفصة الشمالية (سؤالين02) و" ضحى السالمي " عن دائرة حمام الأنف حمام الشاطيء (سؤال01) توجيه أسئلة كتابية إلى وزارة الداخلية وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والتي تمنح لأعضاء مجلس نواب الشعب حق توجيه أسئلة كتابية لعضو من أعضاء الحكومة حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 03 بطاقات تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية المذكورة آنفا للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور 25 جويلية 2022.

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" نجيب عكرمي "

زانوش - القصر - سيدي عيش قفصة الشمالية

<u>ملخص السؤال :</u>

- **"إحداث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية ."**
- **"تشييد "مقر خاص بمعتمدية قفصة الشمالية ."**

<u>نص الإجابة :</u>

➢ **إجابة على تساؤلكم المتعلق ببعث بلدية في معتمدية قفصة الشمالية**، تجدر الإفادة بأن مصالحنا الجهوية والمحلية لا ترى مانعا بإحداث بلدية بمعتمدية قفصة الشمالية إعتبارا لإرتفاع عدد السكان بالبلدية المذكورة علاوة على الصعوبات التي تعترض بلدية المكان في علاقة بضمان الخدمات البلدية للمنطقة المذكورة وحسن تأمينها .

ويجري العمل حاليا على التنسيق مع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض على المستوى المركزي والجهوي والمحلي لمزيد دراسة كافة الملفات المتعلقة بـ إحداث بلديات جديدة ومدى جدوى الموضوع، وذلك بالارتكاز على جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية العمرانية الاقتصادية المالية والفنية .

➢ **أما بخصوص التسريع بإعادة تركيز المقر الإداري الرسمي لمعتمدية قفصة الشمالية في المنطقة :** ففي علاقة بتحويل مقر معتمدية قفصة الشمالية الى المقر الإداري الرسمي بمنطقة الشبيبة وجب الإشارة في هذا الاطار انه بعد التحري في الموضوع تبين أن المقر المشار اليه تم بناؤه خلال الثمانينات بالشبيبة من عمادة الرحيبة من معتمدية قفصة الشمالية وبقى شاغرا منذ ذلك التاريخ لاختلافات بين متساكني العمادات خاصة وأن اغلبهم يقطن بمعتمدية قفصة الجنوبية، وقد سعت مصالحنا الجهوية لتحقيق التوافق بين مختلف العمادات لنقل مقر المعتمدية، وقد تم التأكيد على ضرورة نقل مقر المعتمدية من مدينة قفصة المدينة الى مقرها الأصلي بالشبيبة

من جهة أخرى فإن هذا الإشكال لا يزال قائما بسبب عدم إتفاق أهالي العمادات اللذين ينقسمون إلى عمادات ترى ضرورة نقل مقر المعتمدية إلى منطقة الشبيبة وعمادات أخرى ترى ضرورة أن تبقى الحال على ماهي عليه.

وقد تم عقد العديد من الجلسات بإشراف السيد معتمد المنطقة وبحضور السادة أعضاء المجلس المحلي وعضو مجلس الإقليم الرابع وتم تسجيل إختلاف كبير بين الأعضاء في ذلك

وفي هذا الاطار فإن التوجه كان واضحا والمتمثل بضرورة نقل مقر المعتمدية الى المقر الأصلي بمنطقة الشبيبة حيث تم إسداء التعليمات من قبل السيد والي الجهة قصد القيام بمعاينة لمقر معتمدية قفصة الشمالية والمسكن الوظيفي الموجودين بمنطقة الشبيبة حيث تبين تبعا للتقرير الصادر في الغرض ملاحظة تصدعات بالجدران والأسقف وتأكل الحديد إضافة الى تأثر واضح جراء تسرب مياه الامطار على مكونات هياكل البناية في غياب للتغليف الإسفلتي وكذلك تخريب كلي لدورات المياه ولشبكة الكهرباء وخاصة الخزائن والفوانيس وتكسير وتهشيم الأبواب والنوافذ (تاريخ بناء المقر يعود الى سنة 1986 ولم يتم استغلاله منذ ذلك التاريخ).

هذا وإقترحت وزارة التجهيز تكليف مكتب دراسات مختص لإعداد إختبار يحدد الأسباب الحقيقية للتصدعات وكيفية إصلاحها إضافة الى تعيين فريق مصممين للتثبت في شبكات الكهرباء والتجهيز الصحي والطرقات والشبكات المختلفة .

ويبقى هذا الموضوع محلّ متابعة من قبل مصالحنا المركزية والجهوية والمحلية لإيجاد الحل الأنسب في أفضل الآجال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ياسين مامي

<u>الموضوع</u> :سؤال كتابي، عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول إزالة كل مظاهر الإنتصاب الفوضوي بالحمامات .

تحية طيبة، أما بعد

تعتبر مدينة الحمامات من المدن السياحية الإستراتيجية في بلادنا، لكنها تشكو من عدم قيام بعض المسؤولين بمهامهم على الوجه الأكمل، مما ساهم في إنتشار مظاهر الإنتصاب الفوضوي العشوائي بكل من :

*شارع الشهيد الهادي والي بالحمامات، مرجع نظر الشرطة البلدية بالحمامات .

*مفترق براكة الساحل، مرجع نظر الحرس البلدي ببراكة الساحل .

وحيث يلاحظ الرأي العام، عدم إهتمام السلط بالمحافظة على صورة الحمامات كوجهة سياحية، وعدم المبالات بما أصبحت تشهده الطرقات من اكتظاظ وفوضى عارمة نتيجة احتلال الباعة العشوائيين ممرات المترجلين وأماكن وقوف السيارات .

وبالرغم من تفاعل السيدة والية نابل والسيد مدير إقليم الأمن الوطني بنابل .ولكننا نطالب بإجراءات عملية واضحة للمحافظة على صورة الحمامات وتحرير الأرصفة والطرقات من مظاهر الفوضى بكل أشكالها .

1- فماهي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لإنفاذ القانون والقضاء على ظاهرة الانتصاب الفوضوي نهائيا بالحمامات خاصة بالشوارع المذكورة؟

2- هل هناك توجه لتعزيز عدد أعوان الشرطة البلدية بمركز الحمامات وياسمين الحمامات بالرصيد البشري الازم ليتمكنوا من القيام بمهامهم؟

3- ماهي الإجراءات التي سيتم إتخاذها تجاه أعوان التراتيب والمسؤولين على هذه الفوضى من سلط محلية مهمتها التنسيق بين كل المتداخلين لإنفاذ القانون، الذين لم يتخذو الإجراءات الردعية والقانونية منذ البداية بل يتساهلون ويبررون ذلك .وهو ما تسبب في إستفحال هذه الظواهر، ممّا أعطى انطباعاً عاما لدى الزوار والمتساكنين بغياب وتقصير السلط المعنية؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "ياسين مامي" عن دائرة الحمامات ولاية نابل

<u>ملخص السؤال :</u>

-الإجراءات التي سيتم إتخاذها لإنقاذ القانون والقضاء على ظاهرة الإنتصاب الفوضوي بشارع الشهيد" الهادي والي " بالحمامات .

-هل هناك توجه لتعزيز أعوان فرقة الشرطة البلدية بالحمامات وياسمين الحمامات بالرصيد البشري اللازم ليتمكنوا من القيام بمهامهم؟

<u>نص الإجابة :</u>

- **بخصوص الانتصاب الفوضوي بمدينة الحمامات:** تعمل مختلف الوحدات الأمنية بالمنطقة للحدّ من الظاهرة والقضاء عليها من خلال القيام بحملات دورية ومتواصلة والقيام بعمليات حجز لسلع المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهم من مخالفات والتزامات، وقد تم بتاريخ 28 و29 ماي 2025 القيام بحملة أمنية شملت المجال البلدي للحد من ظاهرة الانتصاب الفوضوي وردع المخالفين ودعوتهم إلى الالتزام بعدم الانتصاب الفوضوي واحترام القانون المنظم للمجال الذكور .
- **أما بخصوص النقص الحاصل في تعداد فرقتي الشرطة البلدية بالحمامات وياسمين الحمامات،** فإنه سيقع النظر في تدعيمهما بالعنصر البشري اللازم حال تخرج الأعوان المنتدبين خلال الدورات التكوينية المقبلة .
- **وحول الإجراءات المتخذة بشأن تقصير الأعوان المسؤولين على" الفوضى "وعدم تطبيق الاجراءات الردعية والقانونية على الانتصاب الفوضوي** فإننا نحيطكم علما أن وزارة الداخلية بمختلف أجهزتها الرقابية وهياكل التفقد التابعة لها تعمل على متابعة نشاط أعوان التراتيب وحال رصدها لكل تجاوز أو تقصير فإنها لا تتوانى في اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة عند الاقتضاء وتصل إلى حدّ العزل.

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي .

<u>الموضوع</u>: تفاقم الوضع البيئي وتواصل الكارثة البيئية في شواطئ الضاحية الجنوبية، خاصة حمام الأنف وحمام الشط

مع مطلع فصل الصيف تعيش شواطئ الضاحية الجنوبية، خاصة حمام الأنف وحمام الشط على وقع كارثة بيئية متواصلة، تتجلى في تلوث الشواطئ، وتكدّس الفضلات في الأحياء والغابات، وتفاقم ظاهرة الناموس والحشرات مما أدى إلى انتشار الأمراض الجلدية وتدهور المحيط البيئي العام .

- فما هي الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها بالتنسيق مع بقية المصالح، للتوقي من هذا التدهور وضمان تدخل عاجل وفعّال؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

<u>المرجع</u> :مراسلاتكم عدد 1342-3000-26-2025 بتاريخ 2025/05/02وعدد 860-3000-26-2025 بتاريخ 2025/03/19

<u>المصاحيب</u> :عدد 03 بطاقات .

تحية طيبة وبعد،

على إثر تولي كل من السادة النواب عن مجلس نواب الشعب نجيب "عكرمي " عن دائرة زانوش القصر - سيدي عيش - قفصة الشمالية (سؤالين02) و" ضحى السالمي " عن دائرة حمام الأنف حمام الشاطيء (سؤال01) توجيه أسئلة كتابية إلى وزارة الداخلية وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والتي تمنح لأعضاء مجلس نواب الشعب حق توجيه أسئلة كتابية لعضو من أعضاء الحكومة حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 03 بطاقات تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية المذكورة آنفا للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور 25 جويلية2022.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "ضحى السالمي"

عن دائرة حمام الأنف-حمام الشط ولاية بن عروس

<u>ملخص السؤال:</u>

"حول الوضع البيئي بشواطئ الضاحية الجنوبية خاصة حمام الأنف وحمام الشط ."

<u>نص الإجابة:</u>

تبعا لسؤالكم الكتابي بتاريخ 23 أفريل 2025 حول الوضع البيئي بشواطئ الضاحية الجنوبية خاصة حمام الأنف وحمام الشط والإجراءات المزمع إتخاذها من قبل وزارة الداخلية للتوقي من هذا التدهور البيئي .

أتشرف بأن أحيل عليكم عدد (02) بطاقات تتضمن ما تم إتخاذه في مجال رفع النفايات المنزلية والتدخل بالشريط الساحلي ومقاومة ظاهرة الحشرات والناموس بخصوص كل من بلديتي حمام الأنف وحمام الشط.

بطاقة

حول تدخلات بلدية حمام الأنف في مجال النظافة العامة

- **<u>رفع الفضلات المنزلية:</u>** تقوم بلدية حمام الانف حاليا برفع النفايات المنزلية والشبيهة والتي تقدر تقريبا بـ40 طن اليوم بكامل المنطقة البلدية بإمكانياتها ومعداتها الذاتية وذلك لانتهاء المدة التعاقدية للشركة الخاصة التي كانت تعاضد العمل البلدي بجزء من المنطقة البلدية لمدة 3 سنوات .

إثر ذلك تم نشر طلب عروض لصفقة رفع ونقل النفايات المنزلية والشبهة لجزء من مدينة حمام الأنف إلى مصب برج شاكير (28 طن في اليوم أي قرابة 65 من الكمية الجملية) وحددت مدة العقد بسنة قابلة للتجديد بسنتين، تم فتح العروض بتاريخ 03 أفريل 2025 فرز العروض تم إيداع الملف بتاريخ 15 ماي 2025 بولاية بن عروس ليعرض على انظار اللجنة الجهوية للصفقات العمومية .

- **<u>فريق الكنس</u>:** يتدخل فريق الكنس بوسط المدينة والمداخل والفروع الرئيسية للمدينة، ونظرا لوجود نقص في عدد عملة هذا الفريق .قامت البلدية بإعداد كراس شروط لاستشارة في مجال كنس الشوارع والطرقات بمدينة حمام الأنف بتوفير عدد 08 عملة ورئيس فريق، وتم نشر الاستشارة يوم 15 ماي 2025 على ان يتم استكمال بقية الإجراءات قبل حلول الموسم الصيفي

- **<u>التدخل بالشريط الساحلي والفسحة الشاطئية</u>:** انطلق التدخل بالفسحة الشاطئية منذ شهر أفريل 2025 وخصصت البلدية فريق يقوم بإزالة الأعشاب الطفيلية والاتربة من حواشي الطرقات وتقليم الأشجار والكنس والاشغال متواصلة لتشمل كامل الفسحة التي تمتد على 5 كلم.

كما انطلقت تدخلات التنظيف الآلي للشواطئ على مستوى الشريط الساحلي خلال بداية شهر ماي 2025 من طرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والتي تتواصل على مدى الموسم الصيفي .

- **<u>مقاومة الحشرات :</u>** تتدخل بلدية حمام الانف في إطار مقاومة الحشرات بصفة دورية ومنتظمة منذ حلول شهر مارس 2025 وذلك بالمقاومة العضوية مع التركيز على إزالة الأعشاب الطفيلة بكامل المنطقة البلدية (ردم أماكن ركود المياه ان وجدت وجهر مجاري مياه الامطار أو بالمقاومة الكيميائية خاصة على مستوى دهاليز العمارات وبعض النقاط الأخرى) وذلك بالتنسيق التام مع مصالح الإدارة الجهوية للصحة بين عروس التي تضبط وتحين المخافر المحتملة لتوالد الحشرات وتساهم في تأطير الفريق البلدي .

وتخصص البلدية الموارد المادية والبشرية اللازمة في هذا الإطار كالاتي :

- مواد كيمائية وزيت بارافين
- فريق مقاومة الحشرات عدد 02 عملة وسائق جرار
- جرار مجهز بمضخة وصهريج دواء .
- عدد 05 مضخات يدوية .
- عدد 03 آلة تضبيب حراري SWINGFOG
- عدد 01 مضخة مجهزة بمحرك حراري

<u>بالإضافة إلى ذلك يتم معاضدة التدخلات المذكورة بتدخلات جوية عبر الطائرة من قبل الوكالة البلدية للخدمات البيئة في المناطق الشاسعة والتي يصعب التدخل بها من قبل البلدية على غرار وادي مليان ووادي معيزات وسبخة قمودة وغابة برج سدرية .</u>

بطاقة حول

تدخلات بلدية حمام الشط في مجال النظافة العامة

- **رفع الفضلات المنزلية :** تقوم بلدية حمام الشط برفع النفايات المنزلية والمشابهة التي تقدر بحوالي 40 طن يوم بإمكانياتها ومعداتها الذاتية، وتعتمد البلدية طرق مختلفة في رفع الفضلات)طريقة الرفع الميكانيكي وطريقة منزل / منزل باستعمال الجرارات والمجرورات داخل الأنهج الضيقة لتغطية كامل المنطقة البلدية مع القيام بحملات تحسيسية وتوعوية لدفع المتساكنين إلى المساهمة في المجهودات للعناية بالبيئة والمحافظة على المحيط .

كما تقوم البلدية بتذكير دوري حول توقيت رفع الفضلات المنزلية عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو ملصقات جداريه أو توزيع إعلانات كما تدعم عمليات رفع الفضلات المنزلية بعمليات تفقد بكامل المنطقة خلال الحصة الصباحية لرفع وتنظيف الفضلات من محيط الحاويات جراء الإلقاء العشوائي للفضلات.

- **النقاط السوداء:** تسخر البلدية عدد 01 آلة" تركس " وعدد 01 آلة شحن صغيرة الحجم وتستعمل في المناطق التي يصعب الولوج إليها وذلك لتغطية كامل المنطقة من رفع للأتربة وفضلات الحدائق وعدد 02 شاحنة سعة5 م 3 ويتم التدخل بمعدل مرتين في الأسبوع بكل المنطقة البلدية: ببئر الباي حمام الشط الأمل، برج السدرية نزهة السلطان، حمام الشط الصنوبر وذلك حسب برنامج شهري يتم إعداده مسبقا من طرف مصالح الفنية وحسب أولويات الظرف.

- **التدخل بالشريط الساحلي والفسحة الشاطئية:** وفي إطار الاستعداد للموسم الصيفي والسياحي لسنة 2025 وضعت بلدية حمام الشط برنامج تدخل لتنظيف الشاطئ والفسحة الشاطئية وتم الانطلاق بداية من شهر أفريل 2025 بتنظيف ورفع الأتربة وتنظيف حواشي الأرصفة وجهر البالوعات تصريف مياه الأمطار ورفع النقاط السوداء ومسح الأراضي البيضاء والأشغال متواصلة بدهن حواشي الطرقات ومخفضات السرعة وتقليم الأشجار بالانهج والطرقات المؤدية للشاطئ .

كما تتزامن التدخلات المذكورة مع برنامج التنظيف الآلي للشواطئ الذي تشرف على انجازه وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي الذي انطلق يوم 19 ماي 2025 استعدادا لاستقبال لفصل الصيف .وتعد هذه التدخلات دورية ومتواصلة خلال الموسم ذاته .

هذا وسيتم أواخر شهر ماي لسنة 2025:

- تركيز حاويات صغيرة الحجم على طول الفسحة الشاطئية بحمام الشط وبرج السدرية حيث سيتم رفعها بصفة منتظمة ويومية
- تركيز سلات ورقية بمداخل الشاطئ والفسحة الشاطئية
- تركيز فريق كنس قار على طول كورنيش .
- صيانة شبكة التنوير العمومي بالطرقات المؤدية إلى الشاطئ وكورنيش حمام الشط ونزهة السلطان وبمأوي السيارات

- **مقاومة الحشرات:** في إطار متابعة تنفيذ الخطة الجهوية لمقاومة الحشرات تعمل بلدية حمام الشط على

- تكثيف المقاومة العضوية للمخافر الإيجابية لتوالد يرقات البعوض على مدار السنة من خلال جهر الأودية ومجاري المياه بالتنسيق مع مصالح إدارة المياه العمرانية بوزارة التجهيز ومصالح الديوان الوطني للتطهير ومصالح المندوبية للفلاحة .
- المقاومة الكيمائية :انطلاقا من شهر أفريل 2025 تم تنفيذ برنامج المقاومة الكيمائية بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للصحة بين عروس من خلال مد مصالح البلدية بأماكن توالد الحشرات والبعوض مع تزودها بالأدوية الكيمائية التي يتم استعمالها للمداواة .
- تنظيف وادي" نينو "ببرج السدرية حيث أنه يشكل مخفر إيجابي دائم للحشرات نظرا لاحتباس الماء بالجزء الممتد من تقسيم الوكالة العقارية للسكنى بنزهة السلطان حتى الجسر المحاذي للنزل
- سكب زيت" البرافين "بالبالوعات بكامل المنطقة البلدية .

بالإضافة الى ذلك يتم معاضدة التدخلات المذكورة بتدخلات جوية عبر الطائرة من قبل الوكالة البلدية للخدمات البيئة في المناطق الشاسعة والتي يصعب التدخل بها من قبل البلدية على غرار وادي مليان ووادي معيزات وسبخة قمودة وغابة برج سدرية.

السؤال الكتابي

النائبين الطاهر بن منصور ومحمد علي

الموضوع :حول تسوية وضعيّة نظار التعداد العام للسكان والسكنى لسنة .2024

تحية طيبة،

أما بعد، نرجو من سيادتكم توضيح موقفكم من ملف نظّار التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حول تسوية وضعياتهم المهنية باعتبارهم يعملون بعقود هشة تتنافى مع ما دعا إليه سيادة رئيس الجمهورية في إنصاف هذه الفئات وحفظ كرامتهم .

وبناء عليه،

- فهل تعتزم حكومتكم اتخاذ إجراءات لصالح هذه الفئة؟
- هل هناك جدول زمني لتنفيذ هذه الإجراءات؟

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سامي الحاج عمر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: حول تسوية وضعية نظار التعداد العام للسكان والسكنى لسنة .2024

تحية طيبة وبعد،

نرجو من سيادتكم توضيح موقفكم من ملف نظار التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حول تسوية وضعياتهم المهنية باعتبارهم يعملون بعقود هشة تتنافى مع ما دعا إليه سيادة رئيس الجمهورية في إنصاف هذه الفئات وحفظ كرامتهم .

وبناء عليه نتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

- فهل تعتزم حكومتكم اتخاذ إجراءات لصالح هذه الفئة؟
- هل هناك جدول زمني لتنفيذ هذه الإجراءات؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به السادة النواب سامي الحاج عمر، الطاهر بن منصور ومحمد علي .

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0000379 المؤرخ في 07فيفري 2025

المصاحيب : نسخة من إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط .

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تم التوجه به إلى رئاسة الحكومة من قبل النواب المحترمين السادة سامي الحاج عمر، الطاهر بن منصور ومحمد علي حول طلب تسوية وضعيّة نظار التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السادة النواب المعنيين.

والسلام

مذكرة من وزير الاقتصاد والتخطيط

حول السؤال الكتابي الذي تقدم به

السيدين" سامي الحاج" عمر "و" الطاهر بن منصور" عضوي مجلس نواب الشعب

السؤال: ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل تسوية وضعية نظار التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وهل هناك جدول زمني لتنفيذ هذه الإجراءات .

الجواب:

- في إطار توفير الموارد البشرية اللازمة لإنجاز عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 في أحسن الظروف، تولى المعهد الوطني للإحصاء من خلال الاستعانة بلجنة أحدثت للغرض تحديد مختلف الجوانب الفنية والقانونية للتعاقد مع النظار وأعوان الإحصاء تتركب من ممثلين عن رئاسة الحكومة، وزارة الاقتصاد والتخطيط وزارة المالية المركز الوطني للإعلامية والمعهد الوطني للإحصاء

- تولت اللجنة بالاعتماد على النصوص القانونية المتعلقة بانتداب الأعوان العرضيين تحديد الحقوق والواجبات المحمولة على المتعاقدين، منها بالخصوص

- الحق في تقاضي منحة جملية جزافية خاضعة للحجز بعنوان التقاعد والحيطة الاجتماعية والأداء على الدخل تصرف شهريا،

- الحق في عطلة الراحة الأسبوعية وعطلة استراحة بحساب يومين ونصف عن كل شهر خدمة فعلية وذلك عملا بأحكام الفصل عدد 111 من القانون الأساسي عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلّق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

- واجب حفاظ العون المتعاقد على السر المهني وبذل كل العناية عند تنفيذ المهام الموكولة إليه وتجنّب تضارب المصالح بين نشاطاته الخاصة ومصلحة العمل أو الحصول على أية منافع خرى ليست من حقه -2-.

- بنص العقد المبرم بين ناظر الإحصاء والمعهد الوطني للإحصاء على أنه عقد عمل بصفة عرضية ولمدة محددة بالزمن للقيام بمهام ناظر في إطار التعداد العام للسكان والسكنى وغير قابل للتجديد .

- نص الفصل 14 من عقد العمل أنّ العقد يقوم مقام إعلام المعني بالأمر بصفته متعاقدا مع المعهد لمدّة محدودة ولا تنشأ عنه حقوق غير الحقوق المنصوص عليها صلبه، ولا يعتبر العقد بمثابة الانتداب الدائم أو المؤقت في المعهد كما يمثل إمضاء المعني بالأمر اعترافا بعلمه وقبوله بتلك الوضعية .

- تولت لجنة الانتداب والتأجير اعتماد مقاربة التنظير لتأجير أعوان التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حيث تم قياس الخطط المسندة لأعوان التعداد بالاعتماد على المهام الموكولة لهم وبالاستناد إلى الرتب والأسلاك المهنية المعتمدة في الوظيفة العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات المخصصة للتأجير في إطار ميزانية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة2024 .

- تعاقد المعهد الوطني للإحصاء مع 920 عون إحصاء وفق الصيغ المذكورة وتكليفهم بالمهام المنصوص عليها بالعقود .

- يخضع أعوان المعهد الوطني للإحصاء لأحكام القانون عدد 112لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعليه فإن الانتداب بالمؤسسة على غرار قطاع الوظيفة العمومية يخضع لأحكام الفصل 18 من القانون المذكور ويتم وفق مبدأ التناظر وعلى أساس الشغورات الحاصلة التي يتم تسديدها من خلال المناظرات الخارجية المفتوحة للمترشحين الخارجيين .

بناء على ما سبق، فإن إدماج الأعوان المتعاقدين يستوجب الامتثال للضوابط القانونية الجاري بها العمل وخاصة مبدأ التناظر والإنتداب عبر المناظرات الوطنية.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص التجاوزات الخطيرة المرتكبة داخل مؤسسة السجل الوطني للمؤسسات والتخطيط لاحتكار استعمال خدمات السجل بواسطة المحاسبين والخبراء المحاسبين والمحامين وترسيم منتحلي الصفة والمتحيلين والمشبوهين والممارسين لأنشطة مجهولة ومجرمة بالسجل الوطني للمؤسسات

تحية طيبة وبعد،

بلغتنا تشكيات من بعض المهن مفادها ان القائمين على السجل الوطني للمؤسسات وضعوا منظومة معلوماتية بغاية احتكار استعمال خدمات السجل لفائدة الغير بواسطة المحاسبين والخبراء المحاسبين والمحامين دون سواهم علما ان زوجة المدير العام لمؤسسة السجل الوطني للمؤسسات محامية ولا ندري اذا ما اعلم رئاسة الحكومة بذلك على معنى الفصل 5 من القانون الاساسي لأعوان الوظيفة العمومية باعتبار انه في وضعية تضارب مصالح ان استعمال خدمات السجل لا يمكن احتكارها من قبل المهن المشار اليها اعلاه باعتبار ان قوانينها الأساسية لم تنص على ذلك زيادة على انه لا يجوز للمحاسبين والخبراء المحاسبين تمثيل أي شخص امام المحاكم والإدارة

والمؤسسات العمومية .كما ان حرمان مهنة المستشار الجبائي على سبيل المثال لا الحصر من استعمال تلك الخدمات لفائدة الغير يدخل في اطار تجاوز السلطة وبالتالي الفساد على معنى الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين مثلما هو الشأن بالنسبة للعون العمومي الذي لا يقوم بالإعلام الوارد بالفصل 5 من القانون الاساسي لأعوان الوظيفة العمومية.

أيضا، لا يخفى عليكم انه لم يتم تطهير السجل من المتحيلين ومنتحلي الصفة وبالأخص منتحلي صفة المستشار الجباني والمحامي من بين المحاسبين والخبراء المحاسبين الذين تم ترسيمهم سابقا بالسجل على ضوء قوانين أساسية فاسدة لشركات تشير أهدافها الاجتماعية الى خدمات الاستشارات القانونية والجبائية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات التي لم يشر اليها الفصل الأول من القانون عدد 16 لسنة 2002 المتعلق بمهنة المحاسب والفصل 2 من القانون عدد 108 لسنة 1988 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب .كما تم ترسيم الاف المتحيلين الذين لا تعرف ماهية الانشطة المجهولة وغير المحددة التي يقومون بها بعد ان نصت الأهداف الاجتماعية للقوانين الأساسية لشركاتهم على تقديم خدمات إدارية ودراسات قانونية وإدارية واقتصادية واجتماعية وفنية منتحلين بذلك لعديد الصفات .فقد سبق للاتحاد الأروبي ان صنف تونس كدولة غير متعاونة جبائيا بعد ان تأكد أن عشرات الاف المتحيلين الأجانب اودعوا تصاريح بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد ليمارسوا أنشطة ذات علاقة بالتحيل الجبائي وبيع الفواتير الصورية وتهريب الاثار وتبييض الأموال والجريمة المنظمة .كما ان تلك التجاوزات المسكوت عنها كانت وراء تصنيف تونس من قبل مجموعة العمل المالي كدولة عالية المخاطر في مجال تبييض الأموال أيضا لم تتم الإشارة بصفة مستقلة لنشاط "المستشار الجبائي "ليتم خلطه بالأنشطة المحاسبية رغم العرائض التي وجهت بهذا الخصوص الى المدير العام للسجل باعتبار ان مهام المستشار الجبائي ليست لها اية علاقة بمهام المحاسب والخبير المحاسب المحجر عليهما التدخل في مجال الاستشارات القانونية والجبائية والاجتماعية، علما ان قيامهم بذلك كما نلاحظه اليوم من خلال الاشهار الكاذب يجعلهم تحت طائلة الفصل 84 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المتعلق بمهنة المحاماة والفصل 291 من المجلة الجزائية المتعلق بجريمة التحيل .

بالنظر للتجاوزات الخطيرة المشار اليها أعلاه والتي ساهمت بصفة كبيرة في تعفين محيط الاستثمار حتى النخاع من خلال استشراء كل أصناف التحيل والجريمة بما في ذلك الجوسسة وتأجيج الوضع بتونس كما أكد ذلك الناطق الرسمي باسم الحرس الوطني، هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية :

1- إلزام القائمين على السجل الوطني للمؤسسات بتطهير السجل من المتحيلين ومنتحلي الصفة ومبيضي الأموال وممارسي الجريمة المنظمة وبالأخص الأجانب الذين او دعوا تصاريح بالاستثمار مغشوشة واحداث شركات برأسمال لا يتجاوز 500 يورو .

2- فتح تحقيق بخصوص المنظومة المعلوماتية التي تم اعدادها من اجل احتكار استعمال خدمات السجل بواسطة المحاسبين والخبراء المحاسبين والمحامين لفائدة الغير مع اقصاء المستشارين الجبانيين رغم التنبيه على الإدارة العامة قبل ان يرتكب ذاك التجاوز الخطير الذي يدخل تحت طائلة الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين .

3- التثبت من قيام المدير العام للمؤسسة بالتصريح الوارد بالفصل 5 من القانون الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية واقالته باعتبار انه في وضعية تضارب مصالح ..

4- الزام القائمين على السجل بضرورة الإشارة الى مهنة "المستشار الجبائي "بصفة مستقلة عن الأنشطة المحاسبية باعتبار انها مهنة قانونية ليست لها اية علاقة بالمهن المحاسبية.

5- معاقبة الاعوان الفاسدين الذين يتعاملون مع المحاسبين والخبراء المحاسبين الذين تحجر عليهم قوانينهم تمثيل أي شخص امام المحاكم والإدارة والمؤسسات العمومية التي من بينها مؤسسة السجل الوطني للمؤسسات.

6- فرض اعتماد التصنيف الصناعي الدولي المتعلق بالأنشطة الاقتصادية الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة باعتبار أن التصنيفة المعتمدة اليوم فاسدة ومتخلفة ولا تشير الى كل الأنشطة/.

7- تنظيم كل الأنشطة الاقتصادية بقوانين متطورة وليس بكراسات شروط متخلفة وفاسدة باعتبار ان اغلب الأنشطة المهنية والاقتصادية غير منظمة لا بقوانين ولا بكراسات شروط وهذا ما ساهم في تعفن محيط الاستثمار واستشراء الفوضى والتحيل وهضم حقوق المستهلك .

8- فتح تحقيق بخصوص المتحيلين الأجانب الذين هم بصدد مباشرة أنشطة تجارية في دوس على المرسوم عدد 14 لسنة 1961 المتعلق بشروط ممارسة الأجانب لبعض الأنشطة التجارية نتيجة عدم قيام الوزارات المعنية بدورها الرقابي واحالة ملفاتهم الى القضاء طبقا للفصل 15 من المرسوم .

في انتظار جوابكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد بنور .

المرجع: مكتوبكم عدد ص 0000379-3000-26-2025-المؤرخ في 07فيفري .2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد المدير العام للمركز الوطني لسجل المؤسسات .

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد بنّور إلى رئاسة الحكومة حول " التجاوزات داخل مؤسسة السّجل الوطني للمؤسسات والتخطيط لاحتكار استعمال خدمات السجل بواسطة المحاسبين والخبراء المحاسبين والمحامين وترسيم منتحلي الصفة والمتحوّلين والمشبوهين والممارسين لأنشطة مجهولة ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني .

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد بنور

موضوع السؤال: بخصوص التجاوزات المرتكبة داخل مؤسسة السجل الوطني للمؤسسات والتخطيط لاحتكار استعمال خدمات السجل بواسطة المحاسبين والخبراء المحاسبين والمحامين وترسيم منتحلي الصفة والمتحيلين والمشبوهين والممارسين لأنشطة مجهولة ومجرمة بالسجل الوطني للمؤسسات

الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1- **فيما يتعلق بإلزام القائمين على السجل الوطني للمؤسسات بتطهير السجل من المتحيلين ومنتحلي الصفة ومبيضي الأموال وممارسي الجريمة المنظمة وبالأخص الأجانب** :إن مهمة السجل الوطني للمؤسسات هي تسجيل المؤسسات وترسيم العقود وإكسابها القوة الحجية بعد التثبت من مدى مطابقتها للقانون والإجراءات ومن ثمة اشهارها بالجريدة الرسمية الالكترونية وعلى من له المصلحة الاعتراض على ذلك في الاجال القانونية لدى قاضي السجلات بالمحكمة الابتدائية التي يرجع لها النظر طبقا العنوان المؤسسة .غير انه وفي إطار معاضدة مجهود الدولة في مكافحة الجريمة عبر دفع المؤسسات إلى الامتثال للقانون للقيام بالتحيينات اللازمة حتى تتطابق البيانات القانونية الموجودة بالسجل مع الواقع قام السجل بعديد الإجراءات من ذلك الحملات الإعلامية وإصدار عفو عن غرامات التأخير كان لها الأثر الطيب في دفع عشرات الالاف من المؤسسات من القيام بعمليات التحيين .

كما قام السجل باقتراح خلال شهر أفريل 2024 قصد تنقيح وإتمام القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 28 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات وذلك لإيجاد آلية لجعل السجل يعكس واقع المؤسسة والتقليص من مخاطر استعمال الكيانات القانونية النائمة في عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي وذلك عبر إرساء منظومة قانونية تدفع للامتثال القانوني للتسجيل والتحيين بالسجل الوطني للمؤسسات حتى يعكس السجل الحالة القانونية الحقيقية والواقعية ولتكريس مبدأ شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية والحفاظ على حقوق الدولة وحقوق الغير .

2- **فيما يتعلق بالمنظومة المعلوماتية** :تم بموجب القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 28 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات إحالة المنظومات المعلوماتية من وزارة العدل الى السجل الوطني للمؤسسات حيث كانت هذه المنظومات لا تستجيب لمتطلبات القانون والتعهدات الجديدة وخاصة التوجه العام للسجل برقمنة مسار تسجيل وتحيين المؤسسة مما شملها عديد التحيينات في انتظار إعادة هندستها كليا خلال سنتي .2026-2025 حيث قام السجل خلال سنة 2024 بإعداد نسخة جديدة لم تدخل بعد حيز العمل وهي في مرحلة التجارب تعتمد أساسا على ثلاث تحسينات أساسية

- رقمنة مسار إعداد الأنظمة الأساسية للشركات على المنصة وإدماج الامضاء الالكتروني وذلك تنفيذا للفصل 60 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بالتصريح بالوجود عن بعد لدى الهياكل المكلفة بالتكوين القانوني وإرساء البطاقة الجبائية الالكترونية .حيث سيمكن هذا الاجراء من تجاوز نقطة ضعف في تباين البيانات بين المنظومة الجبائية ومنظومة السجل على اعتبار أن النظام الحالي يخلق للمؤسسة معرفا جبائيا قبل الوجود القانوني بالسجل وهو ما جعل هناك تباين شاسع بين قواعد البيانات وما يترتب عنه من إمكانية تهرب ضريبي أو انتحال صفة مؤسسة دون الوجود القانوني وما يترتب عنه من إمكانية فساد أو تبييض أموال وغيرها .سيعتمد هذا المسار الطريقة الهجينة في إيداع الأنظمة الأساسية بين الإيداع الالكتروني الكلي دون عناء التحول للشبابيك لمن يتحوز على إمضاء إلكتروني أو من يمر عبر وسيط مرسم لدى هيئة مهنية محدثة بموجب قانون على غرار المحاسبين والخبراء المحاسبين والمستشارين الجبائيين والمحامين وبين تحرير النصوص من قبل أي كان على المنصة مع التحول للشبابيك وإيداع الملف ماديا .
- الرقمنة الكلية لمسار إيداع القوائم المالية للمؤسسات: يتمثل المسار في إيداع جميع بيانات القوائم المالية إلكترونيا في إطار مزيد من شفافية المعاملات المالية، الى جانب محضر الجلسة العامة المصادقة على القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات إن وجد ويمكن من له الصفة القيام بإيداع الملف .
- الرقمنة الجزئية لإيداع التحيينات :_يتمثل المسار في التصريح بالتحيينات وبإيداع الوثائق عن بعد واستلام وصل إلكتروني في ذلك مع تأكيد إيداع العقود عبر الشبابيك في أجل معقول وذلك لتجنب غرامات التأخير ويأتي هذا الاجراء كمرحلة أولى في مسار الرقمنة الكلية للتصرف في حياة المؤسسة لتحسن جودة البيانات وصحتها وتدعيم شفافية المعاملات الاقتصادية والسلامة القانونية للبيانات والعقود.
- إرساء منظومة داخلية للمطابقة والامتثال: تأتي هذه المنظومة في إطار الاستجابة لمتطلبات القانون في التحري من البيانات والعقود ومدى مطابقتها للقانون إضافة الى استجابة لمبدأ امتثال المؤسسات للتسجيل أو التحيين وإصدار محاضر المعاينة في الغرض وإرسالها للمعنيين بالأمر وعند عدم الامتثال وجب على السجل تعليق العمل بالسجل مع إحالة الملف للنيابة العمومية للنظر في حل المؤسسة حتى نتجنب تزايد عدد المؤسسات النائمة أو الغير محينة والتي لا تعكس بياناتها في السجل واقعها الفعلي .حيث سيتمكن السجل عبر هذه المنظومة وعبر الترابط البيني مع مؤسسات عمومية أخرى من التحري من صحة البيانات والعقود .

3- **فيما يتعلق بالتصريح بالمكاسب للمدير العام:** قام السيد المدير العام منذ سنة 2019 بالتصريح بمكاسبه طبقا للتشريع الجاري به العمل .

4- **فيما يتعلق بمهنة المستشار الجبائي**: يتعامل السجل الوطني للمؤسسات مع جميع المهن الحرة على قدم المساواة دون تمييز وأن صفة المودع بالشباك لدى السجل لا تتصل بالمهنة، بل بالتصريح باسم القائم بالإيداع للوثائق والعقود دون النظر الى صفته .

5- **معاقبة الاعوان الذين يتعاملون مع المحاسبين:** إن السجل الوطني للمؤسسات وضع على ذمة العموم دليلا إجرائيا إلكترونيا للعموم على منصته الالكترونية يتضمن الإجراءات والوثائق والآجال والمعاليم بكامل الوضوح وكل من يخالف هذه الإجراءات يواجه مطلبه إما بالتوجيه والمساندة لإتمام الملف أو يجابه بالرفض كتابيا . علما أن مطبوعة إيداع الملف تتضمن بيانات للممثل القانوني للمؤسسة وبيانات المودع للملف مع تصريح على الشرف بصحة البيانات المصرح بها وصحة الوثائق حيث لا ينظر العون الى صفة

المودع للتصريح، بل فقط يتثبت من صحة بياناته المصرح بها مقاربة ببطاقة الهوية .كما يضع السجل كل الاليات القانونية من تدقيق داخلي وتفقد للتأكد من سلامة معاملة أعوانه للمتعاملين معهم من أي شبهة تجاوز أو سوء تقدير، حيث تجتمع أسبوعيا لجنة المطابقة والامتثال التي يرأسها المدير العام للسجل الى جانب العديد من الإطارات والمكلف بالتفقد للنظر في كل الملفات العالقة أو الشائكة أو التي تثير الشبهات وتتخذ حينيا القرارات التعديلية أو التصحيحية اللازمة .

6- يمتثل السجل الوطني للمؤسسات الى تطبيق التصنيفة الوطنية للأنشطة منذ تأسيسه سنة 2019 غير أنه وكما ذكر أعلاه، تتأسس المؤسسة جبائيا فيعطى لها نشاطا من قبل إدارة الجباية ونحن في السجل نمتثل لما تم التصريح به في الإدارة التي أودع فيها المستثمر أولا مشروعه.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 4 من الدستور والفصل 127 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :حول مال الهيئة الوطنية للتبليغ عن الفساد ومال العاملين فيها من عملة وأعوان وموظفين .

المصاحيب : تظلم وارد علينا من قبل بعض المعنيين

تحية طيبة وبعد

ما من شك في كون مثل هذا الهيكل يعد مكسبا وطنيا في اطاره المتصل بالتبليغ عن الفساد الذي نخر ولازال ينخر الدولة الى اليوم .

وحيث لا يوجد اليوم أي هيكل مختص بالتبليغ عن الفساد بعد تجميد هذا الهيكل مما أعاق تنفيذ سياسة الدولة في محاربة الفساد من جهة ... ومن أخرى حرمان العاملين بها من الشغل منذ 2021 حيث بايقاف وتجميد الهيئة تم ايقافهم لربما أيضا تعسفيا عن العمل .

ولما تقدم سيدتي ,نلتمس منكم التوضيح ونتوجه الى معاليكم بالسؤال التالي:

1) هل هناك توجه لإعادة هيكلة الهيئة بصيغة جديدة تقطع مع الفساد وتحمي المبلغين عنه وتحفظ حق الدولة .

2) ماهو مال العاملين بالهيئة الذين باتو عاطلين عن العمل الى اليوم

وختاما تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسبقين.

والسلام

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب

إلى السيد النائب أحمد بنور

الموضوع حول معرفة مآل ملف موظفي هيئة مكافحة الفساد

إننا الممضون أسفله ممثلي موظفي هيئة مكافحة الفساد نرفع إلى سيادتكم سيدي التائب الموقر مطلبنا هذا لمعرفة مآل ملفنا ومصير موظفي هيئة مكافحة الفساد مع العلم أنها تقدمنا إلى مجلس النواب بعديد المطالب والمراسلات لمعرفة مصيرنا المجهول وتسوية وضعيتنا المهذبة عبر إدماجينا في المؤسسات التابعة للدولة في أقرب الآجال نظرا للظرف الطارئ والمهين والمهمش لا غلبنا التي تعيش بطالة منذ 2021 تاريخ طردنا تعسفيا وقهريا من مؤسسة تابعة للدولة.

مع العلم أيضا أنه تم صرف مستحقاتنا المالية من الهيئة عبر رئاسة الحكومة 26 مارس 2024 كما أننا تتمتع بالتغطية الاجتماعية إلى حدود جانفي 2025.

أرجوا من سيادتكم النظر في مطلبنا استعجاليا وشكرا

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد بنّور .

المرجع - :مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0001458-2025 - 26-3000-0001458بتاريخ 09 ماي .2025

المصاحيب - إجابة الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد .

وبعد ، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد أحمد بنور ، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول مآل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والعاملين فيها ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني . والسلام

الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد بنور

موضوع: السؤال حول مآل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والعاملين فيها .

الإجابة: جوابا على السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب المحترم السيد أحمد بنّور حول مآل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومآل العاملين فيها أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- تبعا لإيقاف نشاط الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تم بمقتضى الأمر عدد 770 لسنة 2022 المؤرخ في 21 أكتوبر 2022 تسمية مديرة عامة وتكليفها بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بصفة وقتية، حيث تولت تصفية الوضعية الإدارية والمالية والعقارية للهيئة.
- تواصل مختلف الهياكل المتدخلة في منظومة مكافحة الفساد لا سيما منها الهياكل الرقابية والقضائية والهياكل المتخصصة مثل اللجنة الوطنية للتحاليل المالية أو القطب القضائي الاقتصادي والمالي، القيام بمهامها بخصوص إعمال المقتضيات القانونية واتخاذ القرارات والإجراءات المستوجبة بخصوص تلقي الإبلاغ عن شبهات الفساد .كما يتم العمل على توفير الحماية اللازمة للمبلغين متى استوجب الأمر ذلك من قبل المصالح المختصة بوزارة الداخلية .
- كما يتم التنسيق مع مختلف الهياكل ذات العلاقة وخاصة منها الخلايا المركزية للحوكمة) والتي تتولى بدورها المتابعة مع الهياكل المعنية على المستوى القطاعي على غرار هياكل التفقد والتدقيق والهياكل الرقابية والقضائية ومن بينها خاصة المحكمة الإدارية ومحكمة المحاسبات ووزارة العدل (بخصوص ملفات التبليغ الواردة على مصالح رئاسة الحكومة .مع التأكيد على ضرورة توفير الحماية الأمنية كلما اقتضى الأمر ذلك .

مع فائق الاحترام والتقدير .والسلام

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

تونس في

مقـرّر

من رئيس الحكومة مؤرخ في 26 سبتمبر 2023 .....يتعلق بإحداث فريق إسناد للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

إنّ رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على الأمر عدد 770 لسنة 2022 المؤرخ في 21 أكتوبر 2022 والمتعلق بتسمية مديرة عامة مكلفة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بصفة وقتية،

وتبعا لمحضر جلسة عمل يوم 14 فيفري 2023 حول آليات توفير موارد بشرية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

قـــرّر مـــا يـلـي

الفصل الأوّل: يحدث برئاسة الحكومة فريق إسناد للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يعمل تحت إشراف المديرة العامة المكلفة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بداية من يوم 18 سبتمبر 2023.

الفصل 2: يلتزم أعضاء الفريق بأداء المهام المسندة إليهم من قبل المكلفة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفق رزنامة عمل يتمّ ضبطها.

الفصل 3: يتكون الفريق من الأشخاص الآتي ذكرهم:

- السيدة فاتن السويسي، مديرة بمصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة،
- السيد كريم العجلاني، مدير بمصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة،
- السيد حاتم الحدّاد، مدير بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيد نور الدين البيباني، مدير بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيد شكري البريقي، مدير بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،

1

- السيدة أميرة بن عرفه، رئيس مصلحة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيد شهير خمير، رئيس مصلحة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيد ياسر العوني، متصرف بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيد زياد الدخلي، تقني إعلامية بالإدارة العامة للاعلامية برئاسة الحكومة،
- السيد جهاد بن عليه، تقني بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيد كمال مرغاز، تقني بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيد محمد المهداوي، ملحق إدارة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة،
- السيدة مريم العياري، كاتبة تصرف بمصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة،
- السيد غسان قشاوي، سائق برئاسة الحكومة.

يمكن دعم فريق الإسناد بممثلين عن وزارات أو هياكل أخرى بناء على طلب المكلفة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحسب ما يقتضيه التسيير الإداري والمالي للهيئة.

الفصل 4: يتم ضبط رزنامة تكليف أعضاء فريق الإسناد بالتنسيق بين المكلفة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة وبين الإدارة العامة للمصالح المشتركة برئاسة الحكومة.

الفصل 5: يمكن للمكلفة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وضع وسائل الهيئة على ذمة أعضاء فريق الإسناد حسب ما تقتضيه ضرورة العمل.

تونس في 26 سبتمبر 2023

رئيس الحكومة

الحشاني

أحمد الحشاني

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :استشارة حول الوضعية القانونية لشبكة غصن الزيتون للجمعية التنموية بصفاقس

تحية طيبة وبعد،

في إطار اضطلاعي بمهامي كنائب بمجلس نواب الشعب، وحرصي على ضمان التعامل مع مكونات المجتمع المدني في كنف الشفافية واحترام القانون، أتوجه إلى سيادتكم للاستفسار حول الوضعية القانونية لشبكة غصن الزيتون للجمعيات التنموية بصفاقس

مع العلم أنها ناشطة بفاعلية على الصعيدين الوطني والجهوي، حيث قامت بعديد التدخلات التنموية والاجتماعية من ذلك :

-إحداث قسم الجراحة العيون بالمستشفى الجهوي بالقصرين والذي تم تدشينه مؤخرا من طرف السد وزير الصحة،

-إنشاء مستوصف صحي بمعتمدية سيدي سهيل بالقصرين

-توقيع اتفاقيتي شراكة مع كل من وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية .

وبناءً على هذه المعطيات، أرجو من مصالح رئاسة الحكومة مدي بالمشورة الرسمية حول ما يلي:

1. ما هي الوضعية القانونية الحالية لشبكة غصن الزيتون؟
2. هل هناك أية مؤاخذات أو شبهات قانونية أو إدارية متعلقة بها تحول دون التعامل الرسمي معها؟
3. هل يمكن التعامل معها ضمن برامج تعاون أو شراكة في إطار العمل الجمعياتي والتنموي؟

راجين من سيادتكم إفادتنا بما ترونه صالحا في هذا الإطار، بما يضمن احترام القانون ويدعم التعاون البنّاء بين الدولة والمجتمع المدني .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والتعاون.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي الوارد من النائب السيد حسن جربوعي .

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0001516 بتاريخ 16 ماي 2025.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به عضو مجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي إلى رئاسة الحكومة بخصوص" الوضعية القانونية لشبكة غصن الزيتون للجمعيات التنموية بصفاقس ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد حسن جربوعي

السؤال: بخصوص شبكة غصن الزيتون للجمعيات التنموية بصفاقس .

الإجابة:

- **"شبكة غصن الزيتون للجمعيات التنموية بصفاقس "** تكونت بمقتضى نظام التصريح خلال سنة 2016 وفقا للصيغ القانونية المعمول بها،
- منشورة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 105 بتاريخ 01 سبتمبر 2016
- مقرها المصرح به بالنظام الأساسي عند تكوين الجمعية هو طريق المحارزة كلم 2 أمام إعدادية علي النوري، صفاقس والذي تم تغييره حسبما ورد بالنظام الأساسي المنقح بتاريخ 2022/12/18 إلى العنوان التالي شارع الشهداء عمارة الزيتونة شقة عدد 1 صفاقس .
- هذا وقد قامت الشبكة المعنية حسبما ورد بمحضر الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة بتاريخ 2022/12/18 بالمصادقة على فتح مقر فرعي جديد بطريق تونس كلم 5 صفاقس .
- تتمثل أهدافها المضمنة بالنظام الأساسي المنقح بتاريخ 2022/12/18فيما يلي:
  - تهدف شبكة غصن الزيتون لجمعيات التنموية بصفاقس إلى تطوير مشاركة المجتمع المدني العمل الاجتماعي والتنموي من خلال:

- المساهمة في تطوير مجالات التعاون والتنسيق بين مكونات المجتمع المدني وطنيا ودوليا لتنفيذ مشاريع وبرامج مشتركة وفقا للتشريع الجاري به العمل،

- السعي إلى معاضدة مجهودات الدولة في الوقاية الاجتماعية وتقديم الدعم والرعاية لمحتاجها

- المساهمة في تقديم الخدمات الإنسانية المتنوعة في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والتنموية والبيئية والبحثية لجميع شرائح المجتمع،

- السعي إلى الارتقاء بدور الجمعيات الأعضاء للتكامل والبناء بحسب اختصاصها الجغرافي ومجالات اهتمامها،

- المساهمة في تنمية واستثمار كفاءات المجتمع المدني في إدارة وتسيير الجمعيات وتنمية قدراتها الفنية والإدارية والمالية،

- السعي إلى دعم تجربة الاقتصاد التضامني لأهمية دوره في مجابهة الفقر والبطالة .

- **أسماء الهيئة التأسيسية المصرح بها حسبما وردت بمحضر الجلسة التأسيسية المنعقدة بتاريخ 10 ماي 2015:**
  - السيد حاتم العيادي الرئيس والمنسق العام،
  - السيد منير العامري :الكاتب العام،
  - السيد شكري بوخريص :أمين المال
  - السيد حاتم بنطاهر منسق مكلف بالبرامج الإجتماعية والخيرية
  - السيد هادي همامي: : منسق مكلف بالبرامج التنموية .

علما وأنه قد تم بمقتضى محضر الجلسة العامة العادية والانتخابية المنعقدة بتاريخ 2022/09/18 انتخاب 03 أعضاء جدد لاستكمال تركيبة الهيئة المديرة إثر تخلي (03) ثلاثة من أعضائها السابقين وبذلك أصبحت التركيبة حسبما وردت بقائمة أسماء الهيئة المديرة المنتخبة بالجلسة المذكورة كالتالي :

- السيد حاتم العيادي رئيس الشبكة
- السيدة سعاد رويس :أمين المال
- السيد منير العامري :كاتب عام
- السيد حاتم بنطاهر رئيس لجنة التنمية المستدامة والعمل الاجتماعي
- السيدة ألفة الهرابي رئيس لجنة الحوكمة والعمل البلدي والبيئي،
- السيد أحمد اللومي رئيس لجنة الصحة
- السيدة إسلام بلعيد مكلفة بالإعلام
- السيد عبد الله فتيريش مكلف بلجنة التربية
- السيدة ميساء: هويشات مكلفة بلجنة الشباب .

بالنسبة لوضعيتها القانونية إزاء الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية، فإن الشبكة قد قامت بتجاوز الإخلالات التي سبق وأن وجّه إليها على أساسها تنابيه وفقا لمقتضيات الفصل 45 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، ما يعني أن الشبكة تعتبر إلى حدود تاريخ 28 ماي 2025 في وضعية قانونية سليمة إزاء المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات .

كما تولت الإدارة العامة للجمعيات بتاريخ 15 ماي 2025 مراسلة كل من :

- السيد والي صفاقس لموافاتنا بالنشاط الميداني للشبكة عملا بمقتضيات القانون عدد 52 لسنة 1975 المؤرخ في 13 جوان 1975المتعلق بضبط مشمولات الإطارات العليا للإدارة الجهوية،
- رئيس اللجنة التونسية للتحاليل المالية للتثبت من مدى التزام الشبكة بالتشريع الجاري به العمل وان كانت محل تصريح بالشبهة من عدمه وإن تلقت في شأنها اللجنة طلب معطيات من قبل مختلف المصالح وفقا للاختصاص .

هذا ونفيدكم أن المعطيات المتعلقة بالجمعيات وشبكات الجمعيات على مستوى هياكلها وتقاريرها الأدبية والمالية وقوائمها المالية وغيرها أصبحت خاضعة وجوبا لأحكام القانون عدد 52 لسنة 2018المؤرخ في 19 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سامي رايس

الموضوع:حول جمعية العون المباشر .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد،

لقد *تبين* أنه من بين الجمعيات الأجنبية الناشطة الموجودة بتونس جمعية العون المباشر، والتي يمكن الإستفادة من خدماتها لتمويل بعض المشاريع التنموية، أو التربوية، أو الاجتماعية، أو غيرها . إذا المرجو منكم موافاتنا *بما* يمكن إعتماده بخصوص هذه الجمعية وخاصة من حيث المقبولية القانونية للملف الإداري للجمعية وكذلك لمعاملاتها المالية .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد سامي رايس .

المرجع :مكتوبكم عدد ص 0000667-3000-26-2025-المؤرخ في 28فيفري2025 .

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب المحترم السيد سامي رايس إلى رئاسة الحكومة حول الوضعية القانونية لجمعية" العون المباشر "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد سامي الرايس

السؤال:بخصوص جمعية العون المباشر .

الإجابة: جمعية "العون المباشر "هي فرع لجمعية كويتية بتونس تكونت بمقتضى نظام التصريح طبقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011المتعلق بتنظيم الجمعيات وتم نشر تكوينها بالنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 42 بتاريخ 04 أفريل 2013

- **مقرها الاجتماعي المصرح به عند التكوين** 04 نهج أحمد خير الدين أريانة الجديدة .

- **مقرها الحالي** بـ 02 شارع فاطمة الفهرية، ميتيال فيل، تونس 2094

- **الأهداف المصرح بها عند التكوين**: تهدف إلى القيام بأعمال التنمية للمجتمعات الأقل حظا مستهدفة بذلك الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا والمرضى والأيتام والمعوزين ومنكوبي الكوارث والمجاعات والقيام بكافة أنشطة البر والخير، وفقا لبرنامج نشاطها المصرح به .

- الهيئة المديرة التأسيسية :

*رمزي بن فرج

* خميس قشة

- المدير الحالي للجمعية: السيد مهدي نافلة

بالنسبة لوضعيتها القانونية إزاء الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية، فإن الجمعية غير مشمولة بأي عقوبة وفقا لمقتضيات الفصل 45 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات إلى حدود 09 ماي 2025

هذا ونفيدكم أن جمعية العون المباشر" الكويتية فرع تونس قد تم إخضاعها سنة 2023 للترخيص المسبق من قبل وزارة المالية بخصوص التحويلات المالية الواردة عليها من الخارج وذلك في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 102 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، إلا أنها قامت لاحقا بتسوية وضعيتها القانونية وتم على أساس ذلك رفع إخضاعها للترخيص سالف الذكر بمقتضى قرار وزيرة المالية المؤرخ في 15 نوفمبر2024

كما نحيطكم علما وأن المعطيات المتعلقة بالجمعيات على مستوى هياكلها أو تقاريرها الأدبية والمالية وقوائمها المالية وغيرها، أصبحت وجوبا خاضعة لأحكام القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول احداث دار خدمات في معتمدية مطماطة الجديدة

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي :

لم لا يتم احداث دار خدمات في معتمدية مطماطة الجديدة والحال أنها تضم أكثر من 15 ألف ساكن هذا اضافة إلى أن معتمدية مطماطة الجديدة تتوسط جغرفيا معتمدية مطماطة وولاية قابس؟

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عبد السلام الدحماني

المرجع :مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0001037 المؤرخ في 11أفريل 2025

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدّم به النائب السيد عبد السلام الدّحماني عن ولاية قابس إلى رئاسة الحكومة يطلب من خلاله إحداث دار خدمات بمعتمدية مطماطة الجديدة.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني

موضوع السؤال: "طلب إحداث دار خدمات بمعتمدية مطماطة الجديدة "

الإجابة: أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

وقد تم على مستوى رئاسة الحكومة منذ سنة 2022 وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات وذلك في إطار التعاون مع مؤسسة البنك الدولي .وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة وتم تعليقه بمراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022 والذي تواصل إلى غاية 9جانفي2023 ، كما تم عقد جلسات عمل مع البلديات لإعلامهم بشروط الترشح ومنهجيته.

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها 62 ترشحاتهم القيام بعملية تقييمها بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية تم رفع عددها لاحقا إلى 34 بلدية بعد التوصل بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني، والتي سيتم استكمال افتتاحها قبل موفى السنة الحالية.

هذا مع العلم أنه يتعيّن على البلديات الراغبة في الانخراط مستقبلا في تجربة دور الخدمات الرقمية) الدفعات التي سيتم الإعلان عنها لاحقا الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية أهمها :

- توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها وفقا للخاصيات الفنية للمشروع،
- توفير مخاطبين وحيدين ومعوضيهم يتمّ اختيارهم من بين أعوان البلدية وتكوينهم بهدف إسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها،
- توفير الربط الشبكي.

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بإدراج معتمدية مطماطة الجديدة، يشرفنا إعلامكم أن البلدية المذكورة لم تتقدم بترشح للانخراط في مشروع دور الخدمات الرقمية.

ونظرا لما يتطلبه تنفيذ هذا المشروع من موارد مالية وبشرية وعديد الجوانب الإجرائية، فإنه سيتم العمل على استكمال تنفيذ التجربة الحالية التي تشمل 34 بلدية والعمل على تقييمها .وسيتم إثر ذلك دراسة مختلف المقترحات المقدمة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية مطماطة الجديدة

والسّلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد،

منطقة المقيسمات من عمادة مقدودش) معتمدية القصرين الجنوبية، منطقة هجرها سكانها قسرا لغياب المرافق الأساسية التالية :

-غياب الماء الصالح للشراب عن 60 عائلة مياه الري لكل المنطقة رغم توفر مساحات هامة للأشجار المثمرة .

- معزولة عن مركز الولاية وعن معتمدية فريانة وعن المنطقة المجاورة لها الفرش (2) لغياب المسالك الريفية، فلا يمكن التنقل لها إلا عبر الوسائل البدائية .

- انعدام التيار الكهربائي عن 46 عائلة إلى حد الآن .
- أمية تكنولوجية لغياب كل الشبكات حتى النحاسية منها .

- فمتى تتوفر لهذه المنطقة مقومات الحياة، وتحظى بتدخلكم الضروري والملح؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني

المرجع - :مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0000079 بتاريخ 14جانفي .2025.

المصاحيب - نسخة من إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط .

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عبد العزيز الشعباني عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص توفير مقومات الحياة بمنطقة المقيسمات من عمادة مقدوش بمعتمدية القصرين ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني . والسلام

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من طرف السيد عبد العزيز شعباني

المرجع: مراسلتكم عدد ص .2025-01-30-0000424

تحية طيبة،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من طرف السيد " عبد العزيز الشعباني " عضو مجلس نواب الشعب حول التدخل لتوفير مقومات الحياة بمنطقة المقيسمات، عمادة مقدوش من معتمدية القصرين الجنوبية بولاية القصرين

أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التي تم توفيرها من طرف المصالح الجهوية للوزارة في إطار متابعتها للوضع التنموي بالجهة باعتبار أن المشاغل المثارة تكتسي طابعا قطاعيا يرجع بالنظر لاختصاص هياكل أخرى :

- **حول تزويد منطقة المقيسمات بالماء الصالح للشراب:**

- سنة 2022 إنجاز أشغال تزويد منطقة المقيسمات بالماء الصالح للشرب في إطار البرنامج الوطني حيث تم بناء خزان على إرتفاع 20متر لتزويد 170 عائلة بالماء الصالح للشرب عن طريق ربط فردي خاص) في إطار صفقة وملحق صفقة (بالإضافة إلى تزويد مدرسة المقيسمات .

- يوجد حوالي عشرين (20) مسكنا غير مزود بالماء الصالح للشرب بمناطق مرتفعة وبطريقة مشتتة إضافة الي أن أغلبها غير آهلة بالسكان، ولا يتجاوز العدد الجملي للعائلات التي لا تمتلك عدادات فردية عشر (10) عائلات .وتتزود هذه المجموعة بالماء الصالح للشرب عن طريق جلب الماء من الأجوار الذين يملكون ربط فردي .

- تم برمجة مشروع لإعادة تهيئة شبكة الماء الصالح للشرب من بئر فج النعام 2 الى مدرسة المقيسمات وسينجز من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه .

- تم برمجة حفر بئر المقيسمات فج النعام) دوار (البرايكية، الشعابنية، أولاد غرس الله، أولاد جاب الله من عمادة مقدودش ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين لسنة 2025وبصدد القيام بالمعاينات الميدانية وتسوية الوضع العقاري حيث ستتولى المصالح الفنية للمندوبية الجهوية بالقصرين إثر الحصول على نتائج قوة التدفق، القيام بالدراسات اللازمة لإحداث الشبكة .

- تمت برمجة منطقة الفرش 2 الحجاج وهي منطقة محاذية للمقيسمات من عمادة مقدودش ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب الولاية لسنة 2025 لفصل الشبكات المعقدة فنيا لتأمين إستمرارية تزويد المتساكنين بالماء .

أما بالنسبة لغياب منطقة سقوية بالمقيسمات، فإن الموارد المائية بالجهة لا تسمح في الوضع الحالي للمائدة المائية بإحداث منطقة سقوية .

- **حول تغطية منطقة المقيسمات بشبكة الاتصالات :**

- ستتم برمجة تغطية منطقة المقيسمات بالشبكة المتنقلة في إطار المرحلة الثانية من برنامج المناطق البيضاء وذلك بالاشتراك بين وزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة التربية .

- **المسالك الريفية :**

- يربط منطقة المقيسمات بمدينة فريانة مسلك ترابي غير مبرمج للتهيئة والتعبيد ويقع التدخل به دوريا بالآلة الماسحة من طرف مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان .

- بالنسبة للمسلك الرابط بين مدرسة الفرش 2 ومدرسة المقيسمات فقد تم ادراجه من طرف المندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين ضمن مشروع التنمية الفلاحية بجنوب الولاية .

- **عنصر التنوير:**

- بلغت نسبة تقدم أشغال الربط الكهربائي % 70 لفائدة حوالي 40 عائلة بمنطقة المقيسمات 4.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :منع توريد الأكياس المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين وفرض ضريبة بيئية على عمليات التوريد السابقة واللاحقة

تبعا لما اقره المجلس الوزاري حول أوضع البيئي في تونس بتاريخ 6 جانفي 2025 وضرورة الحد من إنتاج وترويج البلاستيك ذي الاستعمال الوحيد من خلال التسريع باستكمال إجراءات مراجعة الأمر المتعلق بمنع إنتاج وتوزيع وتوريد الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد .

نلفت نظركم سيدي الوزير انه هنالك شركات موردة بعضها صناعية وبعضها تجارية بمساهمات اجنبية مشبوهة *منتصبة* في تونس تقوم بتوريد كميات كبيرة من الاكياس المنسوجة من مادة البولي بروبيلين واللفائف المنسوجة من مادة البولي بروبيلين دون دفع أي معاليم ديوانية او معاليم بيئية في مخالفة تامة لأحكام الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2003 المتعلق بأحداث معلوم للمحافظة على البيئة.

مع العلم ان المصنعين الوطنين المنتجين لهاذه الأكياس يخضعون لضريبة بيئية بنسبة 7 بالمئة باعتبارها مادة ملوثة للبيئة في حين ان الشركات الموردة لهذه الأكياس لا تدفع أي أداء و هو ما يطرح عديد التساؤلات خصوصا وان المنتوج النهائي و النصف النهائي المصنوع محليا في تونس يخضع للضريبة البيئية و المواد الأولية التي يصنع من خلالها هذه الأكياس تخضع للضريبة البيئية بينما لا يخضع توريد الاكياس المنسوجة النهائية و النصف نهائية الى أي ضريبة بيئية مع العلم ان هذه الأكياس مصنوعة من مشتقات البترول الخام و مواد بلاستيكية ملوثة للبيئة فضلا عن ان هذا التوريد العشوائي مضر للبيئة و مضر للصناعة التونسية التي أصبحت تعاني من المنافسة غير العادلة و بما ان المجلس الوزاري المنعقد حول أوضع البيئي في تونس بتاريخ 6 جانفي 2025 و ضرورة الحدّ من إنتاج وترويج البلاستيك ذي الاستعمال الوحيد من خلال التسريع باستكمال إجراءات مراجعة الأمر المتعلق بمنع إنتاج وتوزيع وتوريد الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد وتماشيا مع توجهات السيد رئيس الجمهورية وحفاضا على البيئة في تونس

- متي سيتم توظيف ضريبة بيئية بنسبة 7% عند توريد اللفائف المنسوجة، الأكياس المنسوجة صغيرة الحجم والأكياس المنسوجة كبيرة الحجم المصنعة من مادة البوليبروبيلين مهما كان مصدرها
- لماذا لا يتم منع توريد اللفائف المنسوجة، الأكياس المنسوجة صغيرة الحجم والأكياس المنسوجة كبيرة الحجم المصنعة من مادة البوليبروبيلين مهما كان مصدرها خصوصا وان هذه الاكياس تستعمل لحفظ المواد الغذائية علي غرار القمح والشعير ومشتقاتها ويجب ان تخضع لفحوصات معينة ودقيقة من مصالح وزارة الصحة عند التوريد؟

الرموز الديوانية (code NGP) للمنتوجات المذكورة :

1-<u>اللفائف المنسوجة</u> (Toile tissée en polypropylene)

54071000001

54072011005

54072019009

54072090004

2-<u>اللفائف المصفحة</u> (Toile laminée en polypropylene)

54071000001

54072011005

54072019009

54072090004

3-<u>الأكياس المنسوجة صغيرة الحجم</u> (Sac tissé en polypropylène)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

4- <u>الأكياس المنسوجة المصفحة صغيرة الحجم</u> (Sac laminé en polypropylène)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

5-<u>الأكياس المنسوجة كبيرة الحجم</u> (Big Bag en polypropylene)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

6-<u>الأكياس المنسوجة المصفحة كبيرة الحجم</u> (Big Bag laminé en polypropylene)

63053211008

63053219002

63053290007

63053310000

63053390013

63053390091

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

<u>الموضوع</u> :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النّائب السيد محمد أمين الورغي .

<u>المرجع</u> :مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0000187 بتاريخ 17 جانفي 2025

<u>المصاحيب</u> :نسخة من إجابة السيدة وزيرة المالية .

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب المحترم السيد محمد أمين الورغي إلى رئاسة الحكومة حول منع توريد الأكياس المنسوجة من مادة البوليبروبيلان واللفائف المنسوجة من مادة البوليبروبيلان وفرض ضريبة بيئية على عمليات التوريد السابقة واللاحقة ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :سؤال كتابي للنائب السيد محمد أمين الورغي

المرجع :إحالتكم عدد 0000429-30-01-2025 بتاريخ 24 جانفي 2025

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي للنائب السيد محمد أمين الورغي حول منع توريد الأكياس المنسوجة من مادة البوليبروبيلان واللفائف المنسوجة من مادة البوليبروبيلان وفرض ضريبة بيئية على عمليات التوريد السابقة واللاحقة والمكتوبي شركة" مصرف غزل الأكياس "الناشطة في مجال إنتاج الأكياس المنسوجة من مادة البوليبروبيلان وشركة" فوربلاست بليس " المشار إليهما أعلاه ، يشرفني إعلامكم بما يلي :

1) سبق وأن تقدم النائب السيد محمد أمين الورغي باسم كتلته بمقترح فصل ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 ، لم يحظ بالموافقة من قبل مصالح الإدارة العامة للديوانة بإعتباره يقترح إخضاع مواد أولية) خيوط منسوجة من مادة البوليبروبيلان إلى المعلوم للمحافظة على البيئة بنسبة 7% والمعاليم الديوانية بنسبة 50%مما من شأنه أن يؤثر سلبا على القدرة التنافسية بنسب لقطاع صناعة النسيج محليا الذي يعاني من صعوبات هيكلية وإقتصادية.

2) على إثر توصلنا بمكاتيب الشركات المعنية المشار إليها أعلاه، تم عقد ثلاث جلسات عمل بمقر الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي على التوالي بتاريخ 24 ديسمبر 2024 و 13مارس 2025و 16 أفريل 2025 حضرها علاوة على ممثلي الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للديوانة بوزارة المالية ممثلون عن وزارات الصناعة والمناجم والطاقة والبيئة والتجارة وتنمية الصادرات .

وتجدر الإشارة إلى ما يلي :

I -بخصوص مقترح منع التوريد:

تخص المنتجات التي إقترح النائب منع توريدها تلك المدرجة تحت رقم البند التعريفي 54.07 والمتعلقة بالأقمشة والخاضعة للمعلوم الديواني بنسبة 30% عند التوريد تحت النظام العام وكذلك المنتجات المدرجة تحت رقم التعريفة الديوانية 630532 و630533 والخاضعة إبتداء من غرة جانفي لسنة 2022 للمعلوم الديواني بنسبة 50% .

هذا ولعفى من المعاليم الديوانية المذكورة المنتجات الموردة في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء التجاريين الدوليين بإستثناء المنتجات ذات المنشأ التركي المدرجة تحت رقم البند التعريفي 630532 التي أصبحت خاضعة للمعلوم الديواني بنسبة 75% وذلك بمقتضى أحكام الفصل 44 من قانون المالية لسنة2024 .

هذا وقد ضبط الأمر الحكومي عدد 32 لسنة 2020 المؤرخ في 16 جانفي 2020 أنواع الأكياس البلاستيكية التي يمنع إنتاجها وتوريدها وتوزيعها ومسكها بالسوق الداخلية .

وتم تعريف الأكياس البلاستيكية المعنية بأحكام الامر المذكور بالمطة الثانية من الفصل الثاني منه على أنها" أكياس مصنوعة من مادة البلاستيك سواء كانت بحمالات مدمجة أو ملحقة أو من دونها التي يتم توفيرها مجانا أو بمقابل للمستهلك في نقاط البيع والمحلات التجارية، وهو ما لا ينطبق على الأكياس البلاستيكية المنسوجة من مادة البوليبروبيلان واللفائف المنسوجة من مادة البوليبروبيلان .

II- بخصوص مقترح إخضاع الأكياس البلاستيكية الموردة للمعلوم للمحافظة على البيئة:

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل يستوجب المعلوم للمحافظة على البيئة من قبل مصنعي وموردي المواد الأولية البلاستيكية ومواد ملوثة أخرى كزيوت التشحيم وزيوت الفرامل والبطاريات وبعض المنتجات الملوثة الأخرى وذلك بنسبة 7% من رقم المعاملات خال من الأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى الإنتاج المحلي ومن القيمة لدى الديوانة عند التوريد .وتعفى من المعلوم للمحافظة على البيئة المنتجات المصنعة محليا والتي تحملت مدخلاتها المعلوم المذكور .

وقد تم خلال جلسات العمل مناقشة مقترح النائب والتوصل إلى ما يلي:

- إذا تبين أن عملية صنع الأكياس المنسوجة من مادة البوليبروبيلان واللفائف المنسوجة من مادة البوليبروبيلان خاضعة للمعلوم للمحافظة على البيئة على مستوى المدخلات في حين أن توريدها تامة الصنع لا يخضع للمعلوم المذكور لعدم ورودها بقائمة المنتجات الخاضعة لهذا المعلوم، ودعما للقدرة التنافسية للصناعات المحلية مع اخضاعها لنفس النظام الجبائي لمثيلاتها الموردة، يتجه اقتراح ما يلي :

- إدراج المنتجات الموردة تامة الصنع ضمن قائمة المنتجات الخاضعة للمعلوم للمحافظة على البيئة

- الإعفاء من المعلوم بالنسبة للمنتجات المصنعة محليا والتي تحملت مدخلاتها المعلوم المذكور .ويتم سن الإجراءات المذكورة بعد تحديد نسبة المدخلات التي خضعت للمعلوم للمحافظة على البيئة صلب تقرير فني معد بطلب من المؤسسات المعنية من قبل مخابر معتمدة على غرار المراكز الفنية التابعة للوزارة المكلفة بالصناعة .

هذا ودعما للقدرة التنافسية للصناعة المحلية، فإنه يتجه فرض المعلوم للمحافظة على البيئة على جميع أصناف الأكياس البلاستيكية المستوردة على أن يتم التأكد من حصول هذه الأكياس على الشهادة الصحية اللازمة إذا كانت معدة لحفظ المواد الغذائية، وذلك بالتنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالصحة (الهيئة الوطنية لسلامة المنتجات الغذائية).

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيدة رئيسة الحكومة .

الموضوع حول احداث دار خدمات ادارية بمعتمدية سيدي الهاني -سوسة .

تحية وبعد،

السيدة رئيسة الحكومة،

في إطار برنامج الادارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الادارية، أطرح على أنظاركم هذا السؤال الكتابي حول امكانية احداث دار خدمات ادارية بمعتمدية سيدي الهائي من ولاية سوسة .

علما وأن هذه المنطقة تعد شبه معزولة عن مركز الولاية، وتفتقر الى أغلب المرافق والخدمات الادارية الأساسية، مما يثقل كاهل المواطنين ويضطرهم الى التنقل لمسافات طويلة لقضاء شؤونهم الادارية .كما أن السلطات المحلية والجهوية سبق أن طلبت في عدة مناسبات بضرورة احداث دار خدمات بسيدي الهاني لتقريب الادارة من المواطن وتيسير النفاذ الى الخدمات العمومية .

- فلماذا لا يتم ادراج معتمدية سيدي الهائي ضمن المناطق ذات الأولوية في تركيز دور الخدمات الادارية لسنة2025 ؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به، لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن .

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي الوارد من النائب السيد محمود العامري .

المرجع:مكتوبكم عدد ص 0001516-3000-26-2025-بتاريخ 16 ماي .2025

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به عضو مجلس نواب الشعب السيد محمود العامري إلى رئاسة الحكومة حول طلب إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

والسلام

من الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية

الموضوع: سؤال كتابي من النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمود العامري يتعلّق بطلب إحداث دار خدمات في معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة .

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد ص-250-26-2025-0005653بتاريخ 24 أفريل 2025

وبعد، أتشرف بموافاتكم فيما يلي بإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمود العامري يتعلّق بطلب إحداث دار خدمات في معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة .

تم مند سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

وقد تم على مستوى رئاسة الحكومة منذ سنة 2022 وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات وذلك في إطار التعاون مع مؤسسة البنك الدولي .وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة وتم تعليقه بمراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022 والذي تواصل إلى غاية 9جانفي2023 ، كما تم عقد جلسات عمل مع البلديات لإعلامهم بشروط الترشح ومنهجيته .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها 62 ترشحا تم القيام بعملية تقييمها بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية تم رفع عددها لاحقا إلى 34 بلدية بعد التوصل بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني، والتي سيتم استكمال افتتاحها قبل موفي السنة الحالية .

هذا مع العلم أنه يتعين على البلديات الراغبة في الانخراط مستقبلا في تجربة دور الخدمات الرقمية) الدفعات التي سيتم الإعلان عنها لاحقا الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية أهمها :

- توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها وفقا للخاصيات الفنية للمشروع،

- توفير مخاطبين وحيدين ومعوضيهم يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية وتكوينهم بهدف إسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها،

- توفير الربط الشبكي .

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بإدراج معتمدية سيدي الهاني ضمن المناطق ذات الاولوية في تركيز دور الخدمات الإدارية، يشرفنا إعلامكم أن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في مشروع دور الخدمات الرقمية .

ونظرا لما يتطلبه تنفيذ هذا المشروع من موارد مالية وبشرية وعديد الجوانب الإجرائية، فإنه سيتم العمل على استكمال تنفيذ التجربة الحالية التي تشمل 34 بلدية والعمل على تقييمها .وسيتم إثر ذلك دراسة مختلف المقترحات المقدّمة من قبل البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية سيدي الهاني.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي :

الموضوع :حول وضعية الشركة التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية العيون بمعتمدية حاجب العيون ولاية القيروان

تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علما أن الشركة التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية "العيون " بمعتمدية حاجب العيون ولاية القيروان التي تأسست سنة 1996تشهد شبهات فساد مالي وسوء تصرف وتلاعب بمصير صالح الفلاحين وهو ما يؤكده غياب التقارير المالية لسنوات 2022، 2023 و2024 وعدم عقد جلسات عامة لسنة 2022، 2023، 2024 و2025.

هذا وإن التصرفات العشوائية والتعامل غير المسؤول قد أثر سلبا على قطاع تربية الأبقار إذ تراجعت كميات الحليب تدريجيا من 25 ألف لتر حليب يوميا سنة 2017 إلى حدود 4000 لتر حاليا .هذا وأعلم سيادتكم أن الفلاحين لم يتحصلوا على مستحقاتهم المالية طلبة 4 أشهر بسبب عدم استيفاء الإجراءات القانونية الخاصة بالحساب البنكي للشركة .

علما وأن بعض المنخرطين بهذه الشركة التعاونية قاموا بتكليف خبير عدلي محاسب عن طريق محكمة القيروان قصد إعداد تقرير حول الوضع المالي والإداري للشركة بغرض تقديم شكاية عدلية، لذلك نطلب من سيادتكم فتح بحث وتحقيق مالي وإداري في الغرض وتحميل كل الأطراف مسؤولياتهم خاصة أمام تراخي السلط الجهوية والمحلية في التعامل مع الملف .

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد وليد حاجي .

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0001229 بتاريخ 24 أفريل 2025

المصاحيب :نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد وليد حاجي إلى رئاسة الحكومة حول وضعية الشركة التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية "العيون "بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص وضعية الشركة التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية العيون بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 18 أفريل 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية الشركة التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية العيون بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان، أتشرف بإفادتكم أن هذه الشركة هي شركة تعاونية أساسية تخضع لإشراف والي الجهة .وفي ما يلي بعض المعطيات حول الموضوع :

على إثر تجميد الحساب البنكي للشركة التعاونية الأساسية للخدمات الفلاحية العيون، تم عقد جلسة عمل بمقر المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان بتاريخ 19 مارس 2025 بحضور أعضاء مجلس الادارة حيث تم تفويض أحدهم للتنسيق مع مراقب الحسابات ودعوته لإعداد القوائم المالية لسنتي 2022 و2023 واتخاذ الإجراءات المستوجبة لعقد الجلسة العامة العادية لعرض الموازنات المتعلقة بالسنتين المذكورتين وذلك بهدف إعادة تنشيط الحساب البنكي للشركة التعاونية .

وصادق مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 11 أفريل 2025 على القوائم المالية لسنتي 2022 و2023 وتم تسجيل محضر جلسة مجلس الإدارة بالقباضة المالية، بتاريخ 16 أفريل .2025 كما تم تحديد تاريخ 14 ماي 2025لعقد الجلسة العامة العادية للسنتين المذكورتين .

وبالإضافة إلى ما تقدم، قررت اللجنة الجهوية لمتابعة الهياكل المهنية، المنعقدة بتاريخ 17 أفريل 2025 تحت إشراف والي الجهة توجيه دعوة إلى مراقب حسابات الشركة التعاونية المعنية للقيام بتدقيق مالي وإداري وموافاة اللجنة بتقرير مفصل حول الوضعية المالية للشركة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين مرابط

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف ان أحيل اليكم سؤالا كتابيا :

نظرا لتدهور القدرة الشرائية للمواطن التونسي، التضخم، غلاء المعيشة وعدة ظروف اقتصادية واجتماعية اخرى أصبح من الضروري إعادة تقييم منحة الخطر المسندة لأعوان قوات الامن الداخلي ومراجعتها حسب الأمر عدد 3176 لسنة 2013 مؤرخ في 7 أوت 2013 كذلك نفس الأمر بالنسبة للمنح العائلية الشهرية للأطفال في الكفالة التي من الضروري إعادة النظر فيها بما يتناسب مع متطلبات الحياة اليومية فهل لكم برنامج المراجعة هذا الامر في القريب العاجل؟ خاصة انه تمت المصادقة في بداية هذه السنة من قبل مجلس نواب الشعب على تنقيح وإتمام المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المتعلق بمؤسسة فداء وهو تعزيز للإحاطة الاجتماعية والصحية لمنظوري مؤسسة فداء، خاصة من خلال تعديل نظام الجرايات وتطوير آليات الانتفاع ببرامج السكن ووضع آليات للإدماج الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل وتعزيز الإحاطة بأبناء منظوري مؤسسة فداء في مسارهم الدراسي وإرساء منظومة للتكفل بالخدمات الصحية وفي ذلك تأكيد أن تونس وفية لشهدائها ولا تتهاون قيد أنملة في حق أولئك الذين خضبوا ترابها بدمائهم الزكية ذودا عن وطننا العزيز ولا تتوانى عن تقديم كل الدعم والسند المادي والمعنوي لعائلاتهم .وأن تونس لن تنسى أبدا أبطالها من الذين سقوا بدمائهم الطاهرة الزكية هذه الأرض الطيبة، كما لن تنسى ذويهم وستواصل

الإحاطة بهم لأن من ضحى بنفسه من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار جدير بأن يُخلّد اسمه في التاريخ وجدير بأن يُكرّم سواء كان تحت الثرى أو فوقه كل هذه المسائل ما فتئ سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد يؤكد عليها فعلا وقولا في كل مناسبة ويذكر بأهميتها .

في الختام كل الإجلال والتقدير لتضحيات كل أفراد القوات الحاملة للسلاح أبناء هذا الوطن الذين استبسلوا في دحر الارهاب والمحافظة على أمن تونس واستقرارها وعزتها . والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة سيرين مرابط .

المرجع: مكتوبكم عدد- ص 2025-26-3000-0001229 بتاريخ 24أفريل 2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الداخلية .

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة سيرين مرابط إلى رئاسة الحكومة حول مراجعة "منحة الخطر "والمنح العائلية الشهرية للأطفال في الكفالة المسندة لأعوان قوات الأمن الداخلي ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية .

والسلام

بطاقة تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب"سيرين مرابط "عن دائرة السيجومي

ملخص السؤال: "حول مراجعة منحة الخطر والمنح العائلية الشهرية للأطفال في الكفالة المسندة لأعوان قوات الأمن الداخلي ".

نص الإجابة: يهم وزارة الداخلية إفادتكم بالمعطيات التالية

- **بالنسبة للمنحة العائلية:**
- تتمثل المنح العائلية التي أقرها المشرع في المنحة العائلية ومنحة الأجر الوحيد وقد ضبط الأمر عدد 1906 لسنة 1996 المؤرخ في 16 أكتوبر 1996 مقادير المنحة العائلية على النحو التالي :

- الطفل الأول 7.320 :د،
- الطفل الثاني 6.507 :د،
- الطفل الثالث 5.693 :د

أحدثت منحة الأجر الوحيد بمقتضى الأمر المؤرخ في 24 فيفري 1994وهي تسند إلى الأب والأم اللذين لا يتمتعان إلا بدخل وحيد متأت من نشاط مني ولهما طفل أو أكثر وهي تكملة للمنحة العائلية وتخضع لنفس الشروط والمقاييس المنطبقة على المنحة العائلية من حيث عدد الأطفال وسنهم وقد حددت التراتيب المعمول بها المقدار الشهري لهذه المنحة كما يلي :

- عائلة لها طفل وحيد 3.125 د
- عائلة لها طفلين 6.250 د،
- عائلة لها ثلاثة أطفال أو أكثر 7.825 :د .

مع الإشارة إلى أن ضبط مقدار هذه المنحة يسند حاليا لكافة الأعوان والإطارات المنتمين للوظيفة العمومية ولا تقتصر على الأسلاك النشيطة فقط وبالتالي فإن مراجعتها يكون بصفة شاملة ضمن توجه عام الإصلاح قطاع الوظيفة العمومية .

- **بالنسبة لمنحة الخطر:**
- تم ضبط مقادير منحة الخطر بمقتضى الأمر عدد 128 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997على النحو التالي :صنف أ1= 5 دنانير، صنف أ 2 = 7دنانير، صنف أ2 ('ملازم) =17دينار، أصناف أ 3 -ب-ج-د =20 دينار .
- تم الترفيع لأول مرة في مقادير هذه المنحة بمائة دينار بصفة موحدة لكل الأصناف والأصناف الفرعية، أ 1، أ 2، أ3، ب ، ج ود بمقتضى الأمر عدد 3176 لسنة 2013 المؤرخ في 07 أوت 2013.
- تم الترفيع لآخر مرة في هذه المنحة بقيمة مالية إضافية تقدر بـ 150 دينارا بصفة موحدة لكافة الأصناف والأصناف الفرعية لتصبح 250 دينارا شهريا تبعا للأمر الحكومي عدد 176 لسنة 2016المؤرخ في 21 جوان 2016.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: طلب تفعيل الإجراءات القانونية لحل حزب حركة النهضة وحزب التحرير

تحية طيبة وبعد،

عملاً بأحكام الفصلين 3 و35 من الدستور وبالرجوع إلى القانون عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، يشرفني أن أتوجه إليكم بهذه المراسلة لطلب فتح إجراءات قانونية وإدارية تهدف إلى حلّ كلّ من حركة النهضة وحزب التحرير، وذلك استنادًا إلى ما يلي :

* تورّط حركة النهضة في المساس بالأمن القومي

* وجود ملفات منشورة أمام القضاء تتعلق بشبهات التورّط في تسفير الشباب إلى بؤر التوتر والارتباط بتنظيمات إرهابية دولية

* استغلال الغطاء الحزبي لتخريب أجهزة الدولة والتغلغل داخل مفاصل الإدارة خدمة لأجندات غير وطنية .

* عدم احترام قواعد الشفافية والتمويل في الحياة الحزبية .

* مخالفة حزب التحرير لمبادئ الدولة المدنية

* رفضه العلني لقيم الجمهورية والديمقراطية وعلوية الدستور، ودعوته إلى إقامة الخلافة والغاء النظام الجمهوري .

* خطاب تحريضي يُناقض الفصل الأول من الدستور ويهدد وحدة الدولة .

* المصلحة العليا للبلاد

* يمر الوطن بمرحلة دقيقة تستوجب الحزم في تطبيق القانون وحماية النظام العام من كل المشاريع الهدامة أو المعادية لمؤسسات الدولة .

وعليه، ونظرًا لما يتيحه الإطار القانوني من إمكانية تقديم طلب حلّ الأحزاب المخالفة عبر رئاسة الحكومة إلى المحكمة المختصة، أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

- لماذا لم يتم فتح ملفات المتابعة القانونية والإدارية ضد الحزبين المذكورين؟
- لماذا لم يتم مراسلة المكلف العام بنزاعات الدولة لإثارة الدعوى أمام المحكمة المختصة؟
- لماذا لم يتم تفعيل الرقابة على مصادر التمويل والتحركات السياسية غير القانونية لهذين الحزبين؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة فاطمة المسدّي .

المرجع :مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0001458 بتاريخ 09 ماي 2025

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدّي إلى رئاسة الحكومة بخصوص" طلب تفعيل الإجراءات القانونية لحلّ حزب حركة النهضة وحزب التحرير ."

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة من الإدارة العامة للعلاقة مع المجتمع المدني

للإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي

السؤال حول : "طلب فتح إجراءات قانونية وإدارية تهدف الى حلّ حزب حركة النهضة وحزب التحرير تونس نظرا لارتكابهما مخالفات على معنى الدستور والمرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسة :

1- لماذا لم يقع فتح المتابعة القانونية والإدارية ضدّ هذين الحزبين؟

2- لماذا لم تتم مراسلة المكلف العام بنزاعات الدولة لإثارة الدعوى أمام المحكمة المختصة؟

3- لماذا لم يتم تفعيل الرقابة على مصادر التمويل والتحركات السياسية لهذين الحزبين؟

الإجابة: حيث وردت بسؤال النائبة المحترمة جملة من الأفعال المنسوبة للحزبين المعنيين منها ما يشكل جرائم ذات صبغة إرهابية على غرار تسفير الشباب الى بؤر التوتر والارتباط بتنظيمات إرهابية دولية، وأخرى تتعلق بمخالفة مبادئ الدولة المدنية من خلال الرفض العلني لقيم الجمهورية والديمقراطية وعلوية الدستور، إضافة الى عدم احترام قواعد الشفافية المالية .

واجابة عن هذا السؤال أتشرف بإفادتكم بما يلي :

أولا : بخصوص الأفعال التي قد تشكل جرائم إرهابية والجرائم المرتبطة بها : تجدر الإشارة الى ان الجهات المعنية برصد ومعاينة هذه الجرائم واثارة الدعوى بشأنها وتتبع مرتكبيها سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو ذواتا معنوية، تم ضبطها بمقتضى القانون عدد 26 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال وخاصة الفصول38 ،41 ،107 ، 125 115 و 129 منه .علما وأن القانون المذكور أوكل للقاضي المتعهد بالنظر في هذه الجرائم إمكانية حل الذات المعنوية كما تم تعريفها بالفصلين 3 و 99 في الصور المنصوص عليها بالفصلين 7 و 144مكرر من ذات القانون .

ثانيا :بخصوص الأفعال المتعلقة بعدم احترام الالتزامات المحمولة على الأحزاب السياسية مثلما تم ضبطها بالدستور والمرسوم عدد87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية وخاصة الفصلين 3 و 4منه

*فيما يتعلق بضرورة احترام الأحزاب لمبادئ الجمهورية وعلوية القانون والديمقراطية :

بادرت المصالح المعنية برئاسة الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضدّ حزب التحرير تونس، وذلك لارتكابه عديد المخالفات على معنى المرسوم سالف الذكر ومنها خاصة عدم احترامه لعلوية القانون وعدم اعترافه بالنظام الجمهوري وبمدنية الدولة ودعواته المتكررة لإقامة دولة الخلافة .... حيث تم على أساس الفصل 28 من المرسوم التنبيه عليه بضرورة إزالة المخالفات المنسوبة له، كما تم خلال سنتي 2016 و2017 استصدار اذنين قضائيين بتعليق نشاطه عن طريق المكلف العام بنزاعات الدولة .

وتجدر الإشارة أن الحزب قام بالطعن في هذين الاذنين وقد تم قبول طعنه على مستوى محكمة التعقيب التي أصدرت خلال سنة 2019حكمين يقضيان بالنقض والاحالة وتم نشر هاتين القضيتين مجددا أمام محكمة الاستئناف بتونس وهما حاليا في طور المرافعة . هذا وتنتظر مصالحنا صدور حكم بات بتعليق النشاط في إحدى القضيتين المرفوعتين حاليا للشروع في إجراءات حلّ الحزب وذلك عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 28 من المرسوم التي تقتضي أن يتم الحلّ بحكم صادر عن المحكمة الابتدائية بتونس بطلب من رئيس الحكومة وذلك عند تمادي الحزب في ارتكاب المخالفة رغم التنبيه عليه وتعليق نشاطه واستنفاد طرق الطعن في شأن قرار التعليق .

* فيما يتعلق بواجب احترام الشفافية المالية :

تتولى الإدارة متابعة احترام الأحزاب لهذا الواجب خاصة من خلال أحكام الفصلين 26 و 27 منه والمتعلقين بضرورة رفع تقارير مراقبة حساباتها السنوية إلى رئاسة الحكومة وتقرير سنوي يشمل وصفا مفصلا لمصادر تمويل الحزب ونفقاته الى محكمة المحاسبات .وتقوم لهذا الغرض بالإجراءات التالية :

- التنبيه على جميع الأحزاب التي خالفت هذا الواجب بضرورة تقديم جميع التقارير المالية المستوجبة، كما تقوم بالتنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة لطلب تعليق نشاط الأحزاب التي لم تلتزم بذلك رغم التنبيه عليها ثم حلّها في صورة تماديها في المخالفة عملا بأحكام الفصل 28 من نفس المرسوم .وقد تم الى حدّ التاريخ استصدار 154 اذنا بتعليق النشاط و50 حكما ابتدائيا بحل أحزاب سياسية .

- التنسيق مع محكمة المحاسبات بخصوص الأحزاب التي قامت بإيداع تقاريرها السنوية لدى المحكمة .

- التثبت في استيفاء تقارير مراجعة الحسابات المقدمة للشروط القانونية شكلا ومضمونا من حيث اعداد التقارير من قبل مراقب الحسابات مرسم بجدول هيئة الخبراء المحاسبين أو بجدول مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية، احتواء التقارير على الرأي الصريح لمراجع الحسابات بخصوص القوائم المالية واعتماد معيار المحاسبة المتعلق بالجمعيات والأحزاب المنصوص عليه بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 فيفري .2018

وفيما يخص متابعة مقتضيات المرسوم المتعلقة بمصادر تمويل الأحزاب، فقد تلقت الإدارة ما يفيد فتح أبحاث أمنية حول شبهة حصول حزب حركة النهضة على تمويلات محجّرة على معنى الفصلين 19و 20 منه، وهي بصدد التنسيق مع المصالح المعنية بوزارة العدل للحصول على أحكام قضائية باتة في هذا الشأن صادرة على معنى الفصلين 29 و 30 من نفس المرسوم واللذان يقرّان عقوبات جزائية بخصوص الأحزاب والأشخاص المتورطة في هذه المخالفات وذلك حتى نتمكن من الشروع في تطبيق الإجراءات العقابية التي يقتضيها الفصل 28سالف الذكر .

كما تجدر الإشارة في سياق هذا السؤال أن المرسوم عدد 87 لسنة 2011المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية أفرز على المستوى العملي عديد النقائص من أهمها ضعف مستوى الإفصاح المالي لدى الجهات الرقابية من ذلك عدم إلزام الأحزاب بإرفاق التقارير السنوية المقدمة لمحكمة المحاسبات بقوائمها المالية، كيفية تعهد اللجنة المكلفة بفحص تقارير مراجع الحسابات والمصادقة على القوائم المالية، محدودية الإجراءات المتعلقة بنشر القوائم المالية وتقارير مراجع الحسابات، عدم الزام الأحزاب بإعلام الجهات المعنية بعقد مؤتمراتها الانتخابية وهوية أعضاء هياكلها المسيّرة .كما أن طول الإجراءات العقابية وتطبيق نظامها التدرجي بدءا بالتنبيه ثم الإذن بتعليق النشاط وأخيرا حلّ الحزب بمقتضى حكم قضائي بخصوص جميع المخالفات المرتكبة دون تمييز بين طبيعتها ومدى خطورتها، نتج عنه الحدّ من تطبيق مبدأ الشفافية المالية وإنفاذ القانون قصد التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: حول وضعية أساتذة التربية البدنية دفعة جانفي 2023

المصاحيب: إجابة وزير الشباب والرياضة تحت عدد-0000403 14 01-23-2025

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإجابة وزير الشباب والرياضة المشارة أعلاه أحيل إليكم السؤال التالي:

بعد أكثر من 12 سنة بطالة تم إدراج أساتذة التربية البدنية تبعا لمناظرة تحت عنوان" أساتذة تربية بدنية بالمدارس الابتدائية "هذه التسمية للأسف جردّت 350 أستاذ من حقوقهم كأساتذة فعليين يتمتعون بالنقل والترقيات

- فمتى سيشملهم الترسيم الفعلي بما أنهم لا يشكلون عبئا على مصاريف الدولة إذ أن ميزانيتهم مرصودة منذ2023 ؟ والسلام

من وزير الشباب والرياضة

الموضوع :حول وضعية أساتذة التربية البدنية دفعة جانفي 2023.

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 18-03-2025 تحت عدد ص 2025-0000873-3000-26 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي عدد 2025- 23-2025-03-240003712.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني حول وضعية أساتذة التربية البدنية دفعة 2023، أتشرف بإفادتكم بأنه تم انتداب ثلاثمائة (300) أستاذ تربية بدنية بالمدارس الابتدائية عن طريق التعاقد وذلك وفق الحاجيات الفعلية والأكيدة لتعزيز نسبة تغطية تدريس مادة التربية البدنية بالمدارس الابتدائية .

أما بالنسبة لعملية ترسيمهم فهي تستوجب إصدار مصالح رئاسة الحكومة لأمر يتعلق بضبط أحكام استثنائية لترسيم الأعوان والعملة الوقتيين والمتعاقدين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وفور صدور هذا الأمر يتم في مرحلة أولى تغيير صيغة انتداب المعنيين من أعوان متعاقدين إلى أعوان وقتيين، وفي مرحلة ثانية يتم ترسيمهم من خلال مشاركتهم في امتحان مهني بالملفات يفتح في الغرض .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد والسلام .

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النّائبة السيدة نجلاء اللحياني

المرجع :مكتوبكم عدد- ص 2025-26-3000-0001163-المؤرخ في 18أفريل .2025

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني إلى رئاسة الحكومة حول ترسيم أساتذة تربية بدنية بالمدارس الابتدائية تم انتدابهم عن طريق التعاقد بوزارة الشباب والرياضة سنة .2023

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية . والسلام

بطاقة من الهيئة العامة للوظيفة العمومية

للإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائب المحترمة نجلاء اللحياني

السؤال: حول ترسيم عدد 350 أستاذ تربية بدنية بالمدارس الابتدائية تم انتدابهم عن طريق التعاقد بوزارة الشباب والرياضة سنة 2023

الإجابة: أتشرف بإعلامكم بأن انتداب 350 أستاذ تربية بدنية بالمدارس الابتدائية يندرج في إطار تسديد الحاجيات الحقيقية والمستعجلة وذلك بهدف ضمان تدريس مادة التربية البدنية وتعميمها على جميع المؤسسات التربوية .

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه تم انتداب المعنيين بالأمر بمقتضى عقد منظر برتبة بما يضمن لهم أجرا عادلا كنظرائهم من الأعوان المرسمين .

أما في خصوص ترسيم المعنيين بالأمر فإنه طبقا للنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية فان الترسيم يخص الأعوان الذين تم تعيينهم في خطة دائمة وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها بالفصل 86 منه ، غير أن إمكانية الترسيم تبقى قائمة بالنسبة للمعنيين بالأمر بعد تغيير صيغة انتدابهم إلى أعوان وقتيين، حيث أنّ الفصل 107 من قانون الوظيفة العمومية أتاح لهذه الفئة من الاعوان إمكانية الترسيم في رتبهم وتفعيل أقدميتهم بهذه الصفة ضمن الأقدمية في الرتبة التي تم ترسيمهم بها الأمر بما يمنحهم الحق في الترقية للرتبة التي تلي الرتبة التي تم ترقيتهم بها إذا ما توفرت فيهم الشروط الترتيبية المنصوص عليها بالنظام الأساسي الراجعين اليه بالنظر .

وفي نفس السياق ضبط الأمر عدد 1936 لسنة 1998 المؤرخ في 4 مارس 2008 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة شروط وإجراءات ترسيم الاعوان الوقتيين .

كما تجدر الإشارة إلى أنه تفعيلا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية الرامية الى القضاء على كل وضعيات التشغيل الهش في الوظيفة العمومية تطبيقا لأحكام الفصل 46 من الدستور، فإن مصالحنا المختصة بصدد إعداد مشروع أمر في الغرض يهدف إلى إدماج الأعوان المتعاقدين والعرضيين بالوظيفة العمومية وهو ما ينطبق على المعنيين بالأمر في وضعية الحال .والسلام

من رئيسة الحكومة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني

.**المرجع** - مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0001163 بتاريخ 18أفريل 2025

المصاحيب - نسخة من إجابة السيد وزير الشباب والرياضة .

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول وضعية أساتذة التربية البدنية دفعة جانفي 2023 .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية .والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به النائب المحترمة نجلاء اللحياني

السؤال بعد أكثر من 12 سنة تم إدراج أساتذة تربية بدنية تبعا لمناظرة تحت عنوان أساتذة التربية البدنية" بالمدارس الابتدائية "هذه التسمية للأسف جردت 350 أستاذ من حقوقهم كأساتذة فعليين يتمتعون بالنقل والترقيات، فمتى سيشملهم الترسيم الفعلي بما أنهم لا يشكلون عبئا على مصاريف الدولة إذ أن ميزانيتهم مرصودة منذ سنة 2023.

الإجابة: أتشرف بإفادتكم أنه تم خلال شهر جانفي 2023 انتداب ما عدده 300 أستاذ تربية بدنية بالمدارس الابتدائية عن طريق التعاقد وذلك في إطار تسديد الحاجيات الحقيقية والمستعجلة بهدف ضمان تدريس مادة التربية البدنية وتعميمها على جميع المؤسسات التربوية .

وقد تم انتداب المعنيين بالأمر بمقتضى" عقد منظر برتبة "بما يضمن لهم نفس نظام تأجير نظرائهم من الأعوان القارين بالإضافة إلى تمتعهم بنفس توزيع ساعات العمل وببقية الامتيازات الخاصة كمنحة المستلزمات المدرسية ومنحة الريف للعاملين بالمدارس الابتدائية بالمناطق الريفية المنعزلة .

وبخصوص إجراء الترسيم، فإنه طبقا للنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية يتم ترسيمهم بعد تغيير صيغة انتدابهم إلى أعوان وقتيين .

وعملا بأحكام الفصل 107 من قانون الوظيفة العمومية فإن الأعوان الوقتيون الذين تم ترسيمهم في رتبهم ينتفعون بأقدميتهم بهذه الصفة ضمن الأقدمية في الرتبة التي تم ترسيمهم بها، وهو ما يمنحهم الحق في الترقية للرتبة التي تلي الرتبة التي تم ترقيتهم بها إذا ما توفرت فيهم الشروط الترتيبية المنصوص عليها بالنظام الأساسي الراجعين اليه بالنظر .

وفي نفس السياق ضبط الأمر عدد 1936 لسنة 1998 المؤرخ في 4مارس 2008 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة شروط وإجراءات ترسيم الأعوان الوقتيين .

مع العلم أن مصالح رئاسة الحكومة بصدد إعداد مشروع أمر في الغرض يهدف إلى إدماج الأعوان المتعاقدين والعرضيين بالوظيفة العمومية وهو ما ينطبق على الوضعية الإدارية للمعنيين بالأمر

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

الموضوع :سؤال كتابي حول حماية مدينة سيدي بنور من الفيضانات

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي :

- متى سيتم انطلاق أشغال مشروع حماية مدينة سيدي بنور من معتمدية المكنين من الفيضانات مع العلم أن الدراسات الخاصة بهذا المشروع جاهزة؟

في انتظار تفاعلكم الإيجابي لكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **حمدي بن عبد العالي**

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-1639 الموجه إلينا بتاريخ 26 ماي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **حمدي بن عبد العالي**، يطلب من خلاله **إفادته** بمعطيات تتعلق بمشروع حماية مدينة سيدي بنور بمعتمدية المكنين من الفيضانات، يشرفني إعلامكم أن مصالح الوزارة قامت بالإعلان عن طلب عروض لإعداد دراسة تفصيلية لحماية سيدي بنور من الفيضانات ضمن ميزانية سنة 2025 وتم إحالة تقرير تقييم العروض إلى اللجان المختصة .هذا وستعمل الوزارة على برمجة قسط وظيفي للأشغال المنبثقة عنها لحماية المدينة من الفيضانات ضمن المخططات القادمة

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي .

الموضوع: بخصوص تهيئة وتبليط الواد" "الكبير "بين أكودة وحمام سوسة

تحية طيبة،

يُعد مشروع تهيئة وتبليط الواد الكبير "من المشاريع الحيوية ذات الأولوية نظرًا للوضع البيني والصحي الكارثي الذي يشهده المجرى، خاصة على مستوى الجزء الممتد بين عمادة شط الرمان التابعة المعتمدية أكودة وعمادة الغرابي التابعة لمعتمدية حمام سوسة، حيث تصب فيه مياه الصرف الصحي بشكل مباشر

مما يخلف روائح كريهة، وتلوثا بينيًا خطيرًا ويُهدد صحة المتساكنين في كلا المعتمديتين .ورغم تعدد النداءات والمطالبات المحلية، فإن المشروع لم يعرف إلى حد الآن انطلاقة فعلية، كما لم يتم رصد أي اعتمادات مالية له .وتجدر الإشارة إلى أن بلدية أكودة قد عبّرت عن استعدادها للمساهمة في تمويل المشروع بنسبة تصل إلى 20%من كلفته الجملية، في إطار مقاربة تشاركية لحلحلة هذا الملف المزمن .

وإذ أذكر بأن الفصل 47 من دستور الجمهورية التونسية ينص على أن" تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيني"، فإن الوضع القائم يُعدّ انتهاكا مباشرًا لهذا الحق الدستوري الذي من المفترض أن تضمنه الدولة لمواطنيها .

وبناءً عليه أرجو منكم مدي بـ:

- الأسباب التي حالت دون انطلاق المشروع إلى اليوم رغم الوضع البيني المتدهور .
- موقف الوزارة من إدراج المشروع ضمن مهمتها لسنة 2025 أو السنوات القادمة ومن المقترح المتعلق بمساهمة بلدية أكودة في تمويل المشروع بنسبة قد تصل/ .20%
- مدى إمكانية التنسيق مع بلدية حمام سوسة لإدماجها في هذا المشروع المشترك
- .الجدول الزمني المتوقع لانطلاق الأشغال في صورة توفر الاعتمادات .

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **سفيان بن حليمة**

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-1639 الموجه إلينا بتاريخ 26 ماي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **سفيان بن حليمة**، يطلب من خلاله إفادته بمعطيات تتعلق بمشروع تهيئة وتبليط الواد الكبير بين أكودة وحمام سوسة من ولاية سوسة يشرفني إعلامكم أن الإشكال هو بيئي مرتبط بتواصل سكب المياه المستعملة من قبل المتساكنين .هذا، ويمكن المساهمة في جهره في إطار حملة تبرمج على المستوى الجهوي .

أما بخصوص تبليط الوادي فستعمل الوزارة على برمجته ضمن المخططات القادمة للوزارة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :سؤال كتابي حول أشغال تهيئة بعض الطرقات بمعتمديتي مارث ومطماطة الجديدة

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

1- لماذا لم تنطلق أشغال تهيئة طريق مطماطة قابس رقم 107 ؟

2- يمثل طريق الحامة مارث عبر مطماطة شريان حياة المواطنين و له الأهمية القصوى على المستوى التنموي فمتى يتم تعبيده؟

3- متى ستنطلق أشغال تهيئة الطريق الرابط بين مارث الزارات ؟

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **عبد السلام دحماني**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-1639 الموجه إلينا بتاريخ 26 ماي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **عبد السلام دحماني** عن دائرة مارث ودخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة، يطلب من خلاله إفادته بمعطيات تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية بدائرته، يشرفني موافاتكم بالمعطيات التالية :

➢ **فيما يتعلق بأشغال تهيئة طريق مطماطة قابس رقم 107** فإن الدراسة جاهزة وفي طور البحث عن التمويل قصد الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال .علما وأن الوضعية الحالية للطريق جيدة وقد قامت الإدارة بالتدخل في الاجزاء المظلمة وتركيز الإنارة ليلا إلى حين توفير التمويل اللازم لإنجاز المشروع .

➢ **بخصوص تعبيد طريق الحامة مارث مرورا بمطماطة الطريق (المحلية رقم (786)** فإنه قد تم دراسة هذا المشروع وحاليا في طور البحث عن التمويل قصد الإعلان عن طلب العروض الخاص بالأشغال .وسيتم العمل على إدراج المشروع ضمن المخطط التنموي2026-2030

➢ **بخصوص أشغال تهيئة الطريق الرابطة بين مارث والزارات (الطريق المحلية937) :** هي حاليا معبدة وفي حالة جيدة، كما أنه تم التدخل في جزء منها بالخرسانة الإسفلتية سنة 2021 من الكيلومترية 6 إلى النقطة الكيلومترية 8 وسيتم العمل على إدراج مشروع التهذيب والتدعيم ضمن التنموي 2030-2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية .

تحية طيبة

1- هل سيقع إتمام الدراسات للأروقة الاقتصادية التي توقفت في حدود محوّل وذرف والطريق الحزامية الحامة وهو ما ينعكس سلبا على أهداف ومردودية الأروقة الاقتصادية وربطها بالميناء والمطار؟

2- متى تنطلق أشغال حماية شنّي من الفيضانات؟

3- هل سيقع إدراج منطقة بدورة بمعتمدية قابس الغربية ضمن برنامج التهذيب العمراني؟

4- متى تنطلق أشغال الجسر على وادي فريعة والذي يشكّل خطرا على حياة المواطنين كما أكده تقرير الخبراء، لا سيما أنه يشهد حركة مرورية وقد وقع رصد الاعتمادات اللازمة؟

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **عصام البحري جابري**

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-1440 الموجه إلينا بتاريخ 12 ماي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **عصام البحري جابري**، أشار من خلاله إلى وضعية بعض مشاريع البنية التحتية بولاية قابس، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية

➢ **فيما يتعلق بإتمام دراسات الأروقة الإقتصادية التي توقفت في حدود محول وذرف والطريق الوطنية الحزامية الحامة وربطها بالميناء والمطار**، فقد تم طرح هذا الإشكال على مستوى مركزي و إحالة الدراسات المنجزة والتي تمكن من ربط الأروقة الاقتصادية بميناء قابس قصد إدراجها ضمن المشروع والمتمثلة في تثنية الطريق الوطنية رقم 1 من مدينة المطوية وصولا إلى قابس بطول 10,4كلم و دراسة تثنية الجزء المتبقي من الطريق الوطنية رقم 16 بطول 4.5 كلم وذلك من الطريق الحزامية لمدينة قابس إلى حدود مدخل قابس بالتقاطع مع الطريق الوطنية رقم 16 كما تم التأكيد على إضافة الجزء المتبقي و الذي لم يقع فيه أي دراسة والمتمثل في جزء من الطريق الوطنية رقم 15 من محول وذرف وصولا إلى مدخل مدينة المطوية كما تم أيضا المطالبة بتدعيم الطريق الجهوية رقم 208 والتي تربط الطريق الوطنية رقم 16 بالطريق الوطنية رقم 15 هذا وسيتم عقد جلسة عمل بالولاية بحضور كافة الأطراف المعنية خلال الشهر الجاري لإثارة هذه النقاط. وسيتم العمل على إدراج المقترح ضمن المخطط التنموي .2026-2030

➢ **فيما يتعلق بأشغال حماية شنني من الفيضانات**، فقد تمت برمجة دراسة لحماية مدينة شنني النحال من الفيضانات وانطلقت بتاريخ 12 ديسمبر 2024 ومن المؤمل الانتهاء منها خلال شهر نوفمبر .2025 وستعمل الوزارة على برمجة قسط وظيفي للأشغال المنبثقة عنها لحماية المدينة من الفيضانات ضمن المخططات القادمة .

➢ **بخصوص إدراج منطقة بدورة بمعتمدية قابس الغربية ضمن برامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني**، فإنه لم يتم إدراج المنطقة المذكورة ضمن أولويات الجهة عند تشخيص برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية، لذلك يتعذر حاليا إدراج هذه المنطقة ضمن برامج الوكالة لعدم توفر الاعتمادات اللازمة .حيث أن الوكالة تتدخل كصاحب مشروع مفوض ضمن برامج تهذيب وطنية، ويمكن لها أن تتدخل بالمنطقة المذكورة في إطار اتفاقية بينها وبين بلدية المكان على أن يتم توفير الإعتمادات اللازمة في الغرض .

➢ **فيما يتعلق بأشغال الجسر على وادي قابس (واد قريعة)**، فإن هذا المشروع في المراحل الأخيرة من الدراسة ومن المؤمل إعلان طلب العروض قبل موفى شهر جويلية 2025 علما أنه تم تركيز علامات تمنع مرور العربات التي تفوق حمولتها 30 طن.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد شعباني

الموضوع: تعبيد المسالك الريفية بمعتمديتي فريانة وماجل بلعباس

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد

1- ما هي المسالك الريفية المبرمجة للتعبيد ؟

2- هل لديكم جدول زمني للإنجاز؟

متى يقع تعبيد بقية المسالك الريفية؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد شعباني** .

المرجع مكتوبكم عدد ص 1639-3000-26-2025-الموجه إلينا بتاريخ 26 ماي .2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد شعباني** عن دائرة ماجل بلعباس فريانة، يطلب من خلاله إفادته بمعطيات حول تعبيد المسالك الريفية بمعتمديتي فريانة وماجل بلعباس من ولاية القصرين، يشرفني موافاتكم بالمعطيات التالية :

- **بخصوص المسالك المبرمجة للتعبيد والجدول الزمني للإنجاز :**

* المسلك الرابط بين المنطقة البلدية بتلابت والمنطقة الأثرية (1 كلم) - (المسلك الرابط بن معبد أم الأقصاب والمدرسة الابتدائية والفكة البعلية (2 كلم) – مسلك حي العلا عبر ط و15 (1كلم)- مسلك المدرسة الابتدائية حي دردور (0.5كلم) المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023 تم الإعلان عن طلبي عروض وتم إرسال تقريري تقييم العروض المصالح الولاية .

* مسلك الحقف (خنقة النفوس معبد الكامور الناضور) -مدرسة الجدرة (8.5كلم) ضمن برنامج تهيئة 4500 كم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بصدد الدراسة وإعداد ملف طلب العروض .

*مسلك الركايبية (معبد بوشبكة بودرياس – الركايبية) (4 كلم) مسلك عبد العظيم الجوامع - عبد العظيم (7 كلم) - مدرسة الامل (مسلك الكامور) قروع الجدرة كلم :(مدرجة ضمن برنامج تهيئة 4500 كم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية .

*أولاد زايد - العكروت - العاييشية (11كلم) ضمن برنامج تهيئة 4500كم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بصدد إعداد ملف طلب العروض .

*مدرسة النجاح (الماجل - مدرسة النجاح – سرقاز) (16 كلم) ضمن برنامج تهيئة 4500 كم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية بصدد الإعداد للإعلان عن استشارة لإعداد ملف طلب العروض .

- **بخصوص تعبيد بقية المسالك الريفية** تقوم وزارة التجهيز والإسكان بتهيئة المسالك الريفية المدرجة ضمن برنامج تهيئة 4500 كم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية تباعا حسب توفر الاعتمادات .فيما تقوم الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالقصرين بمتابعة إنجاز المسالك التي يقع برمجتها من طرف المجلس الجهوي للولاية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان التونسي، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية طيبة،

1) متى تقوم الوزارة بالتسريع في استكمال برنامج إزالة الأكواخ في معتمدية زانوش ومعتمدية القصر وتمكين العائلات الفقيرة التي شملها البرنامج من المساعدات اللازمة وأن تعطيل هذا البرنامج متواصل منذ 2022

2) ضرورة تمكين العائلات الفقيرة من حقوقها ضمن البرنامج الوطني لتحسين المساكن الاجتماعية .والذي تعطل في معتمدية زانوش والقصر وسيدي عرش طيلة ثلاثة سنوات 2022-2023-2024 وبقاء عشرات الوضعيات الاجتماعية الهشة في وضعية صعبة

ولكم جزيل الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **نجيب العكرمي**

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-1440 الموجه إلينا بتاريخ 12 ماي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **نجيب العكرمي**، يطلب من خلاله التسريع في استكمال برنامج إزالة الأكواخ في معتمديتي زانوش والقصر من ولاية قفصة ، يشرفني إعلامكم أنه في إطار إنجاز العنصر الأول من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الذي يعنى بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أوتوسعتها إنتفع 13 متساكنا من معتمديتي زانوش والقصر من هذا البرنامج كما أنه جاري إعداد ملفات لـ 9 مترشحين قصد عرضهم على أنظار اللجنة الجهوية واللجنة الوطنية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي للمصادقة فيما تمت المصادقة على 4 ملفات من قبل اللجنة الوطنية وجاري إنجاز مسكن في معتمدية القصر .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بصدد الإعلان عن استشارة لتعيين مكتب دراسات أو مهندس مستشار لمتابعة الأشغال وإعداد الأمثلة ثم إتمام إجراءات إبرام العقود بين مصالح الولاية والمنتفعين والانطلاق في صرف القسط الأول للمنتفعين المصادق عليهم وطنيا بولاية قفصة .**والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبين رشدي الرويسي وبسمة الهمامي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول شبهة إهدار مال عام في مشروع إصلاح الطريق الوطنية عدد 18 بولاية سليانة عن تم الحفاظ على نفس المسار المقرر من الوزارة .

المصاحيب :محضر المجلس المحلي للتنمية سيدي بورويس حول الطريق عدد18 .

تحية طيبة،

إنّ الهدف الأساسي من إنجاز طريق هو تحسين الربط والتنقل أي تسهيل الوصول بين المدن والمناطق وتقليل حوادث السير من خلال تصميم هندسي آمن وفك العزلة عن القرى والمناطق المهمشة إضافة للجدوى الاقتصادية إلا أن المسار المقرّر إصلاحه من الوزارة لا يستجيب لأي من هذه الشروط:

-الطريق سيظل مقطوعا أي أنّ عملية الإصلاح لن تكون تامة إذ أن المسار الحالي يصطدم بمشروع إنجاز سد وادي تاسة

- لم يأخذ بعين الاعتبار مطالب الجهة أن يتم تغيير المسار ليمر من التيتوحي، الكريب، سيدي بورويس عين عاشور وهل سيمكن من فك العزلة عن هذه المناطق خاصة سيدي بورويس التي تعاني من

عزلة تامة، كما أنّه سيمكن تجاوز المناطق الحمراء مجال السدّ وسيكون الطريق كاملا دون حواجز

السؤال :ما هي إمكانية تغير المسار والاستجابة للطلبات المشروعة للمواطنين والمجلس المحلي للتنمية بسيدي بورويس ليؤدي الطريق جميع الأهداف المرسومة له خاصة وأنّ إنجاز طريق مقطوعة هو إهدار للمال العام؟ والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية سليانة
معتمدية بوروبس
ع/م

من معتمد بورويس

إلى السيد : رئيس المجلس المحلي .

بيان محتويات الأوراق	عدد الأوراق	ملاحظات
الواصل إليكم رفقة هذا : محضر جلسة حول تدارس مسار الطريق الوطنية رقم 18 ووضعية بعض الطرقات الاخرى بمعتمدية بورويس		يحال عليكم للإعلام مع فائق الاحترام والتقدير والسلام

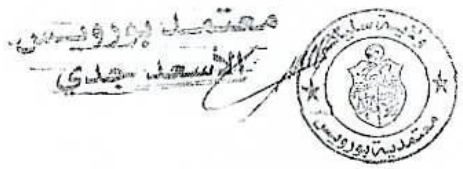

الجمهورية التونسيـــة

وزارة الداخليـــــــة

ولاية سليانـــــــة

معتمديه بورويس

ع/

محضر جلسة

اشرف السيد الأسعد جدي معتمد بورويس على جلسة عمل انعقدت بمقر إدارة المعتمدية يوم الأربعاء 23 أفريل 2025 على الساعة العاشرة صباحا (10.00) خصصت " **لتدارس مسار الطريق الوطنية رقم 18 وحالة بعض الطرقات الأخرى بالمنطقة** " وحضرها السادة الآتي ذكرهم :

- نبيل الحرباوي : عمدة التريشـــــــــــــــة
- محمد صالح الوسلاتي : عمدة عين عاشـــــــــــور
- فوزي النكاعي : عمدة بورويس الشماليـــــــــــة
- لطفي الرويسي: نائب بالمجلس المحلـــــــــــي
- الطاهر اليوسفي : عمدة بورويس الجنوبيـــــــــــة
- عبد الستار العياري: نائب بالمجلس المحلـــــــــــي
- طارق الرزقي: نائب بالمجلس المحلـــــــــــي
- عبد الكريم الورفلي : نائب بالمجلس الجـــــــــــهوي
- زيد كرموس: نائب بالمجلس المحلـــــــــــي
- رضوان الحرباوي : مكلف بتسيير شؤون بلدية بورويس
- عمر المهتلي موظف بإدارة المعتمدية ومقرر الجلســـة

افتتح السيد المعتمد الجلسة مرحبا بالحاضرين مبينا أنها تأتي في إطار التشاور حول وضعية الطرقات بالمنطقة وانعكاساتها على المسار التنموي

01/ تعديل مسار خط الطريق الوطنية رقم 18

أشار السيد المعتمد إلى أن انجاز سد وادي تاسة سيتسبب في إلحاق الضرر بالطريق الوطنية رقم 18 حيث يجب تعديل مسار الطريق المذكورة حتى تكون له انعكاسات ايجابية على الحركة الاقتصادية بالمنطقة خاصة مروره بالمنطقة البلدية حيث لم تستفد معتمدية بورويس من هذه الطريق الوطنية في مسارها القديم

كما اكد السيد المعتمدان مشروع انجاز السد على وادي تاسة كان مرفوضا من قبل الأهالي لكن لما تقتضيه المصلحة العامة تم عقد عديد الجلسات من اجل إقناع المواطنين بضرورة الاستجابة والتراجع عن الاعتراض خاصة ان هذا المشروع يعتبر مصلحة عامة ووطنية لكن في المقابل وجب تعويض الخسارة الكبرى في الأراضي الخصبة ونزوح الأهالي وذلك من خلال

- بعث مشاريع تنموية بالجهة
- تعديل مسار الطريق الوطنية رقم 18 مع الحرص على مرورها وسط مدينة بورويس لاحياء الحركة الاقتصادية وفك جزء من عزلتها

ثم أحيلت الكلمة الى الحاضرين فأكد أعضاء المجلس المحلي أن معتمدية بورويس تعتبر طاردة للسكان نظرا لغياب التنمية وسوء البنية التحتية والعزلة التي تعيشها وان انجاز مشروعين كبيرين سيتسببان في خسارة كبيرة في الأراضي الفلاحية الخصبة ونزوح عدد كبير من الأهالي لذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر وتعديل مسار الطريق الوطنية رقم 18بحيث يستجيب لتطلعات الأهالي

- كما ساند السيد عمدة عين عاشور والمكلف بتسيير شؤون بلدية بورويس السادة النواب في مطلبهم مؤكدين على انه لبد أن تكون هناك تنفيل لمعتمدية بورويس تنمويا خاصة أن مثل هذه المشاريع سيلحق الضرر بالأراضي الفلاحية الخصبة ومصالح المواطنين

في انتظار تعجيل مصالح التجهيز للقيام بالدراسات اللازمة لتعديل مسار الوطنية رقم 18 لبد من تدخل عاجل لصيانة الأجزاء من الطريق والمنشاة المائية المركزة على الوادي نظرا لما تسببه من حوادث خطيرة

02/ طريق عين عاشور

بين السيد المعتمد بأنه بناءا على المراسلة الواردة علينا من الإدارة الجهوية للتجهيز بتاريخ 19 نوفمبر 2024 والمتعلقة بحالة الطرقات بمعتمدية بورويس فان طريق عين عاشور تمت برمجته ضمن برنامج صيانة المسالك الريفية لوزارة التجهيز بكلفة جملية تقدر ب 03 مليون دينار ومن المؤمل انطلاق الاشغال بداية سنة 2025 لكنها لم تنطلق الى حدود انعقاد هذه

الجلسة وقد تسبب ذلك في عديد التشكيات من أعضاء المجلس المحلي والمجتمع المدني وتذمر اهالي المنطقة باستمرار

وخلال الزيارة الاخيرة للوفد البرلماني بتاريخ 06 افريل 2025 أثارت حالة الطريق السيئة جدا استغراب الوفد و يربط الطريق مدينة بورويس بولاية الكاف وتمر منه حافلة النقل المدرسي يوميا كما تسببت حالة الطريق في العديد من الحوادث القاتلة وفي هذا الإطار تمت مطالبة ادارة التجهيز بالتنسيق مع المقاولة المعنية بانجاز المشروع بضرورة الإسراع في انطلاق الأشغال

03/ طريق أولاد سليط

اكد السيد-المعتمد بان هذا الطريق من المشاريع المبرمجة في إطار برنامج الجدوى الاقتصادية وخلال زيارة سابقة أكد ت مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز بأنه سيتم انجازه في اقرب الآجال لكن ومنذ سنة 2022 لم ينجز إلى حد هذا التاريخ علما وانه تم انجاز عديد المسالك في جهات أخرى في إطار نفس البرنامج كما تم عقد عديد الجلسات بخصوص هذا الطريق وهو طريق ذو جدوى اقتصادية هامة وقد أثار تاخرانجازه تذمر في صفوف أهالي المنطقة

وقد تم التواصل مع السيد عمدة المنطقة والسادة النواب وبصفتنا مكلفين بإدارة الشأن العام بالمنطقة نحرص على الحفاظ على السلم الاجتماعي قمنا بالتواصل بأنفسنا مع المواطنين لطمأنتهم أننا حريصون إلى جانب السلط الجهوية على انجاز هذه الطريق إضافة إلى تواصلنا مع السادة أعضاء المجلس المحلي وعمدة منطقة العباسي بضرورة تهدئة الأهالي خاصة بعد حالة التململ بينهم التي وصلت في بعض الأحيان إلى الاحتجاج بمقر إدارة المعتمدية

كما أكد السيد عضو المجلس المحلي من عمادة العباسي بأنه يوجد تململ بين المواطنين خاصة ان هذه الطريق تمت برمجتها مع عديد الطرقات الأخرى في مناطق مختلفة أنجز اغلبها في حين بقيت هي دون انجاز مؤكدا حرص أعضاء المجلس المحلي والمواطنين بضرورة الإسراع في انجاز هذه الطريق

04/ الطريق رقم 660 وطرقات أخري

أكد السيد المعتمد بأنه على اثر مراسلة للإدارة الجهوية للتجهيز تحت عدد 1037 بتاريخ 2024/10/21 حول وضعية الطرقات بالجهة تمت موافاة إدارة المعتمدية ببرنامج عمل بتاريخ 19 نوفمبر 2024 وهو كالتي :

- الطريق المحلية رقم 715 : سيقع التدخل في غضون 03 أسابيع من توصلكم بالمراسلة
- الطريق المحلية رقم 713: بصدد الإصلاح من طرف فرع تجهيز قعفور
- الطريق رقم 660: بصدد الإصلاح من طرف فرع التجهيز بسليانة
- طريق الجباينية من عمادة العباسي :التدخل في غضون أسبوع من توصلكم بالمراسلة
- طريق التريشة: التدخل في غضون شهر من توصلكم بالمراسلة
- طريق عين عاشور : انطلاق الأشغال في بداية سنة 2025

كم اكد السيد المعتمد بنه لم يتم الانجاز الى حد هذا التاريخ وانه لبد من مطالبة مصالح التجهيز بتدارك هذا التاخير الحاصل في انجاز هذا البرنامج والقيام بالتدخلات الضرورية .

واختتمت الجلسة في حدود الساعة منتصف النهار والنصف

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية سليانة
معتمدية بورويس

بورويس في

ع/م

بطاقة حضور

• الموضوع/ حول الطريق الوطنية رقم 14 وطرقات أخرى ببورويس

ع/ر	الاسم و اللقب	الصفة	الامضاء
01	نبيل الحرباوي	عضو مجلس النواب	
02	محمد الصالح الوسلاتي	عضو عن عامور	
03	فوزي الكحاكي	ممثل عن الشركة التونسية	
04	[illegible]	نائب رئيس المجلس البلدي ببورويس	
05	[illegible]	ممثل عن البورويس الجنوبية	
06	[illegible]	نائب بالمجلس المحلي	
07	طارق الترزي	نائب بالمجلس الجهوي	
08	عبد الحريم الورغلي	نائب بالمجلس الجهوي	
09	[illegible]	[illegible]	
10	رضوان الحرباوي	[illegible] بورويس	
11	عمر الصغتلي	مقرر الجلسة وموظف بالادارة المحلية	
12			
13			
14			

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع حول الإجابة على سؤال كتابي مشترك تقدم به النائبان السيدة بسمة الهمامي والسيد رشدي الرويسي .

المرجع مكتوبكم عدد ص 1440-3000-26-2025-الموجه إلينا بتاريخ 12 ماي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا مشتركا تقدم به النائبان السيدة بسمة الهمامي والسيد رشدي الرويسي، يطلبان من خلاله تعريفهم بمآل مشروع إصلاح الطريق الوطنية رقم 18 بولاية سليانة ومدى إمكانية تغيير مسار الطريق، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

- **فيما يتعلق بتدعيم الطريق الوطنية رقم 18 في الجزء الممتد من النقطة الكيلومترية 0 إلى النقطة الكيلومترية 9.2 ومن ن ك 15 إلى ن ك 22** : مشروع مبرمج في إطار المرحلة الثالثة من برنامج تحديث البنية الأساسية للطرقات وممول من طرف البنك الافريقي للتنمية حيث تتمثل المرحلة الحالية في إعداد ملف طلب العروض ومن المؤمل الإعلان عن طلب العروض خلال النصف الثاني من سنة 2025.

- **بخصوص تهذيب الطريق الوطنية رقم 18 في الجزء الممتد من النقطة الكيلومترية 9.2 إلى النقطة الكيلومترية 15:** قامت الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بسليانة بتعيين مكتب دراسات لإعداد دراسة فنية لهذا الجزء ويتم حاليا التثبت من ملف طلب العروض .

- **بخصوص صيانة الجزء الممتد من النقطة الكيلومترية 28إلى النقطة الكيلومترية 30 من الطريق الوطنية رقم 18** تم إعلان طلب عروض في إطار برنامج إصلاح أضرار الفيضانات لشهر أكتوبر 2024وتم فتح العروض بتاريخ 2025/03/17 وتمت المصادقة على تقرير تقييم العروض من طرف اللجنة الجهوية للصفقات العمومية بتاريخ 2025/05/21 وتم إعطاء الإذن الإداري لانطلاق الأشغال بتاريخ 12جوان2025 .

أما فيما يتعلق بالجزء المتواجد بحوزة سد وادي تاسة، يشرفني إعلامكم أنه سيتم إعلان طلب عروض من طرف مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية لاختيار مكتب دراسات للقيام بإعداد دراسة معمقة لتحويل مسار الطريق الوطنية رقم 18 في هذا الجزء الراجع بالنظر للوزارة المكلفة بالفلاحة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

تحية طيبة وبعد،

1- ما هو مآل مشروع الجسر المعطّل بمنطقة عين غراب عمادة فرتونة معتمدية الميدة والحال أنّ المشروع مؤدي الى مدرسة ابتدائية؟

2- أين وصل ملف طلب العروض الأولي مسلك القسيرات الرومية1 و 2؟

3- متى سيتم تهيئة مسلك عين سلطان عين الخضراء عين الدير طريق جبلية الرابطة بين تاكلسة والرحمة من عمادة الرحمة؟ مع العلم أنها تعد طريق تنموية اقتصادية .

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير**

المرجع :مكتوبكم عدد ص 1440-3000-26-2025-الموجه إلينا بتاريخ 12 ماي2025 .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير**، تطلب من خلاله إفادتها بمعطيات تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية بولاية نابل، يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق بمآل مشروع الجسر المعطل بمنطقة عين غراب عمادة فرتونة معتمدية الميدة فقد تم إحالة ملف الاستشارة إلى مصالح ولاية نابل بتاريخ 23 نوفمبر 2022 قصد القيام بإجراءات اختيار مقاولة جديدة لاستكمال إنجاز الجسر باعتبار أن الولاية صاحبة المنشأ .أما فيما يتعلق بملف طلب العروض الأولي لمسلك القسيرات الرومية 1 و 2فهو في طور الإعداد .

وبالنسبة لمشروع تهيئة مسلك عين سلطان، عين الخضراء، عين الدير) طريق جبلية الرابطة بين تاكلسة والرحمة من عمادة الرحمة فإن هذا المشروع غير مدرج بمخطط التنمية2025-2023 ، لذلك يتجه مبدئيا العمل على إدراجه ضمن المخطط القادم ومن ثم البحث عن التمويل اللازم لإنجاز الأشغال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة

تحية طيبة وبعد،

لقد نص الفصل 81 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 09 ديسمبر 2024 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025 على أنه "تتم تسوية وضعية الآبار الفلاحية العميقة غير المرخصة وتبسيط الإجراءات الإدارية الجاري بها العمل..."

- متى سيتم نشر النصوص الترتيبية المتعلقة بتطبيق هذا الفصل؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول طريقة تسوية وضعية الآبار غير المرخصة طبقا لأحكام الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025،

المرجع : مراسلتكم بتاريخ 29 أفريل 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة المرجع أعلاه بخصوص طريقة تسوية وضعية الآبار غير المرخصة طبقا لأحكام الفصل 81 من قانون المالية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تبعا لما نص عليه الفصل 81 من قانون المالية لسنة 2025 بخصوص تسوية وضعية الآبار المنجزة دون ترخيص لإنه سيتم ضبط آليات وإجراءات هذه تسوية ضمن النصوص التطبيقية الجاري إدادها لمشروع مجلة المياه الجديدة

وتجدر الإشارة إلى أ، مشروع المجلة حاليا بصدد المراجعة على ضوء الملاحظات المثارة بشأنه خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 21 فيفري 2025 وسيكون جاهزا في صيغته النهائية للعرض على أنظار مجلس الوزراء خلال الفترة القادمة

وتتمثل الخطوط الكبرى للتسوية المنتظرة في ما يلي:

-عدم إدراج الآبار المنجزة داخل مناطق الصيانة ومناطق التحجير في عملية التسوية،

-تطبيق نفس المعايير الفنية المعتمدة في إسناد الرخص

-الالتزام بعدم التمتع بالامتيازات المالية التي تسندها الدولة في إطار تشجيع على الاستثمار

-ضرورة تركيز عدادات مطابقة للمواصفات الفنية

-تحديد الدفق المسموح به للاستغلال

-الالتزام صاحب البئر بالتقيد بالشروط الفنية والبيئة في الاستغلال

-عدم تسوية الآبار المنجزة بعد شهر ديسمبر 2024

-اعتماد مبلغ مالي للتسوية قدره عشرة آلاف دينار

وسيتم نشر النص الترتيبي المنظم لهذه العملية مباشرة بعد صدوره مجلة المياه على أن ترافقه حملة تواصل لتبسيط الإجراءات وتحفيز أصحاب الآبار غير المرخصة على تسوية وضعياتهم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

الموضوع: سؤال كتابي جول نصيب ولاية المنستير من مياه سد نهانة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

كانت ولاية المنستير تتمتع ب:

-حوالي 7.000.000 م^3 قبل سنة 2017

-ثم حوالي 1.700.000 م^3 قبل سنة 2023

-انقطاع التزويد بمياه نهانة إلى سنة 2025

-400.000 م3 لشهري أفريل وماي من سنة 2025

مما دفع العديد من الفلاحين الانقطاع عن نشاطهم الفلاحي وتسبب في ارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية

هل سيتم الترفيع من نسبة مياه سد نهانة لولاية المنستير بصفة عامة ولمعتمدية المكنين بصفة خاصة؟

في انتظار تفاعلكم الإيجابي لكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول نصيب ولاية المنستير من مياه سد نهانة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص نصيب ولاية المنستير من مياه نهانة ، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تم بتاريخ 10 مارس 2025 تنظيم جلسة عمل خصصت لضبط حاجيات مياه الشرب ومياه الري على منظومة نهانة، وقد تم الاتفاق على أن الوضعية المائية الحالية لسد نهانة متدنية حيث قدرت بتاريخ 10 مارس 2025 بـ 6.125 مليون م3 وهي وضعية لا تسمح بالاستغلال المريح سواء لمياه الشرب أو لمياه الري وتستوجب توخي الحذر في عملية السحوبات

وتقدر الحاجيات المائية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خلال فترة الذروة لشهري جويلية وأوت بحوالي 50 ألف م3 يوميا وهي ضرورة لتأمين التزود لمجابهة الطلب على المياه في انتظار دخول محطة مياه البحر بسوسة حيز الاستغلال خلال شهر جوان 2025.

وعليه، ونظرا للوضعية المائية المذكورة وباعتبار عدم قدرة السد على الإيفاء بكل الحاجيات المائية باعتبار مخزونة فقد تم الاتفاق خلال جلسة العمل على ما يلي:

- تخصيص حوالي 1.6 مليون م3 للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك لمجابهة الطلب على مياه الشرب خلال الفترة الممتدة من شهر جويلية إلى موفى شهر أوت من سنة 2025.

- تخصيص حوالي 400 ألف م3 من مياه الري للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمنستير لري الأشجار المثمرة وزراعة الباكورات

كما تم دعوة المندوبية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتهاء من عملية الري في أجل أقصاه موفى شهر جوان من سنة 2025 بهدف عـدم تزامن ذلك مع حتمية توفير حاجيات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من أجل تفادي حصول اضطربات في تزويد الشركة بمياه نهانة

وتجدر الإشارة إلى أنه قد سجل تراجع في الوضعية المائية لسد نهانة منذ شهر مارس 2025 حيث تقدر بتاريخ 19 ماي 2025 بـ 6.149 مليون م3 وهي وضعية غير مبرمجة سواء لمياه الشرب أو لمياه الري وتبقي عملية مراجعة حصة المياه من سد نهانة لفائدة ولاية المنستير مرتبطة بتحسين الوضعية المائية لهذا السد وهي حصة مخصصة لفائدة كامل الولاية دون النظر في احتياجات كل من معتمدية على حده كما ورد بنص السؤال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: سؤال كتابي حول تغيير صبغة الأرض لإحداث محطة للتزود بالبنزين بمعتمدية قلعة الأندلس

تحية وبعد،

نظرا لعدم توفر محطة للتزود بالبنزين بقلعة الأندلس ورغم مساعي العديد من المستثمرين لإحداث محطة أو نقطة للتزود

بالنزين بمعتمدية قلعة الأندلس إلا أن صبغة الأرض كانت العائق الوحيد في حل هذه الإشكال وخاصة الأراضي الفلاحية وبناءا على إجابة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وفي إطار مرافقة ودعم المستثمرين تم توجيه عديد المطالب في والتي تتطلب تغيير صبغة الأرض لكن قبلت بالرفض خاصة بمعتمدية قلعة الأندلس والتي تراجعت فيها الفلاحة بشكل كبير وكبير جدا خاصة وأن توجه الدولة بخصوص القطاع الفلاحي بقلعة الأندلس متجه نحو تربية الماشية والاعتماد على المياه المعالجة وهذا حسب ما ورد في الإجابات عن أسئلة كتابية سابقة من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم بالسؤال الكتابي التالي

- لماذا لا يتم الترخيص والموافقة على تغيير صبغة الأرض من أجل احداث محطة للتزود بالبنزين بقلعة الأندلس؟

خاصة وان عديد الأراضي الفلاحية أصبحت مهملة وغير منتجة علاوة على البناء الفوضوي في الأرضي الفلاحية

وفي انتظار ما ستشيرون به تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول طلبات تغيير الصبغة الفلاحية لبعض الأراضي لإحداث محطة تزويد بالنزين بمعتمدية قلعة الأندلس من والية أريانة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 29 أفريل 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص طلبات تغيير الصبغة الفلاحية لبعض الأراضي لإحداث محطة للتزويد بالبنزين بمعتمدية قلعة الأندلس من ولاية أريانة، أتشرف بإفادتكم أن الوزارة توصلت بطلبين في الغرض وقد تم رفض الطلب الأول نظرا لوجود قطعة إلض المعنية بمنطقة تحجير (سقوي عمومي) وتم رفض الطلب الثاني نظرا لتعمد المعني بالأمر استغلال قطعة الأرض المعنية لإحداث مشروع تجاري دون الحصول على التراخيص اللازمة في الغرض ودون احترام أحكام قانون حماية الأر اضي الفلاحية عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية

الموضوع: توفير الماء الصالح للشراب لأهالي منطقة اللواتة عمادة المنار معتمدية حاجب العيون

أذكر سيادتكم بأني وجهت لكم سؤالا كتابيا بتاريخ 22 ماي 2024 حول الماء الصالح للشراب بمنطقة اللوانة وتحصلت على جواب وزارتكم بتاريخ 13 نوفمبر 2024 مفاده أنه سيتم إعادة تهيئة تجهيزات البئر العميقة (مجهزة بالطاقة الشمسية) خلال سنة 2024 قصد توفير الماء لصالح للشراب للأهالي إلا أن هذا الإنجاز لم ير النور إلى حد الآن

- ماهي أسباب تأخر انجاز هذا المشروع؟
- متى يتم انجاز هذا المشروع؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص توفير الماء الصالح للشرب لمتساكني منطقة اللواتة من عمادة المنار بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 18 فيفري 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توفير الماء الصالح للشرب لمتساكني منطقة اللواتة من عمادة المنار بمعتمدية حاجب العيون من والية القيروان، اتشرف بإفادتكم ان منطقة اللواتة التي تعد حوالي 70 عائلة حاليا، تتزود من خلال بئر عميقة بكمية دفق تساوي 1.5 ل/ث وهي مجهزة بالطاقة الشمسية وقد تم برمجة إعادة تهيئة تجهيزاتها على ميزانية سنة 2025

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول استعدادات وزارة الفلاحة لتأمين أضاحي العيد ومراقبة الأسعار

تحية طيبة وبعد،

مع اقتراب عيد الإضحي، يتزايد اهتمام المواطنين بمدي استعداد مختلف الأطراف المتدخلة لتأمين حاجيات السوق مع الأضاحي وضمان توفرها بأسعار معقولة، خاصة في ظل ما تعرفه البلاد من صعوبات اقتصادية وارتفاع في كلفة الأعلاف.

وعليه، أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على السؤال التالي:

- ما هي خطة وزارة الفلاحة لتأمين الأضاحي خلال عيد الإضحي، وكيف سيتم العمل ضمان التزويد المنتظم للأسواق ومراقبة الأسعار لحماية المقدرة الشرائية للمواطنين؟

وتقبلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول خطة الوزارة لتأمين الأضاحي خلال عيد الأضحي وضمان التزويد المنتظم للأسواق ومراقبة الأسعار لحماية المقدرة الشرائية للمواطنين

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 أفريل 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة إليها بالمرجع أعلاه بخصوص خطة الوزارة لتأمين الأضاحي خلال عيد

الأضحي وضمان التزويد المنتظم للأسواق ومراقبة الأسعار لحماية المقدرة الشرائية للمواطنين، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

في إطار متابعة قطاع المجترات الصغرى وتزويد السوق استعداد لشهر رمضان المعظم وعيد الأضحي ومع بداية كل سنة دأبت المصالح الفنية المركزية للوزارة بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية على:

- مزيد الإحاطة بمربي المجترات الصغرى من الناحية الفنية والصحية وتأطيرهم بالإضافة إلى مزيد تشريكهم في برامج الأعلاف المدعمة حسب الكميات المتاحة
- إعداد جرد أولي للمتوفرات من الضأن قبل بداية شهر رمضان باعتباره فترة ذروة استهلاك للحوم الحمراء خاصة منها لحوم الضأن وذلك قصد تقدير المتوفرات الأولية ذروة استهلاك للحوم الحمراء خاصة منها لحوم الضأن وذلك قصد تقدير المتوفرات الأولية من الأضاحي بصفة مبكرة
- مباشرة بعد عيد الفطر، يتم تجميع المعطيات المطلوبة والتثبت فيها وذلك في إطار القيام بجرد نهائي للأضاحي وقد قدرت المتوفرات لهذه السنة بحوالي 1.2 مليون رأسا وبالتوازي مع ذلك، يتم تحيين وتقدير معدل كلفة انتاج الأضاحي وذلك بالاتفاق مع مختلف المتدخلين والمهنة قصد ضبط السعر المرجعي الذي يتم اعتماده بنقطتي البيع النموذجيتين (السعيدة بولاية منوبة ورادس بولاية بن عروس) اللتان تشرف عليهما وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وكذلك للاستئناس به بنقاط بيع الأضاحي المنظمة (تم خلال هذه السنة اعتماد سعر 21.9 للكغ الحي أي نفس السعر المرجعي المعتمد حلال السنة الماضية)
- سعيا لتوفير الأضاحي بالكمية الكافية والجودة المرجوة، وعلى غرار السنوات السابقة يتم التنسيق مع السادة الولاة ودعوتهم لتوفير فضاءات مؤمنة ومهيأة قصد استغلال كنقاط بيع منظمة وذلك لإرساء ثقافة البيع بالميزان وتعميمها وبهدف ضمان شفافية المعاملات التجارية والحد من الانتصاب الفوضوي مع توفير المراقبة الصحية البيطرية والأمنية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- متى ستتم التسوية العقارية بالنسبة للأراضي الدولية التابعة لديوان الأراضي الدولية خاصة وأنها أصبحت وكرا للفساد وتعاطي المخدرات والكحول؟
- متى سيقع ربط منطقة صنهاجة 3 والحكايمية زحي النسيم بمعتمدية وادي الليل بشبكات الماء الصالح للشراب؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص التسوية العقارية لأراضي تابعة لديوان الأراضي الدولية وربط منطقة صنهاجة 3" وحي النسيم" بمعتمدية وادي الليل

والحكايمية بمعتمدية الجديدة من ولاية منوبة بالماء الصالح للشرب

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 21 فيفري 2025

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص التسوية العقارية لأراضي تابعة لديوان الأراضي الدولية وربط منطقة "صنهاجة 3" "وحي النسيم" بمعتمدية وادي الليل والحكايمية بمعتمدية الجديدة من ولاية منوبة بالماء الصالح للشرب أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1: بخصوص التسوية العقارية لأراضي تابعة لديوان الأراضي الدولية:

يتصرف ديوان الأراضي الدولية وقتيا، على مستوى معتمدية وادي الليل، في 6 مقاسم دولية مسترجعة على مساحة 29 هك في انتظار إعادة توظيفيها من طرف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقاسم محروسة ليلا ونهارا عن طريق حراس ويتم إعلام السلط الأمنية بكل عملية اعتداء في إبانها أما بقية الأراضي الدولية الفلاحية الأخرى بالجهة فهي ليست تحت تصرف الديوان.

الجواب 2: بخصوص ربط منطقة "صنهاجة 3" "وحي النسيم" بمعتمدية وادي الليل والحكايمية بمعتمدية الجديدة من ولاية منوبة

بالماء الصالح للشرب

1) منطقة صنهاجة 03(معتمدية وادي الليل):

تم خلال سنة 2014 إنجاز مشروع تهيئة منظومة الماء الصالح للشرب بمنطقة عين الكرمة من معتمدية المرناقية الموضوعية تحت تصرف مجمع التنمية الفلاحية "عين الكرمة "لتزويد حوالي 160 عائلة بمنطقة عين الكرمة وخلال انجاز الأشغال، تقدم مجموعة من متساكني منطقة "صنهاجة 3" من معتمدية وادي الليل (حوالي 25 عائلة) بمطلب للتزود عن طريق المشروع المذكور، فقامت المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة بدراسة الموضوع وتمت الاستجابة لمطلبهم وتزويدهم بالماء الصالح للشرب عن طريق مد قناة مياه بطول 2 كلم إلا أنه مع تواصل ورود المطالب على المندوبية من طرف المتسوغين الجدد بمنطقة صنهاجة 3 وبلوغ عدد العائلات المزودة بها حوالي 40 عائلة أصبحت شبكة عين الكرمة المرناقية مشبعة ولا تسمح بربط مزيد بها حوالي 40 عائلة أصبحت شبكة عين الكرمة المرناقية مشبعة ولا تسمح بربط مزيد من المنتفعين

وعليه، وبهدف الاستجابة للمطالب المقدمة، أنجزت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة خلال سنة 2020 دراسة لتدعيم منظومة الماء الصالح للشرب "عين الكرمة- المرناقية " لتشمل بعض المتساكنين غير المزودين من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمنطقة صنهاجة 3 حيث تم برمجة إنجاز الأشغال خلال سنة 2023 غير أنه تعذر الإعلان عن طلب العروض

بسبب عدم استيفاء المشروع لضمانات استدامة الاستغلال من طرف المجمع المائي المتصرف في المنظومة.

2) حي النسيم (معتمدية وادي الليل):

يتواجد "حي النسيم" الكائن بمنطقة باجة القديمة من معتمدية وادي الليل، في منطقة حضرية ويتزود أغلب سكانه بالماء الصالح للشرب عمن طريق مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه كما أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة تتكفل بتزويد بعض متساكني الحي المذكور عن طريق منظومة الماء الصالح للشرب الموضوعة تحت تصرف مجمع التنمية الفلاحية للماء الصالح للشرب "الأفق"

3) منطقة الحكايمية (معتمدية الجديدة):

تتزود منطقة "الحكايمية" من معتمدية الجديدة حاليا بالماء الصالح للشرب عن طريق منظومة الماء الصالح للشرب الموضوعة تحت تصرف مجمع التنمية الفلاحية "المروج" وهي منظومة مائية تهيئتها خلال سنة 2019 ويتزود منها حوالي 148 عائلة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

بلغنا من خلال اتصال بعض التونسيين المقيمين بالخارج أن مصالح وزارة المالية تطالبهم بدفع ضرائب عن مداخيلهم (أجور وعائدات أنشطة) بدول الإقامة معللة ذلك بعدم وجود اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع بعض تلك الدول .كما تطالب الذين يقيمون بدول تربطنا معهم اتفاقية بأن يدلوا بما يثبت دفعهم للضرائب في دول إقامتهم .

ولإنارة الرأي العام حول هذا الموضوع وحماية الجالية التونسية في المهجر، نطلب من سيادتكم توضيح هذا الأمر وتقديم موقف الوزارة .

ولكم جزيل الشكر

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

<u>الموضوع</u> :سؤال كتابي حول مدى وجوب توظيف الضريبة بتونس على المداخيل المحققة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد 1521-3000-26-2025 بتاريخ 15 ماي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب الطاهر بن منصور لتقديم توضيحات حول مطالبة مصالح وزارة المالية لبعض التونسيين المقيمين بالخارج بدفع الضريبة على مداخيلهم (أجور وعائدات أنشطة) المحققة بدول الإقامة معللة ذلك بعدم وجود اتفاقيات لتفادي الازدواج الضريبي مع دول الإقامة وبالاستظهار بما يفيد دفع الضريبة في دول الإقامة بالنسبة إلى المقيمين بدول تربطهم مع البلاد التونسية اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي .

في هذا الإطار، يجدر توضيح أن البلاد التونسية تعتبر من بين البلدان الرائدة في مجال اتفاقيات تفادي الإزدواج الضريبي، حيث أبرمت إلى حدّ الآن 56 اتفاقية لتفادي الإزدواج الضريبي سارية المفعول مع مختلف دول العالم وهو ما يعكس حرصها على تعزيز التعاون الدولي في المجال الجبائي .وتشمل هذه الاتفاقيات جل بلدان العالم التي لها معاملات تجارية مع البلاد التونسية والتي تقيم بها الجالية التونسية بالخارج كما يلي :

- الدول الأوروبية 23 :اتفاقية فرنسا وألمانيا والنمسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وبريطانيا وسويسرا...) .
- الدول العربية والمغاربية 16 اتفاقية بلدان المغرب العربي، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، السعودية سلطنة عمان، مصر، الأردن، لبنان...) .
- الدول الآسيوية 7 اتفاقيات كوريا الجنوبية، سنغفورة، الصين، أندونيسيا، إيران، الفيتنام، باكستان)
- الدول الإفريقية 8 اتفاقيات منها خاصة السينغال وإفريقيا الجنوبية ومالي والكامرون وبوركينا فاسو .
- الدول الأمريكية :اتفاقيتين مع كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية .

وتكتسي هذه الاتفاقيات أهمية بالغة باعتبارها تساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول وتوفير مناخ محفز لجلب الاستثمار الخارجي كما تضمن حقوق المطالبين بالأداء وتجنبهم مخاطر توظيف الضريبة بصفة ازدواجية على نفس الدخل في بلدين مختلفين، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال لشخص أن يخضع بعنوان نفس المداخيل للضريبة بصفة ازدواجية .

على هذا الأساس، وبالنسبة إلى التونسيين المقيمين جبائيا بالخارج، فإن المداخيل التي يحققونها بالخارج مهما كان صنفها ومهما كان النشاط المتأتية منه هذه المداخيل، فهي تبقى خارج ميدان تطبيق الضريبة على الدخل بتونس ويكون بالتالي التونسيون المقيمون بالخارج غير معنيين في كل الحالات بدفع الضريبة بتونس على هذه المداخيل وغير خاضعين لأي واجبات جبائية أو إيداع أي تصاريح جبائية بتونس .

من ناحية أخرى، وحتى لو تعلق الأمر بأشخاص مقيمين جبائيا بتونس ويحققون مداخيل متأتية من الخارج، فإن اتفاقيات تفادي الإزدواج الضريبي تضمن لهم عدم توظيف الضريبة بصفة ازدواجية على مداخيلهم المحققة بالخارج .

لذلك فإن التونسيين العاملين بالخارج سواء كأجراء أو كمستقلين الذين يحافظون على إقامتهم الجبائية بالبلاد التونسية والذين خضعوا بعنوان مداخيلهم المحققة بالخارج للضريبة ببلد ممارسة النشاط طبقا لأحكام اتفاقيات تفادي الإزدواج الضريبي المبرمة بين تونس وهذا البلد، فإن هذه المداخيل تبقى غير معنية بالضريبة على الدخل بتونس .

كذلك وكضمانة إضافية، وبصرف النظر عن وجود اتفاقية لتفادي الإزدواج الضريبي من دونه، فإن التشريع الجبائي الجاري به العمل يضمن للأشخاص العاملين بالخارج وحافظوا على إقامتهم الجبائية بتونس، عدم توظيف الضريبة بتونس على مداخيلهم ذات المصدر الأجنبي التي خضعت للضريبة بالخارج، حيث تنص أحكام الفصل 36 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات على أن المداخيل ذات المصدر الأجنبي التي

يحققها مقيمون بتونس لا تخضع للضريبة بتونس في صورة خضوعها للضريبة بالخارج .

ويستخلص من كل ما سبق أن الضريبة لا تستوجب في كل الحالات بتونس إذا تعلق الأمر بمداخيل محققة بالخارج من قبل تونسيين مقيمين جبائيا بالخارج أو بمداخيل محققة بالخارج من قبل تونسيين مقيمين جبائيا بتونس خضعت للضريبة بالخارج .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع :جدول تفصيلي حول البرنامج الجهوي للتنمية (PRD) لولاية بن عروس

1.تسلم الجداول وأوجه الصرف

- هل تسلمت وزارة المالية، عن طريق وزارة الاقتصاد والتخطيط، جداول الاعتمادات المرصودة لولاية بن عروس في إطار البرنامج الجهوي للتنمية (PRD) للسنة المالية 2020 إلى غاية2024 ؟

في حال الإيجاب، يُرجى إرفاق نسخة من هذه الجداول وبيان نسب الإنجاز لكل سنة .

2.حالة الاعتمادات وتوزيعها

- ما هو إجمالي المبلغ المرصود فعليا لولاية بن عروس في إطار PRDلكل سنة من السنوات 2020 -2021-2022-2023-2024
- ما هي المبالغ التي جرى صرفها فعلياً إلى غاية 31 ديسمبر 2024؟ وبيان نسب صرفها من المجموع المرصود لكل سنة .

3.أسباب تأخير أو عدم فتح الاعتمادات

إذا تعذر فتح بعض أو كل الاعتمادات المرصودة برسم السنوات 20242020، يُرجى تبيان الأسباب التفصيلية لكل سنة وما هي العوائق الإجرائية أو المالية التي حالت دون فتحها .

4.الإطار المؤسسي والتنسيق بين الوزارتين

- كيف يتم تنظيم آلية التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن الإحالة والصرف ومتابعة الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية؟
- ما هي الخطوات المتخذة لضمان انسيابية تحويل الأموال إلى الحسابات الجهوية المعنية بمشاريع التنمية؟

5.تخفيض اعتمادات 2025 وأسبابه

يُرجى بيان دوافع خفض المبلغ المرصود لبرنامج التنمية الجهوية (PRD)لولاية بن عروس لسنة 2025، مقارنة بالفترة 20242020

ما الآثار المتوقعة لهذا التخفيض على مواعيد تنفيذ المشاريع ومعدلات الإنجاز الجهوي؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول الأسئلة الكتابية الصادرة عن السيد النائب عزيز بن الأخضر بخصوص البرنامج الجهوي للتنمية لولاية بن عروس .

المرجع: مراسلتكم عدد 0001633-3000-26-2025 بتاريخ 26 ماي 2025

وبعد، فقد أحلتم علينا مكتوبا صادرا عن السيّد النائب عزيز بن الأخضر يطلب فيه معطيات حول حجم الاعتمادات المفتوحة بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية لولاية بن عروس للسنوات 2020 و 2021 و 2022و 2023و 2024وطريقة التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن إحالة الاعتمادات ومتابعتها وأسباب التخفيض في المبالغ المرصودة للبرنامج بعنوان سنة 2025 مقارنة بالسنوات الماضية .

وجوابا، أتشرف بإعلامكم بما يلي :

- يتم رفع التجميد عن اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية في نفس الأسبوع الذي ترد فيه مراسلة صادرة في الغرض من وزارة الاقتصاد والتخطيط وحسب التقدّم في استهلاك الاعتمادات المفتوحة لفائدة الولايات
- يتم متابعة الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية والاعتمادات المستهلكة عن طريق منظومة "أدب"جهوي المعتمدة لدى وزارة المالية،
- تم رفع التجميد عن كلّ الاعتمادات المطلوبة بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية لفائدة ولاية بن عروس للسنوات 2020 و2021 و2022 و2023 و2024.
- شهدت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2025 بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية تراجعا مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذلك إلى ضعف استهلاك اعتمادات البرنامج المذكور من قبل الولايات وعدم تقديم الولايات لطلبات في فتح الاعتمادات إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط حسب الصيغ المعمول بها في المناشير المنظمة للبرنامج والتي تستوجب مصادقة المجلس الجهوي على مقترحات المشاريع وذلك باعتبار المرحلة الانتقالية بعد إحداث مجالس الأقاليم والولايات .
- وفيما يلي مقارنة بين الاعتمادات المرسمة بقوانين المالية والاعتمادات المفتوحة للمجالس الجهوية بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية (عنصر تحسين ظروف العيش) وذلك خلال الفترة 2020-2025

الوحدة : الألف دينار

السنة	الاعتمادات المرسمة بقانون المالية لعنصر تحسين ظروف العيش	الاعتمادات المفتوحة للمجالس الجهوية
2020	350000	162393
2021	350.000	287.330
2022	350.000	145.193
2022	329.000	145.193
2023	329.000	235.042
2024	300.000	290.699
2025	250.000	-

في حين بلغت الاعتمادات المفتوحة لفائدة المجلس الجهوي لولاية بن عروس ما يلي:

الوحدة : الألف دينار

السنة	الاعتمادات المفتوحة باعتبار بقايا السنة الفارطة	الاعتمادات المستهلكة	نسبة الإنجاز	الاعتمادات المتوفرة
2020	11.787	8.125	%69	3662
2021	19.743	12.388	%63	7355
2022	10.788	2.711	%25	8077
2023	17.706	8.758	%49	8948
2024	20.021	3.621	%18	16400
2025	16.400	255	%2	16145

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :طلب تدخل من أجل إحداث فرع بنكي بمعتمدية نبر ولاية الكاف .

تحية طيبة وبعد،

يؤسفني إعلامكم بأن مصالح بنك الإسكان قد تراجعت عن وعودها بإحداث فرع بنكي بمعتمدية نبر، الشيء الذي ترك أثرا سلبيا لدى المواطنين، لذا نرجو من سيادتكم استحثاث الأطراف المتداخلة من أجل السعي من جديد لبعث فرع بنكي سواء كان ذلك مع بنك الإسكان أو أحد البنوك الأخرى وخاصة منها البنك الفلاحي لعديد الميزات التي تختص بها الجهة ذات الطابع الفلاحي . والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم الوارد على وزارة المالية تحت عدد و-2025-08-2100-4224بتاريخ 30 ماي 2025

المصاحيب :مكتوب BH بنك الوارد على وزارة المالية تحت عدد و -2025-08-2100بتاريخ 5 جوان 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع حول سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عماد الدين السديري، بخصوص إحداث فرع بنكي بمعتمدية نبر من ولاية الكاف، أتشرف بموافاتكم طي هذا برد BH بنك في الغرض . **والسلام**

BH بنك BANK

من المدير العام بالنيابة لـBH بنك
إلى 000259
السيدة وزيرة المالية

وزارة المالية
مكتب الضبط المركزي
في 05 جوان 2025
6
ضمن تحت عدد و 2025 - 08 - 2100
أحيل إلى

***

الموضوع: حول إحداث فرع بنكي بمعتمدية نبر من ولاية الكاف

المراجع: مراسلة النائب عماد الدين السديري بتاريخ 26 ماي 2025
مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بتاريخ 29 ماي 2025

***

وبعد وتبعا للمراسلات المذكورة أعلاه، أتشرف بإعلامكم أن البنك وفي إطار حرصه على تقريب خدماته والمساهمة الفعلية في المجهود الوطني للإدماج المالي والبنكي قام بدراسات جدوى في عديد الجهات أفضت إلى تحديد برنامجه لتدعيم شبكة الفروع والموزعات الآلية للبنك لسنة 2025 أفضت لإختيار عدد 3 مناطق لتركيز فروع جديدة بها وهي على التوالي مدينة تالة من ولاية القصرين ومدينة غنوش من ولاية قابس وحي رياض الأندلس من مدينة أريانة، هذا ونتعهد بوضع منطقة نبر في قائمة الأوليات المقترحة لفتح الفروع بالنسبة لسنة 2026.

نشكر لكم تفهمكم وتعاونكم

والسلام
المدير العام بالنيابة
لطفي بن حمودة

BH BANK Direction Générale

السؤال الكتابي

للنائب ياسين مامي

الموضوع :سؤال كتابي، عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول ضرورة إحداث مكتب قباضة مالية ثان بالحمامات .

تحية طيبة، أما بعد

في خصوص تحسين جودة الخدمات الإدارية وخاصة منها في مجال تحقيق موارد مالية للدولة، يشهد المكتب الوحيد للقابضة المالية وسط مدينة الحمامات ضغط كبير جدًا، وهو محل استياء لجميع المتعاملين مع المرفق العام .

حيث تجدر الإشارة أن الحمامات تشهد ضغط ديموغرافي كبير ويتجاوز عدد سكانها 120 ألف ساكن، وبها العديد من المؤسسات الاقتصادية من جميع القطاعات وخاصة السياحيّة والتي تدر أموال طائلة للدولة .

وبالتالي أصبح من الضروري احداث مكتب قابضة مالية ثانٍ في معتمدية الحمامات لتقريب الخدمات الإدارية وتخفيف الضغط على المكتب الوحيد المتواجد في الحمامات

1- الرجاء إفادتنا بمدى وعيكم بهذا الموضوع وماهي الإجراءات التي ستتخذونها في الغرض.

2- وهل تنوون إدراجه كمشروع ذا أولوية في مخطط التنمية القادم؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :إجابة على عريضة السيّد ياسين مامي، عضو مجلس نواب الشعب حول طلب التدخل لإحداث قباضة مالية ثانية بمعتمدية الحمامات من ولاية نابل

المرجع :مراسلتكم عدد 1521-3000-26-2025 الواردة علينا بتاريخ 19 ماي 2025

وبعد، فقد قدّم السيد ياسين، مامي عضو مجلس نواب الشعب بموجب العريضة المصاحبة لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، طلب التدخل لإحداث قباضة مالية ثانية بمعتمدية الحمامات من ولاية نابل

وجوابا، يشرفني إفادتكم أنّ مصالحنا كانت قد شرعت منذ مدة في مباشرة إجراءات فتح قباضة ثانية بجهة الحمامات ومنها البحث عن مقر لإيواء القباضة بعد أن تم رفض بعض عروض التسويغ لعدم استجابتها إلى الشروط الفنية .

مع الإشارة إلى أنّه تم تكليف الإدارة العامة للبنايات بوزارة المالية في المدة الأخيرة لمعاينة عقار جديد تتوفّر فيه الشروط المبدئية لفتح القباضة حسب مكتوب السيد أمين الجهوي بنابل الوارد على مصالحنا بتاريخ 04 أفريل2025 .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بأسئلة كتابية لحضرتكم.

الموضوع: حول تفعيل تصنيف معتمدية وذرف من ولاية قابس كمعتمدية ذات أولوية تنموية.

1- ما مدى تقدم الملف الخاص بتصنيف معتمدية وذرف كمعتمدية ذات أولوية تنموية باعتبارها معتمدية محدثة ونظرا لما لهذا التصنيف من دور هام من حيث النهوض بالمنطقة في جميع المجالات وخاصة في دفع عجلة التنمية والتحفيز على الاستثمار بها؟

2- ما هي الخطوات التي اتخذتها الوزارة لتطوير المنظومة القانونية للاستثمار والتي على ضوئها سيتم النظر في تحيين مناطق التنمية الجهوية مثلما جاء في إجابتكم الواردة علينا بتاريخ 21 نوفمبر 2023 على السؤال الكتابي الموجه لكم بتاريخ 23 أكتوبر 2023 عن طريق مجلس نواب الشعب والذي يندرج في نفس الإطار الخاص بطلب تصنيف معتمدية وذرف كمعتمدية ذات أولوية تنموية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من طرف السيدة " هدى سبائطي" عضو مجلس نواب الشعب.

المرجع: مراسلتكم عدد 0001445-3000-26-2025 بتاريخ 08 ماي 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من طرف السيدة " هدى سبائطي" عضو مجلس نواب الشعب حول تفعيل تصنيف معتمدية وذرف من ولاية قابس كمعتمدية ذات أولوية تنموية.

أتشرف بإفادتكم أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تعتمد مؤشر التنمية الجهوية لترتيب الولايات والمعتمديات تنمويا باعتباره مؤشر تأليفي يعكس وضعية البنية التحتية ورأس المال البشري وسوق الشغل والوضع الاقتصادي والاجتماعي بالوحدة الإدارية المعنية، وبالتالي يعتبر بمثابة أداة لاختيار مشاريع التنمية الجهوية وتوزيع الاعتمادات حسب الولايات. وفي هذا الإطار يتم سنويا تقسيم الاعتماد المرسم بقانون المالية لفائدة البرنامج الجهوي للتنمية حسب المؤشر المذكور معدلا بعدد السكان وبمستوى البنية الأساسية قبل أن تتولى كل جهة اقتراح المشاريع التي ترغب في تمويلها، كما تم إدراج كافة معتمديات ولاية قابس ضمن برنامج التنمية المندمجة عند إمضاء اتفاقية التمويل سنة 2018 والذي شملت تدخلاته مناطق وذرف والحامة الغربية قبل إحداث معتمديات جديدة بها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 367 لسنة 2020 المؤرخ في 16 جوان 2020.

أما بخصوص طلب إدراج معتمدية وذرف ضمن مناطق التنمية الجهوية المعنية بالحوافز المالية المسندة لفائدة الاستثمارات الخاصة المنجزة وفق الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 09

مارس 2017 وعلى غرار عديد الطلبات الواردة من مختلف الولايات، فيمكن النظر فيها عند القيام بمراجعة المنظومة القانونية للاستثمار.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية:

تحية طيبة،

1- ضرورة زيادة الاعتمادات المخصصة لولاية قفصة ضمن برنامج الجنوب للتنمية وذلك للتعجيل بفك العزلة وتعبيد المسالك الريفية في العديد من القرى وتوفير الماء الصالح للشراب للسكان في مناطق با طن زانوش، ملايكية بهلولة- عماريس - ظواهر - دلاج - بنغاسية - شطايبي، أولاد الهادف-بوشمال-هنشير الأفراح قرابة 5000 ساكن دون ماء.

- وفي قرى معتمدية قفصة الشمالية – أولاد احمد بن سعد، أولاد وهيبة، الفج

- وفي قرى معتمدية سيدي عيش-جبل عابسة -الشرقية، القرى وخاصة منطقة دوار وادي فريدو.

- وبالأحياء الشعبية بمعتمدية القصر على غرار حي الراقوبة، وحي الشعبة، لالة وحي عمر بن سليمان.

- وأحياء أم العرايس حي الأمل 1 و2 وسيدي بوبكر وبلخير .....

2- لتسريع برصد اعتمادات القسط الثالث لبرنامج التنمية المندمجة لولاية قفصة المتعلق البنية التحتية والمشاريع الفردية.

والسلام

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

<u>الموضوع</u>: حول الأسئلة الكتابية الموجهة من طرف السيد "نجيب عكرمي" عضو مجلس نواب الشعب.

<u>المرجع</u>: مراسلتكم عدد 2025-26-3000-0000880 بتاريخ 19 مارس 2025.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من طرف السيد "نجيب عكرمي" عضو مجلس نواب الشعب بخصوص البرامج الخصوصية بولاية قفصة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1. <u>حول زيادة الاعتمادات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية بولاية قفصة</u>

تجدر الإشارة أن إعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية يتم توزيعها على الولايات، بعد ترسيم المبلغ المخصص للبرنامج في إطار قانون المالية إعتمادا على مؤشر التنمية الجهوية معدلا بعدد السكان ومؤشر مستوى البنية الأساسية المتوفر بالولاية. وقد تم فتح إعتمادات خلال الفترة 2024-2021 لولاية قفصة بقيمة 30.678 مليون دينار. كما تم برمجة إعتمادات لفائدة الولاية على حساب ميزانية البرنامج لسنة 2025 بقيمة 7.852 مليون دينار. مع الإشارة إلى أن الترفيع في ميزانية البرنامج تبقى مرتبطة بتوفر إعتمادات إضافية ورفع نسق إستهلاك الإعتمادات الذي يعد منخفضا حيث تتوفر بميزانية الجهة مبالغ بعنوان برامج سنوات سابقة بقيمة 8.529 مليون دينار تعهدا و22.1 مليون دينار دفعا وذلكبتاريخ 30 ماي 2025.

2. <u>حول التسريع برصد اعتمادات القسط الثالث لبرنامج التنمية المندمجة لولاية قفصة المتعلق بالبنية التحتية والمشاريع الفردية.</u>

حظيت ولاية قفصة بثلاث مشاريع تنمية مندمجة ضمن القسط الثالث من البرنامج شملت معتمديات القطار وزانوش وسيدي بوبكر بتكلفة جمليه قدرها 30.م.د منها 9 م.د تهم المشاريع الفردية التي تمول عن طريق مختلف مصادر التمويل المتاحة لا سيما البنوك العمومية وذلك في إطار قروض تسند وفق إجراءات كل مصدر تمويل وعن طريق التمويل الذاتي.

أما بالنسبة للعناصر الجماعية والتي تهم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية، فيجدر التذكير أنها تنجز من قبل المجلس الجهوي كصاحب مشروع وفق عقد البرنامج المبرم في الغرض، حيث تتولى الجهة إعداد وإبرام الصفقات الخاصة بدراسة وتنفيذ العناصر (مباشرة أو عن طريق المصالح الفنية الجهوية) طبقا للتراتيب المعمول بها في إطار الصفقات العمومية مع مراعاة مقتضيات إتفاقيات القروض الخاصة بالتمويل.

تجدر الملاحظة أن المندوبية العامة للتنمية الجهوية تتولى وضع الإعتمادات اللازمة على ذمة المجلس الجهوي تعهدا ودفعا وفق نسب تقدم إنجاز مكونات المشاريع، حيث بلغت في هذا الصدد النسب الإجمالية التالية:

- معتمدية القطار، تعهدا% 41,8 ، ودفعا%24,1 ،

- معتمدية زانوش تعهدا 56,6 %، ودفعا%27,2 ،

- معتمدية سيدي بوبكر، تعهدا% 594، ودفعا 5,4% ،

تجدر الملاحظة أن مشاريع هذه المعتمديات شهدت تأخيرا في تنفيذ بعض العناصر كالآتي:

*** معتمدية زانوش :**

- حفر بئر العنز: تم تسجيل إشكال بين مجموعتين من المتساكنين في تحديد موقع البئر، تم إجراء إستشارة في شهر سبتمبر 2024 من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية لإنجاز دراسة معمقة هيدرو - ميكانيكية لتحديد موقع جديد لحفر البئر.

وفي إنتظار التقرير النهائي من طرف مكتب الدراسات.

- حفر بئر الحجاج أولاد بلقاسم: تم إسناد الصفقة وبصدد تحديد الموقع من طرف إدارة الموارد المائية.

*** معتمدية سيدي بوبكر:**

- بناء سوق محلية بسيدي بوبكر: وجود إشكال عقاري مما حال دون الإنطلاق في إنجاز الأشغال، تم إقتراح تحويل الإعتماد لبناء مخبر التحاليل الطبية بمركز الصحة الأساسية من طرف المجلس المحلي وحظي بموافقة لجنة القيادة وبصدد فتح الإعتمادات.

- المسالك والطرقات: تراجع المقاولة المكلفة عن تنفيذ الصفقة لوجود إشكالية تتعلق بحسابها الجاري مع مؤسستها البنكية، وسيتم إعادة طلب العروض.

*** معتمدية القطار:**

- بناء مركز عمل عن بعد: تم تسجيل تأخر في المصادقة على البرنامج الوظيفي من قبل مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية (قطب الغزالة) قصد الشروع في الدراسات التنفيذية بالإضافة إلى طلب المؤسسة إعداد دراسة نوعية تفضي لتعليل جدوى إحداث المركز والبحث عن بديل للموقع.

- تهيئة وإعادة بناء مسرح: تأخر نظرا لإجراء اختبار فني للمسرح القديم من طرف بلدية المكان بحيث تمت إعادة الاستشارة عديد المرات قبل أن يتم مراجعة البرنامج الوظيفي واستئناف الدراسات.

- تهيئة السوق البلدي: عدم إمكانية استغلال البناية الموجودة حسب نتائج تقرير الاختبار الفني الذي أوصى بضرورة هدمها، مما أدى إلى مراجعة البرنامج الوظيفي من إعادة تهيئة الى بناء قسط وظيفي إلى جانب ضرورة توفير اعتمادات إضافية.

- المسالك والطرقات: تراجع المقاولة عن تنفيذ الصفقة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، وسيتم إعادة طلب العروض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثامر مزهود

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

في إطار إيفاء الدولة بالتزاماتها وعملا على تنفيذ سياستها ودفع المشاريع المعطلة.

- ما هو برنامج وزارتكم لمواصلة تنفيذ مشروع بناء نادي الطفولة بمطرش معتمدية قابس الجنوبية والذي هو ضمن مشاريع التنمية المندمجة المبرمج منذ 2018 باعتمادات قدرت حينها بـ 680 ألف دينار وحيث أنه توقفت أشغاله بسبب الكورونا وتم إلغاء الصفقة سنة 2022 مما استوجب الترفيع في الاعتمادات حسب التقديرات الجديدة والقيام بالإجراءات اللازمة لمواصلة إنجاز هذا المشروع ذو الأهمية الكبرى للمنطقة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من طرف السيد " ثامر مزهود" عضو مجلس نواب الشعب.

المرجع: مراسلتكم عدد 2025-26-3000-0001617 بتاريخ 22 ماي 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من طرف السيد ثامر مزهود عضو مجلس نواب الشعب حول برنامج الوزارة لمواصلة تنفيذ مشروع بناء نادي الطفولة بمطرش من معتمدية قابس الجنوبية في إطار برنامج التنمية المندمجة.

أتشرف بإفادتكم بحرص وزارة الاقتصاد والتخطيط على ضمان إنجاز كل المشاريع المبرمجة في إطار برنامج التنمية المندمجة من خلال دعوة المندوبية العامة للتنمية الجهوية للتنسيق مع الولايات والوزارات المعنية لتسريع نسق الإنجاز والبحث في الفرضيات الممكنة لتجاوز المشاريع التي تعترضها صعوبات.

وفي هذا الإطار، وباعتبار إرتفاع الكلفة الأصلية لمشروع بناء نادي الطفولة بمطرش من 680 ألف دينار إلى 1317.5 أ.د كما جاء في تقرير تقييم العروض، يتم السعي لتوفير الاعتمادات الإضافية من خلال تعديل برمجة مكونات مشروع التنمية المندمجة بالمعتمدية بالتخلي عن عنصر تعبيد طريق مفترق سيدي بولبابة التي ستتكفل به وزارة التجهيز والإسكان ضمن تدخلات إدارة المياه العمرانية في إطار مشروع تهيئة وادي قابس.

كما تجدر الإشارة إلى أن المقاولة التي أرست عليها الصفقة رفضت التمسك بالعرض، مما تطلب التوجه نحو إعادة طلب العروض للمرة الثالثة من طرف الجهة ليتسنى على ضوء ذلك تحديد قيمة الاعتماد الإضافي المطلوب.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول طلب إدماج منطقة تركي وبلي محطة ضمن المشروع السادس لربط الأحياء السكنية بالتطهير.

المصاحيب: -قائمة إمضاءات البعض من متساكني منطقة تركي وبلي محطة.

-مطلب من رئيس المجلس المحلي.

-بطاقة وصفية المشروع مدعومة بصور.

-دراسة للمشروع وصور توضحية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

بناء على مطلب تقدم به متساكني منطقة تركي وبلي محطة من بلدية قرنبالية، يطلبون من خلاله ربط المنطقتين المذكورة بشبكة التطهير.

نتوجه اليكم بهذا المكتوب قصد احاطتكم علما بمدى تردي الوضع البيئي والصحي الذي يعاني منه المتساكنين، حيث أن:

- نصف سكان منطقة تركي يعانون من دفع معاليم التطهير ومياه التطهير تسكب في المنطقة السقوية مما أضر بأراضي الراعية والمائدة المائية.
- النصف الأخرى يعانون من سيلان مياه التطهير على قارعة الطريق، مما أثر سلبا على جودة الحياة كما أدى الى انتشار الروائح الكريهة وتكاثر البعوض.
- وبالنسبة لسكان قرية بلي محطة (هو تقسيم مجلس جهوي من غير تطهير) فإنهم يعانون من مشكل سيلان مياه الصرف الصحي في الشوارع وتلك المياه الملوثة بلغت المائدة المائية مما تسبب في تفشي الأمراض وأصبحت تهدد صحة المواطنين في ضل عدم وجود نظام لتصريف مياه التطهير بالقرية.

تضم القريتان 10000 ساكن بكل من منطقة تركي ومنطقة بلي محطة الموجود بها عديد من المرافق الحيوية متمثلة في:

* عدد 2 مدارس ابتدائية
* مركز للصحية الأساسية
* مقر دائرة بلدية
* مركز لبريد
* ثلاثة مساجد
* العديد من المحلات التجارية والحرفية

سيكون لمشروع ربط المنطقة المذكورة أثر إيجابي كبير على جودة الحياة وسيساهم في تحسين الصحة العامة وسيعزز الوعي البيئي لدى السكان.

كما تجدون صحبة هذا المكتوب جميع الوثائق والمراسلات الصادرة عن متساكني المنطقة ووثيقة تقديمية لمشروع ربط منطقتي تركي وبلي محطة بشبكة التطهير.

وبناءا على ما تم ذكه نطلب من سياداكم تبني هذا المشروع وضمه للقسط السادس لمشروع ربط الأحياء السكنية بتطهير الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب في جانفي 2025.

بالنسبة لقطعة الأرض التي ستقع عليها محطة الضخ تمكنا من رصد 2 قطع واحدة ملك الدولة والثانية ملك المجلس الجهوي (في قرية تركي).

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

<u>الموضوع</u>: حول إشكالية تراكم مياه الصرف الصحي والتلوث البيئي في محيط المدرسة الوطنية للديوانة بفندق الجديد.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

تعتبر المدرسة الوطنية للديوانة صرحًا عريقا تخرج منها آلاف الأعوان والرتباء والإطارات الديوانية الذين يشكلون فخرًا للدولة التونسية على مدى عقود من الزمن. وتسعى دائماً إلى مواكبة التحديات الديوانية، وما النجاحات المحققة لجهاز الديوانة إلا دليل على فاعلية هذه المدرسة وما تقدمه من مواد تكوينية وتأطير يشرف عليه أساتذة أكفاء تونسيون وأجانب في إطار التعاون

ومن هذا المنطلق، وحرصا منا على سلامة محيط المدرسة وروادها والمظهر الخارجي للمحيط، نحيطكم علما أن هذه المدرسة الرائدة تواجه معضلة بيئية وصحية خطيرة تتمثل في تسرب مياه الصرف الصحي من الوادي المجاور إلى ساحة المدرسة، بما في ذلك الملعب الذي يستخدمه الأعوان للنشاط الرياضي.

هذه المشكلة تتفاقم مع كل هطول للأمطار، حتى ولو كانت خفيفة، حيث تبقى ساحة المدرسة وملعبها ممتلئين بالمياه الراكدة والأوساخ، مما يؤدي إلى تدهور الوضع البيئي وبشكل خطرًا على سلامة منتسبيها وروادها. وقد كانت هذه المظاهر المخلة بالمحيط محل استياء من طرف كل من زار المدرسة خاصة من الأجانب.

وحيث إن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذا الحال وانطلاقا من مسؤوليتنا، نقترح حلا لهذه الإشكاليات التي تمس بالصحة العامة والسلامة العامة.

بلغنا أنكم أعددتم دراسة سابقة للمشروع وتُقدّر تكلفته بـ 3 ملايين دينار، والتي من شأنها رفع هذا الإشكال القائم منذ "30 عاما" خاصة أن تنفيذ المشروع سيضمن ربط المدرسة بشبكة الصرف الصحي الوطنية والتخلص من مياه الصرف الصحي الحالية بشكل جذري مما يمنع الروائح الكريهة وظهور الناموس والضفادع التي تسيء إلى الصورة العامة لتونس.

وعلى ضوء ما تقدم، أود الاستفسار عن النقاط التالية:

1. هل تواصلتم مع وزارة المالية بشأن هذا المشروع لمعالجة هذا الإشكال؟

2. ما هي استعدادات الوزارة لدعم هذا المشروع لضمان سلامة منتسبي المدرسة وروادها؟ وهل هناك خطة محددة لرصد الاعتمادات اللازمة في ميزانية 2026؟

3. في حال توافق الجهات المعنية على تبني المشروع، متى تتوقعون بدء الأشغال؟ وما هو الجدول الزمني المتوقع لتنفيذه؟

4. ما هي التدابير البديلة المتاحة للوزارة لمعالجة هذا الوضع في حالة عدم توفير الاعتمادات المالية لهذه السنة؟

هذا الأمر لا يقتصر على المدرسة الوطنية للديوانة فحسب، بل يؤثر سلبا على البيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام. نأمل أن تتمكن وزارة المالية ووزارتكم من دعم هذه المبادرة لضمان بيئة صحية وآمنة.

أشكركم على اهتمامكم، وأبقى على ذمتكم لمزيد من التوضيحات.

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

<u>الموضوع</u>: حول الأسئلة الكتابية الموجه من طرف السيد "محمد علي فنيرة" عضو مجلس نواب الشعب.

<u>المرجع</u>: مراسلتكم عدد 0002752-2030-26-2025 بتاريخ 07 مارس 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من طرف السيد "محمد علي فنيرة" عضو مجلس نواب الشعب حول الإشكاليات البيئية في محيط المدرسة الوطنية للديوانة بفندق الجديد، وطلب إدماج منطقتي تركي وبلي ضمن مشروع ربط الأحياء السكنية بشبكة التطهير أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- **<u>بخصوص الإشكاليات البيئية في محيط المدرسة الوطنية للديوانة بفندق الجديد:</u>**

تم التنسيق مع مختلف الأطراف من وزارات وهياكل عمومية متدخلة والإستجابة للطلب المذكور، حيث تمت برمجة مشروع أشغال محطة ضخ ومنظومة تحويل المياه المستعملة الخاصة بمنطقة فندق الجديد وإعادة ربط الشبكة الخارجية

للمدرسة الوطنية للديوانة بمحطة التطهير بسليمان بكلفة جملية تناهز 3 مليون دينار بعنوان سنة 2025.

ودعت وزارة المالية الديوان الوطني للتطهير بمقتضى مكتوبها الموجه عن طريق وزارة البيئة بتاريخ 15 ماي 2025، القيام بالتحويلات الضرورية من الاعتمادات المرسمة بميزانية استثمار الديوان لسنة 2025 على أن يتم إسناد اعتمادات تكميلية إن اقتضى الأمر خلال موفي السنة باعتبار الصبغة المتأكدة للمشروع.

- **حول إدراج منطقتي تركي وبلي ضمن مشاريع التطهير:**

في إطار مهام وزارة الاقتصاد والتخطيط المتعلقة بتنسيق الدراسات وبرمجة ومتابعة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الممولة من موارد وطنية أو خارجية، يتم العمل حاليا مع وزارة البيئة والديوان الوطني للتطهير على النظر في السبل المثلى لبرمجة وتمويل المشروع بإضافته ضمن المشروع السادس لربط الأحياء السكنية بشبكات التطهير أو اقتراح تمويله عن طريق خزينة الدولة في ميزانية سنة 2026. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع تهيئة وتوسيع محطة التطهير الكائنة بمنطقة سيدي عثمان المتاخمة لمنطقة قصر سعد بقربة.

تحية وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل عدد 114 من الدستور والفصل عدد 129 من النظام الداخلي.

بالنظر الى الوضعية البيئية المتردية بمنطقة قصر سعد بقربة بسبب المياه غير المعالجة والتي تسكب بسبخة المكان وتتسبب في انبعاث الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات والناموس خاصة في فصل الصيف مما يتسبب في حالة انزعاج متواصل لدى المواطنين وتهديد لسلامتهم الصحية وحيث تم تخصيص اعتمادات لإنجاز مشروع تهيئة محطة التطهير وتوسيعها وإصلاح ما تعطب منها من معدات.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال:

* متى ينطلق مشروع تهيئة وتوسيع محطة التطهير الكائنة بمنطقة سيدي عثمان الملاصقة لمنطقة قصر سعد بقربة.

* وماهي الانعكاسات الإيجابية المحتملة للمشروع ومدى تأثيرها على سلامة البيئة والقضاء على التلوث والروائح الكريهة والحشرات والناموس.

تقبلوا فائق التقدير والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة نورة الشبراك

المرجع: مكتوبكم عدد 2025-26-2030-0005159 بتاريخ 29 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة نورة الشبراك حول وضعية محطة التطهير لمدينة قربة من ولاية نابل، نحيطكم علما بأنه في مرحلة أولى، تم إبرام صفقة لتهذيب وتجديد بعض منشآت محطة التطهير لمدينة قربة وذلك لتحسين مردودية المحطة. مع العلم وأن الكلفة الجملية للأشغال تقدر بـ 3 مليون دينار وقد انطلقت الآجال التعاقدية للمشروع منذ بداية شهر جانفي 2025 لمدة 14 شهرا.

أما بخصوص تطهير منطقة قصر سعد فهو غير مدرج حاليا ضمن برامج الديوان الوطني للتطهير وسيعمل الديوان الوطني للتطهير على إمكانية ادراج مشروع تطهير هذه المنطقة وتوسعة والترفيع في طاقة استيعاب محطة التطهير ضمن المخطط التنموي القادم. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب منير الكموني

الموضوع: حول مشروع محطة التطهير بأولاد الشامخ

سيدي الوزير تحية واحتراما..

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

ما من شك في أن خدمات التطهير اليوم هي أحد الأركان الأساسية في جودة الحياة وعنوان تمدن وخاصة في المناطق الحضرية على ما تجده أحيانا من اعتراضات في بعض الجهات .... ورغم ذلك مازالت نسبة التغطية لم تصل 80 في المائة ومازال عدد كبير البلديات لا يتمتع بهذه الخدمة الأساسية ... ومن بينها البلديات الثلاث مرجع نظرنا شربان وهبيرة وأولاد الشامخ وقد استبشرنا بإدراج هذه الأخيرة ضمن الأحياء المبرمجة للتدخل ولكن حال دون تقدم المشروع تأخر تقرير وكالة حماية المحيط وظهور اعتراضات من المتساكنين من أجوار محطة المعالجة وقد تم تجاوز هذه الإشكاليات المعطلة.

سيدي الوزير، هذا المشروع ضرورة ملحة للجهة لأن الوضع البيئي كارثي بأتم معنى الكلمة بأحياء قرية أولاد الشامخ بالإضافة إلى مشاكل عمرانية خلقتها أبار الصرف الصحي أصبحت تحدد مساكن المواطنين والطرقات وأصبحت تقف عائقا أمام تدخل البلدية لتحسين البنية الأساسية ....

سيدي الوزير، هذا المشروع هو أول تدخل للديوان في الدائرة التي أمثلها والتي عانت التهميش لعقود سابقة وتأخيره هو دليل على استمرار هذه السياسة وهذا ما من شأنه أن يزيد في احتقان الجهة ويهدد السلم الاجتماعي.

- فمتى سيتم تنفيذ هذا المشروع الحلم؟
- وماهي برامج الوزارة لبقية البلديات والأحياء؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا سيدي فائق التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب منير الكموني

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 20 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب منير الكموني بخصوص مشروع محطة تطهير المياه المستعملة بمدينة أولاد الشامخ من ولاية المهدية نفيدكم بأن مشروع تطهير المياه المستعملة وإنجاز محطة تطهير بمدينة أولاد الشامخ يندرج ضمن برنامج تطهير المدن الصغرى التي تعد أقل من عشرة آلاف ساكن الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية والبنك

الأوروبي لإعادة الإعمار وقد انطلقت الدراسات الخاصة بهذا المشروع أواخر سنة 2021 حيث شهدت الدراسات تعطلا نتيجة تواتر اعتراضات بعض متساكني المنطقة حول موقع محطّة التطهير ووقع أخيرا فض إشكال اعتراض وبالتالي التنازل عن عريضة من قبل المواطنين خلال شهر مارس 2025 .

كما تجدر الإشارة إلى أنّه وبالتنسيق مع الممولين البنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار أصبح من غير الممكن حاليا تمويل المشروع ضمن القرض المبرم في الغرض وسيسعى الديوان الوطني للتطهير على ادراج وانجاز المشروع ضمن قسط ثاني من التمويلات إن توفّرت.

أما بخصوص بقية المعتمديات مرجع نظر السيّد النائب وهي معتمديتي هبيرة وشربان فإنّ تطهير المياه المستعملة بهذه المدن يتطلب إنجاز مشاريع متكاملة من مد شبكات وإنجاز محطات تطهير جديدة ويمكن برمجة إنجاز هذه المشاريع في المخطط التنموي الجديد. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

الموضوع: حول تأخر إنجاز محطة التطهير بفوسانة وتأخر تسوية وضعية العقار المخصص للمحطة.

تحية تليف بمقامكم وبعد.

بناء على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي أتوجه إلى سيادتكم بهذه الأسئلة لحلحلة مشكل محطة التطهير بفوسانة ولاية القصرين.

1. إلى متى سيظل مشروع المحطة عالقا نتيجة البطء الإداري في حلحلة الملفات الحارقة؟

2. لماذا يتعامل ديوان التطهير الوطني سلبا مع ملف الوضع العقاري للقطعة المخصصة للمحطة حتى فوّت آجال الوعد بالبيع علما وأن صاحب العقار ما زال على عهده؟

3. ألا تفكر وزارة البيئة في أن التأخير في الإنجاز يؤثر سلبا على إنجاز هذا العطب وقد يلغى لهذا السبب؟

4. ألا تنسق وزارة البيئة مع وزارة الفلاحة في إقامة مثل هذه المشايع الضخمة؟

ولكم سم مدين النظر. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب عمار العيدودي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 08 ماي 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب عمار العيدودي بخصوص مشروع إنجاز محطة التطهير فوسانة، نفيدكم وأن الديوان يعمل من جهة وبالتنسيق مع بلدية فوسانة على تسوية الإشكاليات العقارية لتوفير واقتناء قطعتي أرض على ملك بعض الخواص والورثة بالجهة ضرورية لتركيز محطة التطهير.

علما كذلك وأن تمويلات المشروع غير متوفرة حاليا وسيعمل الديوان الوطني للتطهير على إمكانية البحث عن التمويلات الضرورية وادراج المشروع ضمن المخططات التنموية القادمة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: مطلب ربط حي الملاجئ رمادة الشرقية بشبكة التطهير.

تحية طيبة،

نتقدم إليكم بهذا المطلب باسم متساكني حي الملاجئ من منطقة رمادة الشرقية، ولاية تطاوين راجين من سيادتكم النظر في مسألة ربط الحي بشبكة التطهير، نظرًا لما خلّفه غيابها من انعكاسات بيئية وصحية خطيرة.

لقد تفاقمت الأوضاع، وامتد الضرر إلى المائدة المائية والبنية التحتية، مما زاد في معاناة السكان وأثر سلبًا على ظروف العيش. وإذ نؤمن بأنّ الوقاية خير من العلاج فإن الإسراع في إنجاز هذا المشروع سيُحدث فرقًا كبيرًا في تحسين جودة الحياة وتعزيز الوعي البيئي.

راجين منكم التفاعل الإيجابي مع هذا المطلب المشروع.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام.

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب المختار عبد المولى

المرجع: مكتوبكم عدد 2025 -26 -2023- 0004878 بتاريخ 25 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب المختار عبد المولى بخصوص طلب ربط حي الملاجئ برمادة الشرقية بشبكة التطهير، نفيدكم بأن هذا الحي تم برمجته ضمن مشروع تطهير مدينة رمادة قسط عدد 2 (أشغال إنجاز شبكة التطهير بمدينة رمادة المدرج في إطار برنامج تطهير المدن أقل من 10 آلاف ساكن) وهو الآن بمرحلة تقييم العروض لتكليف المقاولة بإنجاز الأشغال ومن المؤمل انطلاق الأشغال خلال شهر أكتوبر 2025. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل الى سيادتكم هذا السؤال الكتابي.

الموضوع: حول وضعية المركز الوطني لفن العرائس وتطوير نشر هذا الفن في الجهات.

تحية وطنية وبعد،

تبعا لتواصل غلق المقر التاريخي للمركز الوطني لفن العرائس بشارع الحرية، رغم ما يحمله هذا الشارع من رمزية وهوية متجذرة في الذاكرة الثقافية الوطنية، أرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي الأسباب التي حالت دون إعادة فتح مقر المركز الوطني لفن العرائس بشارع الحرية إلى حد اليوم؟

2. ما هي الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لإعادة فتح هذا المقر وتمكين المركز من استعادة نشاطه الكامل في مقره التاريخي؟

3. اعتبارًا لأن من أولى مهام المركز نشر ثقافة فن العرائس، لماذا لا يتم التنسيق مع إدارة المؤسسات الثقافية لبعث نادٍ لفن العرائس بإحدى دور الثقافة بكل ولاية؟

في نفس الإطار، أطلب من سيادتكم النظر في إمكانية تنظيم قافلة العرائس بمعتمدية عقارب من ولاية صفاقس، والعمل على بعث نادٍ لفن العرائس بدار الثقافة الطيب التريكي بعقارب دعمًا لحق الأطفال والناشئة في الثقافة وتكريسا للعدالة الثقافية بين مختلف الجهات.

وتفضلوا، سيادتكم بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد شكري بن البحري بخصوص وضعية المركز الوطني لفن العرائس وتطوير نشر هذا الفن في الجهات.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-3000-0001351 بتاريخ 08 ماي 2025

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد شكري بن البحري بخصوص وضعية المركز الوطني لفن العرائس وتطوير نشر هذا الفن في الجهات وبعد التنسيق مع المؤسسات والإدارات المعنية يشرفني موافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة إجابة عن السؤال المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد

شكري بن البحري

السؤال: بخصوص وضعية المركز الوطني لفن العرائس وتطوير نشر هذا الفن في الجهات

الإجابة:

1. بخصوص الأسباب التي حالت دون إعادة فتح مقرّ المركز الوطني لفن العرائس بشارع الحريّة إلى حدّ اليوم.

- وضعت وزارة الشؤون الثقافية المقرّ المذكور على ذمة المركز الوطني لفن العرائس، مع العلم أن الوزارة كانت بدورها تستغله عن طريق كراء أصل تجاري "وكالة حرّة" من شركة سينما ماريفو المتسوّغ المباشر من مالك العقار وهي الشركة البلجيكية للقروض العقارية نشب نزاع بين شركة سينما ماريفو والشركة البلجيكيّة للقروض العقاريّة وقد آل إلى حكم نهائي بات بالخروج من المكرى.
- تم تنفيذ الحكم واستعادت الشركة البلجيكية للقروض العقارية عقارها مع العلم أن الوزارة لم تكن طرفا في النزاع الواقع بين صاحب العقار وصاحب الأصل التجاري وعليه لم يكن بإمكانها التدخل قضائيًا بأي شكل من الأشكال.

2. بخصوص الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لإعادة فتح هذا المقرّ وتمكين المركز من استعادة نشاطه الكامل في مقره التاريخي؟

تقوم المركز الوطني لفن العرائس باعتباره أصبح مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية بمساعي حثيثة لكراء العقار مباشرة من المالك الأصلي " الشركة البلجيكية للقروض العقارية"

3. بخصوص نشر ثقافة فن العرائس والتنسيق مع إدارة مؤسسات العمل الثقافي لبعث نادلفنّ العرائس بإحدى دور الثقافة بكل ولاية.

- تم إبرام اتفاقية شراكة بين الإدارة العامة للعمل الثقافي والمركز الوطني لفن العرائس تهدف إلى إحداث نواد مختصة في مجال فن العرائس بدور الثقافة وتنظيم ورشات تكوينية في هذا الاختصاص.
- بلغ عدد النوادي المختصة في فن العرائس 18 ناد بدور الثقافة سنة 2025
- تم إدراج قسم خاص بفن العرائس ضمن المسابقة الخاصة بالمهرجان الوطني لنوادي المسرح بدور الثقافة ودور الشباب والمؤسسات الجامعية علما وأنه تم إدراج "كاستولي متعدّد الوظائف" ضمن الجوائز المقدمة في المرحلة الوطنية للمهرجان لترغيب النادي في مواصلة التجربة وتطويرها ودعوة النادي المتوّج لعرض عمله خلال مهرجان أيام قرطاج لفنون العرائس.
- سيتم في القريب العاجل تجديد اتفاقية الشراكة بين المركز الوطني لفن العرائس وإدارة مؤسسات العمل الثقافي لإثراء البرمجة المشتركة خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المزمع تنظيمها في الجهات، والعمل على تعميم نوادي فن العرائس على جميع الولايات والتنسيق للنظر فيما يمكن توفيره من طرف المركز في هذا الخصوص وما يمكن اقتناؤه من مسارح الجيب اللازمة لهذه النوادي ضمن الميزانية المخصصة لتجهيز دور الثقافة بالمندوبات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

تحية طيبة وبعد،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: دعم المشهد الثقافي بولاية توزر-متابعة تعهد انتخابي

في إطار متابعتي للبرنامج الانتخابي الذي نلت على أساسه ثقة مواطني ولاية توزر يشرفني أن أراسلكم بخصوص دعم وتطوير القطاع الثقافي بالجهة، وهو ملف طالما اعتبره أهالي الجهة مهمشا رغم ما تزخر به توزر من موروث ثقافي وتراثي متميز.

تتميز الجهة بموقعها الصحراوي الفريد وموروثها الغني من الحكايات الشعبية والفنون التقليدية، ومشاركتها في المشهد الأدبي والشعري التونسي، غير أن البنية التحتية الثقافية ما زالت دون المأمول، كما أن الفعل الثقافي يعاني من محدودية التمويل والدعم اللوجستي والتكوين.

وقد التزمت في برنامجي الانتخابي بالعمل على:

* إعادة تهيئة دور الثقافة والمراكز الشبابية والفنية في توزر،

* دعم المبادرات الثقافية المستقلة والتظاهرات المحلية،

* إحداث فضاءات ثقافية موجهة للشباب والطفولة في المناطق الريفية والمعزولة.

وبناء عليه ألتمس من وزارتكم الموقرة

* مدنا ببيان حول الوضعية الحالية للبنية الثقافية في ولاية توزر،

* عرض البرامج والمشاريع المخصصة للجهة ضمن الميزانية السنوية،

* توضيح سبل دعم الجمعيات والمبادرات الثقافية الجهوية في إطار شراكة مع السلطة المحلية والجهوية.

راجين أن يحظى هذا الملف بالاهتمام اللازم، نظراً لما تمثله الثقافة من رافعة للتنمية الشاملة ولمكانة الإنسان داخل محيطه.

وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد رمزي الشتوي بخصوص المشهد الثقافي بولاية توزر.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-3000-0001351 بتاريخ 08ماي 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد رمزي الشتوي بخصوص المشهد الثقافي بولاية توزر يشرفني موافاتكم مرفقا بتقرير يتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

النقطة الأولى : حول الوضعية الحالية للبنية الثقافية في ولاية توزر

تبعًا لتوجهات وزارة الشؤون الثقافية بخصوص إعادة ترتيب أولويات التدخل في مجال البنية التحتية، والتي أكدت من خلالها على ضرورة التركيز على صيانة وتهيئة المؤسسات الثقافية الناشطة قبل برمجة مشاريع جديدة تعمل المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتوزر على متابعة مجموعة من المشاريع الثقافية التي تشمل إعادة بناء مؤسسات، مغلقة وإحداث مؤسسات جديدة، إلى جانب مشاريع تهيئة وصيانة وتوسعة، وذلك في إطار خطة شاملة تهدف إلى دعم الفعل الثقافي بالجهة وتحسين ظروف العمل والنشاط داخل الفضاءات الثقافية.

1: مشاريع إعادة البناء للمؤسسات المغلقة منذ سنة 2024:

- إعادة بناء دار الثقافة بنفطة
- إعادة بناء دار الثقافة بالمحاسن
- إعادة بناء دار الثقافة بحلبة

مع العلم أن هذه المشاريع بصدد استكمال إجراءات إعداد الملفات المرجعية، وهي حاليًا في مرحلة الرفع الطوبوغرافي لكل مؤسسة على حدة.

2: مشاريع الإحداثات الجديدة:

سعيًا إلى إثراء المشهد الثقافي بالجهة عملت وزارة الشؤون الثقافية على اقتراح إحداث مؤسسات ثقافية جديدة، وهي:

- المركب الثقافي بتوزر
- مركز الفنون الدرامية والركحية بتوزر

بالإضافة إلى:

- مشروع بناء دار ثقافة بحزوة
- مشروع بناء القسط الثاني من دار الثقافة بحامة الجريد والذي انطلقت أشغاله منذ أكتوبر 2024

3: مشاريع التهيئة والتوسعة:

حرصا على المحافظة على جاهزية المؤسسات الثقافية واستمرارية أدائها في ظروف ملائمة، تم برمجة المشاريع التالية:

- تهيئة وتوسعة المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتوزر
- تهيئة وتوسعة المكتبة العمومية بالحامة
- تهيئة وتوسعة المكتبة العمومية بالمحاسن

4: مشاريع الصيانة:

نظرا لغلق بعض المؤسسات الثقافية، مثل:

- دار الثقافة مصطفى خريف بنفطة، والتي تواصل نشاطها حاليًا بضريح مصطفى خريف
- دار الثقافة أبو القاسم الشابي بتوزر ، والتي تنشط مؤقتًا بروضة أبي القاسم الشابي

فقد تم القيام بصيانة كل من ضريح مصطفى خريف وروضة أبي القاسم الشابي لضمان استمرارية الأنشطة في ظروف لائقة.

5: التصرف العقاري:

في إطار توفير مخزون عقاري لفائدة المندوبية الجهوية، تم اقتراح ما يلي:

- استغلال قاعة العروض التابعة لدار الثقافة مصطفى خريف بنفطة المغلقة) كفرع للمعهد العمومي للموسيقى بتوزر، وهي حاليًا في طور إجراءات التخصيص لفائدة وزارة الشؤون الثقافية.
- اقتراح تحويل دار الثقافة بحلبة (المغلقة) إلى مكتبة عمومية، وهي أيضا بصدد إجراءات التخصيص.

النقطة الثانية: إجابة عن النقطة الثانية البرامج والمشاريع المخصصة للجهة ضمن الميزانية السنوية نستعرض جملة منها التي نفذت والتي بصدد الانجاز.

1. المهرجانات الصيفية

رقم	اسم المهرجان	المكان	الفترة المعتادة
1	مهرجان توزر الدولي	توزر	أوت
2	مهرجان دقاش الصيفي	دقاش	جويلية

3	مهرجان نفطة الصيفي	نفطة	جويلية
4	مهرجان الحمّام الصيفي	حامة الجريد	أوت
5	الأيام الثقافية	جزوة-تمغزة - المحاسن	جويلية-أوت

2. المهرجانات ذات الخصوصية الثقافية والتراثية

رقم	اسم المهرجان	المكان	الطابع
1	المهرجان الدولي للواحات بتوزر	توزر	ثقافي-سياحي – عالمي
2	مهرجان روحانيات	نفطة	صوفي –موسيقي – عالمي
3	مهرجان الواحات الجبلية	تمغزة	بيئي -ثقافي
4	مهرجان الخيام	حزوة	ثقافي –تراثي
5	مهرجان بربتونيس	دقاش	ثقافي- علمي -فني
6	مهرجان الفزعة	المحاسن	تراثي
7	مهرجان سيدي عبيد للتراث	توزر	تراثي
8	مهرجان سيدي بوهلال للتراث والسياحة	دقاش	سياحي –تراثي

3. المهرجانات المختصة حسب الفنون

رقم	اسم المهرجان	المكان	الاختصاص الفني
1	المهرجان الدولي للفنون التشكيلية	توزر	فنون تشكيلية
2	المهرجان الدولي للشعر	توزر	شعر - أدب- إبداع
3	الذكرى السنوية لوفاة الشاعر أبو القاسم الشابي	ولاية توزر	شعر – فنون

4. تظاهرات تحتضنها المؤسسات الثقافية

رقم	اسم التظاهرة	المكان	الجهة المنظمة /الشريكة
1	المهرجان الجهوي للمسرح	توزر	المندوبية الجهوية للثقافة بتوزر
2	الصالون الجهوي للفنون التشكيلية	توزر	المندوبية الجهوية للثقافة بتوزر
3	أيام مسرح الطفل	دقاش	دار الثقافة دقاش
4	مهرجان الخرافة	توزر	دار أبو القاسم الشابي توزر
5	أيام الطفل المبدع	نفطة	دار الثقافة نفطة
6	صوفيات رجال الحامة	حامة الجريد	دار الثقافة حامة الجريد- جمعية محلية
7	مهرجان الواحة للفنون التشكيلية	دقاش	دار الثقافة وجمعيات مختصة
8	أيام الخط العربي	حامة الجريد	دار الثقافة حامة الجريد- مختصون
9	مسرح الحدود	تمغزة	دار الثقافة تمغزة – جمعيات فنية

المشاريع الثقافية الفنية لسنة 2025 الخاصة بالجمعيات الثقافية

رقم	المشروع الفني	الفئة المستهدفة	الجمعية
1	بصمات تراثية	النساء الحرفيات	جمعية المرأة الواحية للتنمية المستدامة
2	نساء بلادي	النساء الحرفيات	جمعية أحباء دار الثقافة حامة الجريد
3	مختبر الواحة للفنون	الشباب من الجنسين	جمعية أطلال

بالإضافة إلى جملة المهرجانات والتظاهرات الثقافية التي تُعدّها الجمعيات بالشراكة مع وزارة الشؤون الثقافية والمندوبية الجهوية للثقافة بتوزر تشهد المؤسسات الراجعة بالنظر إلى الوزارة، على غرار المعهد العمومي للموسيقى والرقص بتوزر ومركز الفنون الدرامية والركحية والمكتبات العمومية ودور الثقافة، حركية ثقافية نشطة ومتنوعة تمتد على مدار السنة. وتندرج هذه الأنشطة ضمن برامج سنوية مضبوطة، إلى جانب الانخراط في تنفيذ البرامج الوطنية على غرار شهر التراث، واليوم العالمي للمسرح واليوم العالمي للموسيقى، مما يعزز من الحضور الثقافي ويدعم إشعاع الإبداع المحلي في مختلف معتمديات الجهة.

النقطة الثالثة: أما بخصوص النقطة الثالثة حول سبل دعم الجمعيات والمبادرات الثقافية الجهوية في إطار شراكة مع السلط المحلية والجهوية

فتجدر الإشارة انه في إطار دعم اللامركزية الثقافية وتكريس الشراكة الفعلية بين مختلف المتدخلين في الشأن الثقافي على المستويين الجهوي والمحلي تعمل وزارة الشؤون الثقافية على تعزيز المبادرات والبرامج التي تقترحها الجمعيات والفاعلون الثقافيون بمختلف الجهات وذلك من خلال آليات دعم متنوعة تشمل الجوانب المالية والفنية واللوجستية.

1. آليات الدعم المالي المباشر:

توفر وزارة الشؤون الثقافية دعما مباشرا للمشاريع والمبادرات الثقافية التي تتقدم بها الجمعيات أو الفاعلون الثقافيون عبر القنوات التالية:

- المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية وتُعنى هذه المؤسسة بدعم التظاهرات الكبرى والمهرجانات ذات البعد الوطني أو الدولي بناء على ملفات تعرض على لجنة تقييم مختصة.
- لجنة الدعم العمومي للأنشطة الثقافية تشرف عليها الوزارة وتُعنى بتمويل المشاريع الثقافية المقترحة من قبل الجمعيات في إطار دورات تمويل سنوية واضحة المعايير والآجال.

- لجان الدعم الجهوية التابعة للمندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية والتي تُخصص اعتمادات مالية لدعم التظاهرات والمبادرات ذات الطابع المحلي بما يتماشى مع خصوصيات الجهة واحتياجاتها الثقافية

2. آليات الدعم غير المباشر:

تشمل أشكال الدعم غير المباشر التي توفرها الوزارة

- توفير العروض الموسيقية عن طريق الإدارة العامة للموسيقى والرقص
- توفير العروض المسرحية عبر التنسيق مع إدارة الفنون الركحية
- تيسير الحصول على الفضاءات الثقافية والمعدات التقنية في حدود الإمكانيات المتاحة للمندوبيات

3. دور المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية في التنسيق والمرافقة:

تعمل المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتوزر بالتعاون مع السلط الجهوية والمحلية على

- تأطير الجمعيات الناشطة في المجال الثقافي ومرافقتها في إعداد مشاريعها
- المساهمة في تمويل بعض المبادرات المحلية حسب الإمكانيات المرصودة
- إدماج المبادرات الجمعياتية المتميزة في البرمجة الجهوية الرسمية للجهة
- تسهيل التنسيق بين الفاعلين الثقافيين ومختلف الإدارات المركزية ذات العلاقة مثل الحالات الصحية المستعجلة والحالات الاجتماعية التي توفر لها وزارة الشؤون الثقافية الإحاطة اللازمة.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع: حول مشروع إحداث دار الثقافة بقصر هلال وافتقار المدينة إلى مسرح الهواء الطلق.

تحية واحتراما

وبعد، تعد معتمدية قصر هلال من المدن المهمشة ثقافيا إذ لم تحظى جهتها في المرافق الثقافية فلا يوجد بها سوى مكتبة عمومية و قد تعطل مشروع إحداث دار ثقافة لسنوات وها قد استبشر الأهالي و المتساكنون بعودة الأمل في احداث هذا المرفق الهام بالمدينة و لكن بارتفاع كلفة الأحداث بحكم التعطيل من حوالي مليارين و نصف إلى قرابة الخمس مليارات وذلك وفقا لطلب العروض الأخير وعليه فإن أهالي المدينة و شبابها المتعطش لهذا الإنجاز يطلبون التعجيل في توفير الاعتمادات المذكورة و هذا ليس بالعزيز على مدينة تعج بالمبدعين و المولعين بالشأن الثقافي هذا و تجدر الإشارة إلى ضرورة احداث مسرح هواء الطلق بالمدينة التي تفتقر منذ سنين إلى مسرح الهواء الطلق لاحتضان العروض الفنية و

الثقافية الكبرى علما أنه تمت مراسلتكم مؤخرا في الغرض من قبل السيد كاتب عام بلدية قصر هلال عن طريق السيد المندوب الجهوي للشؤون الثقافية بالمنستير

وعليه هل بالإمكان إفادتنا حول ما توجهت به إليكم من مطلبين شعبيين لأهالي ومتساكني معتمدية قصر هلال؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد فخر الدين فضلون بخصوص مشروع إحداث دار الثقافة بقصر هلال وافتقار المدينة إلى مسرح هواء طلق.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025 – 26- 3000- 0001351 بتاريخ 05 ماي 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد فخر الدين فضلون مشروع إحداث دار الثقافة بقصر هلال وافتقار المدينة إلى مسرح هواء طلق، يُشرفني موافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة إجابة عن السؤال المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب

السيد فخر الدين فضلون

السؤال: بخصوص مشروع إحداث دار الثقافة بقصر هلال وافتقار المدينة إلى مسرح هواء طلق

الإجابة:

1. مشروع إحداث دار الثقافة بقصر هلال:

➢ الوزارة بصدد المتابعة الحينية للمشروع الذي بلغ مرحلة اعتماد عرض مقاولة عبيد للأشغال العامة بقيمة4878.146 أد إثر الإعلان عن ملف طلب العروض للمرة الرابعة عن طريق التفاوض المباشر.

➢ كما أن الوزارة بصدد متابعة إحالة اعتمادات التعهد والدفع الخاصة بالمشروع مع الجهة والإحاطة الفنية خلال الإنجاز.

2. مشروع إحداث مسرح الهواء الطلق:

➢ تعتبر مشاريع إحداث مسارح الهواء الطلق من مهام البلديات وذلك لكلفتها الباهظة مقابل ضعف ميزانية وزارة الشؤون الثقافية، وبالتالي فإنّه يتعيّن على المصالح البلدية بالجهة العمل على إيجاد رصيد عقاري للمشروع ومن ثم إتمام إجراءات تخصيص لفائدتها بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة في مرحلة أولى (وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية حيث نص الفصل 12 وجوبا بان يخضع كل مشروع بناية مدنية الى اعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية او أي

كتب اداري في الملكية او كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع)، والعمل على توفير الاعتمادات اللازمة لإنجاز مشروع مسرح الهواء الطلق في مرحلة ثانية.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي مجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع: حول المرافق الثقافية بمعتمدية قصيبة المديوني .

تحية واحتراما

وبعد، أتوجه اليكم بهذا السؤال الكتابي حول واقع المرافق والمنشآت الثقافية بمعتمدية قصيبة المديوني التي تستوجب التدخل العاجل في كل من:

دار الثقافة بقصيبة المديوني: قاعة العروض بهذا المرفق المذكور تستوجب إعادة البناء وقد تمت مختلف الإجراءات الإدارية والفنية ولكن الشروع في الإنجاز لم يتم بعد.

دار الثقافة ببنان من معتمدية قصيبة المديوني: على إثر الزيارة التي أداها مؤخرا وفد برلماني برئاسة السيد رئيس مجلس نواب الشعب إلى هذا المرفق بطلب من الأهالي لاحظنا اهتراء فضاءاته بحكم التقادم وقد عبر الحاضرون من ممثلي المجتمع المدني ورواد وسؤولين عن ضرورة إعادة بنائها في أقرب الآجال لما تمثله بعض ضاءاتها من خطر على الرواد.

دار الثقافة ببوضر من معتمدية قصيبة المديوني : هذه المنشأة وقعت بها عديد التدخلات للصيانة ومع ذلك بات من الضروري التدخل لإعادة بنائها وفقا لمواصفات المرحلة خاصة أن هذه البلدة في حاجة المتنفس ثقافي جدير بانتظارات شبابها المولع بالشأن الثقافي.

بلدية طوزة من معتمدية قصيبة المديوني : هذه المدينة تفتقر إلى دار ثقافة وهو مطلب شعبي بامتياز علما أنه تمت مراسلة وزارتكم في الغرض منذ سنة 2022 تحت اشراف المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية ولكن إلى يومنا هذا لم يحظ هذا المطلب بالاستجابة.

وعليه هل بالإمكان إفادتنا حول المسائل المطروحة أعلاه؟ والسلام

إجابة السيد ة وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد فخر الدين فضلون بخصوص واقع المرافق والمنشآت الثقافية بمعتمدية قصيبة المديوني من ولاية المنستير.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-3000-0001351 بتاريخ 05 ماي 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد فخر الدين فضلون بخصوص واقع المرافق والمنشآت الثقافية بمعتمدية قصيبة المديوني من ولاية المن.ستير، يُشرفني موافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة إجابة عن السؤال المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب

السيد فخر الدين فضلون

السؤال: بخصوص واقع المرافق والمنشآت الثقافية بمعتمدية قصيبة المديوني من ولاية المنستير.

الإجابة:

ملاحظة عامة : إن مشاريع التهيئة الشاملة لدار الثقافة بقصيبة المديوني التهيئة الشاملة لدار الثقافة ببنان التهيئة الشاملة لدار الثقافة ببوضر ومشروع إحداث دار الثقافة بقصر هلال تعد مشاريع جهوية حسب الأمر عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012 حيث تكون هذه المشاريع تحت إشراف المجلس الجهوي ويتعهد بإنجازه (دراسات واشغال) صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بالمنستير وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

هذا وتجدر الإشارة أن الوزارة بصدد المتابعة الحينية لكل المشاريع السابق ذكرها والتي بلغت المراحل التالية:

1. مشروع التهيئة الشاملة لدار الثقافة بقصيبة المديوني:

- بلغ مشروع التهيئة الشاملة لدار الثقافة بقصيبة المديوني مرحلة تحيين ملف طلب العروض وفقا لمضمون رخصة البناء المصادق عليها من طرف بلدية الجهة مع التقيد بالارتفاقات القانونية المنصوص عليها بكراس الشروط الجاري به العمل بالتنسيق مع مصالحنا الجهوية للتراث نظرًا لكون البناية تقع داخل المدينة العتيقة.
- ستقوم الوزارة بتحويل الاعتمادات المطلوبة إلى الجهة إثر إتمام جميع مراحل الدراسات والإعلان عن ملف طلب العروض الموكل إلى الجهة وموافاتنا بكلفتها ونسخ من العقود أو الاتفاقيات التي ستبرم في الغرض.

2. مشروع التهيئة الشاملة لدار الثقافة ببنان :

- تولت المصالح الفنية بالوزارة معاينة البناية وطلب إعداد اختبار فني شامل من قبل مكتب مراقبة مختص تحت إشراف وتعهد الإدارة الجهوية للتجهيز بالمنستير، والذي بلغ مرحلة المراجعة والتحيين بحضور كل المتدخلين.
- إثر إتمام جميع مراحل الاختبار الفني والمصادقة عليه سيتم دراسة الفرضيات الواردة بالتقرير وعلى إثرها سيتم موافاة السيد والي الجهة بالبرنامج الوظيفي الواجب اعتماده لاستكمال دراسات التهيئة الشاملة والإعلان عن طلب العروض.

3. مشروع تهيئة دار الثقافة ببوضر:

- المصالح الفنية بالوزارة بصدد المتابعة الحينية للمشروع الذي بلغ مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة، كما يجري التنسيق المباشر مع المصالح الجهوية والمصممين قصد إعداد مخطط

تنفيذي يتماشى مع البرنامج الوظيفي مع الأخذ بعين الاعتبار إلى إمكانية هدم البناية القائمة.

- ستقوم الوزارة بتحويل الاعتمادات المطلوبة إلى الجهة إثر إتمام جميع مراحل الدراسات والإعلان عن ملف طلب العروض الموكل إليها وموافاتنا بكلفتها ونسخ من العقود أو الاتفاقيات التي ستبرم في الغرض.

4. مشروع إحداث دار الثقافة بطوزة:

- تم اقتراح عقار من قبل المصالح الجهويّة بالمنستير ماسح لـ 400م2 ويعتبر هذا العقار غير وظيفي لإنجاز مشروع دار الثقافة طوزة، وبالتالي فإنّه يتعيّن على المصالح الجهوية بالمنستير:

أولا: العمل على توفير عقار وظيفي من حيث الموقع والملكيّة والمساحة (لا تقل عن 2500 م2)، وأن يكون مشمولا بمثال التهيئة العمرانية لبلدية طوزة.

ثانيا: العمل على استكمال إجراءات التّسوية العقاريّة (تخصيص العقار لفائدة وزارة الشؤون الثقافية وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية حيث نص الفصل منه 12 بأن يخضع وجوبا كل مشروع بناية مدنية الى إعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع.

ثالثا: اقتراح وبرمجة المشروع ضمن مخطّط التنمية القادم 2026/2030 حتى يتسنّى إنجازه في أيسر الظروف والآجال.

رابعا: إدراج المشروع بميزانيّة وزارة الشؤون الثقافيّة للسنة المقبلة بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: بخصوص وضعية ثلاث قطع أرض بمعتمدية صفاقس الغربية والراجعة لوزارتكم بالنظر.

تحية طيبة،

في إطار برمجتنا لمشاريع تنموية بجهتنا بمعتمدية صفاقس الغربية، قمنا بمعاينة الأراضي الغير مستغلة واثناء المعاينة تبيّن أنه يوجد ثلاث قطع أرض لم يتم استغلالهم إلى حد الآن بطريق المطار مدرجة كرصيد عقاري مرستم باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

القطعة 1 وراء المبيت علي النوري وهذه القطعة كانت مبرمجة لبناء المركب الجامعي للتنشيط الرياضي والثقافي (انجز في مكان آخر)

القطعة 2 أمام مبيت الياسمين وهذه القطعة كانت مبرمجة لبناء المعهد العالي للموسيقى (انجز في مكان آخر)

القطعة 3 أمام مبيت الياسمين وهذه القطعة مبرمجة لبناء المركز الجامعي للبحث بجامعة صفاقس

السؤال: ما هو برنامجكم لقطع الأرض المشار اليها اعلاه والراجعة لوزارتكم بالنظر؟

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2025 -26-3000-0001731 الواردة علينا بتاريخ 30 ماي 2025.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول السؤال الكتابي للسيد النائب صابر المصمودي المتعلق بوضعية ثلاث قطع أرض بمعتمدية صفاقس الغربية، يشرفني إفادتكم بما يلي:

- بالنسبة إلى قطعة الأرض عدد 1 : هي مدّخر عقاري ملاصق للحي الجامعي علي النوري بصفاقس، يمسح 6547 م2، مخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقًا لمحضر التخصيص عدد 1619 بتاريخ 18 ماي 2010.

اقترح ديوان الخدمات الجامعية للجنوب ضمن مشروع ميزانيّة 2025 برمجة استغلال هذا المدخر لبناء قاعة متعدّدة الاختصاصات بطاقة استيعاب 500 مقعد يتم إلحاقها بالمركز الجامعي للتنشيط الرياضي والثقافي بصفاقس.

- بالنسبة إلى قطعتي الأرض عدد 2 و 3 : يكوّنان مدّخر عقاري كائن بين المبيت الجامعي الياسمين وكلية الآداب بصفاقس، مخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقًا لمحضر التخصيص عدد 1089 بتاريخ 23 سبتمبر 1993.

تم اقتراح قطعة منه لبناء المعهد العالي للموسيقى بصفاقس (لم يتم البت نهائيًا في مكان إنجازه) وقطعة أخرى لبناء المركز الجامعي للبحث.

وتفضّلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: ملف الدكاترة المعطلين عن العمل.

تحية طيبة وبعد،

يواجه عدد كبير من الدكاترة الباحثين في تونس بطالة مستمرة رغم الحاجة الملحة إلى الكفاءات الأكاديمية والعلمية فى مختلف المؤسسات الجامعية ومراكز البحث. ورغم الوعود المتكررة بفتح آفاق تشغيل هذه الكفاءات والاستفادة منها، إلا أن الملف ما زال معطلاً دون حلول جذرية واضحة.

السؤال: ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لحل ملف الدكاترة المعطلين عن العمل، وما هي الآجال المحددة لتنفيذ هذه

الحلول وفق رؤية واضحة تضمن إدماجهم في المؤسسات الجامعية والبحثية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

الموضوع: حول الإجراءات المتخذة لتشغيل حاملي شهائد الدكتوراه المعطلين عن العمل وبرنامج الوزارة في الغرض.

تحية وبعد،

السيد الوزير، في ظل تواصل معاناة عدد كبير من حاملي شهائد الدكتوراه من البطالة والتهميش رغم ما يتمتعون به من كفاءة علمية عالية تمكنهم من الإسهام الفاعل في البحث العلمي والتنمية الوطنية، وفي ظل غياب حلول ناجعة ومستدامة لاستيعابهم ضمن مؤسسات التعليم العالي أو مراكز البحث أو الإدارات العمومية والخاصة، نرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية

1. ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم إلى حد الآن لتشغيل حاملي شهائد الدكتوراه العاطلين عن العمل؟

2. هل توجد برامج أو استراتيجيات مستقبلية واضحة في هذا الإطار، وما مدى تقدم تنفيذها؟

3. ماهي نتائج الاتفاقيات أو التنسيقات التي تمت مع الوزارات أو المؤسسات العمومية الأخرى لدمج هذه الكفاءات ضمن هياكل الدولة؟

4. . هل تنوي الوزارة مراجعة شروط الانتداب في مؤسسات التعليم العالي لتيسير انخراط حاملي الدكتوراه ضمنها؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به، لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحلول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول تسوية وضعية حاملي شهادة الدكتوراه.

تحية طيبة،

في إطار متابعة ملف وضعية الدكاترة العاطلين عن العمل:

- متى سيقع اصدار الأرقام حسب الاختصاصات الذين قاموا بالتسجيل في المنصة الالكترونية؟

- وماهي الإجراءات المتخذة لتشغيل حاملي شهادة الدكتوراه؟

- ومتى سيقع مراجعة آليات انتداب الدكاترة في سلك التعليم الجامعي التي تعتبر غير عادلة؟

- متى سيقع ادراج شهادة الدكتوراه في السلم الوظيفي؟

ونظرا للمظلمة التي تعرّض لها حاملي شهادة الدكتوراه لعدة سنوات نطالب بالقيام بتسوية شاملة وانتدابهم في مجال اختصاصهم بجميع الوزارات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبتين ضحى السالمي وبثينة غانمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول وضعية الدكاترة المعطلين عن العمل.

أثبتت الاحصائيات أن عدد ساعات شغور التدريس في الجامعات والمعاهد يتطلب فتح المناظرة والتعجيل بها لحل أزمة الدكاترة المعطلين، فمتى تستغني الوزارة عن أساتذة التعليم الثانوي الملحقين بالجامعات لتمنح الفرصة لحملة الدكتوراه؟ ومتى تكف الوزارة والجامعات عن التعويل على العقود السنوية للتدريس لتفتح خطط تلك العقود؟ ومتى ستستغني الوزارة عن الساعات العرضية والاضافية في التدريس الجامعي لتبعث مكانها خططا في المناظرة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع : حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: إحالتكم عدد ص-2025-26-3000-0000877 الواردة علينا بتاريخ 25 مارس 2025،

إحالتكم عدد ص-2025-26-3000-00001174 الواردة علينا بتاريخ 22 أفريل 2025،

إحالتكم عدد ص-2025-26-2030-00001829 الواردة علينا بتاريخ 17 جوان 2025.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة على أربع أسئلة كتابية تقدم بها كل من السيدات والسادة النواب "ضحى السالمي" و"محمود العامري" و"مهى عامر"و"بثينة غانمي" حول ملف تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه يشرفني إعلامكم بما يلي:

في إطار المقاربة الشاملة التي اعتمدها سيادة رئيس الجمهورية لمعالجة القضايا الاجتماعية، تم توجيه المجهود الوطني نحو تشغيل حاملي شهادة الدكتوراه وعملت الوزارة على المساهمة في بلورة رؤية متكاملة تمكّن من إيجاد حلول للوضعية الموروثة.

فتولّت في مرحلة أولى، تنفيذا لتوجيهات سيادة رئيس الجمهورية، إطلاق المنصة الرقمية "منصتي" وهي قاعدة بيانات حديثة وشاملة مخصصة لحاملي شهادة الدكتوراه، والتي تم احالة نسخة رقمية منها لوزارة الشؤون الاجتماعية قصد القيام بأعمال تثبت في الوضعيات الاجتماعية للمسجلين بها، ثم تولّت في مرحلة ثانية إنجاز عدد من المهام الموكولة لها حسب خطة العمل المتفق

عليها في جلستي العمل التي تم تنظيمهما برئاسة الحكومة بتاريخ 04 و14 فيفري 2025.

وعليه، تمت دعوة جميع الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات تحت الإشراف التام أو الإشراف المزدوج إلى ضبط الحاجيات البيداغوجية البحثية وذلك باحتساب جميع عقود التدريس المبرمة ومجموع الساعات الإضافية والعرضية المعتمدة خلال السنة الجامعية 2024 -2025.

وتم تحديد العدد الجملي لخطط انتداب وفق الحاجيات الحقيقية للمؤسسات في رتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي وإعداد تقرير في الغرض تمت إحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة المكلفة بعملية التنسيق على المستوى الوطني.

هذا، وتساهم الوزارة في إعداد مشروع النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري لحاملي شهادة الدكتوراه، وذلك بالمشاركة بالفريق الذ. ي تم تشكيله على مستوى رئاسة الحكومة وتحديدًا بالهيئة العامة للوظيفة العمومية والمكلف بوضع تصور الإطار ترتيبي يتيح إمكانية انتداب حاملي شهادة الدكتوراه بمصالح الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية في إطار الاستفادة من المؤهلات والكفاءات العلمية والمعرفية العليا للمعنيين بالأمر في المجالات المتصلة بالبحوث والدراسات والتخطيط والبرمجة والاستشراف.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: الترفيع في الاعتماد المبرمج لفائدة دار الشباب ببوحجلة

- إحداث ملعب كرة تنس داخل المؤسسة
- إحداث فضاء إقامة بدار الشباب ببوحجلة

أحيط سيادتكم علما أن وزارة الشباب والرياضة قد برمجت مبلغ 150 ألف دينار على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2025 لفائدة تهيئة دار الشباب ببوحجلة لكن حسب زيارتنا الأخيرة لهذه المؤسسة بان لنا بالكاشف أن المبلغ المبرمج لا يفي بالحاجة خاصة وأنه من الأولويات الزيادة في ارتفاع السور المحيط بدار الشباب وإعادة تهيئة ملعب كرة القدم وملعب كرة السلة والمسرح ...

الرجاء الترفيع في الاعتماد المبرمج

كما نعلمكم وأن الرغبة في ممارسة كرة التنس تتزايد لدى الشباب إناثا وذكورا وإحداث ملعب لممارسة هذه الرياضة أصبح مطلبا ملحا لبنات وأبناء الجهة.

ولا يفوتنا أن نعلم سيادتكم أن مدينة بوحجلة لها ثلاث نوادي كرة قدم الجمعية النسائية، البعث الرياضي ببوحجلة، أمل بوحجلة، جمعيات رياضات فردية ومهرجانات دولية وهو ما يستوجب إحداث فضاء للإقامة داخل دار الشباب.

كل هذه المطالب تتطلب ضرورة الترفيع في الاعتماد المبرمج لفائدة دار الشباب ببوحجلة.

- متى يتم التسريع بالترفيع في الاعتماد المبرمج لفائدة دار الشباب ببوحجلة ؟
- متى يتم إحداث ملعب كرة تنس داخل المؤسسة؟
- متى يتم إحداث فضاء للإقامة بدار الشباب؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول الترفيع في الاعتمادات المبرمجة لفائدة دار الشباب بوحجلة وإحداث ملعب تنس وفضاء للإقامة بالمؤسسة.

المصاحيب: إحالتكم المؤرخة في 27-3-2025 تحت عدد ص-0000919-3000-26-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0003905-23-2025 بتاريخ28-03-2025

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد مختار عيفاوي حول الترفيع في الاعتمادات المبرمجة لفائدة دار الشباب بوحجلة، وإحداث ملعب تنس وفضاء للإقامة بالمؤسسة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا: بخصوص الترفيع في الاعتمادات المبرمجة لفائدة دار الشباب بوحجلة:

لقد تم ترسيم اعتماد قدره 150 ألف دينار على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2025 لإنجاز التدخلات الأساسية لهذه المنشأة والمتمثلة في أشغال صيانة متأكدة تهم الوحدات الصحية والباب الحديدي والمسرح والمشروع حاليا بصدد تعيين المصممين وفيما يتعلق بتوفير اعتمادات لإنجاز بعض التدخلات الإضافية على غرار الزيادة في ارتفاع السور المحيط بدار الشباب وإعادة تهيئة ملعب كرة القدم، وملعب كرة السلة والمسرح...، فسيتم دراسة هذه المقترحات خلال الميزانيات القادمة للوزارة على ضوء تقدم إنجاز المشاريع المرسمة.

كما نحيطكم علما أن الوزارة قامت بتهيئة فضاء رياضي بدار الشباب بوحجلة سنة 2013 بكلفة قدرها 100 ألف دينار وتحويلها إلى دار شباب من الجيل الثاني بكلفة تناهز 350 ألف دينار والمشروع حاليا في المراحل الأخيرة من الإنجاز.

ثانيا: بخصوص إحداث ملعب تنس وفضاء للإقامة بالمؤسسة الشبابية:

هذه المشاريع غير مدرجة بالمخطط التنموي 2023-2025 وسيتم دراستها عند إعداد المخطط التنموي القادم طبقا لجملة من المعايير والأولويات الجهوية والقطاعية.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: سؤال كتابي حول تخصيص اعتمادات لتهيئة ملعب حي بولعابة بمنطقة قربة الشرقية .

تحية وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل عدد 114 من الدستور والفصل عدد 129من النظام الداخلي .

أتشرف بأن أحيط سيادتكم علما بأن حي بولعابة لكرة القدم الكائن بعمادة قربة الشرقية ببلدية قربة تنتظم به سنويا دورات رمضانية في كرة القدم منذ عقود من الزمن، ويشهد حركية وتنشيط لكافة الاحياء المجاورة ويستقطب احباء رياضة كرة القدم وتتوافد عليه اعدادا هامة من المتفرجين واللاعبين ويتزايد الاقبال عليه في السنوات الأخيرة تزامنا مع إحداث عديد الجمعيات بمعتمدية قربة لكرة القدم المصغرة والتي تواجه صعوبات في الحصول على حصص للتدريب نظرا للاكتظاظ المتزايد الذي يشهده الملعب الرياضي البلدي بقربة .الى جانب محدودية امكانياتها المادية التي لا تسمح لها بكراء ملاعب خاصة للغرض .

ونظرا للحالة الرديئة لملعب الحي المذكور، حيث يتعرض مستعملوه الى عديد الإصابات بسبب بنيته التحتية غير الملائمة في غياب أي تدخل .

يشرفني ان اتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال :هل بالإمكان إعطاء الاذن لمصالحكم المختصة قصد تخصيص اعتمادات لتهيئة ملعب حي بولعابة العريق والذي اصبح له رمزية لدى المواطنين من لاعبي كرة قدم ومتفرجين ومتابعين .

تقبلوا فائق التقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تخصيص إعتمادات لتهيئة ملعب حي بولعابة بمنطقة قربة الشرقية .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 27-03-2025 تحت عدد ص 2025-0000919-3000-26 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0003905 بتاريخ 28-03-2025

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نورة شبراك، حول تخصيص اعتمادات لتهيئة ملعب حي بولعابة بمنطقة قربة الشرقية، أتشرف بإفادتكم أن هذا المشروع غير مدرج بالمخطط التنموي 2025-2023 ، وسيتم دراسة هذا المقترح عند إعداد المخطط التنموي القادم والنظر في إمكانية إدراجه ضمن البرامج المستقبلية للوزارة لإحداث و تهيئة ملاعب أحياء بمختلف ولايات الجمهورية بصفة مرحلية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين المناطق والجهات وبالتنسيق مع السلط المحلية والجهوية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، **والسلام** .

السؤال الكتابي

للنائب حسام محجوب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة:

الموضوع: حول ربط عمادة الفرادة من معتمدية مساكن بالكهرباء ذات الجهد العالي.

تحية وبعد،

تعد عمادة الفرادة من معتمدية مساكن أحد العمادات المعزولة من حيث بعدها عن مركز المعتمدية حولي 20كم وغياب ربطها بالكهرباء ذات الجهد العالي مما حال دون توفير أدنى فرص التنمية وبعث المشاريع بالعمادة علاوة عن افتقار المواطنين لأبسط مقومات الحياة اليومية نتيجة عدم ربطها بهذا الصنف من الكهرباء.

ورغم دعوات المواطنين المتكرّرة في هذا الصدد بالإضافة إلى إثارتنا لهذا الإشكال على وزارة الإشراف في عديد الجلسات العامة فإنّه إلى اليوم تعاني هذه العمادة عزلة ساهمت في طرد متساكنها إلى معتمديات مجاورة.

- فما برنامج الوزارة لربط عمادة الفرادة بشبكة الكهرباء ذات الجهد العالي؟

في انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل تلبية مطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب حسام محجوب

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب حسام محجوب حول ربط عمادة الفرادة التابعة لمعتمدية مساكن بالشبكة الكهربائية ثلاثية الأطوار جهد عالي، فقد أفادت المصالح المختصة التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز أنّه بالإمكان حاليا ربط الحرفاء الصناعيين بالشبكة الموجودة ذات جهد متوسط أحادي الأطوار على غرار مؤسسات الملاحات " SOTUSEL1" و " SOTUSEL2" و "فرادة للمعادن" وغيرها.

كما صرحت الشركة بأنها ستقوم بإنجاز المشروع موضوع السؤال إذا تأكد وجود طلب في الغرض من طرف باعثي المشاريع بالمنطقة علما وأنّ كُلفة الربط بالشبكة تناهز 1,650 مليون دينارا.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب لطفي السعداوي

الموضوع: تعطل فتح مقر إقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بحفوز.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير: نلفت انتباهكم أن أشغال مقر الإقليم الجهوي للستاغ بحفوز من ولاية القيروان والتي تقدمت بنسبة تفوق 95% ، قد توقفت بعد فسخ العقد مع المقاول منذ منتصف 2023.

- فإلى متى سيظل هذا المرفق العمومي الهام لمعتمدية حفوز والمعتمديات المجاورة معطل إلى هذا اليوم؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب لطفي السعداوي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي للسيد النائب لطفي السعداوي عن معتمدية حفوز ولاية القيروان، حول توقف أشغال بناء مقر جديد لفرع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالجهة، نتشرف بإفادتكم أنّ توقف الأشغال ناتج عن إخلالات فنية ارتكبها المقاول المتعاقد مع الشركة والتي تم رفعها من طرف مراقبي إنجاز الأشغال إضافة إلى عدم إيفائه بالتزاماته التعاقدية رغم التنبيه عليه، ممّا استوجب فسخ العقد الذي يربطه بالشركة.

وتبعا لذلك، تعمل الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز حاليا على إعادة نشر طلب عروض جديد لإنجاز ما تبقى من أشغال حسب الرزنامة التقديرية التالية:

- جوان 2025: نشر طلب العروض وفتحها.

- سبتمبر 2025: دراسة وتقييم العروض وعرض الملف على أنظار لجنة الصفقات ومجلس إدارة الشركة.

- الآجال التعاقدية لتنفيذ الأشغال في حدود 06 أشهر، وذلك بداية من شهر نوفمبر 2025.

- يُتوقع الانتهاء من الأشغال خلال شهر ماي2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي :

الموضوع: حول ضرورة احداث فرع فنّي وإداري للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية قصر هلال.

تحية طيبة وبعد،

أتوجه اليكم بهذا السؤال الكتابي قصد احاطتكم علما بمطلب شعبي لأهالي ومتساكني معتمدية قصر هلال والمتمثل في ضرورة احداث فرع فنّي واداري للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية قصر هلال التي يضطر أهاليها ومتساكينها للتنقل إلى إقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية المكنين وما ينجر عنه من مضيعة للوقت وعناء ، كما تجدر الإشارة إلى أنّه لا يوجد بقصر هلال سوى نقطة خلاص فواتير استهلاك الكهرباء والغاز وهي في حدّ ذاته لا تفي بالغرض نظرا لقلة الأعوان بها وكثرة طالبي خدمة الخلاص ، هذا الى جانب الكثافة السكانية بالمعتمدية وخصوصيتها الصناعية وكثرة مؤسساتها وهذا ما يستوجب تقريب الخدمات بإحداث فرع فني وإداري للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية قصر هلال

وعليه، فما مدى إمكانية استجابتكم لهذا المطلب الشعبي والمتمثل في احداث فرع فنّي واداري للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية قصر هلال؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب فخر الدين فضلون.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب فخر الدين فضلون حول إحداث وكالة تقنية تجارية بمعتمدية قصر هلال من ولاية المنستير، أتشرف بإعلامكم بأن المصالح المختصة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز أفادت بأنه قد تم تطوير الوكالة التجارية بقصر هلال التابعة لإقليم المكنين إلى وكالة تقنية تجارية منذ غرة أفريل 2016 كما أشارت إلى أنّ الموقع الحالي للوكالة في وسط المدينة يساهم وبشكل فعال في إسداء الخدمات للحرفاء والذي يناهز عددهم 70.000 حريف. ويسعى حاليا إقليم المكنين بالتنسيق مع السلط المحلية وممثلي المجتمع المدني بالجهة، لإيجاد مقر جديد للوكالة لإيواء أكثر عدد من الأعوان لضمان الجودة اللازمة فضلا عن تطوير الخدمات خاصة مع تزايد عدد الحرفاء بالمنطقة. **والسلام**

السؤال الكتابي

لنواب كتلة الأحرار

الموضوع : سؤال كتابي بخصوص استغلال حقلي "عشتروت" و " رحمورة" للمحروقات

ورد على مجلس نواب الشعب بتاريخ 24 جانفي 2024 مشروعا قانونين بتعلقان بالتمديد والموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات واللذان يعرفان بامتياز استغلال "عشتروت" و " رحمورة" وذلك على اعتبار نهاية استغلال الحقل الأول بتاريخ 31 ديسمبر 2023 تبعا لقرار وزير الاقتصاد الوطني بتاريخ 30 جوان 1973 ولمدة 50 سنة، والامتياز الثاني "رحمورة" والذي كان اخر اجل لاستغلاله بتاريخ 14 جانفي 2023 وذلك تبعا لقرار وزير الاقتصاد المؤرخ في 30 ديسمبر 1992 والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 15 جانفي 1993 وذلك لمدة 30 سنة. وبعد إحالة هذين المقترحين للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لمجلس نواب الشعب والتي قامت بجملة من السماعات والزيارات الميدانية لهذه الحقول ختمت تقريرها وإحالته الى مكتب مجلس نواب الشعب لتحديد جلسة عامة للتصويت على هذين المقترحان الا انه بعد ذلك وقع سحب مشروعي القوانين المتعلق بامتياز استغلال هذين الحقلين من طرف جهة المبادرة.

تبعا لكل ما سبق ذكره ونظرا لارتفاع العجز الطاقي للدولة، ماهي الوضعية القانونية لاستغلال حقلي " عشتروت" و "رحمورة" وماهو مآلهما؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد صابر المصمودي رئيس كتلة الاحرار

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي الصادر عن السيد صابر المصمودي، رئيس كتلة الاحرار، حول امتيازي استغلال المحروقات "عشتروت" و"رحمورة"، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

إن امتياز استغلال المحروقات "عشتروت" و "رحمورة" يندرجان ضمن قائمة امتيازات الاستغلال التي انتهت مدة صلوحيتها خلال الفترة 2018-2024، في إطار التمشي العام للتعاطي مع الامتيازات التي شارفت آجالها على الانتهاء. حيث يقتصر مآل امتيازات الاستغلال عند انتهاء صلوحيتها على فرضيتين اثنتين، هما: اما مواصلة استغلالها في إطار اسناد جديد، أو إيقاف الاستغلال وهجرها بصفة نهائية .

وتشمل هذه الامتيازات: " جبل الدولاب"و " جبل طمسميدة" و"قرمدة" و"المحرس" و"أوذنة" و"معمورة" و"الزاوية" و"زينية" و"ياسمين" و"صنغر" و" الشواش" و "مسكار" و "واد زار" و "جبل قروز" و"بلي" و"سيدي الكيلاني" و"رحمورة" و"عشتروت" و"سرسينة" .

وقد تمت معالجة وضعية العديد من هذه الامتيازات، على غرار: "جبل الدولاب" و "جبل طمسميدة" و "قرمدة" و "معمورة" و "الزاوية" و "مسكار" و "واد زار" و "جبل قروز" و "سيدي الكيلاني"، حيث تم اصدار قوانين ومراسيم المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بها، ونشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وفيما يتعلق بامتيازات "رحمورة" و "عشتروت"، فقد انتهت مدة صلوحيتها على التوالي بتاريخ 14 جانفي 2023، و31 ديسمبر 2023، وقد حظيت هذه الامتيازات بموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات لمواصلة الاستغلال في إطار امتياز جديد، طبقا لمقتضيات الفصلين 67 و68 من كراس الشروط الملحق بالاتفاقية. وقد تم التداول حول مشاريع القوانين ذات الصلة صلب لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بمجلس نواب الشعب، الا انه تم لاحقا سحب هذه المشاريع.

ويشهد امتيـــاز "عشتروت" البحري العديد من الإشكاليات القانونية والعملية، خاصة عدم تجديد الرمـــز الديواني 60 لفائـــدة شركـــة " SEREPT" التي تقوم بدور المقاول على الامتياز، وتعذر الحصول على شهادة توقيف الأداء على القيمة المضافة، الامر الذي أدى الى تحميل الشركة أعباء مالية إضافية تمثلت في دفع رسوم جمركية وضرائب ديوانية بقيمة جملية ناهزت 1.1 مليون دينار، واداءات على القيمة المضافة بقيمة تناهز 6 ملايين دينار وتفاقم وضعها المالي خاصة بعد توقف الشريك عن تمويل حصته في مصاريف الاستغلال، حيث بلغت ديونها تجاه المزودين وشركات الخدمات ما يفوق 74 مليون دينار، مما يهدد بتوقف كلي للإنتاج في حقل "عشتروت ".

كما تواجه شركة "TPS"، المشغل على امتيازي "رحمورة" و"سرسينة"، الإشكاليات ذاتها، لعدم تمكنها من استيراد المعدات اللازمة في غياب الإعفاءات الديوانية وشهادة توقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة.

وهو ما يستدعي التسريع في المصادقة على مشاريع القوانين المذكورة، بما يضمن تجاوز الإشكاليات القائمة وتحسين الإنتاج الوطني للمحروقات في ظل تفاقم العجز الطاقي وتجنب مخاطر التحكيم الدولي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

تبعا لم وردنا من تشكيات حول صعوبة تأدية الشعائر الدينية بالنسبة للنساء بمختلف الجوامع إذ أن المصلى المخصص لهنّ عادة هو يتطلب الصعود إلى الطابق الأعلى مما يشكل عائقا خاصة لكبار السن منهنّ واللاتي تشكو من أمراض تحول دون ذلك.

لذا نتساءل: لم لا يتم تخصيص مكان ملائم وسهل الولوج للنساء بمختلف جوامع وادي الليل؟

ولكم مني كل الاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: حول مصليات النساء بمساجد معتمدية وادي الليل منوبة.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001520 المؤرخ في 15 ماي 2025.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمرفق بسؤال كتابي صادر عن السيدة النائب "مريم الشريف" عن دائرة وادي الليل بخصوص صعوبة تأدية النساء لشعائرهن الدينية بالفضاءات المخصصة لهن بجوامع ومساجد معتمدية وادي الليل من ولاية منوبة. يشرفني إفادتكم بما يلي:

- الفضاءات المذكورة متواجدة بالطوابق العليا في بعض الجوامع القديمة نظرا لعدم توفر مساحة كافية بالطابق الأرضي.

- تعمل الوزارة منذ مدة على تلافي هذا الإشكال وذلك باشتراط تخصيص فضاءات خاصة بالنساء بالطوابق الأرضية عند الترخيص في بناء معالم دينية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

إن مسجد عمر بن الخطاب بالعيايشة من معتمدية حمام الأنف متهالك ومهدد بالسقوط وهو ما يتطلب التدخل الفوري تلافيا لكارثة وشيكة.

السؤال: متى سيقع التدخل لترميم المسجد في أقرب الآجال حتى لا نعرض أرواح الناس للخطر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع : حول وضعية مسجد عمر بن الخطاب بمنطقة العيايشة من معتمدية حمام الأنف.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001623 بتاريخ 26 ماي 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع المرفق بسؤال كتابي من النائب السيدة "ضحى السالمي"حول الوضعية الإنشائية المسجد "عمر بن الخطاب" الكائن بمنطقة العيايشة من معتمدية حمام الأنف، يشرفني إفادتكم بما يلي:

- إن الوضعية الانشائية لا تتعلق بالمعلم ككل وإنما بالصومعة فقط باعتبار أن جميع مكوناته سليمة وفق المعاينة التي قامت بها مصالحنا المختصة،
- تم فتح استشارة فنّية لتهيئة وترميم الصومعة
- المصلحة المختصة بالوزارة تولّت التنسيق مع المجلس الجهوي لولاية بن عروس لاستكمال الوثائق الخاصة بالاستشارة، لإتمام الإجراءات المتعلقة بإنجاز الاختبارات قصد الانطلاق في أشغال الترميم في أسرع الآجال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي حول مسائل تتعلق بالحج التدريبي.

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

اقتصر الحج التدريبي الذي نظمته وزارة الشؤون الدينية على جهات دون أخرى الأمر الذي حرم الكثير من الحجيج من التدرب على هذه الشعيرة والالمام بقواعدها لأنه ليست لهم القدرة الصحية ولا المادية التي تمكنهم من التنقل لجهة أخرى للتدرب على الحج ، و في هذا كله هناك اخلال بقاعدة المساواة بين ضيوف الرحمان وتميز لجهة على حساب جهة أخرى، فكيف تفسرون هذا الاجراء؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-00001722 بتاريخ 30 ماي 2025.

تحية طيبة بعد،

فتبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، بخصوص السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد عبد السلام الدحماني النائب بمجلس النواب والمتعلق باقتصار الحج التدريبي على جهات دون أخرى مما حرم العديد من الحجيج من التدرب على هذه الشعيرة والإلمام بقواعدها بسبب عدم قدرتهم الصحية والمادية على التنقل لجهات أخرى للمشاركة في هذه التظاهرة يشرفني إحاطتكم بما يلي:

- الحج التدريبي هو تتويج للدروس التوعوية التي انتظمت على المستوى المحلي نظريا وعلى المستوى الجهوي نظريا وتطبيقيا وكانت الغاية منه مزيد تعريف المقبلين على أداء فريضة الحج بمراحل هذه الشعيرة مع إعطاء فرصة للحجيج لمزيد التعارف والتقارب، علما وأن السلطات الجهوية قامت بتأمين النقل لجميع الحجيج مع توفير كل الظروف الملائمة للحضور.
- تمت برمجة عدد 07 لقاءات تدريبية راعت فيها الوزارة قرب الولايات من بعضها بما يضمن يسر تنقل الحجيج إلى مكان التظاهرة.

بهذا وجبت افادتكم. مع فائق التقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص المحكمة الابتدائية بجزيرة جربة.

تحية طيبة،

حيث تم ادراج مشروع احداث محكمة ابتدائية بجزيرة جربة. ضمن الاعتمادات المالية للادارة الجهوية للعدل بولاية مدنين بعنوان سنة 2025 وتحديدا تخصيص معلوم كراء مقر المحكمة وهو قرار تاريخي من جانب وزارة العدل أنصف جزيرة جربة حيث سيتم تقريب مرفق العدالة من المواطن.

- هل سيتم فتح المحكمة الابتدائية للعموم خلال السنة القضائية 2025 /2026؟ أو خلال السنة القضائية الموالية؟
- أين سيكون مقر المحكمة الابتدائية بجزيرة جربة؟ هل بمعتمدية أجيم أو حومة السوق أو ميدون؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع: عريضة واردة من عضو مجلس نواب الشعب السيد غسان يامون تتعلق بإحداث المحكمة الابتدائية بجربة.

المرجع: مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص 2025-26-2030-0004312 بتاريخ 15 أ فريل 2025.

المصاحيب: جواب على المطلب المضمن بالعريضة الواردة من النائب بمجلس نواب الشعب عن ولاية مدنين.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة عريضة توجه بها النائب السيد غسان يامون، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على المطلب المضمن بالعريضة المذكورة.

سؤال السيد النائب غسان يامون: هل سيتم فتح المحكمة الابتدائية للعموم خلال السنة القضائية 2025/2026 أم سيقع إرجاء ذلك للسنة القضائية الموالية.

وللجواب على هذا السؤال يتجه بيان مايلي:

أولا : في خصوص المرجع المتعلق بإحداث المحكمة الابتدائية بجربة:

لقد ورد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 32 لسنة 2019، إحداث المحكمة الابتدائية بجربة وذلك بمقتضى الأمر الحكومي عدد 354 لسنة 2019 المؤرخ في 2019/4/17 وبذلك أحدثت بولاية مدنين محكمة ابتدائية بجربة راجعة بالنظر لدائرة استئناف مدنين، وحدد مرجع النظر الترابي للمحكمة المذكورة وفقا لما يلي :

المحكمة الابتدائية	محكمة الناحية التابعة بها	مرجع النظر الترابي باعتبار المعتمديات التابعة لها
المحكمة الابتدائية بجربة	محكمة الناحية بجربة	جربة-حومة السوق - جربةميدون-جربة أجيم

ثانيا: في خصوص متطلبات فتح المحكمة الابتدائية بجربة:

وفقا للمعلومات الرسمية للإدارة الجهوية للعدل بمدنين، فإن عملية كراء واختيار مقر للمحكمة الابتدائية بجربة، لا تزال تحت الدرس والنقاش بالتنسيق مع الإدارة العامة للمصالح المشتركة حيث تتواجد حاليا أربع (4) مقترحات معروضة حول كراء المقر.

ذلك أن مقر المحكمة الابتدائية المزمع اختياره يستوجب توفر مواصفات خصوصية من حيث الموقع وتوفر العنصر الأمني المحيط بالمحكمة، كذلك ضمان فضاء متسع وملائم يراعي هيكلة المحكمة من مكاتب وقاعات جلسات فضلا على ضرورة أن يوفر معيار قرب الخدمات القضائية من المتقاضي.

وبناءا عليه وحال الانتهاء من هذه العملية وفق الشروط المستوجبة لفتح المحكمة، تنطلق الوزارة في مرحلة تهيئة المحكمة من النواحي اللوجيستية والتجهيزات الضرورية وتوفير الموارد البشرية من قضاة وكتبة وأعوان وذلك في أجل معقول يراعي حاجة المنطقة لخدمات مرفق العدالة، وتبعا لما تقدم سيتم ضبط وتحديد تاريخ فتح المحكمة المذكورة بموجب قرار يصدر عن السيدة وزيرة العدل. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد

1. متى سيتم استكمال المسح الاجباري بالأراضي الغير المرسمة عقاريا والتي هي على ملك الخواص بمعتمدية الصخيرة والغربية المحرس؟

2. كيف يمكن تسوية وضعية أراضي المواطنين الذين تم تسجيل أراضيهم خطأ من المحكمة العقارية بصفاقس موضوع الرسم العقاري:

25888 والرسم العقاري: 35433 من أراضي حبس سيدي مهذب والحال أنه توجد بها منازلهم ومستغلة من طرفهم قبل صدور الأحكام والتسجيل لها.

3-، هل من برنامج للوزارة لأحداث محكمة ناحية بمعتمدية الصخيرة ؟ والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

1- ماهي الوضعية القانونية للأراضي المصنفة اشتراكية بعد انتهاء الآجال القانونية للتسوية المنصوص عليها بقانون 2016 الخاص بالأراضي الاشتراكية؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

<u>الموضوع</u>: أسئلة كتابية موجهة من النائب إبراهيم حسين حول استكمال المسح الإجباري بمعتمدية الصخيرة والغربية المحرس.

<u>المرجع</u>: -مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-2030-0005013 بتاريخ 29 أفريل 2025.

- مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد 2025-26-2030-0005084 بتاريخ 29 أفريل 2025.

<u>المصاحيب</u>: جواب على المطلب المضمن بالعريضتين الواردتين من النائب بمجلس نواب الشعب عن ولاية صفاقس دائرة الصخيرة والغربية المحرس.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة عريضتين توجه بهما النائب السيد إبراهيم حسن أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على المطلب المضمن بالعريضة المذكورة.

<u>أسئلة السيد النائب إبراهيم حسن:</u>

* متى سيتم استكمال المسح الإجباري للأراضي غير المسجلة والتي هي على ملك الخواص بمعتمدية الصخيرة والغربية المحرس

* كيف يمكن تسوية وضعية أراضي المواطنين الذين تم تسجيلها خطأ من المحكمة العقارية بصفاقس موضوع الرسم العقاري 25888 والرسم العقاري 35433 من أراضي حبس سيدي مهذب والحال انه توجد بها منازل مستغلة طرفهم قبل صدور حكم التسجيل.

* هل في برنامج وزارة العدل إحداث محكمة ناحية بمعتمدية الصخيرة.

* ما هي الوضعية للأراضي المصنفة اشتراكية بعد انتهاء الآجال القانونية للتسوية المنصوص عليها بالقانون الخاص بالأراضي الاشتراكية لسنة 2016.

أولا: في خصوص المسح الإجباري للأراضي غير المرسمة عقاريا:

تمر مراحل المسح العقاري الإجباري بعدة مراحل أهمها إعداد الخرائط الأساسية عبر تحديد المناطق المستهدفة وإعداد الخرائط الطبوغرافية اللازمة لتسهيل عملية المسح، ثم جمع البيانات الميدانية عبر تجميع المعلومات حول العقارات غير المسجلة بما في ذلك تحديد المالكين والوضعية القانونية للأراضي.

والمسح الإجباري في معتمديتي الصخيرة والغربية من ولاية صفاقس يتم وفق مراحل محددة تهدف إلى إحصاء وتسجيل العقارات غير المرسمة لضمان وضوح الملكية العقارية وتحقيق الأمن القانوني في المعاملات العقارية وتواجه هذه العملية صعوبات تقنية في طريقها إلى الحل.

ثانيا: في خصوص تسوية وضعية أراضي المواطنين الذين تم تسجيل أراضيهم خطأ من المحكمة العقارية بصفاقس موضوع الرسم العقاري 25888 والرسم العقاري 35433 من أراضي حبس سيدي مهذب

تخضع تسوية وضعية الأراضي الخاصة التي سجلت خطأ من قبل المحكمة العقارية لمقتضيات الإجراءات القانونية المعتمدة، وذلك أمام الجهات المختصة بالنظر وفق آليات الطعن والتقاضي التي تضمن تصحيح تلك الأخطاء وإعادة الأمور إلى نصابها القانوني بما يكفل حماية حقوق المالكين الحقيقيين وصون مصالحهم وفقا للتشريعات النافذة.

ثالثا: في خصوص إحداث محكمة ناحية بمعتمدية الصغيرة.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بمدى اعتزام وزارة العدل إحداث محكمة ناحية بمعتمدية الصخيرة فإنه يتجه إلى الإشارة إلى أن تحديد مدى حاجة معتمدية ما إلى إحداث محكمة ناحية بها من عدمه يقتضي إجراء دراسة للموضوع من عدة جوانب لبيان الجدوى من ذلك الإحداث كدراسة عدد السكان بالمنطقة وطبيعة النزاعات المثارة بها وعددها.

مع الإشارة إلى إبلاء وزارة العدل العناية اللزمة بحسن سير العدالة في ولاية صفاقس ذلك أنه تم برمجة عدة مشاريع بهذه الولاية منها بناء مقر محكمة الناحية ببئر علي بن خليفة وإنشاء مقر جديد لمحكمة الناحية بعقارب بالإضافة إلى إعادة تهيئة مقري محكمة الناحية بالمحرس واقية، الزيت، وذلك في إطار دعم البنية القضائية وتعزيز خدمات العدالة من المواطن.

رابعا: ماهي الوضعية للأراضي المصنفة اشتراكية بعد انتهاء الآجال القانونية للتسوية المنصوص عليها بالقانون الخاص بالأراضي الاشتراكية لسنة

بعد انتهاء الآجال القانونية للتسوية المنصوص عليها في القانون عدد 69 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية في تونس تبقى الوضعية القانونية لهذه الأراضي خاضعة لأحكام القانون الأساسي الذي ينظمها، مع إمكانية مراجعة التشريعات أو اتخاذ إجراءات لتثمين هذا الرصيد العقاري وتحقيق التنمية الشاملة.

مع الإشارة إلى أن هذا السؤال كان من الأنسب توجيهه لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية باعتبارها الجهة المعنية مباشرة بالموضوع.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول التدخل الطبي العاجل للجندي أ. م. رقم 6038/23 التجنيد التابع للقاعدة العسكرية برطال حيدر.

<u>المصاحيب</u> : امر بمهمة

- طلب التماس من قبل عائلة الجندي أ.م. طلبا للتدخل العاجل
- وصفات طبية (02)
- مكتوب من وزارة الدفاع الوطني لحضور السيد أ. م (02) بمكتب الفرز الطبي

تحية طيبة وبعد،

دعي الجندي أم لأداء واجب الخدمة العسكرية تحت عدد 6038/23 بالتجنيد التابع للقاعدة العسكرية برطال حيدر باردو واثناء اداءه لواجبه تعرض الجندي أ.م. إلى حادث شغل الحق به إصابات على مستوى الساق اليسرى اثناء التدريب بثكنة قابس بتاريخ 24 مارس 2023 وتسلم شهادة طبية في الضرر كما ظل يتلقى العلاج (مسكنات) في انتظار اجراءه لعملية جراحية. الا انه الى اليوم لم تجرى له العملية الجراحية مع ان حالته تعكرت وتنتابه الام واوجاع حادة كما انه تلقى وعودا كثيرة بمواعيد متباعدة لكي تجرى له عملية جراحية بالمستشفى الحبيب ثامر لكن الى اليوم لم يحدث شيء.

- ما هي الأسباب التي حالت دون تلقي الجندي أم لعلاجه اللازم في الوقت المفروض أن يتلقى فيه العملية الجراحية؟
- ماهي التدابير العاجلة التي ستتخذونها ضمانة لحقوق المجند؟
- ما هي الإجراءات الاستثنائية التي يستوجب اتخاذها في حالات حوادث الشغل من أجل سلامة المجندين وغيرهم؟ والسلام

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة عن سؤال كتابي.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001459 بتاريخ 8 ماي 2025.

<u>المصاحيب</u>: إجابة وزارة الدفاع الوطني في صيغة ورقية وصيغة إلكترونية.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتعلّق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كانت قد توجهت به السيّدة بسمة الهمامي عضو مجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بردّ وزارة الدفاع الوطني في هذا الخصوص.

هذا، وتجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونيّة على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب.

إجابة وزارة الدفاع الوطني حول سؤال السيدة النائب بسمة الهمامي، عضو مجلس نواب الشعب

➢ **<u>بخصوص وضعية الجندي أ.م وحيثيات تعرّضه لإصابة بدنية والرعاية الصحية التي تم توفيرها له:</u>**

- تمت دعوة المعني لأداء واجب الخدمة الوطنية طبقا لمقتضيات القانون عدد 1 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جانفي 2004 المتعلّق بالخدمة الوطنية، حيث تم تجنيده ابتداء من 14 مارس 2023 في إطار الدورة 01/2023،
- تعرّض المعني بالأمر بتاريخ 24 مارس 2023 إلى إصابة على مستوى الكاحل الأيسر، خلال متابعته لمرحلة التكوين الأساسي العسكري،
- باعتباره عسكريا مباشرا، فقد تمّ تقديم الرعاية الصحية الضرورية للمعني بالأمر من عيادات طبيّة، فحوصات طبية تكميلية

حيث خضع إلى الاختبار الطبي بقسم جراحة العظام والكلوميات بالمستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس في مناسبتين بتاريخ 30 ماي 2024 و24 مارس 2025 مع توفير الأدوية الضرورية بالإضافة إلى تمتيعه بالراحة الطبيّة المستوجبة كل ذلك طبقا لما يقتضيه التشريع النافذ،

- لمزيد الكشف وتعميق تشخيص الحالة الصحيّة، أجري للمعني بالأمر بتاريخ 30 سبتمبر 2024 تشخيص بالرنين المغناطيسي بنفس القسم وبذات المستشفى تبيّن على إثره أن حالته الصحية لا تستوجب مبدئيا تدخلا جراحيًا حسب التقييم الذي خضع له،
- تندرج جميع الإجراءات والفحوصات سالفة الذكر في إطار الرّعاية الصحية المستوجبة التي ينتفع بها العسكريون عموما من جهة وفي إطار التحضير لعرض ملف المعني بالأمر على أنظار لجنة الإعفاء في أقرب الآجال وبمجرد استيفاء إعداد ملفه الطبي، طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 3 لسنة 1972 المؤرّخ في 11 أكتوبر 1972 المتعلق بضبط نظام الجرايات العسكرية للسقوط المصادق عليه بمقتضى القانون عدد 70 لسنة 1972 المؤرّخ في 11 نوفمبر 1972 التي من ضمن مشمولاتها تحديد نسبة السقوط اللاحقة بالمعني بالأمر ومدى علاقة الحادث بالخدمة من جهة ثانية.

≈ لذا، فإنّ الوضعيّة الصحية والخدمات الصحيّة المقدّمة للمعني بالأمر تعتبر عادية، مطابقة لما تتطلبه حالته ولم يشبها أي نقص أو إخلال.

➢ **<u>بالنسبة للإجراءات الاستثنائية التي يتم اتخاذها في حالة تعرّض المجندين إلى حوادث شغل:</u>**

- ينتمي من تتم دعوتهم لأداء واجب الخدمة الوطنية بمجرّد تجنيدهم وطيلة فترات ومدة أداء هذا الواجب إلى سلك العسكريين، حيث تتكفل الوزارة بإكسائهم وإطعامهم وتكاليف تنقلهم، مع تمتعهم بالمنحة المقرّرة للمجندين وبالرّعاية الصحية المجانية طبقا لما يقتضيه الباب الثالث من القانون عدد 20 لسنة 1967 المؤرخ في 31 ماي 1967 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام للعسكريين.

هذا وفي صورة تعرّضهم لإصابات، سواء في إطار الخدمة أو بسببها أو حتى خارج إطارها، فإنّه تتم معالجة وضعياتهم وملفاتهم على قدم المساواة مع سائر العسكريين، طبقا لما جاء بالمرسوم عدد 3 سالف الذكر مع الإشارة أنه ليس هناك إجراءات استثنائية تمييزية مع نظرائهم المنتمين لنفس السلك.

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

<u>الموضوع</u>: حول ملابسات المناظرات الوطنية.

<u>المصاحيب</u> : محضر معاينة

تحية طيبة،

أثيرت في الآونة الأخيرة تساؤلات جدية واستنكارات واسعة في صفوف المترشحين لمناظرة التفقد للتعليم الابتدائي، وذلك بسبب عدد من التجاوزات والإخلالات التي رافقت سير هذه المناظرة وإعلان نتائجها، وهو ما يهدد شفافية هذه المناظرة ويُسيء إلى مصداقية وزارة التربية وثقة الإطار التربوي فيها.

وبناء على ما سبق أطلب من سيادتكم توضيحات حول النقاط التالية:

- كيف تفسر الوزارة أن موضوع المناظرة لا يمت بصلة لواقع التعليم الابتدائي، ولم يقترحه متفقدون بيداغوجيون ميدانيون، بل بدا وكأنّه موجه إلى مستشاري التوجيه الجامعي؟ أليس في ذلك مساس بجوهر المناظرة وهدفها التربوي؟
- ماهي المقاييس المعتمدة في تعيين أعضاء لجان الإصلاح خاصة في ظل مقاطعة نقابة المتفقدين لهذه المناظرة؟
- كيف تم ذلك في ظل مقاطعة نقابة المتفقدين لهذه المناظرة؟
- وهل الوزارة على علم بأنّ من قاموا بتكوين المترشحين بمقابل مادي شاركوا لاحقاً في عملية الإصلاح؟
- لماذا لم تنشر الوزارة كالعادة إصلاح موحد وتفصيلي يبين المعايير المعتمدة في التقييم؟
- هل صحيح أنّ الإصلاح تم دون قص جذاذة الأسماء وتعويضها بمعرف وحيد كما ورد في تصريحات منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ما مدى صحة الأخبار المتداولة بخصوص تسريب النتائج قبل إعلانها الرسمي بأسبوع؟ ولماذا تم نشر النتائج على منصات التواصل الاجتماعي قبل نشرها على الموقع الرسمي للوزارة؟
- منذ متى أصبحت تطبيقة "الفايسبوك" منصة رسمية لنشر نتائج مناظرة وطنية بهذا الحجم؟
- كيف تردّ الوزارة على ما ورد في تدوينة المتفقد العام المالي، والتي أكد فيها وجود حالات غش موثقة بالأسماء تحصلت على أعداد بين 6 و 7.5؟ (ونمدكم بمحضر معاينة عن طريق عادل منفذ في الغرض)، هل تم فتح تحقيق إداري في هذه التجاوزات؟ ولماذا لم تتخذ أي إجراءات ردعية إلى الآن؟
- ماذا عن الخطأ الذي ورد في نص الامتحان الوطني التطبيقي لمادة الإعلامية لشعبة باكالوريا اقتصاد وتصرف على الساعة الثامنة صباحا والذي انجز عنه حالة قلق تشويش وارتباك لدى التلاميذ مما أدى إلى عدم تركيزهم في الامتحان؟ وهل وقع تدارك الأمر وإضافة الوقت المهدور اللازم (20 دق) لكل تلميذ؟
- هل تمت مساءلة من تسبب في هذا الخطأ علما أن اللجنة المنوطة لها عهدة اعداد الامتحان من واجبها مراجعة نص الاختبار قبل اعتماده؟

نظراً لخطورة هذه المعطيات وانعكاسها على هيبة المناظرات الوطنية، أطالب بفتح تحقيق عاجل وشفاف، وتحديد المسؤوليات، واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية وإدارية. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة عن سؤال كتابي.

<u>المرجع</u>: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0001733 بتاريخ 29ماي 2025.

<u>المصاحيب</u>: بطاقة حول سؤال كتابي.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤال كتابي إلى وزير التربية من قبل النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقة المرفقة حول السؤال الكتابي الموجه في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيدة نجلاء اللحياني

الموضوع: حول ملابسات المناظرات الوطنية.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به، يشرّفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

المصاحيب:

- وثيقة عدد 1 : مقترح تركيبة لجنة اقتراح مواضيع
- وثيقة عدد 2 : مقترح تركيبة لجنة إصلاح،
- وثيقة عدد 3 و 4 : توصيات خاصة برئيس وعضو لجنة الإصلاح،
- وثيقة عدد 5 : مقترح في اللجنة الفرعية التي ستتولى تهيئة أوراق التحارير للإصلاح،
- وثيقة عدد 7 : تدوينة على صفحات الفايسبوك
- وثيقة عدد 8 : محضر مداولات
- وثيقة عدد 9 : نسختان من محضري لجنة مرافقة المناظرة وحوكمتها.

1. كيف تفسر الوزارة أن موضوع المناظرة لا يمت بصلة لواقع التعليم الابتدائي، ولم يقترحه متفقدون بيداغوجيون ميدانيون بل بدا وكأنه موجه إلى مستشاري التوجيه الجامعي ؟ أليس في ذلك مساس بجوهر المناظرة وهدفها التربوي؟

يضبط القرار المؤرخ في 19 أكتوبر 2018 كيفية تنظيم المناظرة الخارجية بالاختبارات للالتحاق بمرحلة تكوين لانتداب متفقدين للمدارس الابتدائية، وينص الفصل 8 (بخصوص الاختبار الكتابي) منه على أنه:" تشتمل المناظرة على اختبار كتابي يهدف إلى تقييم الكفاءات اللغوية والمنهجية المعرفية للمترشح الذي يدعى إلى تحرير مقالة باللغة التي اختارها المترشح (عربية أو فرنسية أو أنقليزية) ويتعلق بالمحاور المدرجة بالملحق المصاحيب..."

وقد نص الملحق المصاحب للقرار على محاور المناظرة وهي:

- فلسفة التربية
- النظام التربوي التونسي
- العلاقة التربوية
- التربية والمجتمع
- الطفولة والمراهقة
- التواصل
- الأخلاقيات المهنية
- التربية والتشغيلية: وهو المحور الذي استمد منه موضوع المناظرة.

وبالنسبة إلى من قام باقتراح موضوع الاختبارات الكتابية، فقد تم ضبط القائمة باقتراح من رئيس لجنة المناظرة وذلك عملا بأحكام الفصل 7 من قرار تنظيم المناظرة والذي ينص على أنه : " تتولى لجنة المناظرة النظر في نتائج المناظرة واقتراح قائمة في المترشحين المقبولين لمتابعة مرحلة تكوين حسب كل اختصاص ولرئيس اللجنة أن يكون لجانا فنّية فرعيّة"

وقد تكونت لجنة إعداد مواضيع الدورة (ملحق عدد 1) بالنسبة إلى المناظرة الخارجية بالاختبارات للالتحاق بمرحلة تكوين لانتداب متفقدين للمدارس الابتدائية (دورة 2025 من مجموعة من المتفقدين البيداغوجيين وهم السيدات والسادة:

ع/ر	الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الاختصاص	المندوبية
1	بوبكر الحرزلي	رئيس	متفقد عام مميز للتربية	عربية	تونس 2
2	محمد المسلمي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	عربية	جندوبة
3	رجاء السويسي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	فرنسية	نابل
4	نادرة الصيد عشوش	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	فرنسية	تونس 2
5	رشيد الرواني	عضو	متفقد أول للتعليم الاعدادي والثانوي	انقليزية	تونس 2
6	شكيب المناعي	عضو	متفقد للتعليم الاعدادي والثانوي	انقليزية	باجة

2. ما هي المقاييس المعتمدة في تعيين أعضاء لجان الإصلاح خاصة في ظل مقاطعة نقابة المتفقدين لهذه المناظرة ؟

مثلما تم بيانه فإنه اعتمادا على نفس الفصل 7 من قرار تنظيم المناظرة فقد تم ضبط تركيبة اللجنة الفرعية المكلفة بعملية إصلاح أوراق التحارير وهي كالآتي (ملحق عدد (2 بالنسبة إلى المناظرة الخارجية بالاختبارات للالتحاق بمرحلةتكوين لانتداب متفقدين للمدارس الابتدائية (دورة 2025):

ع/ر	الاختصاص	الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	المندوبية الجهوية للتربية
1	العربية	بوبكر الحرزلي	رئيس	متفقد عام مميز للتربية	تونس 2
2		منصف مسلمي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	جندوبة

3		علي سعيدي	عضو	متفقد عام مميز للتربية	قفصة
4		جميلة يحياوي	عضو	متفقد عام مميز للتربية	جندوبة
5		منجي الشوايشي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	بن عروس
6		عمر بن صالح	عضو	متفقد عام مميز للتربية	صفاقس 2
7		نجيب جراد	عضو	متفقد عام مميز للتربية	قفصة
8		منجي حمدي	عضو	متفقد عام مميز للتربية	المنستير
9		فتحي بن يحي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 1
10		سالم بلغيث	عضو	متفقد أول للمدارس الابتدائية	تونس 1
11		نجوى القادري	عضو	متفقد عام مميز للتربية	المنستير
12		أحمد الهمامي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	سليانة
13		محمد رقاد	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	أريانة
14		عبد الستار الربيعي	عضو	متفقد عام مميز للتربية	نابل
15		عماد العبيدي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 1
16	الفرنسية	رجاء السويسي	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	نابل
17		نادرة الصيد	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 2
18		آمال عمايدية	عضو	متفقد عام مميز للتربية	قفصة
19		لمياء بن فائزة	عضو	متفقد عام للمدارس الابتدائية	تونس 1
20	الانقليزية	شكيب مناعي	عضو	متفقد للتعليم الاعدادي والثانوي	باجة
21		رشيد روافي	عضو	متفقد أول للتعليم الاعدادي والثانوي	تونس 2

وقد تمت عملية الاختيار بناء على عناصر الكفاءة والاستعداد والاختصاص والنزاهة واحترام واجب التحفّظ.

3. <u>كيف تم ذلك في ظل مقاطعة نقابة المتفقدين لهذه المناظرة ؟</u>

تمت عملية الاختيار بناء على العناصر أو المقاييس المذكورة سابقا ولم يتم تسجيل أي تململ أو مقاطعة من قبل المشاركين في عملية الإصلاح بل بالعكس فقد عبروا عن اعتزازهم وعن شعورهم الكامل بالمسؤولية وبالاستعداد التام لإنجاح المهمة الموكولة إليهم وبالتقيد والالتزام التام بجملة التوصيات التي تسلموها كوثيقة مرفقة لتكاليفهم (وثيقة عدد 3 و 4).

4. <u>هل الوزارة على علم بأن من قاموا بتكوين المترشحين بمقابل مادي شاركوا لاحقا في عملية الإصلاح؟</u>

تم التفطن من قبل المصالح المعنية بالوزارة (إدارة المناظرات المهنية والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية) إلى مجموعة من المتفقدين الذين قاموا بدورات تكوينية لفائدة مدرسي مدارس ابتدائية في إطار استعدادهم للمشاركة في المناظرة، وقد قامت هذه المصالح بالتحري الكامل والتشاور وعدم اقتراح كل من ثبت مشاركتهم أو تنشيطهم لحلقات تكوين من المتفقدين، وتم التأكد من خلو قائمة المقترحين في عملتي إعداد المواضيع وإصلاح الاختبارات الكتابية من مسدي هذه الخدمات مجانا أو بمقابل مالي.

5. <u>لماذا لم تنشر الوزارة كالعادة إصلاح موحد وتفصيلي يبين المعايير المعتمدة في التقييم؟</u>

لم تقم الوزارة بنشر إصلاح الاختبارات في أي دورة من الدورات السابقة وهي عملية غير منصوص عليها بقرار تنظيم المناظرة، غير أنه بالإمكان نشر الإصلاح والمقاييس التي تم اعتمادها عند الانتهاء من جميع مراحل المناظرة التي ما تزال جارية.

6. <u>هل صحيح أن الإصلاح تم دون قص جذاذة الأسماء وتعويضها بمعرف وحيد، كما ورد في تصريحات منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي</u>؟

عند الانتهاء من اجتياز الاختبار الكتابي وقبل عرض أوراق التحارير على المصححين هنالك عمليات ضرورية وأساسية جدا يتم إنجازها استعدادا لمرحلة الإصلاح، وتتمثل في:

* اقتراح قائمة في اللجنة الفنية الفرعية التي ستتولى تهيئة أوراق التحارير للإصلاح (وثيقة عدد 5) وذلك طبقا لأحكام نفس الفصل 7 من قرار تنظيم المناظرة، ويتم اختيار عناصر اللجنة الفرعية من ذوي الكفاءة والخبرة في هذه الأعمال نظرا لسريّتها ودقتها.

* تتولى مصالح الإدارة العامة للإعلامية والإدارة الالكترونية إعداد الأرقام السرية لجميع المترشحين بطريق ميكانيكية وغير منظمة لا تخضع لترتيب معين وطباعتها على لصوقات.

* يتولى أعضاء فريق تهيئة أوراق التحارير:

- التأكد من الغيابات ومن الحضور حسب قائمات الحضور وتصاميم القاعات وأسماء الغائبين المسجلين على ظروف جمع التحارير.

- قص طوالع أوراق التحارير وإلصاق لصوقة بها اسم المترشح ولقبه على الطالع الذي يبقى لدى الإدارة، وإلصاق الرقم السري فقط على جميع الأوراق التي ستقدم إلى الإصلاح.

- إعادة التثبت في المترشحين الغائبين والتأكد من ذلك بمقارنة اللصوقات المتبقية مع أوراق الحضور.

- تعمير الرمز الخاص بالغيابات على أوراق إسناد الأعداد (ثلاث أوراق: المصحح الأول والمصحح الثاني والعدد النهائي).

وهو ما تم إنجازه بكامل الدقة خلال هذه الدورة، وبالتالي فإن ما أشيع على مواقع التواصل الاجتماعي عار من الصحة وخال من المسؤولية.

7. <u>ما مدى صحة الأخبار المتداولة بخصوص تسريب النتائج قبل إعلانها الرسمي بأسبوع؟ ولماذا تم نشر النتائج على منصات التواصل الاجتماعي قبل نشرها على الموقع الرسمي للوزارة؟</u>

من حيث الأصل فإنه لا يمكن الحديث عن نتائج أي مرحلة من مراحل المناظرة إلا بعد التداول فيها من قبل لجنة المناظرة واقتراح قائمة المقبولين لاجتياز المرحلة الموالية على أنظار الوزير للمصادقة وهو ما تم تطبيقه. فمباشرة بعد انتهاء اللجنة المشرفة من المداولات تم عرض المحضر مرفقا بقائمات في المترشحين المقبولين وتم الإذن بنشر النتائج في حينها (أي مباشرة بعد الإمضاء على مختلف الوثائق)، وبالتالي فمن غير المنطقي أن يكون هنالك تسريب لنتائج قبل إعلانها الرسمي.

<u>وقد أرسلت إدارة المناظرات المهنية يوم 7 ماي 2025 على الساعة 16 و 48 دق إلى الادارة العامة للإعلامية والادارة الالكترونية بتمام التثبت من الموقع والإذن بنشر النتائج على الشبكة التربوية.</u>

وبالنسبة الى طريقة الإعلان عن النتائج فيتم نشرها عبر الموقع الرسمي للوزارة www.edunet.tn وهو نفس الموقع الذي تم اعتماده لعملية التسجيل في المناظرة عند الترشح.

هذا وإن طريقة الاعلام تكون شخصية باعتماد المترشح على معرفه الوحيد. غير أن عملية نشر النتائج يسبقها بلاغ ينشر بدوره على نفس الموقع الرسمي للوزارة وعلى صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" إذ يتم دعوة جميع المترشحين من خلال البلاغ على اعتماد الرابط للولوج والاطلاع على النتائج وبالنسبة الى المقبولين منهم سحب الاستدعاءات الخاصة بالاختبار التطبيقي.

8. <u>منذ متى أصبحت تطبيقة "الفايسبوك" منصة رسمية لنشر نتائج مناظرة وطنية بهذا الحجم</u>؟

مثلما تم بيانه فإن نتائج المناظرات تنشر على الشبكة التربوية على الموقع الرسمي للوزارة دون سواه وهوwww.edunet.tn، غير أنه <u>يتم الاعتماد على بلاغ ينشر بدوره على موقع الوزارة المذكور وعلى صفحتها الرسمية على" الفايسبوك"</u> وذلك حرصا على وصول المعلومة إلى المعنيين والتقليل من انتشار الشائعات حيث يصبح المصدر الموثوق متاحا لجميع الشرائح والاعتماد على المواقع الرسمية للتواصل الاجتماعي يندرج ضمن تفعيل الإعلام الحكومي وموثوقيته.

9. <u>كيف ترد الوزارة على ما ورد في تدوينة المتفقد العام المالي والتي أكد فيها وجود حالات غش موثقة بالأسماء تحصلت على أعداد بين 6 و 7.5 ؟ (ونمدكم بمحضر معاينة عن طريق عدل منفذ في الغرض) هل تم فتح تحقيق إداري في هذه التجاوزات؟ ولماذا لم تتخذ أي إجراءات ردعية الى الآن؟</u>

للتصحيح فإن التفقدية العامة الإدارية والمالية للوزارة هي هيكل محايد وعلى درجة عالية من المسؤولية والحرفية ويتعين تنزيه المنتمين إليه عن أعمال وتصريحات من هذا القبيل. وقد تم التفطن إلى تدوينة (ملحق عدد (6قام بنشرها متفقد بيداغوجي مكشوف الاسم والهوية وهذا نصها:

" الي مشى في بالو أن chat Gpt باش يعاونوها هو يلقى روحو على بره بعدد لا يتجاوز 6.5 أو 7 من20 والحالات موجودة ومعروفة"

والوزارة تترفع عن مثل هذه التدوينات التي لا سند لها ولا أساس لها من الصحة خاصة بعد التأكد من أن من قام بنشرها ليست له أي علاقة بلجنة المناظرة ولم يشارك لا في صياغة المواضيع ولا في إصلاح التحارير. وتحتفظ الوزارة باتباع كامل الإجراءات القانونية والإدارية في الغرض.

وإضافة إلى ما تفضلتم به في سؤالكم، فإنّه يجدر التعرض إلى عدد من النقاط الأخرى التي اتصلت بالموضوع، على غرار ما يروج عن:

1. <u>عدم تطبيق القانون القاضي بإقصاء المترشحين الذين تعلقت بهم تقارير في الغش في المناظرة.</u>

يتعرض الفصل 12 من قرار تنظيم المناظرة إلى حالات الغش وفيما يلي نصه " **يترتب عن كل غش أو محاولة غش يتم التفطن إليها في أي مرحلة من مراحل المناظرة إلغاء اختبارات المترشح.**

كما يمكن منعه من المشاركة لمدة أقصاها خمس (5) سنوات في المناظرة الخارجية وذلك بناء على قرار يصدر في الغرض عن الوزير المكلف بالتربية".

وقد تم تسجيل حالة غش بمعهد ابن الجزار بالقيروان تخص مترشحة تم اعتماد جميع الإجراءات الإدارية والقانونية بشأنها كما تم تطبيق ما ورد بالفصل 12 من قرار تنظيم المناظرة وتم اقتراح تسليط عقوبة إلغاء اختبارها ومنعها من المشاركة لثلاث سنوات في المناظرة الخارجية كما تم تدوين الحالة بمحضر المداولات وعرضها على عناية السيد الوزير الذي صادق على مقترح اللجنة (وثيقة عدد 7)

2. <u>عدم التوازن بين الجهات في عدد الناجحين في المناظرة بشكل لافت(المراوحة بين صفر في ولاية و 37 في ولاية أخرى)</u>

يبقى التقيد بمبدأ النزاهة والشفافية أهم ضامن لنجاح المناظرة ولتحقيق العدالة بين المتناظرين. وبالتالي فإنه من غير المقبول أن يتم الأخذ مسبقا بعدد الناجحين حسب كل ولاية بل أن مبدأ التناظر يحتم أن تكون الأولوية للأجدر والأقدر، إضافة الى ذلك يبين الجدول الموالي توزيع المقبولين في مرحلة الاختبار الكتابي على جميع الولايات بالنسبة إلى المناظرة الخارجية بالاختبارات للالتحاق بمرحلة تكوين لانتداب متفقدين للمدارس الابتدائية:

ع/ر	المندوبية	عدد المترشحين	عدد المقبولين
1	تونس 1	108	7
2	تونس 2	104	14
3	اريانة	122	17
4	بن عروس	176	17
5	زغوان	44	3
6	منوبة	113	6
7	بنزرت	122	6
8	باجة	92	3
9	جندوبة	136	4
10	الكاف	90	6
11	سليانة	100	6
12	القصرين	199	3
13	سيدي بوزيد	240	12
14	قفصة	199	8
15	توزر	40	2
16	قبلي	58	3
17	تطاوين	40	4
18	مدنين	129	6
19	قابس	103	11
20	صفاقس 1	191	19
21	صفاقس 2	160	12
22	القيروان	194	10
23	المهدية	124	11
24	المنستير	157	8
25	سوسة	159	7
26	نابل	161	7
المجموع		3361	212

والجدول يبيّن أن عدد المقبولين في مرحلة القبول الأولي هو 212، وعدد المقبولين في هذه المرحلة يستند إلى ما جاء بالفصل 13 من قرار تنظيم المناظرة والذي ينص على أنه "**تتولى اللجنة ضبط قائمة في المترشحين المؤهلين لاجتياز الاختبار التطبيقي - الشفوي للقبول النهائي حسب كل اختصاص وذلك على أساس عدد الخطط المراد سد شغورها في كل اختصاص وعدد إضافي لا يتعدى 50% من عدد الخطط المذكورة**". علما وأن عدد الخطط التي فتحت بعنوانها المناظرة يقدر بـ 166 خطة.

كما يبيّن الجدول أن جميع الولايات ممثلة في الاختبارات الشفوية التطبيقية وذلك بأعداد تتراوح بين عدد أدناه 2 مترشح (مندوبية توزر) وعدد أقصاه 19 مترشح (مندوبية صفاقس1) وبنسب متقاربة وهذا راجع أساسا إلى عدد المترشحين الذين اجتازوا الاختبار حسب كل ولاية.

إضافة إلى ذلك فإنّه من المنطقي أن ترتفع نسبة الناجحين بمقتضى ارتفاع نسبة المترشحين بعدد من المندوبيات الجهوية للتربية، فكلما ازداد عدد المترشحين ترتفع بالتالي فرص النجاح.

وأما عن ارتفاع عدد الناجحين بعدد من المندوبيات الجهوية للتربية فذلك قد يرجع إلى كونها تستقطب كفاءات المدرسين من ذوي التجربة والأقدمية في التدريس والذين ليسوا بالضرورة أصيلي تلك المندوبيات الجهوية للتربية وإنما الانتماء الجغرافي لهذه المندوبيات يعود إلى الاستقرار المهني وليس إلى الانتماء الأصلي للمترشح.

3. <u>عدم التطابق بين العدد المطلوب في بلاغ المناظرة وعدد الناجحين المصرح به فعليا (128) .</u>

يبيّن الجدول أن عدد المقبولين في المرحلة الأولى عددهم 212 مترشحا وليس 128 مثلما تم ذكره.

4. <u>قرصنة الموقع نتج عنه تغيير في الأعداد أدى إلى تغيير في النتائج والترتيب.</u>

لم تسجل الوزارة أي حالة من هذا النوع ولم يصل أي اعتراض من مترشح مفاده الحصول على نتيجة ثم تم التراجع عنها وبالتالي فإن المعلومة أو الملاحظة تندرج ضمن الإشاعات مثلما تم التعبير عنه ولا يمكن أخذها بعين الجدية.

ومن خلال جملة هذه النقاط، تؤكد الوزارة السير العادي لهذه المناظرة، علما وأنه تم الإذن إلى لجنة مرافقة (الوثيقة عدد 9) تتكون من فريق من المتفقدين الإداريين والماليين يترأسهم السيد المتفقد العام الإداري والمالي وتضم الإدارة العامة للامتحانات والتفقدية العامة لبيداغوجيا التربية وإدارة المناظرات المهنية لمرافقة الإدارة والإحاطة بمختلف أعمالها الخاصة بمناظرتي التفقد ابتدائي وإعدادي وثانوي وفي مختلف مراحلها بدءً من الاستعدادات لتنظيمها مرورا بمختلف مراحل إجرائها وصولا إلى عمليات الإصلاح والتقييم ونشر النتائج. وقد باشرت اللجنة مهام تدقيق الملف وحوكمته قصد تأطير المناظرة وفق الإجراءات الإدارية والقانونية المطلوبة.

إضافة إلى تكليف لجان متابعة من الإدارة المركزية لسير المناظرة بمختلف مراكز الاختبارات، ولم يتم تسجيل ما من شأنه الإخلال بمبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والإنصاف بين المترشحين.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل الى سيادتكم هذا السؤال الكتابي

<u>الموضوع</u>: في شأن الإشكاليات التطبيقية للفصل 4 من الأمر عدد 580 لسنة 1974

تحية طيبة،

تبعا لما ورد علينا من معطيات ميدانية وتشكيات صادرة عن مهيني القطاع السياحي، لا سيما وكالات الأسفار، نتشرف بإعلامكم بوجود إشكال قانوني وتطبيقي يتعلق بالعودة إلى العمل بمقتضيات

الفصل 4 من الأمر عدد 580 لسنة 1974 والذي يحدد عدد أفراد المجموعة السياحية بـ 30 شخصا كحد أقصى.

وقد تم تسجيل حالات تم فيها إيقاف حافلات سياحية، استنادا إلى هذا النص، من قبل بعض الأعوان، مما خلق اضطرابا في السير العادي للرحلات وأثار ارتباكا لدى السياح والمهنيين خاصة في ظل غياب منشورات تفسيرية أو تحيين رسمي لمقتضيات هذا الفصل.

وإذ ننوه إلى هذا الفصل قد صيغ في سياق تنظيمي يعود إلى أكثر من خمسين سنة، فإن واقع النقل السياحي الحديث وما شهده من تحولات على مستوى وسائل النقل والضوابط الجبائية والتقنية، يجعل من الضروري التوقف عند مدى قابليته للتطبيق العملي، وخاصة فيما يخص:

- سعة الحافلات السياحية المعتمدة رسميا
- التوازنات الاقتصادية للرحلات الجماعية
- وصلاحيات الهيئات المكلفة بالرقابة الميدانية

كما تجدر الإشارة إلى وجود تباين في التأويل القانوني بين المصالح المتداخلة وهو ما شأنه ان ينعكس سلبا على صورة الوجهة التونسية في الأسواق الخارجية

وعليه، فإننا نلفت انتباه مصالحكم إلى أهمية تدارس هذا الوضع وإيجاد مقاربة موحدة في التعامل معه، بما يراعي متطلبات التنظيم السياحي المعاصر، ويضمن وضوح الإطار القانوني وفاعليته في كنف احترام الصلاحيات القطاعية لكل هيكل.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب رمزي الشتوي

المرجع: مكتوبكم عدد.0001531-3000-26-2025 بتاريخ 12 ماي 2025

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة توزر السيد رمزي الشتوي، بخصوص تطبيق الأمر عدد 580 لسنة 1974 المؤرخ في 25 ماي 1974 المتعلق بضبط حقوق وواجبات أدلاء السياحة، وتجدر الإفادة بأن النص القانوني المذكور لا يرجع بالاختصاص لوزارة النقل، ويتجه الرأي إلى استشارة المصالح المعنية بوزارة السياحة.

والسّلام

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل الى سيادتكم هذا السؤال الكتابي.

الموضوع: حول مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور بمعتمدية عقارب.

تحية وطنية وبعد،

بعد أن تم الإعلان منذ سنة 2016 عن مشروع تهيئة المنطقة اللوجستية بقرقور كأحد المشاريع النموذجية ذات الأولوية الوطنية، وبعد استكمال جميع الدراسات الفنية والبيئية اللازمة، ومع التأكيد المتواصل في مختلف الاستراتيجيات خاصة رؤية اللوجستية لتونس في أفق 2040، على أهمية هذا المشروع ودوره المحوري في معاضدة نشاط ميناء صفاقس وتفعيل النقل المتعدد الوسائط البحري، الحديدي، الجوي)،

ونظرًا لما يوفره هذا المشروع من فرص استثمارية هامة، وما يتيحه من دفع للمجالات الصناعية والخدماتية والفلاحية بالجهة وبالاقتصاد الوطني عمومًا.

ورغم إعلان طلب العروض في جانفي 2021 قصد تهيئة وتطوير واستغلال هذه المنطقة دون صدور نتائج واضحة أو اتخاذ خطوات عملية منذ ذلك التاريخ إلى اليوم.

نتوجه إلى وزارتكم بالأسئلة التالية:

1. ما هي الخطوات الفعلية التي تم اتخاذها لتفعيل مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور؟
2. ما مآل طلبات العروض التي تم الإعلان عنها منذ 2021؟
3. متى سيتم المرور إلى مرحلة الإنجاز الفعلي للمشروع؟
4. وكيف سيتم ضمان ألا يبقى مصير هذا المشروع مصيرًا غامضًا رغم أهميته الاستراتيجية محليا ووطنيا ودوليًا؟

مع بالغ الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب شكري بن البحري دائرة عقارب

المرجع: مكتوبكم عدد. -1438-3000-26-2025 بتاريخ 12 ماي 2025

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة عقارب السيد شكري بن البحري بخصوص مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على التساؤلات المطروحة. والسّلام

رد وزارة النقل

الإجابة على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة عقارب السيد شكري بن البحري، بخصوص مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور

تؤكد وزارة النقل أنّ مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور (47) هك) كان ولازال ضمن أولويّات الاستراتيجية الوطنية للوجستية، حيث تمثل ركيزة من ركائز الرّبط بين ميناء صفاقس والأسواق الإقليمية. وقد تمّت المصادقة على موقع المشروع منذ سنة 2016 من طرف أعضاء اللجنة الوطنية المكلّفة بضبط الأراضي الممكن إدراجها ضمن دوائر التدخل العقاري أو دوائر المدخرات العقارية قصد بعث مناطق لوجستية، كما تم

استكمال عدة أشغال فنية منذ سنة 2017 على غرار الأعمال الطوبوغرافية والدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع.

كما تمت في سنة 2020 الدعوة للتعبير عن الرّغبة في تمويل وإنجاز واستغلال المشروع في إطار شراكة مع القطاع الخاص وتمّ إعداد قائمة مختصرة في الغرض للمهتمين بإنجازه وتمت موافاة وزارة التجهيز والإسكان بملف إحداث دائرة تدخل عقاري لفائدة وزارة النقل قصد استصدار أمر في الغرض وهو بصدد التحيين من قبل المصالح المعنية بالشؤون لقانونية بالوزارة.

ونظرا للخصوصية الفنية للمشروع، سيتم طلب تمويل المساعدة الفنية لإنجاز ملف طلب العروض الخاص بتمويل واستغلال وإنجاز مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور وذلك على موارد ميزانية الدولة التكميلية بعنوان سنة 2025 أو بعنوان ميزانية 2026.

أمّا بالنسبة للإنجاز الفعلي للمشروع فهو مرتبط أساسا بتكفّل ميزانية الدولة بكلفة التهيئة الخارجية للمنطقة اللوجستية بقرقور الطرقات والسكة والكهرباء والماء والتطهير والاتصالات ورصد الاعتمادات الضرورية لإنجاز الأشغال بعنوان المصاريف الطارئة بعنوان ميزانية سنة 2025 أو بعنوان ميزانية سنة 2026، مع الانفتاح على المبادرات الخاصة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى تضافر جهود كل الهياكل المتداخلة للحرص على متابعة مدى تقدّم الإنجاز مع رفع العراقيل بصفة دورية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: المنطقة لوجستية قرقور بولاية صفاقس

تعتبر المناطق اللوجستية من الآليات الأساسية التي تمكن من الاستغلال الأمثل للموقع الاستراتيجي لتونس وتثمين مقوماتها اللوجستية وتوظيف بعدها المتوسطي والإفريقي نظرا لما توفره من فرص للاستثمار من خلال الاستفادة من الإمكانيات الخدماتية الهامة التي تتميز بها هذه المناطق. من جانب آخر تقوم المناطق اللوجستية بدور كبير على مستوى التزود والتوزيع في التحكم في الأسعار من خلال التحكم في كلفة النقل وتسهيل تدفق السلع بين نقاط الإنتاج والاستهلاك بما ينعكس إيجابيا على القدرة الشرائية للمواطن.

هذا وتم خلال الفترة 2016-2020 استكمال الدراسات الفنية والبيئية للمنطقة اللوجستية بقرقور وقد تم تخصيص حوالي 35 هكتارا لإنجاز المنطقة بكلفة تقديرية تناهز 84 مليون ونشرت وزارة النقل طلب تعبير عن الرغبة لإنجاز واستغلال المنطقة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 16 جانفي 2021

هذا وتم التأكيد خلال ورشة عمل حول مخرجات الدراسة المتعلقة بالرؤية اللوجستية لتونس 2040 انتظمت في 13 ماي 2024، تحت إشراف وزيرة التجهيز والاسكان والمكلفة بتسيير وزارة النقل على ضرورة الارتقاء بمنظومة اللوجستية وتطوير النقل متعدد الوسائط دعما للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والمساهمة في اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى ضرورة توفير الأرضية لجعل تونس قطب لوجستي إقليمي في أفق سنة 2040 بناءا على ما سبق متى سيرى هذا المشروع النور؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب صابر مصمودي -دائرة صفاقس الغربية

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1832 بتاريخ 16 جوان 2025.

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة صفاقس الغربية، السيد صابر مصمودي، بخصوص مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة على التساؤلات المطروحة. والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة صفاقس الغربية، السيد صابر مصمودي.
مرجع الإحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص2025-26-3000-1832 بتاريخ 16 جوان 2025.
موضوع السؤال	المنطقة اللوجستية قرقور بولاية صفاقس

رد وزارة النقل

الإجابة على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة صفاقس الغربية، السيد صابر مصمودي، بخصوص مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور

تؤكد وزارة النقل أنّ مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور (47) هك) كان ولازال ضمن أولويات الاستراتيجية الوطنية للوجستية، حيث تمثل ركيزة من ركائز الرّبط بين ميناء صفاقس والأسواق الإقليمية. وقد تمت المصادقة على موقع المشروع منذ سنة 2016 من طرف أعضاء اللجنة الوطنية المكلّفة بضبط الأراضي الممكن إدراجها ضمن دوائر التدخل العقاري أو دوائر المدخرات العقارية قصد بعث مناطق لوجستية، كما تم استكمال عدّة أشغال فنيّة منذ سنة 2017 على غرار الأعمال الطوبوغرافية والدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع.

كما تمت في سنة 2020 الدعوة للتعبير عن الرّغبة في تمويل وإنجاز واستغلال المشروع في إطار شراكة مع القطاع الخاص وتمّ إعداد قائمة مختصرة في الغرض للمهتمين بإنجازه وتمت موافاة وزارة التجهيز والإسكان بملف إحداث دائرة تدخل عقاري لفائدة وزارة النقل قصد استصدار أمر في الغرض وهو بصدد التحيين من قبل المصالح المعنية بالشؤون القانونية بالوزارة.

ونظرا للخصوصية الفنيّة للمشروع، سيتم طلب تمويل المساعدة الفنية لإنجاز ملف طلب العروض الخاص بتمويل واستغلال وإنجاز مشروع المنطقة اللوجستية بقرقور وذلك على موارد ميزانية الدولة التكميلية بعنوان سنة 2025 أو بعنوان ميزانية 2026، مع الانفتاح على المبادرات الخاصة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى تضافر جهود كل الهياكل المتداخلة للحرص على متابعة مدى تقدّم الإنجاز مع رفع العراقيل بصفة دورية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول تعزيز عدد سفرات الخط (A33) و 433 بعمادة بيرين من معتمدية سيدي حسين.

المرفقات: ملف في الغرض.

في إطار دعم أسطول النقل العمومي بمنطقة سيدي حسين وتذليل الصعوبات التي يعاني منها مواطني المنطقة نتوجه إليكم بما يلي :

نقص عدد السفرات بخصوص الخط (A33) الرابط بين عمادة بيرين والحبيب ثامر ممّا عطّل مصالح المواطنين والتلاميذ والطلبة وتسبب هذا النقص في حالة استياء واحتقان من قبل مستعملي هذا الخط. علما وأن الخط 433 الرابط بين حي الطيب المهيري ومحطة سليمان كاهية شهد انقطاعا متكررا مؤخرا مما زاد الوضع سوءا.

- فمتى يقع تعزيز هذا الخط بعدد إضافي من الحافلات؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب عادل ضياف.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-3000-1438 بتاريخ 12 ماي 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد و 2025-15-19 بتاريخ 12 ماي 2025

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة سيدي حسين بخصوص وضعيّة النقل بعمادة بيرين، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن إجابة على الإستفسارات المطروحة.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النّائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة سيدي حسين السيد عادل ضياف.
مرجع الإحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص 2025-26-3000-0001438 بتاريخ 12 ماي 2025
موضوع السؤال	حول تعزيز عدد سفرات الخطّ (A33) و (433) بعمادة بيرين من معتمدية سيدي حسين.
رد وزارة النقل	
جوابا على تساؤلات النّائب بمجلس نواب الشعب السيد عادل ضياف، عن دائرة سيدي حسين، حول تعزيز سفرات الخطّ (A33) والخطّ (433) بعمادة بيرين التابعة لمعتمدية سيدي حسين، تجدر الإفادة بأنّ شركة النقل بتونس تحرص على الترفيع في نسبة جاهزية الأسطول في المناطق التي تشهد كثافة سكانية والتي يزداد فيها الطلب خاصة في أوقات الذروة الصباحية والمسائية، إلا أنّ هذا الأسطول المتوفّر حاليا لدى الشركة لا يلبّي جميع الطلبات ولتجاوز هذه الإشكاليات، سيتم النّظر في إعادة تشغيل الخطوط المحذوفة والتي انقطعت مؤخّرا وتعزيز وتيرة السفرات على بقيّة الخطوط، وسيتم تدعيم جميع المناطق عند تسلّم الدفعة الأولى من الحافلات الجديدة (118) حافلة من الصين خلال السنة الجارية، حيث تم 09 جوان 2025 إمضاء العقد العام المتعلق باقتناء 418 حافلة جديدة مع شركة "قولدن دراقن" الصينية، لفائدة الشركات الوطنية والجهوية. وبصفة عامة، فإنّ منظومة النقل العمومي بجلّ مناطق تونس الكبرى ستشهد نقلة نوعية من حيث الكم والكيف خاصة خلال السداسي الثاني لسنة 2025 . **والسلام**	

السؤال الكتابي الاول

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي حول تنشيط مطار قابس مطماطة الدولي

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

1- ماهي خطة وزارتكم لتنشيط مطار قابس مطماطة الدولي وخاصة بعد تصنيف سلسلة جبال الظاهر من ضمن أحسن الوجهات السياسية في العالم؟

2- لماذا لا يتم التنسيق مع وكالات الأسفار ومع الخطوط الجوية التونسية للقيام برحلات العمرة انطلاقا من مطار قابس مطماطة الدولي؟

3- في إطار العدالة بين مؤسسات الدولة ومطاراتها وضمن الإجراءات التي تم اتخاذها لتحسين خدمات النقل الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ 6 ماي 2025، ماهي حصة مطار قابس مطماطة الدولي من الرحلات التابعة للخطوط الجوية التونسية ذات التعريفة التفاضلية؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النّائب عبد السّلام الدّحماني

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-0001638 بتاريخ 26 ماي 2025

المصاحيب: بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة مارث دخيلة توجان -مطماطة -مطماطة الجديدة، السيد عبد السّلام الدّحماني، بخصوص تنشيط مطار قابس مطماطة الدولي، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة على الاستفسارات المطروحة.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة مارث-دخيلة توجان-مطماطة-مطماطة الجديدة، السيد عبد السّلام الدحماني.
مرجع الإحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص2025-26-3000-0001638 بتاريخ 26 ماي 2025
موضوع السؤال	تنشيط مطار قابس مطماطة الدولي.

رد وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة مارث - دخيلة توجان - مطماطة -مطماطة الجديدة، السيد عبد السلام الدحماني بخصوص تنشيط مطار قابس - مطماطة الدولي، فقد تمّ في السابق برمجة رحلة باريس - قابس - باريس بطلب من وكالة أسفار تعهدت بعمليّة بيع كافة طاقة استيعاب الطائرة، كما أنّ شركة الخطوط التونسية على استعداد تام لدراسة أي طلب لبرمجة رحلات جوية من وإلى مطار قابس - مطماطة الدولي، تتعهد وكالة أسفار بتسويق كل المقاعد المعروضة بها.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ شركة الخطوط التونسية السريعة مُستعدة لتسيير رحلات جوية "شارتر" إلى مطار قابس وذلك بناءً على الطلب، وهو ما تقوم به حاليًا لفائدة الجمعيات والفرق الرياضية والشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث تؤمن الشركة لفائدة هذه الأخيرة رحلة أسبوعية كل يوم أربعاء تونس / قابس/برمة/قابس/تونس)

كما أنّه في إطار تحسين جودة خدمات النقل الجوي، فقد تمّ التخفيض في أسعار التذاكر لفائدة جاليتنا بالخارج في حدود 30 ، مع امتياز الترفيع في وزن الحقائب من 23 كغ إلى 32 (كغ)، الحقائب اليدوية من 8 كغ إلى 10 كغ)، كما تم إلغاء الخطايا المترتبة على تغيير الحجوزات، وتمّ الحرص بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية على تمتيع جاليتنا بالخارج من محدودي الدخل بعدد 5000 تذكرة ذهابا وإيابا. **والسلام**

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية النقل بولاية قابس

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

1- ما هي المقاييس التي تم اعتمادها لتوزيع الحافلات على الشركات الجهوية للنقل؟

2- نظرا لخصوصية المعتمديات التالية: مارث ودخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة وهي مناطق جبلية وعرة فما هو تصور الوزارة لإنصافها؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب عبد السلام الدحماني

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-3000-1736 بتاريخ 30 ماي 2025 والمسجل بمكتب الضبط المركزي تحت عدد و2025-15-1616 بتاريخ 2 جوان 2025

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة مارث - دخيلة توجان - مطماطة - مطماطة الجديدة بخصوص وضعيّة النقل بالحافلات بولاية قابس أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمن إجابة على الاستفسارات المطروحة.

والسلام

رد وزارة النقل

الإجابة على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة مارث - دخيلة توجان - مطماطة - مطماطة الجديدة، السيد عبد السّلام الدّحماني، حول وضعيّة النقل بالحافلات بالدائرة المذكورة

1- إنّ عمليّة توزيع الحافلات على مختلف مناطق البلاد تعتمد على مقاييس علميّة تتلخص أساسا في الامتداد الجغرافي للولاية والكثافة السكانية بها ومعدّل عمر الأسطول ونسبة جاهزيته وحاجيات كل جهة وعدد الإشتراكات المدرسية والجامعية لكل شركة.

2- بالنسبة لتوزيع الحافلات بكل من مارث ودخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة، فإنّ وكالتي الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس بكل من مطماطة ومارث تغطي المناطق المذكورة حاليا بعدد22 حافلة وفقا للمعطيات التالية:

وكالة مطماطة:

عدد الخطوط	عدد الحافلات	عدد الاعوان
10	09	21

وكالة مارث:

عدد الخطوط	عدد الحافلات	عدد الاعوان
14	13	24

هذا وسيتم تدعيم النقل والنظر في إرجاع بعض الخطوط المحذوفة عند استلام الحافلات المزدوجة الجديدة في إطار الصفقة العامة لاقتناء 418 حافلة لفائدة الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري منها 20 حافلة مخصصة للشركة الجهوية للنقل بولاية قابس (خلال موفّى سنة 2025)، هذا إضافة إلى تنفيذ استثمارات الشركة خلال سنتي 2025 و2026 لاقتناء حافلات مزدوجة وعادية ومكيفة وحافلات صغيرة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة،

تشهد ولاية قابس جالية كبيرة من الخارج وبطلب ملحّ وفي إطار السياسة العامة للدولة لتسهيل استقبال لجالية التونسية بالخارج،

لماذا لا يقع برمجة رحلات لمطار قابس في فصل الصيف وقد وقع ذلك سابقا لكن بدون إرادة حقيقية لخدمة الشعب، وتم رفع أسعار التذاكر بصفة مشطة عن قصد حتى يقع التعلل بعدم المردودية؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب عصام البحري جابري

المرجع: مكتوبكم عدد ص- 2025-26-3000-1438 بتاريخ 12 ماي 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة قابس المدينة-قابس الغربية، السيد عصام البحري جابري، بخصوص برمجة رحلات جوية بمطار قابس- مطماطة، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمن إجابة على التساؤل المطروح.

والسلام

رد وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي وجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة قابس المدينة-قابس الغربية السيد عصام البحري جابري، بخصوص برمجة رحلات جوية بمطار قابس-مطماطة خلال الموسم الصيفي، تجدر الإفادة بأنه نظرا لمحدودية الأسطول ولعدم وجود طلبات من متعهدي الرحلات لبرمجة رحلات جوية من وإلى مطار قابس-مطماطة فإنه لا يمكن في القوت الحالي الاستجابة لهذا الطلب.

وحيث تم في السابق برمجة رحلة باريس-بطلب من وكالة أسفار تعهدت بعملية بيع كافة طاقة استيعاب الطائرة، فإنه وباعتبار عدم الإقبال الكافي على العرض لم تتلق الشركة أي طلب آخر لبرمجة رحلات على مطار قابس ولا ترتبط البرمجة بأسعار التذاكر التي تم التخفيض فيها لفائدة جاليتنا بالخارج في حدود 30% مع امتياز الترفيع في وزن الحقائب (من 23 كغ إلى 32 كغ) الحقائب اليدوية (من 8كغ إلى 10 كغ) كما تم إلغاء الخطايا المترتبة على تغيير الحجوزات كما تم الحرص بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية على تمتيع جاليتنا بالخارج من محدودي الدخل بعدد 5000 تذكرة ذهابا وإيابا.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة الخطوط التونسية على استعداد لدراسة أي طلب لبرمجة طائرة من وإلى مطار قابس-مطماطة تتعهد وكالة أسفار بتسويق كل المقاعد المعروضة بها.

مع العلم وأن شركة الخطوط التونسية السريعة مستعدة لتسيير رحلات جوية "شارتر" إلى مطار قابس وذلك بناء على الطلب، وهو ما تقوم به حاليا لفائدة الجمعيات والفرق الرياضية والشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث تأمن الشركة لفائدة هذه الأخيرة رحلة أسبوعية كل يوم أربعاء تونس/قابس/برمة/قابس/تونس) . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول إحداث وتعزيز وتمديد خطوط نقل.

تحية طيبة وبعد،

لقد تفضلتم بإفادتنا في جواب كتابي سابق بأنه "تم رصد اعتمادات بعنوان ميزانية 2024 لتحيين الدراسات الفنية الخاصة بالقسط الثاني من مشروع الشبكة الحديدية السريعة ... من محطة نقل البضائع "المنصف باي" إلى المحمدية مرورا بفوشانة"

- فماهي المرحلة التي بلغتها الدراس والمشروع؟
- وماهي استراتيجية الوزارة لتذليل الصعوبات الكبيرة للنقل بمعتمدية فوشانة خاصة وأن المنطقة تشهد توسعا عمرانيا كبيرا ويجد بها المنطقة الصناعية بالمغيرة والمنطقة الصناعية بشبدة دوّار الحوش بنعسان؟
- لماذا لم يقع إحداث نهاية خط محطة للحافلات في مدينة فوشانة مستقلة عن معتمدية المحمدية في اتجاه شارع قرطاج تونس؟

ونحن في انتظار تلبية مطالب الجهة نطلب من سيادتكم دراسة وأخذ الاعتبار بالمقترحات التالية:

- تعزيز الخط 33 الرابط بين المغيرة والباساج بحافلات إضافية حتى تمكن التلاميذ والطلبة من التنقل في ظروف طيبة.
- تمديد خط الحافلة 3710 إلى مدينة نعسان
- تمديد خط الحافلة رقم 10 الرابط بين شارع قرطاج تونس وحي عمر ببئر القصعة حتى يصل إلى حي الهنديلي بنعسان
- تعزيز خط الحافلة رقم 25 الرابطة بين منطقة بروطة حي فرش العنابي في اتجاه شارع قرطاج تونس
- تعزيز خط الحافلة 25 بالرابطة بين الخليدية ونعسان وشارع قرطاج بتونس
- إحداث خط حافلة جديد يربط بين عمادة دوار الحوش أمام معمل بن جازية ثم شبدة ونعسان بن عروس وشارع قرطاج بتونس.
- وهل يمكن تمكيننا من برامج الوزارة لسنة 2026 الخاصة بالجهة؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب مراد الخزامي

المرجع: مكتوبكم عدد ص- 2025-26-3000-0001638بتاريخ 26 ماي 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة فوشانة، السيد مراد الخزامي، بخصوص تعزيز وتمديد خطوط نقل أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمن إجابة على التساؤل المطروح.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة فوشانة السيد مراد الحزامي،
مرجع الاحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص 2025-26-3000-0001638 بتاريخ 26 ماي 2025
فحوى السؤال	حول إحداث وتعزيز خطوط نقل (RFR + حافلات)

رد وزارة النقل

- **بالنسبة لتحيين الدراسات الفنية للقسط الثاني من مشروع الشبكة الحديدية السريعة (RFR) وبالتحديد الخط " C" الرابط بين محطة نقل البضائع "منصف باي " إلى معتمدية المحمدية مرورا بمعتمدية فوشانة:**

تستعد شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة للقيام باجراءات ضبط العناصر المرجعية لتحديد قابلية انجاز الخطوط المتبقية

من الشبكة الحديدة السريعة ومختلف أنماط التنقلات بين المناطق بالمقارنة مع التصورات الأولية، وهو ما سيمكن من تحديد

الأولويات قصد عرضها على المصادقة من قبل مجلس وزاري مضيق ومن ثم الشروع في إجراءات طلب العروض لاختيار مكتب دراسات

يتولى تحيين وإعداد الدراسات الفنية الخاصة بالخطوط ذات الأولوية، وبالتالي فإن انجاز الخط " C " معني بعملية تحيين الدراسات

للقسط الثاني أخذا بالاعتبار بوضعية الحوزة العقارية والتصور الأفضل لربطه بإحدى المحطات (محطة نقل البضائع منصف باي أو محطة تونس بوسط العاصمة)

- **بالنسبة لإحداث نهاية خط في مدينة فوشانة وتعزيز وتمديد خطوط وبرنامج تدعيم النقل خلال السنوات القادمة:**

تحرص شركة النقل بتونس على الترفيع في نسبة جاهزية الأسطول في المناطق اتي تشهد كثافة سكانية والتي يزداد فيها الطلب

خاصة في أوقات الذروة الصباحية والمسائية، على غرار فوشانة والمحمدية، إلا أن هذا الأسطول المتوفر حاليا لدى الشركة لا يلبي

جميع الطلبات، ولتجاوز هذه الإشكاليات سيتم النظر في إعادة تشغيل الخطوط المحذوفة والتي انقطعت مؤخرا وتعزيز وتيرة السفرات

على بقية الخطوط، وسيتم تدعيم جميع المناطق عند تسلم الدفعة الأولى من الحافلات الجديدة (118 حافلة من الصين) خلال السنة

الجارية، حيث تم في 09 جوان 2025 إمضاء العقد العام المتعلق باقتناء 418 حافلة جديدة مع شركة "قولدن دراقن" الصينية، لفائدة الشركات الوطنية والجهوية.

وبصفة عامة، فإن منظومة النقل العمومي بجلّ مناطق تونس الكبرى ستشهد نقلة نوعية من حيث الكمّ والكيف خاصة خلال السداسي لسنة 2025 والسنوات المقبلة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بأسئلة كتابية

الموضوع: طلب تعزيز أسطول النق بزغوان بحافلات إضافية

نظرا لأزمة النقل التي تعيشها ولاية زغوان كسائر الولايات والتي تتمثل في تهرم النقل من جهة كالحافلات وتعطل للبعض الأخر وعدم القدرة على إصلاحها ولم يتم تعويض النقص في الأسطول مع وجود أزمة النقل الجماعي والفردي، كلّ هذا أدى إلى معاناة حقيقية يعيشها المواطن يوميا وبما أ، هذا الوضع يجب إلا يستمر نقترح عليكم جملة من المطالب وهي كالاتي:

1-طلب تعزيز أسطول النقل بزغوان بحافلات إضافية؟

2-هل يمكن لوزارتكم التفضل ومدنا باستراتيجية واضحة من أجل تحسين ظروف النقل في ولاية زغوان؟

3-هل يمكن قبول فتح الخطوط إضافية بين الولايات وهي:

- خط بوعشير-بوفيشة
- زغوان –حمام بنت الجديدي

4-هل يمكن أن يكون لولاية زغوان نصيب 30 بالمائة من عدد الحافلات التي تتزود بها الشركة الجهوية للنقل بنابل في كل دفعة ؟

5-هل يمكن تمتيع منطقة الجوف بعدد أربع محطات للحافلة (les ABRIS) إضافية؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب زينة جيب الله

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001638بتاريخ 26 ماي 2025.

المصاحيب: بطاقة ردّ

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة زغوان-الزريبة، السيدة زينة جيب الله، بخصوص تعزيز أسطول النقل بولاية زغوان بحافلات إضافية، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمن إجابة على التساؤل المطروح.

والسلام

رد وزارة النقل

1-بالنسبة لتدعيم الأسطول بولاية زغوان:

إضافة إلى عدد 5 حافلات تم تخصيصها من قبل الشركة الجهوية للنقل بنابل إلى ولاية زغوان خلال شهر جانفي 2025، سيتم تدعيم الأسطول بعدد 17 حافلة أخرى ضمن الإقتناءات المبرمجة، نها 7 حافلات مزدوجة نقل حضري وذلك في إطار الصفقة الدولية العامة، وعدد 10 حافلات على ميزانية الشركة لسنة 2024، من المنتظر استلامها في موفى السنة الجارية.

2-بالنسبة لتحسين ظروف النقل بولاية زغوان:

إضافة إلى تعزيز الأسطول بالاقتناءات الجديدة خلال هذه السنة والسنوات القادمة، فقد دعت وزارة النقل الشركة الجهوية للنقل لولاية نابل على غرار الشركات الجهوية والوطنية للنقل الأخرى إلى:

- تعصير أساليب الحوكمة وإحكام التصرف في العتاد والموارد البشرية داخل المؤسسة والإستغلال الأمثل للقدرات المهنية وتحسين الأداء

من خلال إرساء ثقافة المؤسسة واعتماد نظم معلومات ناجعة تمكن من المتابعة والتدخل الآني وتأمين خدمات لائقة، مع تحديد مؤشرات دقيقة تساعد على متابعة تقدم الإنجاز وتقييمه

- وضع برنامج صيانة علاجية ووقائية مكثف يكون مضبوطا برزنامة آجال تمكن من تحقيق نسب جاهزية أرفع،
- تعزيز تمثيلية الشركة الجهوية للنقل بنابل بولاية زغوان لتغطية مختلف المناطق بها.

3-بالنسبة لفتح خطوط إضافية:

- خط بوعشير-بوفيشة: تؤمن الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل يوميا 5 سفرات ذهابا وإيابا، تربط مدن الفحص وزغوان ونابل مرورا بمنطقتي بوعشير وبوفيشة.
- خطّ زغوان –حمام بنت الجديدي (معتمدية الحمامات): ستقوم المصالح المعنية بالشركة الجهوية للنقل بولاية نابل بدراسة جدوى إحداث هذا الخط

4- نسبة الأسطول المخصص لولاية زغوان:

تقوم الشركة الجهوية للنقل بولاية بتعزيز أسطول الحافلات بولاية زغوان بنسبة تتراوح بين 25% و30% من جملة الحافلات الجديدة التي يتم اقتناؤها وفقا لخصوصية الخطوط ونوعية الحافلات.

5-بخصوص تركيز واقيات بـ 04 محطات بمنطقة "الجوف":

قامت الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل خلال شهر جانفي 2025 بتركيز عدد 11 واقية بولاية زغوان، منها عدد 05 واقيات بمنطقة "الجوف" من معتمدية الزريبة، كما قامت بصيانة الواقيات القديمة، وستتم الاستجابة إلى تلبية الطلبات الواردة بخصوص تركيز واقيات جديدة حسب الإمكانيات المتاحة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة سنية بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع: حول تسوية الوضعية القانونية لمضيفي ومضيفات الخطوط الجوية التونسية.

سيدي الوزير،

تحية طيبة وبعد،

- كيف ستتم تسوية الوضعية القانونية لمضيفي ومضيفات الخطوط الجوية التونسية الذين تم انتدابهم على اثر مناظرة وطنية بعنوان 2018/2017؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب سنياء بن المبروك

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-0001638 بتاريخ 26 ماي 2025

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة الكرم، السيدة سنياء بن المبروك، بخصوص تسوية وضعيّة مضيفي ومضيفات شركة الخطوط التونسية، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة عن الاستفسارات المطروحة.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الكرم، السيدة سنياء بن المبروك
مرجع الإحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص 2025-26-3000--0001638 بتاريخ 26 ماي 2025.
موضوع السؤال	حول تسوية وضعيّة مضيفي ومضيفات شركة الخطوط التونسية.

رد وزارة النقل

إجابة على السؤال الكتابي الذي تقدّمت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الكرم، السيدة سنياء بن المبروك، بخصوص وضعيّة مضيفي ومضيفات شركة الخطوط التونسية، تجدر الإفادة بما يلي:

- قامت شركة الخطوط التونسية في سنة 2018 بانتداب 139 مضيفا ومضيّقة بالتعاقد عن طريق مناظرة خارجية بعد أن تم الحصول على موافقة وزارة النقل وذلك لمدّة لا تتجاوز 6 أشهر لتغطية النقص الحاصل في هذا الصنف من الأعوان خلال فترة ذروة نشاط 2018 لا غير؛
- نظرا لحاجيات شركة الخطوط التونسية لخدمات الأعوان الملاحين التجاريين على امتداد كامل السنة والتي لم تعد تقتصر فقط على مدة زمنيّة معيّنة، وافقت وزارة النقل بصفة استثنائية على مقترح الشركة لتجديد عقود الأعوان المعنيين إلى حين استكمال 48 شهرا وذلك بصفة استثنائية مع احترام الإجراءات القانونية لغرض مجابهة ارتفاع النشاط التجاري للشركة في سنة 2019؛
- لم يتم تجديد عقود الأعوان المعنيين تبعا لجائحة كوفيد 19، حيث توجّه هؤلاء الأعوان بعريضة قصد تسوية وضعيّاتهم عبر إعادة انتدابهم بالشركة؛
- تبعا لجلسة العمل المنعقدة بتاريخ 7 ديسمبر 2021 بين الإدارة العامة لشركة الخطوط التونسية والطرف النقابي بخصوص ملف المضيفين والمضيفات المتعاقدين، تم الإتفاق على إعادة تجديد عقودهم وتقسيمهم إلى 3 مجموعات؛
- قامت شركة الخطوط التونسية خلال الثلاثي الأول لسنة 2025 بالتنسيق مع كل من رئاسة الحكومة ووزارة النقل في الغرض؛
- بناء على مراسلة صادرة عن رئاسة الحكومة بتاريخ 26 مارس 2025، قامت الإدارة العامة للشركة بموافاة مجلس الإدارة بالمعطيات المتعلقة بملف المضيفين والمضيفات المتعاقدين؛
- تم بتاريخ 25 أفريل 2025 اقتراح إعادة التعاقد مع المضيقين والمضيفات، وقرّر مجلس إدارة شركة الخطوط التونسية فتح مناظرة خارجية لانتدابهم طبقا للتّراتيب القانونية الجاري بها العمل. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة ضحي السالمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، اتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تركيز محطة انتظار مغطاة للمواطنين لخط الحافلة رقم 3710 بالشعبية

تحية طيبة وبعد،

نلاحظ أن خط الحافلة 3710 الذي يمر عبر منطقة الشعبية يفتقر إلى محطة انتظار مغطاة مما يعرض المواطنين لظروف غير ملائمة للانتظار في ظل العوامل المناخية القاسية صيفا وشتاء، مما يشكل خطرا على صحتهم وراحتهم

السؤال: هل تعتزم الوزارة اتخاذ إجراءات لتركيز محطة انتظار مغطاة على هذا الخط، وذلك لضمان راحة المواطنين وسلامتهم في ظروف انتظار مناسبة ولائقة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب ضحى السالمي

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-883 بتاريخ 24 مارس 2025

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة حمام الأنف-حمام الشط، السيدة ضحي السالمي، بخصوص طلب تركيز محطة انتظار مغطاة للمواطنين لخطّ الحافلة رقم 3710 بمنطقة الشعبية، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة عن الاستفسارات المطروحة. والسلام

بطاقة ردّ على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيدة ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف-حمام الشط
فحوى السؤال	حول تركيز محطة انتظار مغطاة للمواطنين لخط الحافلة رقم 3710 بمنطقة "الشعبية"
رد وزارة النقل	
جوابا على السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة حمام الأنف –حمام الشط السيدة ضحي السالمي، بخصوص تركيز محطة انتظار مغطاة للمواطنين لخط الحافلة 3710 بمنطقة "الشعبية" تجدر الإفادة بأن المصالح المختصة بشركة النقل بتونس قامت بإجراء معاينة ميدانية وتبين أن المساحة لا تسمح بتركيز الواقية باعتبار وأن موقع نقطة التوقف المعنية مجاور لمحطة القطار إضافة إلى أن الرصيف ضيق جدّا ولا تتناسب مساحته مع مقاسات الواقية كما تحرص شركة النقل بتونس على إيجاد الحلّ المناسب في أقرب الآجال الممكنة. **والسلام**	

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام ا لفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

لقد أثرت منذ تولى مهامي النيابية خلال عديد الجلسات العامة واللجان كل مشاكل معتمدية بئر على بن خليفة في مجال النقل العمومي وخاصة منها نقص الحافلات وإلغاء بعض الخطوط وتلقينا عديد الوعود بتحسين وضعية أبناء منطقتي من المواطنين والتلاميذ دون تحسن يذكر لأكثر من سنتين متتالية، لذا واستعدادا للعودة المدرسية القادمة وضمانا لأن تكون في أحسن الظروف فإني أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة الكتابية التالية:

1- متى يقع تعزيز أسطول الحافلات في معتمدية بئر على بن خليفة بحافلات جديدة والتي لم بعد الأسطول فيها يستجيب لمتطلبات المتساكنين وخاصة التلاميذ؟

2- متى يقع إحداث خطوط حافلات لنقل المواطنين بين مركز معتمدية وباقي العمادات (11 عمادة) خاصة يوم السوق الأسبوعية حيث يتكبد مواطنونا عناء جسديا وماليا للتنقل بواسطة النقل الريفي لمسافات تفوق 30 كم أحيانا

3- متى يقع إعادة خطّ قابس بئر علي بن خليفة خاصة وأن لدينا عددا كبيرا من الطلبة الذين يدرسون في ولاية قابس ويعانون من التنقل لمتابعة دراستهم؟

4- يعاني طلبة بئر علي بن خليفة على من عدم انتظام مرور الحافلات التي تأتينا من ولايات أخرى وتتجه خاصة إلى العاصمة فهل بإمكان الوزارة إحداث خطّ لنق الطلبة بين بئر على والعاصمة، خاصة وأن معتمدية بئر علي بن خليفة هي جغرافيا ثاني أكبر معتمدية في ولاية صفاقس، ويتكبد طلبتنا مشقة كبيرة وعناء في التنقل لمكان دراستهم الجامعية؟

5- متى يقع تغيير مكان محطة الحافلات التي توجد في مكان سيء تتجمع فيه مياه الأمطار كل شتاء ويصعب عملية الدخول والخروج منها؟

6- متى يقع إعادة سفرة السابعة صباحا لخطّ سيدي الطاهر –بئر علي التي أثر إلغاءها سلبا على نتائج تلاميذنا؟ والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب منال بديدة

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-0001638 بتاريخ 26 ماي 2025

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة بئر علي بن خليفة، السيدة منال بديدة، بخصوص وضعية النقل بالدائرة المذكورة، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة عن الاستفسارات المطروحة.

والسلام

رد وزارة النقل

1- بالنسبة لتعزيز أسطول الحافلات بحافلات جديدة

تؤمن الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس عدد 05 سفرات مباشرة ومنتظمة يوميا بين مدينة صفاقس ومعتمدية بئر علي بن خليفة وفقا للمعطيات التالية:

الإنطلاق من مدينة صفاقس	الانطلاق من معتمدية بئر علي بن خليفة
-	06 : 15
08 :15	07 : 15
10 : 15	13 : 45
12 : 15	14 : 45
15:15	17 :15
17 :15	-

- تحرص الشركة الجهوية للتنقل بولاية صفاقس على التدخل الحيني كلما اقتضت الحاجة لذلك بالإمكانيات المتوفرة، وقد وفرت الشركة حافلة جديدة من اقتناءات شهر ماي 2024 لتأمين سفرات يومية تربط معتمدية بئر علي بن خليفة بمركز الولاية مرورا بمعتمديات المحرس والغريبة
- سيتم خلال العودة المدرسية 2026/2025 تدعيم و/أو تجديد عدد من الحافلات المخصصة للنقل المدرسي والنقل بين المعتمديات ومركز الولاية عند إنجاز الاقتناءات الجديدة وذلك على غرار بقية المعتمديات.

2-بخصوص إحداث خطوط لنقل المواطنين بين مركز المعتمدية وباقي العمادات

- بالنسبة للاحداثات الجديدة وبالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة حاليا تعطي الأولية المطلقة لتأمين خدمات النقل المدرسي والجامعي والنقل بين المعتمديات ومركز الولاية أما بالنسبة للسفرات التي تربط العمادات بمركز المعتمديات فيمكن استعمال حافلات النقل المدرسي التي تتم برمجتها بالتنسيق مع السلط المحلية إلى جانب وسائل النقل الأخرى لى غرار كل المعتمديات خارج مركز الولاية ويمكن عند توفر الإمكانيات دراسة جدوي هذه الطلبات التي تكون عادة في مجال أنماط أخرى من النقل التي يتم إسنادها على مستوى اللجنة المختصة بمركز الولاية لمعاضدة مجهودات الشركات الجهوية للنقل

3-بخصوص إعادة خط قابس بئر علي بن خليفة

- تنطلق جميع السفرات النقل بين المدن من محطة النقل البري المتواجد بمركز مدينة صفاقس ويمكن استعمال سفرات النقل الجهوي للوصول إلى محطة النقل البري ثم استعمال الحافلات المخصصة للنقل بين المدن إلى مختلف الولايات وتؤمن الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس حاليا عدد 10 خطوط تربط مركز الولاية بولايات المجاورة مرورا بمختلف المعتمديات حسب مسار السفرات المدرج ببطاقة الاستغلال ولا توجد بالشركة إلى حدّ الآن سفرات نقل بين المدن تنطلق من المعتمديات خارج مركز الولاية مع العلم وأن الشركة الوطنية للنقل بين المدن تؤمن عدة سفرات يومية تمر من معتمدية بئر علي بن خليفة في اتجاه مدينة قابس .

4- بالنسبة إحداث خط حافلات بين بئر على بن خليفة والعاصمة:

- يتم استغلال خط بئر علي بن خليفة- تونس من طرف الشركة الوطنية للنقل بين المدن حيث تؤمن عدة سفرات بومية تمر من معتمدية بئر علي بن خليفة في اتجاه تونس العاصمة.

5- فيما يتعلق بتغيير مكان محطة الحافلات بمعتمدية بئر علي بن خليفة:

- يتم التنسيق بين مصالح الشركة الجهوية بولاية صفاقس والسلط الجهوية والمحلية المعنية قصد تغيير مكان محطة الحافلات وقد تقدمت الشركة بمقترح اقتناء أو كراء أو مبادلة للمحطة الحالية بقطعة أرض محاذية للمنطقة الخضراء بالمعتمدية على ملك المكان.

6-بخصوص إعادة سفرة السابعة صباحا للخط المدرسي سيدي ظاهر-بئر علي بن خليفة :

- لم يتم الغاء سفرة النقل المدرسي سيدي ظاهر-بئر علي بن خليفة بل تم تعديلها وذلك في إطار إعادة هيكلة شبكة النقل المدرسي بالمعتمدية لتغطية مناطق إضافية وذلك بالتنسيق مع السيد المعتمد والسادة النواب المحليين بالجهة
- وفي هذا الإطار، تم مفتتح السنة الدراسية (2025/2024) الاحداثات التالية:

- ربط منطقة الرواشد من عمادة ودران الشمالية بشبكة النقل المدرسي بالمعتمدية لتأمين تنقل عدد 25 تلميذا
- ربط منطقة سيدي منصور السويسي من عمادة الأبراج بشبكة النقل المدرسي بالمعتمدية لتأمين تنقل عدد 30 تلميذا
- إحداث خط نقل مدرسي خاص يربط منطقتي عقلة المثنان وماجل الزيتونة من عمادة الناظور بالمعتمدية لتأمين تنقل عدد 120 تلميذا أما بقية الطلبات، فستتم الاستجابة لها حال توفر العتاد اللازم من أسطول وموارد بشرية.

هذا وعلى غرار بقية معتمديات، يتم التنسيق دوريا مع السادة المعتمدين ومديري المؤسسات التربوية لتذليل الصعوبات، ولتضافر الجهود بين جميع المتدخلين في المنظومة التربوية ولتقاسم المجهودات بين الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس والمؤسسات التربوية لتجاوز الإشكاليات، ستقترح الشركة قبل العودة المدرسية 2025-2026 إمكانية النظر في تدريس حصة واحدة بهذه المعتمدية نظرا لطول مسافات خطوطها ومحدودية إمكانيات الشركة وإن لم يتسن ذلك تأخير توقيت الدخول للحصة الأولى لتكون 8:30 عوضا من الساعة 8:00 في بعض المعاهد يتم تحديدها بالتنسيق مع مصالح الشركة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول ميناء المياه العميقة بالنفيضة.

تحية طيبة،

نظرا لأهمية المشروع في النهوض بالاقتصاد الوطني والجهوي وتعطله منذ سنوات، نتساءل عن:

- مدى تقدم المشروع؟
- إلى أين وصلت الشراكات التي تم العمل عليها مع شركة ميناء النفيضة وشركة من الخليج الإحداث وتسيير ميناء المياه العميقة بالنفيضة؟
- ماهي الحلول الأخرى المبرمجة والمتاحة؟
- ماهي تصورات الوزارة وخارطة الطريق القادمة والآجال المتوقعة لانطلاق المشروع؟

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب هالة جاب الله.

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-0001638-3000 بتاريخ 26 ماي 2025

المصاحيب : بطاقة رد.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نوّاب الشعب عن دائرة سوسة - الرياض، السيدة هالة جاب الله، بخصوص مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة، أتشرف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ تتضمّن الإجابة عن الاستفسارات المطروحة. والسّلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة سوسة - الرياض، السيدة هالة جاب الله.
مرجع الإحالة	مكتوب مجلس نواب الشعب عدد ص 2025-26-0001638-3000 بتاريخ 26 ماى 2025
موضوع السؤال	حول مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة.
رد وزارة النقل	

إجابة على السؤال الكتابي الذي توجّهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة سوسة-الرياض، السيدة هالة جاب الله بخصوص ميناء المياه العميقة بالنفيضة، تجدر الإفادة بما يلي:

- إنّ هذا المشروع هام وسيمكّن بلادنا من الاستفادة من موقعها الجغرافي وتمركزها بالبحر الأبيض المتوسط وسيكون ركيزة هامة للإقتصاد الوطني. وبالتالي، فإن خصوصيّة وحساسية هذا المشروع تتطلب اتخاذ القرارات الدقيقة التي تضمن الإنجاز في كنف احترام السيادة الوطنية ومبادئ الحوكمة الرشيدة.
- على إثر صدور الأمر عدد 497 المؤرّخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى وبهدف التسريع في إنجاز المشروع يتم حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لاقتراح إدراجه ضمن المشاريع العمومية ذات الطابع الاستراتيجي. ولهذا الغرض، تم بتاريخ 14 أفريل 2025 تم عرض الملف من قبل شركة ميناء النفيضة على أنظار اللجنة الفنية بوزارة النقل. وفي نفس السياق، تم خلال شهر ماي 2025 إحالة الملف إلى اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة.
- بالتوازي مع ذلك، فإنّ إنجاز المشروع يسجّل مسارا متقدما في المجال العقاري للمركب المينائي(منطقة مينائية ومنطقة خدمات لوجستية)، حيث تمثل تصفية وضعية الحوزة العقارية جزء لا يتجزأ من المشروع. - تم بتاريخ 3 ماي 2023 صدور أمر الانتزاع عدد 321.
- تم بتاريخ 21 جوان 2024 التوصل بشهائد الملكيّة موضوع الرسمين العقاريين عدد 204790 و204791 سوسة والتي تم بمقتضاها نقل الملكية من الخواص إلى الملك العمومي البحري.
- تم بتاريخ 04 ديسمبر 2024 إتمام الإجراءات الخاصة بتقدير القيمة الشرائية لمنطقة الخدمات اللوجستية مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- تم بتاريخ 03 مارس 2025 إحالة ملف انتزاع الأراضي إلى لجنة الاستقصاء والمصالحة بولاية سوسة.
- تم بتاريخ 04 مارس و28 و29 و30 أفريل و05 و06 و07 ماي 2025 القيام بأعمال البحث العقاري لملك الدولة الخاص لمنطقة الخدمات اللوجستية والمنطقة المينائية.
- تم بتاريخ 08 ماي 2025 التحوّز بالعقارات موضوع أمر الانتزاع بالمنطقة المينائية.
- مقترح روزنامة إنجاز المشروع: برمجة مدّة 5 سنوات وذلك انطلاقا من تاريخ الشروع في الأشغال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية،

الموضوع: حول مكاتب البريد بمعتمدية سوسة الرياض

تحية طيبة،

تعتبر معتمدية سوسة الرياض من أكثر المعتمديات كثافة كسانية بالجمهورية التونسية ورغم وجود 3 مكاتب بريد بالمعتمدية (02حي الرياض -01 حي الزهور) الا ان المواطنين يشتكون الازدحام المتواصل بالمكاتب ومن نقص كبير في عدد أعوان الشبابيك،

وعليه فإننا نتساءل عن:

- متى يتم تعزيز مكاتب البريد بمعتمدية سوسة الرياض بالعدد الكافي من الاعوان؟
- متى تتم برمجة توسعة مكتب البريد بحي الزهور بما يتماشى وحاجيات المواطنين؟
- هل هناك برنامج إحداث مركز بريد جديد بالريحان بالأرض المخصصة للغرض؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: بخصوص سؤال كتابي صادر عن السيدة هالة جاب الله، عضو مجلس نواب الشعب.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 18 أفريل 2025

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة الواردة على سيادتكم في شكل سؤال كتابي من السيدة هالة جاب الله، عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة سوسة الرياض حول برمجة توسعة مكتب بريد حي الزهور وإحداث

مكتب بريد جديد بالريحان بالأرض المخصصة للغرض وتعزيز مكتب بريد سوسة بالعنصر البشري، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

- تمت برمجة أشغال تهيئة وتوسعة بمكتب بريد سوسة الزهور ضمن ميزانية سنة 2025 بكلفة تقديرية 300 ألف دينار وقد سيتم إعداد الدراسات وإصدار الاستشارة قبل موفى شهر أكتوبر 2025 وتسلم الاشغال في موفي السداسي الأول لسنة 2026.
- المقسم الكائن بحي الريحان هو على مقربة من مكتب بريد سوسة الزهور ولتأمين التغطية البريدية لمناطق الريحان والرياض الخامس سيقع خلال السداسي الثاني من السنة الجارية الشروع في إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإحداث مكتب بريد بمنطقة حي الرياض الخامس إثر ذلك تنطلق إجراءات اقتناء قطعة ارض كائنة بالرياض الخامس على ملك الوكالة العقارية للسكنى (مقسم عدد E 36) .
- سيتم تدعيم مكاتب بريد سوسة الزهور وسوسة الرياض والرياض الكلية بأعوان نوافذ بعد صدور نتائج مناظرة الانتداب التي تم إصدارها وذلك حسب مناب جهة سوسة من الأعوان.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تركيز الفضاء النموذجي للأسرة بمعتمدية نبر ولاية الكاف

تحية طيبة وبعد،

اعتبارا لما للفضاءات الأسرية من دور في تأطير العائلات التونسية كل من موقعه فإني أتوجه لكم بتساؤلي هذا حول الآجال وموعد انطلاق اشغال بناء الفضاء النموذجي للأسرة بنبر ولاية الكاف. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيد عماد الدين السديري

المرجع: مكتوبكم عدد 13798 الوارد بتاريخ 30 ماي 2025

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار اليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد عماد الدين السديري بخصوص موعد انطلاق اشغال بناء الفضاء النموذجي للأسرة بنبر من ولاية الكاف، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

حيث تمت برمجة إحداث فضاء للأسرة بمعتمدية نبر من ولاية الكاف خلال سنة 2015 وذلك في إطار برنامج تقريب خدمات التمكين الاجتماعي للأسر خاصة بالمناطق ذات الأولوية والمناطق ذات الكثافة السكانية، من خلال تركيز فضاءات للأسرة تقدم خدمات متنوعة الاختصاصات وذلك بالشراكة مع جميع الهياكل الحكومية المعنية.

وقد انطلقت إجراءات توفير العقار بتاريخ 09 نوفمبر 2015، والتي استغرقت حيزا زمنيا مطوّلا نظرا لتعذر إيجاد عقار يستجيب للمواصفات المطلوبة بمدينة الكاف، وقد بذلت المندوبية الجهوية مساعيا عديدة بالمعتمديات المجاورة افضت الى اختيار أرض تقدر مساحتها بـ 4153 متر مربع بمعتمدية نبر، ليتم إثر ذلك الشروع في إجراءات التخصيص، واستيفاء جميع الإجراءات الفنية والإدارية في الغرض في موفي مارس 2022. وقد تم في مرحلة ثانية اعداد وثائق الملف المرجعي لمشروع إحداث فضاء الاسرة بنبر (الرفع الطوبوغرافي، اعداد مثال الاشغال المختلفة، إنجاز الدراسة الجيو تقنية) بالاضافة الى رصد اعتمادات قدرها 2.71 مليون دينار (منها 210 أد للقيام بالدراسات الفنية) وإحالتها الي المجلس الجهوي بالكاف وذلك بناء على البرنامج الوظيفي الاولي الذي تم إعداده.

هذا وقد تمت إفادتنا من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بالكاف بتاريخ 16 جويلية 2024 بضرورة تحيين البرنامج الوظيفي باعتبار ان الاعتمادات المرصودة غير كافية، ويتم العمل حاليا بالتنسيق بين المصالح المركزية الراجعة بالنظر للوزارة والمندوبية الجهوية على تحيين البرنامج الوظيفي ليتضمن الكلفة التقديرية للمشروع بما يتماشى مع المساحة الجملية للعقار المخصص ووفقا للأسعار المتداولة، حتى يتسنى لاحقا استكمال الملف المرجعي والاعلان عن مناظرة وطنية للهندسة المعمارية في الغرض. كما سيتم العمل على وضع تصور خاص لحوكمة تسيير مشروع فضاء الاسرة بنبر بتحديد الخدمات التي سيتم اسداؤها من خلاله تماشيا مع متطلبات الجهة وخصوصياتها بما يستجيب للحاجيات الحقيقية للأسرة المستفيدة بالجهة، بالإضافة الى وضع برنامج لتحديد كيفية توفير الإطارات التربوية والإدارية والعمالية اللازمة لتسييره، علما بأنه سيتم إدراج إحداث مشروع فضاء الاسرة بنبر من ولاية الكاف خلال المخطط الخماسي التنموي 2026-2030.

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

والسلام